



جامعة وهران 2  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص  
السياسات المقارنة

المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا  
- دراسة مقارنة -

قدمت ونوقشت علنا من طرف الطالب:  
بن بختي عبد الحكيم

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يلس شاوش بشير
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. طاشمة بومدين
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رمعون حسن
مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. ناجي عبد النور
مناقشا	جامعة شلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. غربي محمد
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	د. صافو محمد

السنة الجامعية: 2016-2017

سبح لله عز وجل

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا  
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

سورة البقرة، الآية 32.

شكر وتقدير

أوجه شكري وامتناني، إلى من لا تسعه كلمات الشكر ولا عبارات الإمتنان، إلى صاحب الفضل في هذا العمل بعد الله عزّ وجلّ، إلى من علمني الصبر، والإجتهد لبلوغ المعالي، إلى الأستاذ الدكتور "بومديمن طاشمة" حفظه الله، وأدام عليه موفور الصحة والعافية.

شكري وامتناني إلى السادة الأفاضل أساتذة لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وإثرائها بأفكارهم، وآرائهم، وملاحظاتهم النيرة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام، Floriel Sanagustin، و"George Tripau" بونوار بن صايم، عمار جفال، عبد القادر بن حمادي، والسيدة عثمانى نادية على ما قدموه لي من دعم ونصح أثناء إعداد هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى القائمين على مكتبة كلية الحقوق بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ومكتبيها على مساعدتهم، وجزيل صبرهم.

وإلى كل من قدم لي نصحا أو جاد علي برأي أثناء إنجاز هذا العمل.

## إهداء

أهدي هذا العمل إلى من أدين لهما بنجاحاتي، إلى والديا الكريمين، أطال الله عمرهما، ورزقهما الصحة والعافية. إلى من أحاطتني بالدعم والأنس إلى والدة زوجتي أطال الله عمرها وأدام عليها الفرحة والسعادة وإلى زوجتي وشريكة حياتي على صبرها ودعمها لي في إتمام هذا العمل، وإلى ابني وقرّة عيني "ابراهيم ريان".

وإلى إخوتي؛ عبد الكريم، سمير، كريمة، نجاة، محمد، وحمزة.

## قائمة المختصرات

ANC	African National Congress	الكونغرس الوطني الافريقي
ATT	Arms Trade Treaty	اتفاقية الحد من تجارة الاسلحة
AU	African Union	الاتحاد الافريقي
CID	Criminal Investigations Department	قسم التحقيقات الجنائية
CIO	Central Intelligence Organisation	المنظمة المركزية لتبادل المعلومات
CNRD	Congrès national de la résistance pour la démocratie	المؤتمر الوطني للمقاومة والديمقراطية
COSATU	Congress of South African Trade Unions	الكونغرس الجنوب افريقي للنقابات
DA	Democratic Alliance	التحالف الديمقراطي
ECOWAS	Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غريب أفريقيا
ESAP	Economic Structural Adjustment Programme	برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي
FESCI	Fédération estudiantine et scolaire de Côte d'Ivoire	اتحاد طلبة الجامعة ومدارس كوت ديفوار العليا
FNLA	Frente Nacional de Libertação de Angola	الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا
FPI	Front populaire ivoirien	الجبهة الشعبية العاجية
IANSAs	International Action Network on Small Arms	شبكة التحرك الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة
JOC	Joint Operational Command	ملتقى قيادة العمليات
JP	Jeunesses patriotes	الوطنين الشباب
LIDER	Liberté et Démocratie pour la République	الحرية الديمقراطية من أجل الجمهورية

MDC	Movement for Democratic Change	حركة التغيير الديمقراطي
MFA	le Mouvement des forces d'Avenir	حركة قوات المستقبل
MP	Member of Parliament	عضو برلماني
MPLA	Movimento Popular de Libertação de Angola	الحركة الشعبية لتحرير انغولا
NCA	National Constitutional Assembly	جمعية التأسيس الوطني
NDLEA	National Drug Law Enforcement Agency	الوكالة الوطنية لتطبيق قانون المخدرات
NEPAD	New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا
NGO	Non governmental organisation	منظمة غير حكومية
PDCI	Parti démocratique de la Côte d'Ivoire	الحزب الديمقراطي لساحل العاج
PIT	Parti ivoirien des travailleurs	حزب العمال العاجي
POS	Political Opportunity Structure	بنية الفرصة السياسية
RDR	Rassemblement des républicains	تجمع الجمهوريين
RHDP	Rassemblement des houphouetistes pour la démocratie et la paix	تجمع الهوفوتستس من أجل الديمقراطية والسلام
SADC	Southern African Development Community	الجماعة الانمائية للجنوب افريقيا
SPT	Solidarity Peace Trust	ثقة أمن تضامن
UDCY	L'Union démocratique et citoyenne	اتحاد المواطنين الديمقراطي

UDPCI	Union pour la démocratie et la paix en Côte d'Ivoire	الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام
UNEP	united nations environment programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNITA	União Nacional para a Independência Total de Angola	الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا
UNREC	UN Regional Centre for Peace and Disarmament in Africa	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا
WOZA	Women of Zimbabwe Arise	نهضة المرأة الزمبابوية
ZADHR	Zimbabwe Association of Doctors for Human Rights	رابطة زمبابوي للأطباء من أجل حقوق الانسان
ZANU PF	Zimbabwe African National Union Patriotic Front	الاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوي –الجبهة الوطنية
ZCTU	Zimbabwe Congress of Trade Unions	الكونغرس الزمبابوي للنقابات
ZEC	Zimbabwe Electoral Commission	لجنة الانتخابات الزمبابوية
ZESN	Zimbabwe Electoral Support Network	شبكة زمبابوي لدعم الانتخابات
ZNA	Zimbabwe National Army	الجيش الوطني الزمبابوي
ZRP	Zimbabwe Republic Police	شرطة زمبابوي الجمهورية

مقدمة



## أولاً: الإطار العام للموضوع:

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول معالم النظام الدولي في مطلع التسعينات، عرف العالم في نظمه السياسية تحولات سياسية كثيرة، ساعدت على تغيير الأدوار، والأبنية، والهياكل داخل العديد من الأنظمة السياسية، خاصة منها الأنظمة الشمولية، نظراً لتأثيرات البيئة الخارجية والوضع الدولي، الذي فرض التنميط السياسي القائم على مقرطة الأنظمة السياسية، الأمر الذي دعا إلى مراجعة العديد من الأوضاع والمواقف السابقة، كتهميش المعارضة، وعدم الاعتراف بها. بالمقابل من ذلك فإنه في الوقت الذي لم تكن فيه العديد من الأنظمة السياسية الإفريقية لتعترف بالتعددية السياسية كالجائر، أوغندا، زمبابوي، كوت ديفوار، إفريقيا الوسطى... كانت المعارضة السياسية قائمة وحاضرة في العديد من المناسبات، سواء بشعاراتها أو بخطبها السياسية المناهضة، أو بانتقاداتها السياسية تجاه مواقف النظم ومخرجاتها، وعليه فالوضع الدولي ساهم بدرجة عالية في تسريع مراجعة الأدوار داخل النظم السياسية، وفتح مجال الحراك السياسي للمعارضة، لتتنشط وفق الإطار القانوني الذي يكفل حقوقها ويحدد التزاماتها، سواء بتقديم بدائل أو مطالب لترشيح الحكم مع بقاء النخبة نفسها، أو بالعمل على تغيير النخب السياسية الحاكمة التي تآكلت شرعيتها، بما يقود في كلا الحالتين إلى مسار من ترسيخ القيم الديمقراطية، بمعنى أنه سواء بقيت النخب ذاتها أم تغيرت، فإن النظام السياسي في ظل توسيع هامش حراك المعارضة، يصبح خاضعاً لآليات جديدة، ولمتغير مهم في مسار التحول كان مغيباً من قبل هو "التنافسية"، وعليه تكتسي دراسة ترسيخ القيم الديمقراطية في المنظمات السياسية الناشئة ديمقراطياً أهمية بالغة لما تحتويه من تعدد للمتغيرات (الثقافة، الاقتصاد، النظم القانونية، المؤسسات) وكذا تعدد الفواعل (المؤسسة العسكرية، الأحزاب، الجماعات السياسية، المجتمع المدني، الضغوط الخارجية..).

بالرغم من إصرار الأدبيات السياسية والمفكرين الأفارقة على الدور المهم، الذي تلعبه المعارضة كقوة في النظام السياسي، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يلاحظ أو يعزل عن بقية الأدوار والمؤثرات، مالم يحضى بدراسة تفسيرية، تعمل على تفكيك الظاهرة السياسية إلى متغيرات عديدة، ثم ربط هذه المتغيرات وفق عدة مستويات بالظواهر، والمتغيرات التابعة لها، بما يسمح بالوقوف عند أهمية كل متغير في العملية السياسية، وعليه فدراسة المعارضة، كبنية وكدور يسمح بالوقوف على إسهام المعارضة في العملية السياسية أولاً، ثم في الترسخ الديمقراطي في النظم الإفريقية إن كان لها ذلك، ثم مستويات هذا التأثير ومجالاته، ثم شروطه وأخيراً نتائجه وانعكاساته ومساراته.

إن دراسة الترسخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، عادة ما ينظر إليها على أنها وليدة ضغوط خارجية، مع ذلك فالنسق السياسي أيا كان، محكوم كذلك بضغوط داخلية، وعليه فدراسة الترسخ الديمقراطي يجب أن تحصى بإشراك المتغيرات الداخلية في الدراسة، بالقدر الذي تحتله الضغوطات الخارجية في أدبيات الترسخ الديمقراطي.

من هذا المنطلق تبدأ الدراسة بتحديد الإطار الذي ينظر إلى المعارضة السياسية فيه، والهدف الذي يدعو إلى تمكين المعارضة من ممارسة نشاطها، ثم دراسة أسباب الحاجة إلى المعارضة السياسية، فالدراسة إذن تحاول في شقها النظري، الإحاطة باصطلاحى الدراسة "المعارضة والترسخ الديمقراطي" عن طريق عرض أهم التعاريف، والخصائص، والوقوف عند أهم إسهامات الأدبيات السياسية في الموضوع، ثم علاقة المعارضة كمتغير مستقل داخل النظم السياسية الإفريقية بالترسخ الديمقراطي كمتغير تابع، قبل الوقوف على نماذج معينة لاستقراء هذه العلاقة بصيغة مقارنة، حيث تم اعتماد النظم السياسية الإفريقية كحالات استرشادية في الدراسة لتفسير العلاقة ومستويات التأثير فيها، سبلها، دوافعها ثم نتائجها.

ونظرا للتقارب الزمني الكبير بين تجارب التحول السياسي في النظم السياسية الإفريقية، فإن الدراسة ستركز على الفترة الزمنية الممتدة بين 1989-2014، مع التأكيد على أن ذلك لا يمنع من تتبع بعض الإرهاصات التاريخية، والروافد الفكرية لنشاط المعارضة قبل 1989، في مسعى للوقوف على مستوى التطور الحاصل على مستوى الأفكار، ثم على مستوى الممارسة السياسية.

تنص مختلف أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل موضوعي المعارضة والسلطة عن بعضهما البعض، إذ على الرغم من التمايز البنائي لمختلف أنماط التنظيم السياسي التي عرفت المجتمعات الانسانية كانت المعارضة حاضرة بقوة في رسم أبرز التوجهات السياسية عبر التاريخ، بالرغم من عدم وجود أبنية سياسية تكفل حقوقها وتنظم حراكها، إلى أن تأسست الأحزاب والحركات السياسية في السياق التنافسي الديمقراطي، حيث أصبح للمعارضة مركز قانوني ودور سياسي معلوم، وبناء على ذلك تربط أغلب الدراسات موضوع المعارضة بموضوع الأحزاب السياسية، مع ذلك وبالرغم من العلاقة الوثيقة بين دراسة الموضوعين، إلا أنه عادة ما يتم طرق موضوع المعارضة السياسية كمفهوم وكمتغير مستقل في حد ذاته، على اعتبار أن المعارضة أوسع من أن تحصر في النظام الحزبي للنظام السياسي، فالتحول السياسي الذي عرفته بولونيا مثلا، لم يكن تحت غطاء نظام حزبي، على الرغم من أنه يُصنف ضمن تنظيمات المعارضة السياسية، حيث كان للتنظيم النقابي الدور

الأكبر في التحول السياسي الذي حصل في بولونيا، وعليه فدراسة المعارضة السياسية أوسع من دراسة نظام حزبي لنظام سياسي معين، ثم إن ربط التحول السياسي والترسيخ الديمقراطي بالمعارضة أكثر تفسيراً، وأكثر علائقية للتعبير عن أطوار العملية السياسية وارتباطاتها.

### ثانياً: أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الترسخ الديمقراطي أحد المواضيع المهمة في الشبكة الموضوعية للنموذج المعرفي الجديد الذي بدأ ظهوره مع منصف التسعينيات من القرن الماضي، والذي ضم علاوة عن ذلك العديد من المفاهيم التي تم توظيفها في الدراسة على سبيل الدولة الفاشلة، والهندسة السياسية، والرشادة السياسية، المواطنة الديمقراطية، الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية وكلها مواضيع تعتبر ذات صلة وطيدة بمفهوم الترسخ الديمقراطي على اعتبار أن أغلب الأطر التحليلية والنظريات التفسيرية في الموضوع اشتملت على العديد من المؤشرات المستقاة من النموذج المعرفي ذاته، وبالتالي ركزت على المفاهيم المذكورة أعلاه، وإعتباراً لذلك فإن أهمية الموضوع تكمن في طبيعته كمفهوم عنقودي Cluster Concept يحيل إلى العديد من المفاهيم الأخرى التي تعتبر ضرورية لتفسير الظاهرة والإحاطة بها.

ركزت العديد من الأطر النظرية بخصوص الترسخ الديمقراطي على متغيرات عديدة في افتراض أنها متغيرات مستقلة مسؤولة عن ظاهرة الترسخ، كالثقافة السياسية أو النظام الاقتصادي الرأسمالي، أو التعددية التنافسية، وفي السياق ذاته تحاول الدراسة التأكيد على أهمية المعارضة كمفهوم محوري يستطيع أن يستوعب العديد من الجوانب المغيبة في الأطر التحليلية السابقة، وترجع أهمية المعارضة إلى درجة استيعابه كموضوع، للعديد من الجوانب السياسية الأخرى كالمركز أو الضمانات الحقوقية، الهيكل التنظيمي والمؤسساتي، هامش الحراك السياسي، الثقافة السياسية السائدة، المشاركة السياسية، المواطنة، أنماط الضبط الاجتماعي، العنف السياسي، حقوق الإنسان، الفساد السياسي ...

أثبتت التجارب السياسية المختلفة أن المعارضة السياسية تلعب دوراً محورياً في عملية ترسيخ مكتسبات التحول الديمقراطي وتعزيز الإصلاحات في النظم السياسية، فإذا كانت النظم السياسية حسب المنظور الأرسطي مثل الطبيعة تخشى الفراغ، فإن المعارضة السياسية هي التي تستطيع أن تملأ هذا الفراغ الناجم عن وجود سلطة منفصلة عن المجتمع، وهي لهذا الاعتبار تحضى بأهمية بالغة في

الهيكل النظامي والنشاط الاعلامي، والحوار الوطني باعتبارها البديل السياسي العقلاني للسلطة القائمة، وباعتبارها كذلك الآلة السياسية حسب تعبير "روبرت ميرتون" التي تؤدي وظيفة الضغط على النخبة السياسية من أجل الوصول إلى مخرجات أكثر عقلانية، تعيد النظر في الأوضاع، والقرارات، والبرامج السابقة، مما يدفع النظام إلى مسار من تثبيت قيم التداول السلمي على السلطة، وعلى المساءلة والرقابة السياسية.

وعليه ونظرا للأهمية البالغة التي حظيت بها المعارضة السياسية في أدبيات ما أصبح يعرف بعلم السياسة الجديد مع مطلع القرن الجديد، سعت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على شدة ارتباط هذا المتغير بالترسيخ الديمقراطي في نظم أفريقيا، بما يبسط هذه العلاقة ويفسر تجليات التأثير والتفاعل، وظروفه، وأسبابه ونتائجه، وتتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

أ- اعتبارات علمية أكاديمية:

أولاً: ترجع الأهمية الموضوعية لمدى شمولية موضوع الدراسة لمختلف الأبعاد المجتمعية والسياسية في نماذج القارة الإفريقية إذ أن موضوعي الترسخ الديمقراطي والمعارضة السياسية يسمحان بمسح نظمي شامل لمختلف الأبنية والأدوار في النظام السياسي، كالبناء المؤسساتي، والنظام القانوني، النخب والجماعات، القيم والثقافات، الوظائف والأدوار، الإصلاحات والتحويلات، إضافة إلى ذلك فإنه وبناء على الأهمية الوظيفية لمتغير المعارضة السياسية تم اعتماده من قبل العديد من المفكرين كمؤشر مهم في تقسيم النظم السياسية على غرار دراسات "روبرت دال" و"غابريال ألموند" و"دافيد أبتر".

ثانياً: علاوة عن شمولية موضوع الدراسة، تحاول الدراسة البحث في شدة الارتباط التفسيري بين متغيرين مهمين في النظم السياسية المعاصرة وهما المعارضة السياسي كمتغير مستقل والترسيخ الديمقراطي كمتغير تابع، وبالتالي فإن الأهمية العلمية تكمن في التوصل إلى تأكيد الرابط التفسيري، أو التوصل إلى ضعف هذا الرابط.

ثالثاً: نقص الدراسات التي تولي اهتماما للمعارضة باعتبارها الحلقة الرئيسة المسؤولة عن ترسيخ المكاسب الديمقراطية في النظم الإفريقية، إذ جل الدراسات تتراوح بين طرح أثر البعد التاريخي للتخلف والمتمثل في الاستعمار، أو طرح الثقافة السياسية الضيقة القائمة على الاثنية والقبلية، في حين أن المعارضة هي المتغير الوحيد الذي من شأنه أن يعطي معالجة شاملة تجمع كل من التاريخ، الثقافة، البناء المؤسسي، والضغوط الخارجية.

## ب- اعتبارات عملية:

**أولاً:** بسبب تعثر تجارب التحول الديمقراطي في القارة، ففي الوقت الذي كان فيه معدل الدخل الفردي في العديد من دول جنوب شرق آسيا في سبعينيات القرن العشرين يساوي أو أدنى من معدل الدخل الفردي للعديد من النظم الإفريقية، بقيت هذه الأخيرة تتذيل ترتيب الدول من حيث الدخل الفردي والمستوى المعيشي مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وبقيت الانقلابات والحروب الأهلية، والعنف الاثني، السمة الأبرز في هذه الأنظمة، فيما حققت دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية طفرات نوعية في تطوير البنى التحتية، وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي وجب علينا كباحثين وأكاديميين، البحث أكثر عن معادلات جديدة لتحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف.

**ثانياً:** نظراً للقاسم المشترك بين مختلف النظم الإفريقية ولتشابه تجارب التحول وكذا الانتكاسات الديمقراطية، حيث عرفت العديد من النظم تحولات دستورية في المرحلة نفسها، ثم عادت أغلب تلك النظم لإجراء تعديلات تسمح بتعدد العهود الرئاسية، من أجل الإبقاء على نفس النخب الحاكمة، كما عرفت هذه النظم في الماضي القريب تجاوزات كبيرة لحقوق الإنسان إما باعتقالات، وأعمال عنف إثني، أو بتصفيات ومجازر عرقية، ثم تجاوزت المرحلة بتملص المسؤولين عن ذلك بقوانين عفو، ولجان مصالحة وطنية، دون أن يعني ذلك نهاية الحروب الأهلية والعنف الاثني.

**ثالثاً:** اعتباراً للنجاح النسبي لبعض التجارب السياسية في القارة، عبر وصول المعارضة للسلطة عن طريق الانتخابات مثل نماذج جنوب أفريقيا، غانا، السنغال، كوت ديفوار، وهو ما شكل مدخلاً من مداخل الاستقرار والتنمية، وبالتالي تسعى الدراسة من خلال هذه النماذج إلى الوقوف على الدروس المستفادة محاولة لاستثمارها في نظم القارة.

**ثالثاً: أهداف الدراسة:**

إن مشكلة العلاقة بين متغيرين وسط العديد من المتغيرات، لهي مشكلة تتطلب عزل جميع المؤثرات، وتفكيك الأبنية للوقوف على حدود تأثير كل منها، وكذا على اتجاه الارتباطات بين مختلف الأنساق الفرعية في النظام السياسي، وفي هذا البحث سأحاول أن أتناول إشكالا جزئياً في مؤثرات العملية السياسية، يتعلق الأمر بعلاقة الترسخ الديمقراطي بالمعارضة، بمعنى دور المعارضة في مسار الترسخ الديمقراطي، ومدى إسهام هذا المتغير دون غيره في هذه العلاقة، على اعتبار أن الترسخ الديمقراطي متغير تابع يخضع لارتباطات أخرى موازية كالبينة الخارجية، الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، الثقافة السياسية، والبنية الاقتصادية.

أكدت أغلب الدراسات والأدبيات المهمة بالشأن الإفريقي، خاصة الفرنسية منها على غرار دراسات "جون فرانسوا بايار، وجون فرانسوا ميدار، Jean Froiçois BAYART & Jean François MEDARD على البعد الاثني والعرقى والنظام الأبوي في تفسير الدولة الفاشلة في إفريقيا، في حين استطاعت بعض الدول في إفريقيا مثل السنغال، غانا، كوت ديفوار بنفس الخصائص والسمات من تحقيق الاستقرار والتنمية بمجرد تجاوز عقبة التداول السلمي على السلطة بين المعارضة والنخب الحاكمة، وهو ما اعتبر مدخلا لدراستنا في محاولة تهدف في المقام الأول إلى الإشارة إلى أن ما تشهده القارة من حروب أهلية، وحالة للفوضى يرجع في المقام الأول إلى عطب الآلة السياسية حسب تعبير "روبرت ميرتون Robert MERTON وإلى ضعف المعارضة عن أداء مهامها، وبالتالي فالدراسة تهدف أساسا لقياس شدة الارتباط بين تفعيل متغير المعارضة في النظم الإفريقية المختلفة، ومتغيري الاستقرار السياسي والترسيخ الديمقراطي، للإشارة إلى أن التعدد الاثني والعرقى لم يعد مبعثا ومبررا للتخلف، وأن المعارضة هي صمام التوازن السياسي الحقيقي في النظم الإفريقية.

#### رابعاً: إشكالية الدراسة:

إن الحركة السياسية التي أضحت النظم السياسية تعرفها منذ نهاية الثمانينيات، ولدت أفكارا ومجالات جديدة للدراسة، فزاد الاهتمام بدراسة حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، التحول السياسي، المعارضة، التحول والترسيخ الديمقراطي، والتي وإن كان يراد بها وضع تأصيل فكري، ومعرفي للممارسة السياسية، والسعي إلى محاولة التتميط السياسي في عصر العولمة، إلا أنها بالمقابل تتم عن وجود غموض في الرؤى، ومن أهم هذه الأفكار التي تطرح جدلا سياسيا وثقافيا، هي تعدد الأنساق الثقافية والاجتماعية، بما يحول دون وضع مقارنة شمولية لدراسة هذه المتغيرات، والعلاقة بينها، ومن خلال هذا البحث ستحاول الدراسة الوقوف على أحد هذه الجوانب المتمثلة في العلاقة بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي.

وعليه تدور الإشكالية الرئيسية حول: ما مدى إسهام المعارضة في ترسيخ القيم والممارسة الديمقراطية في النظم الإفريقية؟ وتنضوي تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي شروط الارتباط النظري بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي؟
- ما هي الأصول التاريخية والروافد الفكرية للحركات السياسية في أفريقيا؟
- ما هو مستوى تأثير العامل الخارجي في توجهات المعارضة في أفريقيا؟

- ما هي أسباب عسكرة المعارضة السياسية في إفريقيا؟
- هل استطاعت المعارضة السياسية في النظم الإفريقية أن تجد لها أساليب حراك جديدة للفكاك من قبود الدولة البوليسية؟

#### خامسا: فرضيات الدراسة:

- على ضوء اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية، التي تساعد على رسم المحاور التحليلية الأولية، وهي كالآتي:
- يرتبط الترسخ الديمقراطي للنظم الإفريقية بنضج المعارضة وقوتها، وتفعيل دورها سياسيا واجتماعيا.
- أثرت السياقات التاريخية والروافد الإيديولوجية للحركات السياسية المعارضة في أفريقيا على أساليب حراكها وسلوكياتها.
- يرتبط إسهام المعارضة السياسية في عملية الترسخ الديمقراطي، بتراجع تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية.
- إن عنف المعارضة ولجوءها للعمل المسلح راجع إلى عنف النظام السياسي وضعف قنوات الاتصال السياسي.
- كلما كانت المعارضة السياسية مدعومة بنخب تكنوقراطية، كلما زادت شدة الارتباط لتحقيق الاستقرار والترسخ الديمقراطي.

#### سادسا: مجالات الدراسة:

- أ- **المجال المكاني:** الحيز المكاني للدراسة هو القارة الإفريقية، والتي تتكون من 54 دولة، غير أن الدراسة ستتركز بالأساس على عدد محدد من النظم في دراسة مقارنة للوقوف على دلالات الاختلاف والتشابه بين أكثر من نموذج، وجاءت أسباب اختيار النماذج، إما لتشابه في النظام السياسي كأوغندا وزمبابوي في درجة انغلاق النظام، أو جنوب إفريقيا، السنغال، غانا، كوت ديفوار في انجاح التحول وبلوغ المعارضة إلى السلطة، أو تعثر التحول وانتشار العنف والأمن كحالة إفريقيا الوسطى، والصومال.
- ب- **المجال الزمني:** أما الحيز الزمني للدراسة فيركز خاصة على المرحلة التي أعقبت موجة التحولات الديمقراطية في القارة الإفريقية منذ 1989، حيث باشرت جل النظم إلى إعادة هندسة دساتيرها ومؤسساتها على المقاسات الديمقراطية الليبرالية، بالقدر الذي جعلها امام رهان الترسخ الفعلي لهذه القيم المعلن عنها في الدساتير والنصوص القانونية، ويمتد هذا الحيز ليختبر عينة من المحطات والانتخابات التي حدثت في القارة إلى غاية 2014.

- ت- **المجال الموضوعي:** يتعلق النطاق الموضوعي بدراسة شدة الارتباط بين المعارضة السياسية والترسخ الديمقراطي في نظم القارة الإفريقية كوحدة

مشاهدة، من خلال التأكيد في كل جزء من الدراسة على مدى اسهام المعارضة في تفعيل أو تعطيل أحد مؤشرات الترسوخ؛ كالمواطنة، التجنيد السياسي، التداول على السلطة، بناء المؤسسات، الحكم الراشد، حقوق الانسان، ثم الوقوف على خبرات وتجارب افريقية وفق منهج مقارن في مسعى لاستنتاج شروط الارتباط بين المتغيرات.

### سابعا: منهج الدراسة:

تعتمد دراسة العلاقة بين متغيرين منفصلين بالدرجة الأولى على الدراسة الاستكشافية التفسيرية، ذلك أنها أولاً تهدف إلى كشف هذه العلاقة ومستوياتها، ثم تفسير الارتباطات بين مختلف الظواهر، من خلال دراسة نماذج وحالات مختلفة للوصول إلى تعميم نتائج العلاقة، ولو بصورة جزئية لما للعلوم الإنسانية من خصوصيات تحول دون الوصول إلى مقاربات كلانية، وعليه تم التوفيق بين منهجي دراسة حالة، والمنهج المقارن في دراسة العملية السياسية.

أما منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي فلتوصيف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعدد من نظم القارة جنوب افريقيا، غانا، السنغال، أوغندا، كوت ديفوار، أما المنهج المقارن فدراسة ومقارنة العلاقة بين المتغيرين في العديد من النظم الإفريقية ومحاولة الوقوف على شدة الارتباط بين المتغيرين في العديد من النظم على اختلاف تكويناتها الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، علاوة عن ذلك، تم اعتماد المنهج النظمي باعتباره الإطار التحليلي الأنسب لدراسة الأنظمة، والأنساق السياسية الفرعية، ودراسة المنتظمات السياسية ككل، حيث يزود الدراسة بالآليات المناسبة لفهم أطوار العملية السياسية من جهة، كما يسمح بتجاوز الدراسات المؤسسية القانونية إلى دراسة التفاعلات، ومختلف الارتباطات السياسية. وبالموازاة مع ذلك تم اعتماد المنهج البنوي الوظيفي الذي فرضته ضرورة دراسة المعارضة السياسية دراسة وظيفية؛ كدراسة وظيفة تجميع المصالح والتعبير عن البدائل، وخاصة دور المعارضة في وظيفة التجنيد، والتنشئة السياسية، وبناء المؤسسات السياسية التعددية، وهو ما تناولته الدراسة خاصة في الفصل الرابع.

علاوة عن ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي خاصة في دراسة جينولوجيا الدولة في افريقيا، والأصول التاريخية للحركات والجماعات السياسية في نظم افريقيا. والمنهج الاحصائي لما تقتضيه الدراسات الكمية المتعلقة بمؤشرات الحكم الراشد، إضافة إلى منهج تحليل الدور خاصة في الفصل الرابع للوقوف على حدود الدور السياسي الذي لعبته المعارضة في تعزيز القيم الديمقراطية. وفي ختام المناهج والاطر التحليلية تدرج الدراسة في حقل الدراسات الاقليمية Area Studies التي تعتبر أحد المجالات البحثية



الرئيسية في السياسات المقارنة، إذ تم من خلال البحث التطرق إلى العديد من النماذج في سياق اقليمي كنظم دول غرب افريقيا (غانا، كوت ديفوار، السنغال)، وكذا دول وسط وشرق افريقيا (كافريقيا الوسطى وأوغندا والتشاد)، إضافة إلى دول افريقيا الجنوبية مثل (زمبابوي وجنوب افريقيا وناميبيا)، وهذا سعيا لتغطية أكبر قدر من النماذج، خاصة وأن الأنساق السياسية تختلف من نظام اقليمي لآخر، تبعا لاختلاف السياقات التاريخية، كاختلاف الدولة المستعمرة (فرنسا، بريطانيا، بلجيكا..) واختلاف صيغة الاستعمار ونمط التنظيم الإداري الذي كان سائدا (حكم مباشر، أو غير مباشر، حماية، انتداب، وصاية..).

### ثامنا: أدبيات الدراسة:

على الرغم من أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر كل الدراسات والبحوث التي أجريت بخصوص المعارضة السياسية والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا، إلا أن بعضا منها استطاع أن يحقق سبقا معرفيا في دراسة علاقة المتغيرات وشدة الارتباطات على نحو لقي تأييد ومساندة أغلب الدوائر المعرفية المتخصصة، حيث في المجال النظري يمكن ادراج دراسات "روبرت دال Robert DAHL" خاصة مؤلفات "مستقبل المعارضة في الديمقراطيات democracies l'avenir de l'opposition dans les" والبوليارشية "Polyarchy" حيث يحاول "دال" التركيز على المعارضة في الديمقراطيات على اعتبار أن مركز المعارضة يعتبر المؤشر المحوري للشدة الديمقراطية، ويستعرض "دال" في أدبياته التي ترجع إلى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين محددات ومؤشرات فاعلية المعارضة التي يرجعها إلى المركز القانوني، والمشاركة الفعلية في صنع القرار ورسم السياسة العامة، والقدرة على الوصول إلى السلطة، وهي مؤشرات دراستنا لقياس مكانة المعارضة في النظم السياسية الإفريقية، علاوة عن ذلك تعد دراسات Barbara EIPSTEIN هي الأخرى أحد الدراسات الهامة في موضوع المعارضة التي كانت مرجعا أساسيا لهذه الدراسة على سبيل كتاب "الاحتجاج السياسي والثورة الثقافية political protest and cultural revolution" والذي تمت الاستعانة به في تحديد موجات ودرجات تعبير المعارضة السياسية عن مطالبها في شكل عتبات أربع، تم اعتمادها لقياس مستوى الحراك والعنف السياسي للمعارضة في إفريقيا. أما عن أهم ما كتب في الموضوع باللغة العربية نذكر دراسات "أحمد المنيسي"، و"نيفين عبد المنعم مسعد"، و"ثناء فؤاد عبد الله"، و"إسماعيل قيرة" "عبد الاله بلقزيز" عن التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، إلا أن اللافت في أغلب الدراسات، أن موضوع المعارضة عادة ما يدرس كمتغير منفصل عن الارتباطات والعلاقات

الممكنة، إذ يتم دراسة أزمة المعارضة، كجزء من دراسة أزمة النظام السياسي ككل، إضافة إلى ذلك تدرج العديد من الدراسات، موضوع المعارضة ضمن دوائر البحث في موضوع الأحزاب السياسية، مما يقصي بعض التنظيمات المدنية، كالتنقابات مثلا والتي لا تنضوي ضمن دراسات الأحزاب السياسية.

أما فيما يتعلق بالمقالات والدوريات فاللافت أنها كانت أكثر ثراء في مجال دراسة الترسخ الديمقراطي خاصة دراسات الدكتور SCHEDLER Andreas والتي تعتبر بحق أكثر الأدبيات تخصصا في الموضوع على سبيل:

«Comment observer la consolidation démocratique?»

و«What is democratic consolidation ?» حيث سعت دراساته خاصة إلى التأصيل النظري لموضوع الترسخ الديمقراطي والتركيز على نماذج من أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل، أما عن النظم السياسية في إفريقيا فقد جاءت دراسات Jean François MEDARD والذي يعتبر من كبار المتخصصين في الشأن السياسي الإفريقي، خاصة مسألة الدولة النيوباتريمونيالية، إلا أن المميز في كتاباته أنه لم يولي اهتماما كبيرا لمتغير المعارضة كنسق فرعي مهم في المنتظمات السياسية الإفريقية، شأنه في ذلك شأن مواطنه "Jean- BAYART François" في عديد مقالاته والتي أبرزها "Démocratie et citoyenneté en Afrique" والتي يركز فيها على البعد التاريخي والاثني وغياب المؤسسات كأبرز أسباب تخلف النظم الإفريقية وغياب المواطنة الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالرسائل والاطروحات الجامعية فاللافت فيها هو تفوق الجامعات الفرنسية بامتياز في مناقشة المواضيع الحساسة والدراسات المعمقة، على سبيل أطروحة الدكتوراه لـ Innocente Félicité SATHOUD تحت عنوان «La France face à l'ouverture démocratique en Afrique noire,» المناقشة

بجامعة باريس في 2001، ودراسة Losseni Cisse المعنونة بـ

"La problematique de l'Etat de droit en Afrique de l'ouest : analyse comparee de la situation de la Cote d'Ivoire, de la Mauritanie, du Liberia et de la Sierra Leone. "

من جامعة باريس شرق في 2009، وبالإضافة إلى الجامعات الفرنسية في فرنسا وجدنا في سياق البحث عن الدراسات والأدبيات السابقة تميزا واضحا كذلك للدراسات والاطروحات الجامعية باللغة الفرنسية بالمعاهد والجامعات الكندية، مثل دراسة Nathalie Labonté في 2006 المعنونة بـ "La Guerre civile en cote d'ivoire : L'influence des Facteurs Causes et motivations de la guerre civile" سنة 2004 المعنونة بـ Forest David وهي دارسات تدخل في إطار التحضير للحصول على au lebiria 1989-1997

شهادة الدراسات العليا في العلاقات الدولية من جامعة لافال الكندية، وقد تميزت هذه الرسائل الجامعية بعمق التحليل ودقة المعلومات، حيث تم التطرق في هاتين الدراستين بالخصوص إلى الحروب الأهلية في إفريقيا انطلاقاً من دراسات "جون بيار ديرينيك" Jean Pierre Derriennic والذي يعد هو الآخر من بين أكبر الخبراء في شأن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في النظم الإفريقية، وعموماً فإن تميز الدراسات والاطروحات الجامعية في الجامعات الفرنسية والكندية بعمق التحليل ودقة التفسير، خاصة فيما يتعلق بأثر الخصوصيات الثقافية والقبلية، والروافد الفكرية للحركات السياسية وأنعكاساتها على العملية السياسية، يرجع بالخصوص إلى كون هذه الدراسات من إعداد طلبة وباحثين أفرقة في جامعات فرنسية وكندية.

### تاسعا: تقسيم الدراسة (هيكلية الدراسة):

تمت هندسة الدراسة وفق فصول متوازنة تنصدرها مقدمة تعالج التعريف بالموضوع وأهميته، إضافة إلى إشكالية ومنهجية الدراسة، وتتوزع أبحاث الدراسة إلى أربع فصول، إذ تم في الفصل الأول التفصيل في الجانب النظري لمفهومى المعارضة والترسيخ الديمقراطي، وذلك بالخوض في الأصول الفكرية لمفهومى المعارضة والأطر النظرية والتحليلية للمفهومين في مختلف المدارس بما في ذلك شروط الارتباط بينهما، أما الفصل الثاني فتناول بناء الدولة في أفريقيا، إذ تم في سبيل ذلك تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث جاء أولها بعنوان جينولوجيا الدولة في أفريقيا، كمسعى لتوضيح الأزمة البنائية، ومصادر الشرعية، ونشوء النخب والطبقات في أفريقيا، وفي المبحث الثاني تم تناول الأطر النظرية لبحت طبيعة الدولة في أفريقيا، ليتم في المبحث الثالث دراسة التنمية والأمن في أفريقيا، فكان بذلك الفصل الثاني مدخلا لفهم الخصوصية الإفريقية وطبيعة الدولة في أفريقيا محاولة لتشكيل القواسم المشتركة لموضوع البحث.

أما الفصل الثالث فكان لدراسة الديمقراطية والمعارضة السياسية في أفريقيا، وتم توصيف بيئة التحولات السياسية في أفريقيا كمبحث أول، أما المبحث الثاني فكان لدراسة أصول الحركات السياسية وواقع المعارضة في أفريقيا، للوقوف خاصة على أثر السياقات التاريخية والثقافة السياسية السائدة على البنية التنظيمية والفكرية للمعارضة، فيما تناول المبحث الثالث خلفيات الحراك السياسي والاجتماعي في أفريقيا.

أما الفصل الرابع والأخير فتم تخصيصه للوقوف على شدة الارتباط بين متغيري المعارضة والترسيخ الديمقراطي في أفريقيا، حيث تم في المبحث

الأول دراسة دور المعارضة في تجارب الإصلاح والتكيف الهيكلي، كإسهامها في بناء المؤسسات السياسية الجديدة التي أفضت إليها الإصلاحات الدستورية لما بعد عهد الأحادية الحزبية، ومشاركة المعارضة في التأسيس لنظم انتخابية جديدة وتحقيق الحكم الراشد، أما المبحث الثاني فتم من خلاله التطرق إلى دور المعارضة في تحقيق الاندماج الوطني حيث تم التطرق في مطالب المبحث إلى مواضيع كالمواطنة وحقوق الإنسان والتنشئة والتجنيد السياسي والتعددية والتداول على السلطة سعياً لبحث مكانة المعارضة في كل ذلك، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لبحث دور المعارضة في ديمقراطية الحراك السياسي، من خلال السعي لاستقرار الواقع الإفريقي في مدى نجاح المعارضة في خلق أساليب وآليات جديدة للحراك السياسي، ومدى إسهامها في تخفيض مستوى العنف السياسي في نظم القارة وفي الأخير تم التفصل في الحراك السياسي للمعارضة في كوت ديفوار كمدخل للتعزيز الديمقراطي، إضافة إلى خاتمة تم فيها استنتاج أبرز المحددات المسؤولة عن شدة الارتباط بين متغيري الدراسة ( المعارضة والترسيخ الديمقراطي) إضافة إلى صياغة ثلاث سيناريوهات مستقبلية بخصوص التمكين السياسي للمعارضة في إفريقيا.

### عاشراً: صعوبات الدراسة

تمثلت الصعوبات الرئيسية أثناء إنجاز الدراسة في ضبط الإطار النظري بالخصوص، حيث وجدنا صعوبة في الحصول على أدبيات ودراسات الترسيخ الديمقراطي التي تقل بشكل كبير حتى باللغات الأجنبية، إضافة إلى نقص المراجع المتعلقة بنظرية الدور إلا ما تعلق من حيث أصولها الأولى المستمدة من دراسات علم النفس وعلم الاجتماع، علاوة على صعوبة استغلالها فيما بعد في تفسير الأداء والدور الوظيفي للمعارضة في عدد من الوظائف السياسية، كبناء المؤسسات التعددية، وتعزيز المواطنة، والتنشئة والتجنيد السياسيين، بسبب ظاهرة صراع الأدوار في الأنساق الإفريقية، كما واجهتنا صعوبات كبيرة في الوقوف على نماذج المقارنة في كل جزء من الدراسة، بحيث كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على التجارب التي تدعم طرح الدراسة وتعالج الفرضيات الأولية، فاللافت أن دور المعارضة السياسية لم يكن بنفس الثقل والفاعلية في جميع النظم، كما أن عدداً من النماذج شكلت المعارضة فيها جزءاً من الأزمة أكثر منه جزءاً من الحل، حيث ساهمت في زيادة العنف وفرض الفوضى وإضعاف النظام، ما جعل الدراسة تبحث في ذات السياق عن مكامن الخلل وسبل معالجة الوضع بمقارنته بنماذج إفريقية أخرى تم فيها تجاوز الأزمة.

# الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم المعارضة والترسيخ  
الديمقراطي

إن الدراسة النظرية لمتغيري المعارضة وترسيخ الديمقراطية تدخل ضمن الدراسات التي تناولتها مدرسة الوظيفية الجديدة ومقاربات النموذج الهولستي الكلي بالطرح والتحليل في فترة التسعينيات من القرن 20. وقد جاءت دراسة شدة الارتباط بين متغيري المعارضة والترسيخ الديمقراطي كمسعى لتفسير أوضاع الدول النامية، واختبار أحد المتغيرات المهمة والمحورية في معادلة التوازنات السياسية لنظم العالم الثالث التي عانت لعقود من تعثر مسارات التحول على الرغم من الإصلاحات الدستورية والقانونية، وبسبب الأوضاع السيئة والظروف الصعبة التي تعرضت لها أثناء سعيها إلى تحقيق عمليات الاستقرار السياسي، وترسيخ المكاسب الديمقراطية التي شهدتها هذه النظم، خاصة بعد موجة التحول التي شهدتها عقب انهيار جدار برلين. وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة التأسيس لعلاقة تفسيرية، لبحث أسباب تعثر تجارب الترسيخ الديمقراطي، والفشل في عبور مسارات التحول الديمقراطي لبر الأمان، خاصة بعد حملات الهندسة الدستورية التي طالت أغلب دساتير الدول النامية عامة، والنظم الأفريقية خاصة، وبعد عجز وقصور النظريات التنموية لانطلاقها من واقع الدول الغربية، ومحاولة واضعيها تعميم نتائجها على بقية دول العالم، بما في ذلك الدول الإفريقية، دون أدنى اعتبار لخصوصيات مجتمعات تلك الدول وتراثها الفكري والحضاري.

ويعتبر كل من " أندريا شدلر " و "تاتو فنهانن " و "شومبيتر " و " مورلينو " من أبرز المفكرين الذين تناولوا متغير الترسيخ الديمقراطي، وحاول كل واحد منهم دراسته بطريقة تختلف عن الآخر، وذلك بربط هذا المتغير بأحد جوانب النظام السياسي ودوره في تحقيق الاستقرار وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

ولهذا سيتناول هذا الفصل أولاً تحديد ماهية المعارضة وعلاقتها بالنظام السياسي، ثم الترسيخ الديمقراطي ومؤشراته، بالاعتماد على النظريات التي اهتمت بدراستهما ضمن الإطار الفكري للنموذج المعرفي الكلي، ثم البحث في شروط الارتباط بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي وماهية الشروط البنائية، القانونية، والوظيفية الواجب توافرها لتحقيق علاقة ايجابية وقوية بين المتغيرين.

### المبحث الأول: المعارضة السياسية:

شكل مفهوم المعارضة السياسية، أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية لمرحلة بريسترويكا علم السياسة، وذلك راجع تحديدا لما للمفهوم من أبعاد عديدة؛ كحقوق الإنسان وحرية التعبير، والمشاركة السياسية، والنظم الحزبية والانتخابية، والثقافة السياسية وغيرها من الأبعاد المرتبطة بالمفهوم، واعتبارا لذلك كان من الضروري الإحاطة بماهية المفهوم وخصائصه، ودلالاته اللغوية، وروافده الفكرية، وأطره النظرية، للوقوف على أبعاده الحقيقية واستخداماته الصحيحة.

### المطلب الأول: ماهية المعارضة:

الاعتراض أو المعارضة، والاختلاف أو المخالفة، ظاهرة إنسانية من لوازم المجتمع الإنساني،<sup>1</sup> فحيثما وجد الإنسان في جماعة، لا يخلو ذلك الاجتماع من تباين وجهات النظر اتجاه كثير من الأمور، التي ينظر إليها على أنها من المضار أو من المصالح، فالاختلاف في الرأي من سنن البشر، إذ يقول تعالى: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ"<sup>2</sup>، على هذا الأساس فإنه ليس من السهل أو اليسير تعريف المعارضة السياسية، أو تحديد وتشخيص سماتها بشكل دقيق وواضح، السبب في ذلك يعود إلى اختلاف المفهوم بين طرف وآخر، تبعا للإطار السياسي، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية، وكذا إلى تنوع أشكال التنظيم، والوحدات السياسية التي تمثل المعارضة، الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام تعدد التعريفات.

**المعنى اللغوي:** تعني المعارضة لغويا المبالاة والمدارسة، وعرض له الشيء في الطريق، أي اعتراض يمنعه من المسير، والمعارض من الإبل العلو، وهي التي ترأى بأنفها وتمنع درها<sup>3</sup>، وفي الأساس بغير معارض لا يستقيم في القطار يمنا ويسرة، وعارض الكتاب، قابله بكتاب آخر، وعارض الطريق أخذ طريقا آخر، فالتقيا، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عارض جنازة أبي

<sup>1</sup> - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، رؤى، العدد، 10، جانفي 2001، ص.17.

<sup>2</sup> - القرآن الكريم، سورة هود، الآية 118.

<sup>3</sup> - الدر : الحليب.

طالب، أي جاءها في بعض الطريق، ولم يتبعها من منزله،<sup>1</sup> وذكر لفظ العارض، بمعنى المانع، والحائل الذي يمنع القاصد عن مراده.<sup>2</sup>

**المعنى الاصطلاحي: المعارضة:** جماعة سياسية تسعى إلى تغيير الحكومة وسياساتها.<sup>3</sup> وهي تعبير عن الجماعات، والأحزاب السياسية التي تمثل الأقلية،<sup>4</sup> ويشير المعنى الاصطلاحي عادة إلى نمطين مختلفين من التنظيم،<sup>5</sup> أما النمط الأول؛ فيدل على الرقابة ومراجعة الأغلبية،<sup>6</sup> وهو المعمول به في ظل الأنظمة التي تتمتع فيها المعارضة بإطار قانوني يكفل حقوقها،<sup>7</sup> أما النمط الثاني، فيحتوي الجماعات السياسية التي ترفض المشاركة مع النسق السياسي في أنشطته المختلفة، وتحاول من خلال مشروعها البديل، الوصول إلى السلطة، وهي تتميز بعدم توفرها على إطار حقوقي، أو مركز قانوني، يكفل لها هامش الحراك الضروري.<sup>8</sup>

فالمعارضة بمعناها الاصطلاحي، تعبر عن كل الفواعل التي تأتي كرد سياسي طبيعي على واقع الحياة السياسية، لأي نظام سياسي كان، بغض النظر عن طبيعته، بما يعني أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إيجاد نظام سياسي بدون معارضة سياسية،<sup>9</sup> وعليه فالمعارضة السياسية بما تحمله من مضمون تنافسي، مصطلح حديث نسبيًا؛ إذ لا يتجاوز ظهوره في العالم قرنين من الزمان.<sup>10</sup> أما عن المعارضة كمفهوم مجرد من أبعاده التنظيمية الحديثة، فإن ظهوره اقترن إلى حد كبير مع ظهور السلطة السياسية، وفي هذا الشأن يعد "سقراط" من بين أقدم المعارضين السياسيين، لأنه ناقش كفيلاسوف، حقيقة معارضة ومخالفة

<sup>1</sup> - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، جزء 5، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1306هـ، ص 52.51.

<sup>2</sup> - أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط.3، جزء 1، بيروت: دار صادر، 1994، ص.179.

<sup>3</sup> - David Robertson, **A Dictionary of modern politics**, 2<sup>ed</sup>, London: Europa Publication Limited, 1993, pp. 357.358.

<sup>4</sup> - Yves Lacoste, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris: Flammarion, 1995, p.1699.

<sup>5</sup> - عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.113.

<sup>6</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983، ص.48.

<sup>7</sup> - Yves Lacoste, **op. cit.**, p.1699.

<sup>8</sup> - David Robertson, **op. cit.**, p. 357.

أنظر أيضا: عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.113.

<sup>9</sup> - David Robertson, **op. cit.**, pp.357.358

<sup>10</sup> - رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة، أحمد يعقوب مجذوبة، ومحمود الجبوري، الأردن: دار البشير، 1996، ص.79.



للمنطق السياسي السائد لوجود العالم والإنسان والدولة، كما أن تعاليمه كانت تقرب بأن آلهة الدولة كانت آلهة مزيفة، وهكذا انتهى به المطاف إلى الإعدام، بتهمة زعزعة سلطة الدولة.<sup>1</sup>

واستمرت المعارضة على هذا النحو فكانت عند أغلب الفلاسفة الرافضين الشامل للسلطة السياسية، وأساليب تنظيمها.<sup>2</sup> لكن مع تراكم القيم المشككة للثقافة السياسية الديمقراطية عرف أسلوب المعارضة تطوراً لافتاً، فبعدما كانت المعارضة في كل تجلياتها من مظاهرات، واحتجاجات، وثورات تشكل عملاً سياسياً متطرفاً، غالباً ما يطعن في شرعية التنظيمات السياسية ومؤسساتها في أنظمة القرون الوسطى، أصبحت المعارضة السياسية تمثل ركيزة ضرورية من ركائز الممارسة الديمقراطية الداعمة لشرعية النظام.<sup>3</sup>

وإذا كان تعريف المعارضة السياسية يخضع لمتغير الزمن في ضبط خصائصه، فإنه في الوقت نفسه، يخضع لمتغيري النسق السياسي، والرافد الفكري، فواقع وتعريف المعارضة في النظم الليبرالية، يختلف عنه في النظم الشمولية، وعنه في الفكر السياسي الإسلامي، بالقدر الذي تختلف فيه علاقة السلطة بالمعارضة السياسية في كل منظومة.

### 2.1.1 المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي:

إن حق وحرية الكلمة في أي زمان ومكان، ما هي إلا نتيجة طبيعية لحرية الرأي والعدل والمساواة،<sup>4</sup> وبالتالي فإذا استقامت حرية الرأي في أمة من الأمم، أو سادت حرية الكلمة، فلا بد أن يتبع ذلك نوع من المعارضة.<sup>5</sup> يعتبر مفهوم الخلاف والاعتراض، من أعقد القضايا التي أثرت في مناهج التفكير ومدارسه في الفكر السياسي الإسلامي،<sup>6</sup> كما أن الاختلاف في القضايا السياسية، وأساساً في مبحث الإمامة،<sup>7</sup> كان السمة الأكثر تواتراً في أغلب الأدبيات

<sup>1</sup> - مورتن كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة، سامي عادل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970، ص. 26.  
<sup>2</sup> - أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة، علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد، ج. 1، ط. 2، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص. 46.  
<sup>3</sup> - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص. 80.

<sup>4</sup> - David L. Norton, **Democracy and Moral development: A politics of virtue**, Berkeley: University of California Press, 1991, p.61.

<sup>5</sup> - نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص. 334.

<sup>6</sup> - محمد المستيري، المرجع السابق، ص. 17.

<sup>7</sup> - الاختلاف لم يقع في مسألة وجوبها من عدمه، فالفصل في ذلك كان بالإجماع على وجوبها شرعاً، وأنها فرض كفاية لكن الاختلاف وقع في مسألة توليتها، حدود الطاعة، وسبل المعارضة..... أنظر: محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي، " رؤى، العدد، 4/3، سبتمبر 1999، ص. 8.

الفكرية الإسلامية،<sup>1</sup> "فأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثلما سل على الإمامة، في كل زمان."<sup>2</sup> وقد اكتسب لفظ المعارضة في ذلك كله أهمية بالغة في كتابات الفكر السياسي الإسلامي، ويرى "المودودي" في هذا الشأن، أنه بالرغم من أن القرآن محفوظ، والسنة النبوية، والوقائع عن أعمال الخلفاء الراشدين، وآراء المجتهدين كلها مدونة وموجودة في الكتب، إلا أن اقتباس القواعد وترتيبها وإبرازها، بما في ذلك مكانة المعارضة السياسية، في صورة قواعد وضوابط قانونية، أمر في غاية الصعوبة.<sup>3</sup> يعتبر "المودودي" من أوائل الدارسين لموضوع المعارضة، فهو مثلا حينما يورد شروط الإمامة يقول: "فعلى كافة الأمة تفويض الأمور العامة إليه، من غير اقتيات عليه، ولا معارضة له، ليقوم بما وكل إليه من وجوه المصالح، وتدبير الأعمال"،<sup>4</sup> وقال عندما تكلم عن اختصاص بعض الوزراء، وما يكلفهم به الخليفة: "يكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ما حُصَّ به، وليس له معارضة الآخر في نظره وعمله".<sup>5</sup>

فالمعارضة هنا تعني الاعتراض عليه فيما يقول، ومخالفته فيما يذهب إليه، والامتناع من الإقرار له، أو الخضوع والطاعة،<sup>6</sup> وسبب المعارضة بمعنى الاعتراض والمخالفة والامتناع، راجع إلى التباين في الآراء والتصورات، إلا أن أسلوب المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي عرف اصطلاحات أخرى تعبر عن المعنى؛ مثل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصيحة، والشورى، والحسبة،<sup>7</sup> ويذكر "المودودي" ذلك حين يقول: "الحسبة هي أمر بمعروف إذا أظهر تركه، ونهي عن منكر إذا أظهر فعله"،<sup>8</sup> والكلام مطلق غير مقيد، فالمعروف حسبه، اسم جامع لكل ما أمر به الشرع، وأقره ولم يغيره، والمنكر اسم جامع لكل ما نهى عنه الشرع، أو خالف الشرع وعارضه.<sup>9</sup>

ينطلق الفكر الإسلامي من أن ولاية الأمور، وحكام المسلمين هم نواب عن الأمة، مرشدوها ومسيروها،<sup>10</sup> ف"ابن خلدون" مثلا، يعرف الإمامة أو الخلافة

1- محمد المستيري، "في جدل الديني والسياسي"، المرجع السابق، ص. 8.

2- أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق، عبد العزيز الوكيل، بيروت: دار الفكر، دون تاريخ، ص. 22.

3- أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص. 14.

4- أبو الحسن المودودي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية، 1973، ص. 15.

5- المرجع نفسه، ص. 28.

6- ابن منظور، المرجع السابق، ص. 175-177.

7- أبو الحسن المودودي، المرجع السابق، ص. 240 وما بعدها.

8- المرجع نفسه، ص. 240.

9- أبو الحسن المودودي، المرجع السابق، ص. 240، ص. 245.

10- محمد عمارة، الإسلام وضرورة التغيير، الكويت: مجلة العربي، 1997، ص. 123.

على أنها" حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية، والدنيوية الراجعة إليهم"،<sup>1</sup> مع ذلك فالخطأ وسوء التقدير واردين، والخطأ في الولايات العامة أكثر وقوعاً من الخطأ في الشأن الخاص، وأثاره الضارة أكبر وأعم،<sup>2</sup> على أساس هذا المنطلق، لم تختلف طروحات الفكر السياسي في شرعية المعارضة السياسية من منظار الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لقوله تعالى: "وَأَتَكُنُّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ".<sup>3</sup>

لم تنكر المعارضة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي، كمبدأ تابع لارتكاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،<sup>4</sup> إلا أن الاختلاف وقع في حدودها، أسلوبها، وطبيعة المكلفين بها. نتيجة لذلك انقسمت الطروحات إلى عدة تيارات، تباينت من خلالها الأفكار والتبريرات، وأهم هذه الطروحات ما يلي:

1- استند الطرح الأول على فكرة "لا كهنوتية في الإسلام"،<sup>5</sup> ومعنى ذلك فتح باب الاعتراض واسعا، فليس من حق العلماء وحدهم التعبير عن القرآن والسنة، وإنما المسلمون جميعا يتمتعون بهذا الحق.<sup>6</sup> لكن "المودودي" يرد على هذا الرأي موضحا، أن معنى لا كهنوتية في الإسلام، هو أنه: "لا ينبغي حصر العلماء في سلالة أو أسرة معينة، ومنه يجوز في الإسلام، لكل فرد من أفراد المسلمين، إذا درس القرآن والسنة، وصرف جانبا من وقته وجهده في تلقي علمهما، أن يتكلم في مسائل الشريعة، وهذا هو المعنى الصحيح المعقول لانعدام الكهنوتية في الإسلام".<sup>7</sup>

2- قام الطرح الثاني وهو للخوارج، على تمديد حدود المعارضة السياسية، لحد الخروج عن الطاعة ونقض البيعة،<sup>8</sup> حجتهم في ذلك العديد من الأحاديث الشريفة، كقوله صلى الله عليه وسلم: "على المرء السمع والطاعة، فيما أحب وكره، إلا أن يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"،<sup>9</sup> وكقوله عليه الصلاة

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، بيروت: دار الجيل، د.ت.ن، ص.211.

<sup>2</sup> - محمد عمارة، المرجع السابق، ص.123.

<sup>3</sup> - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية.104.

<sup>4</sup> - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، المرجع السابق، ص.18.

<sup>5</sup> - معنى الكهنوتية مستمد من الكاهن، حيث كان رجال الدين يتحكمون في الحياة السياسية، دون إشراك للناس في تقرير شؤونهم - وحدة السلطة الزمنية والكنيسة - انظر: مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص ص.49.45.

<sup>6</sup> - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.17.

<sup>7</sup> - المرجع نفسه، ص.19.

<sup>8</sup> - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، المرجع السابق، ص.18.

<sup>9</sup> - أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم جزء، 5، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص.1469.

والسلام كذلك: "لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف"،<sup>1</sup> علاوة عن ذلك، تحجج هذا الطرح بتاريخ الدولة الإسلامية على عهد "معاوية ابن أبي سفيان"، عندما حاول تولية العهد لابنه "يزيد"، بعد إجبار كل من: "الحسين بن علي بن أبي طالب"، و"عبد الله بن عمر بن الخطاب"، و"عبد الله بن الزبير بن العوام"، و"عبد الله بن العباس بن عبد المطلب"، و"عبد الرحمان بن أبي بكر الصديق" رضي الله عنهم جميعا على مبايعة ابنه بالقوة والشدة.<sup>2</sup>

ولهذا فإنه بعد وفاة "معاوية"، أراد "يزيد" ابنه أن يأخذ البيعة التي كان الناس قد أقروها في عهد والده، لكن "الحسين بن علي بن أبي طالب"، وأصحابه، ممن أرغموا على البيعة، لم يكتفوا بالإنكار والامتناع، بل أشهروا السيوف، وأعلنوا عليه القتال وقاتلوه، ووقعت حرب كبرى في ذلك، فكانت وقعة الحرة المشهورة، التي قتل فيها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثمانون رجلا، ولم يبق بدري<sup>3</sup> واحد بعد ذلك.<sup>4</sup>

فالفكرة الأساسية إذن في هذا الطرح هي أن البيعة لا تمنع من الخروج عن الطاعة، لقول "أبو بكر الصديق" في اليوم التالي للبيعة العامة له في اجتماع السقيفة: ".....أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم....".<sup>5</sup>

إلا أن هذا الرأي تعرض للعديد من الانتقادات، "فبالرغم من أن منصب الخليفة ثبت بالدليل الشرعي أنه لا يتم إلا بالبيعة من المسلمين، إلا أن التاريخ الإسلامي شهد حكاما من باب الغلبة، والقهر والاستيلاء"،<sup>6</sup> وفي هذا الشأن، يرى "أبو يعلا الفراء" في كتابه "الأحكام السلطانية"، أنه إذا كان الخروج على الحاكم يُوجد فتنة دامية بين المسلمين، فإنه لا يجوز الخروج عليه، لأن وقوع الفتنة في البلاد محرم شرعا،<sup>7</sup> ويستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ".<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محمود الخالدي، البيعة في الفكر السياسي، طبعة خاصة، الجزائر: دار الشهاب، 1989، ص.176.

<sup>3</sup> - نسبة إلى من شهدوا غزوة بدر.

<sup>4</sup> - محمود الخالدي، المرجع السابق، ص.176.177. نقلا عن: الكامل لابن الأثير، ج.3، ص.252. و تاريخ الطبري، ج.4، ص.225، والبداية والنهاية، ج.8، ص.79.

<sup>5</sup> - حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ط.4، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970، ص.37.38. نقلا عن: ابن هشام، ج.3، ص.437، والطبري، ج.3، ص.203.

<sup>6</sup> - سعيد حوى، الإسلام، ط.2، الجزائر: دار الشهاب، 1988، ص.367.

<sup>7</sup> - المرجع نفسه.

<sup>8</sup> - أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، المرجع السابق، ص.1477.

3- أما الطرح الثالث فكان الأكثر اعتدالا، من أهم رواه "ابن تيمية" و"المودودي"..<sup>1</sup> ويرى هذا الطرح أن المعارضة السياسية حق وواجب مشروع،<sup>2</sup> إذ أنها تهدف إلى كشف الخطأ وبيان وجه الصواب، لكن ذلك لا يعني بالضرورة الخروج عن مبدأ الطاعة، ما لم تحدث معصية، لأن ذلك مستمد من البيعة، التي يصفها الفقه بأنها عقد تم بين الحاكم وبين عامة المسلمين.<sup>3</sup> "فواجب البيعة للخليفة وولي الأمر والطاعة له واجب ديني، كما الواجب مناصحته دون الاحتجاج عليه"،<sup>4</sup> والمعارضة بمنظار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما هي إلا "إنكار للمنكر السياسي".<sup>5</sup>

لقد نص القرآن على أن الاختلاف والاعتراض وارد حيث يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ"،<sup>6</sup> فكل خلاف يقع بين الدولة وشعبها، أو طوائفها، أو رعييتها، "إنما يرجع القضاء فيه إلى القانون الأساسي، الذي هو كتاب الله وسنة رسوله الكريم، والمبدأ يقتضي أيضا، ألا تكون الدولة خالية من هيئة تفصل بين الناس بكتاب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم"،<sup>7</sup> كذلك توضح الآية مبدأ مهما في فلسفة الحكم الإسلامي، إذ تمثل امتدادا لنظرة الإسلام إلى العالم بأكمله، والتي تقتضي معالجة موضوع المعارضة كغيره من المواضيع والقضايا في مجال محدد يقوم على: التوحيد، والرسالة، والآخرة.<sup>8</sup>

ويرى "المودودي، وابن تيمية"، أن المعارضة السياسية البناءة في الفكر السياسي الإسلامي تستدعي التنظيم،<sup>9</sup> والتنظيم يستدعي جماعة مختارة من المسلمين تراقب الأفراد والجماعة والحاكم، لتحاسبهم على الخطأ،<sup>10</sup> وقد أقر هذا

1- محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، المرجع السابق، ص.18.

2- محمد عمارة، المرجع السابق، ص.123.124.

3- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.335.

4- ابن تيمية، الخلافة والملوك، الأردن: مكتبة المنار، 1988، ص.9.

5- محمد عمارة، المرجع السابق، ص.125.

6- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية:59.

7- أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.32.

8- Md. Moniruzzaman, Islam and Democracy The Underlying Philosophy in: Ali A.Mazrui, Islam, Democracy and the secularist state in the post-modern era, Washington: Centre for the study of Islam and democracy, Second annual conference, 2001, pp.95.96.

9- محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، المرجع السابق، ص.18.

10- الماوردي، المرجع السابق، ص.240.

الطرح أن الجماعة المؤهلة لممارسة المعارضة السياسية، هم أهل الحل والعقد،<sup>1</sup> الذين يجب أن تتوفر فيهم صفات العدل والعلم والحرية،<sup>2</sup> حتى يكونوا قادرين على تحليل كافة العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، وبالتالي تتسم معارضتها بعمق التحليل، وبعد النظر، وسداد الرأي،<sup>3</sup> وتكون بذلك باعثة لرشادة الحكم.<sup>4</sup> إن أهم ما يميز هذا التيار الفكري عن سابقه، هو أن الممارسة السياسية بصفة عامة، والمعارضة بصفة خاصة، لا تمارس من قبل عامة الناس،<sup>5</sup> إذ يرى "المودودي" أن تحديد نمط المعارضة، يجب أن يرجع في أصله إلى طبيعة الحاكمة المعتمدة في النظام السياسي، فحيث تكون الحاكمة للشعب، فإن المعارضة تكون انعكاساً لرغبة الشعب وتطلعه، أما إذا كانت الحاكمة لله، فإن المعارضة تكون تعبيراً عن وجهة نظر المكلفين بحماية حدود الله،<sup>6</sup> بما يعني أن المعارضة مشروعة لكن بشروط، "ذلك أن صفتي العصمة والاصطفاء، في مفهوم النبوة، وعمق الإدراك، في شخصية متلقي الوحي والرسالة، لم تكن لتمنع الاحتكام إلى الرأي البشري في الانتهاج السياسي، فشخصية النبي على اعتبارها الشخصية المثلى في التراث الإسلامي، لم تكن مثلاً لنفوذ ديني سياسي أحادي"،<sup>7</sup> بل إن الجماعة ظلت الارتكاز المحوري في جميع الشؤون السياسية.<sup>8</sup> ويورد "المودودي" في كتابه "تدوين الدستور الإسلامي" أسلوب عمل أهل الحل والعقد، في تدبير شؤون الحكم فيقول: "وكان كل واحد منهم يدلي برأيه إما مؤيداً إياه، أو معارضاً له، حتى تصير جميع نواحي المسألة متجلية وواضحة، ثم يوازن الخليفة بين الحجج الموافقة والمعارضة، ويعرض عليهم ما عنده من الدلائل، ويبين رأيه، وكان هذا الرأي في عامة الأحوال رأياً يسلم به أعضاء المجلس كلهم..".<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - محمود الخالدي، المرجع السابق، ص. 133.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 134.

<sup>3</sup> - نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص. 336.

<sup>4</sup> - محمد عمارة، المرجع السابق، ص. 124.

<sup>5</sup> - يحرص الماوردي المجال السياسي في هيئات ثلاث محددة، وهي ما يسمى بالسلطات الثلاث، دون ذكر لهيئات أخرى من قبيل التنظيمات السياسية المدنية، انظر: - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص. 36.32.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص. 31.30.

<sup>7</sup> - محمد المستيري، "في جدل الدين والسياسة"، المرجع السابق، ص. 9.

<sup>8</sup> - Ermin Sinanovic, "The majority principle in Islam legal and political thought," in Ali A.Mazrui, *op. cit.*, pp.72.73.

<sup>9</sup> - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص. 42.

إن أهم ما ميّز الطروحات الثلاث، على اختلاف روافدها الفكرية، هو أن الاختلاف لم يقع في شرعية المعارضة من عدمه، بل وقع الاختلاف في مجال حرية الفرد داخل جماعة المسلمين، وحرية اختلافه وتطبيقاتها، التي تراوحت بين الالتزام بمؤسسات النصيحة المدنية الهادئة، مثل المؤسسات التمثيلية، وبين الاعتراض على البيعة، أو حتى الخروج عن السلطة.<sup>1</sup>

### 3.1.1. المعارضة في الفكر السياسي الليبرالي:

يرجع تاريخ تبلور أسلوب المعارضة السياسية الليبرالية، إلى عهد ظهور المذهب الحر كفكر مذهبي للطبقة البرجوازية، التي نشأت في الفترة الفاصلة بين حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، والثورة الفرنسية التي قامت في القرن الثامن عشر،<sup>2</sup> وأهم ما يميز هذا المذهب، أنه يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

أ- فكرة القانون الطبيعي : وهي فكرة قديمة وجدت في فلسفة الإغريق والرومان من بعدهم، وكانت نقطة البدئ فيها، أن ثمة قانونا مجردا، وعدالة تخضع لها حتى الآلهة،<sup>3</sup> أما الفكر السياسي الليبرالي الحديث، فذهب إلى أن هناك قانونا أسمى من كل القوانين، يتضمن مبادئ عادلة توجه الأفراد في حياتهم نحو الكمال.<sup>4</sup>

ب- فكرة العقد الاجتماعي<sup>5</sup>: يرى "جون لوك John Locke"، وجون جاك روسو Jean Jacques Rousseau" أن الإنسان كان يحيا حياته الأولى على الفطرة طليقا من كل قيد، وكانت حياة الفطرة هذه حياة حسنة، لكن الإنسان أراد أن يخرج منها إلى حياة منظمة، فتعاقد الأفراد فيما بينهم بمقتضى عقد اجتماعي، تنازلوا فيه عن جزء من حرياتهم السابقة، لتحافظ لهم السلطة على الجزء الباقي.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي"، المرجع السابق، ص.8.

<sup>2</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الحديثة للنشر، 2003، ص.282.

<sup>3</sup> - Marcel Prelot & George Lescuyer, **Histoire des idées politique**, Paris: ed. Dalloz, 1975, p.324.

<sup>4</sup> - Gene Burns, **The Frontiers of Catholicism: The Politics of Ideology in a Liberal World**, Berkeley: University of California Press, 1993, pp.65.67.

<sup>5</sup> - لقد تراوحت فكرة العقد الاجتماعي بين فريقين، فريق أقره كمبدأ لمقاومة الاستبداد كالألماني "جون لوك" وفريق أقره كسند للاستبداد كما فعل "توماس هوبز"، أما عن الرأي المأخوذ كسند في المذهب الحر فكان لأنصار من يقاومون الاستبداد (لوك وروسو) للمزيد أنظر: مهدي محفوظ، المرجع السابق، ص.79.

<sup>6</sup> - Jean Baechler, **Démocraties**, France: Calmann - Lévy, 1985, pp.34.37.

علاوة عن ذلك، تعزز الفكر الليبرالي بجملة مستجدات هامة، في نهاية القرون الوسطى،<sup>1</sup> أسهمت في انتشار مبدأ الحرية، الذي كان له هو الآخر بالغ الأثر على أكثر من صعيد:

1- فالحرية في المجال الاقتصادي، فرضت احترام حق الملكية وعدم المساس به، ورفض مبدأ التدخل.<sup>2</sup>

2- والحرية في المجال السياسي، رسخت الأخذ بالنظام الديموقراطي، وإقرار مبدأ المشاركة السياسية للمواطن، ولمختلف الفواعل السياسية، كما أكدت أن لكل فرد الحق في عدم الخضوع إلا للقانون.<sup>3</sup>

3- والحرية في المجال الفكري، أسست حرية الرأي والتعبير، فلا يكون ثمة اضطهاد، أو تعسف يقع على الإنسان بسبب ما ينادي به من أفكار.

إن التركيز على الحرية كقيمة والقانون كسند في الفكر الليبرالي، كانا الركيزتان الأساسيتان في بروز التعددية التنافسية،<sup>4</sup> التي بموجبها انقسمت الأنظمة إلى حكومة ومعارضة مؤسسة.<sup>5</sup>

يرى "روبرت دال Robert Dahl" أن ظهور المعارضة لم يكن نتيجة للاستقرار المؤسسي، بل إنها تبلورت وأوجدت إطارها القانوني، بالموازاة مع عملية الاستقرار المؤسسي، التي شهدتها الأنظمة الغربية على مر التاريخ،<sup>6</sup> فقد تخلل الصراع السياسي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متكرر، بدءاً بفترة الاستعمار البريطاني، التي تميزت بمعارضة شديدة، شكّلها تحالف العناصر القروية مع فقراء المدن وأغنيائها، لتتطور هذه المعارضة في فترة لاحقة إلى معارضة ثورية ضد الوجود البريطاني، واستمر أسلوب المعارضة على هذا النحو، فقد استخدم "الابطاليون" (Abolitionists) "جماعة إبطال الاسترقاق"،

<sup>1</sup> - تمثلت في اكتشافات جغرافية جديدة، وفي ثورة علمية أسهمت في اكتشافات علمية وفنية مهمة، في مقدمتها اكتشاف الطباعة، وفي ثورة دينية أدت إلى إنشاء مذاهب دينية جديدة في المسيحية، وإنشاء كنائس لا تعترف بالتبعية للكنيسة الكاثوليكية في روما، أنظر: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.283.

<sup>2</sup> - Ronald Beiner, **What's the Matter with Liberalism?**, Berkeley: University of California Press, 1992, pp.22.23.

<sup>3</sup> - Electoral Systems and Processes, Practice Note, **United Nations Development Programme**, UNDP, January 2004, p.12.

- أنظر أيضاً: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.294.

<sup>4</sup> - J. L. Benoît, **Alexis de Tocqueville Textes essentiels, Anthologie critique**, France: ed. Pocket, 2000, p.49.

<sup>5</sup> - Jean Baechler, **op. cit.**, p.69.

<sup>6</sup> - Robert Dahl, **l'avenir de l'opposition dans les démocraties**, tra. Luciani Maurice, Paris: S.E.D.E.I.S., 1994, pp.9.10.



وكذا دعاة منح المرأة حق التصويت، والجماعات السياسية الأخرى، الاحتجاجات والمظاهرات السلمية الواسعة المعبرة عن المعارضة السياسية الشديدة لطبيعة المخرجات، ونمط السياسات المنتهجة في القرن 19.<sup>1</sup> أما بالنسبة للنموذج الفرنسي، فإن أسلوب المعارضة الثورية، يعد أكثر تجدرا في تاريخ الثقافة السياسية الفرنسية منه في باقي الديمقراطيات الغربية، فعلى مدى سنين عديدة (1789.1830.1848.1871) أظهر المجتمع والنخبة السياسية الموازية في فرنسا، مستوى مرتفعا من المعارضة السياسية الشديدة،<sup>2</sup> وهكذا تميز تاريخ الديمقراطيات الغربية بسلسلة متكررة من احتجاج المواطنين، والنخب ومعارضتهم السياسية.

وفيما يتعلق بالأصول النظرية لظاهرة المعارضة، فإنها تعود إلى دراسات كل من "جون لوك" John Locke، و"جيريمي بنتام" Jeremy Bentham، اللذين أكدا على الحقوق الفردية، والمبادرة الخاصة،<sup>3</sup> وإلى "جيمس ماديسون" James Madison، الذي أشار إلى المصالح المتنافسة في الصراع من أجل القوة،<sup>4</sup> إلا أن السند النظري الأهم، كان مع ظهور دراسات "آرثر بانتلي" Arthur Bentley مؤسس نظرية الجماعة في كتابه "عملية الحكومة: دراسة للضغط الاجتماعي" المنشور سنة 1908، ومن بعده مع دراسات "ديفيد ترومان" David Truman مع مطلع الخمسينيات،<sup>5</sup> ومع ظهور دراسات "غابريال الموند" Gabriel Almond الذي استطاع تطوير النظرية وتعميمها، لتصبح قادرة على التعامل مع النظم غير الغربية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.78.

<sup>2</sup> - John Emerich Edward Dalberg-Acton-, **Lectures on French revolution**, edited by, John Neville Figgis, Reginald Vere Laurence, Canada: Batoche Books, 1999, First British edition 1910, pp.66.67.

<sup>3</sup> - Jeremy Bentham, **An introduction to the principles of morals and legislation**, Canada: Batoche Books, 2000, pp.27.29.

<sup>4</sup> - نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص.238.

<sup>5</sup> - محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، الجزائر: دار هومه، 2002، ص.195.

<sup>6</sup> - Lucian Pye & Sidney Verba, & Heinz Eulau, "Gabriel A. Almond 1911-2002, Biographical Memoirs", Vol. 87, Washington: The National Academies Press, 2005, pp.10.11.

ويمكن تعريف الجماعة حسب اقتراب الجماعة بأنها: (نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها)<sup>1</sup> ويرى "دك برنستاين Dick Bernstein" أن المعارضة كجماعة سياسية، وكإطار نظري تثري العملية والدراسة السياسية بتساؤل جوهرى يتمثل في: ماهو الاختلاف الذي يمنحه الاختلاف؟<sup>2</sup> فمفهوم المعارضة في الفكر الليبرالي يكتسي بعدا خاصا، بإعطائه صفة المشاركة السياسية من جهة، ودور مراقبة البنى الاجتماعية وضبطها، وتصحيح مسارها.<sup>3</sup>

إن مفهوم المعارضة وفق التصور الليبرالي، يشير إلى مختلف المؤسسات والجماعات والبنى والتنظيمات؛ من إتحادات ونقابات مهنية، وأندية وتعاونيات، تمارس بالفعل أنشطة متعددة، تشترك جميعها في نشر قيم الديمقراطية، ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي،<sup>4</sup> فالمعارضة في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية عادة ما ينظر إليها على أنها الحكومة الوهمية، لما تتميز به من تنظيم وتجانس، وحضور قوي في المشهد السياسي.<sup>5</sup>

إن المعارضة السياسية في الفكر الليبرالي تجاوزت إطار الحق والقانون، إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والأمة،<sup>6</sup> كما لا يجري الاكتفاء في هذا الطرح بتمتع المعارضة بحقها الدستوري والسياسي الديمقراطي في العمل كمعارضة، بل يجري السعي إلى تمكين المعارضة من حق الوجود ومن حرية العمل السياسي، لهدف أعلى هو حماية النظام السياسي من الاضطراب،<sup>7</sup> نتيجة

<sup>1</sup>- Monica Charlot, "Les Groupes Politique dans leur environnement," in: Jean Leca & Madeleine Grawitz (editors), **Traite de science politique**, Vol.3, Paris : P.U.F, 1985, p.431.

<sup>2</sup>- Jürgen Habermas, **L'intégration républicaine, essais de théorie politique**, traduit de l'Allmand par Rainer Rochlitz, Paris: Fayard, 1998, First original edition, 1996, p.290.

<sup>3</sup>- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.282.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص.282.

<sup>5</sup>- عبد الفتاح شحادة، الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986، ص.85.

<sup>6</sup>- Ronald Beiner, **op. cit.**, pp.74.75.

<sup>7</sup>- Amy Hawthorne, « Middle eastern democracy, is civil society the answer?», **Carnegie papers**, № 44, 3/2004, p.5.

أنظر أيضا: - عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.11.

لذلك، يتم تمتيع المعارضة بقدر كاف من الحرية في ممارسة نشاطها،<sup>1</sup> الأمر الذي أكسبها هامش حراك أوسع، ساعدها على امتلاك قوة ضغط ونفوذ كبير.<sup>2</sup> تتميز المعارضة في الفكر الليبرالي بخاصية التنافسية، والتي حسب "كارل شميت Carl Schmitt" ترجع في أساسها لخاصيتي المؤسسة والمناقشة، وعرض الحجج لخدمة الصالح العام،<sup>3</sup> فالمعارضة السياسية في الفكر الليبرالي، هي سبب من أسباب الاستقرار، وتخفيف حدة التوتر السياسي والاجتماعي، ووسيلة من وسائل التعبير عن تلك التعددية،<sup>4</sup> فعندما يحكم طرف يصبح الآخر معارضاً، ولكن الجميع متفقون على وحدة الدولة ونظام الحكم فيها.<sup>5</sup> وتتنفي بذلك صفة المعارضة السياسية عن منظمة مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي، من حيث أنها لا تختلف مع المشروع السياسي البريطاني، أو بعض السياسات، ولكنها ترفض ذات الكيان البريطاني في أيرلندا الشمالية، كذلك بالنسبة لحالة روسيا في تعاملها مع الحركات الانفصالية في الشيشان وغيرها، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، توضح الفرق الشاسع بين المعارضة السياسية، سواء كان مصرحاً بها أو غير مصرح، وبين رفض الكيان السياسي أو السعي إلى الانفصال: فالأولى اختلاف مع السياسة، والثانية رفض للكيان.

وعليه ينبغي التفريق بين المعارضة السياسية كظاهرة تركز فكرة المواطنة، وبين أزمة الهوية التي تشير إلى غياب فكرة المواطنة،<sup>6</sup> ذلك أن المعارضة السياسية وفق التصور الليبرالي تشترط: التنظيم، قبول النظام والكيان السياسي، ثم وجود البرنامج، أو المشروع السياسي البديل، الذي تسعى به إلى تغيير الواقع المرفوض، إلى واقع أفضل.<sup>7</sup>

#### 4.1.1 المعارضة في الفكر الماركسي:

<sup>1</sup> - Leonard P. Liggio Tom G. Palmer, "Freedom and the law," **Harvard Journal of Law & Public Policy**, Vol. 11, № 3, Summer 1988, p.714.

<sup>2</sup>- Rosa Rossi & Stefania Panebianco, "EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries," **Jean Monnet Working Papers (JMWP)** №.54, October 2004, p.5.

<sup>3</sup>-Carl Schmitt, **Parlementarisme et démocratie**, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel, France: ed. de Seuil, 1988, p.101.

<sup>4</sup>- Mark Tessler & Ronald Inglehart & Mansoor Moaddel, « What do Iraqis want?, » **Journal of Democracy**, Vol. 17, N°.1, January 2006, p.38.

<sup>5</sup> - Electoral Systems and Processes, **op. cit.**, p.13.

<sup>6</sup> - Mark Tessler & Ronald Inglehart & Mansoor Moaddel, **op. cit.**, p.38.

<sup>7</sup>- حيدر طه، "الأداء السياسي للمعارضة السودانية"، السياسة الدولية، العدد، 128، أبريل 1997، ص ص 66-69.

لقد شكلت المعارضة حسب المذهب الماركسي أساساً أولياً مهماً في فكرة الجدلية،<sup>1</sup> على اعتبار أن كل مناقشة وكل جهد للتقدم، لا يتأتى إلا عن طريق احتكاك فكرتين متعارضتين، فهناك دائماً معاً وضد، نعم ولا، التأكيد ونفيه، فالطريقة الجدلية، هي دراسة القوى المتناقضة والمتعارضة التي تكون التاريخ البشري،<sup>2</sup> والأنظمة السياسية وفق المنظار الماركسي تعيش الصيرورة الجدلية في تفاعل عناصرها وفاعلها المتعارضين.<sup>3</sup>

تميز التصور الماركسي في طرحه لفكرة المعارضة والحرية بطابع اقتصادي،<sup>4</sup> فهو قد جعل للاقتصاد مكان الصدارة في بنائه الفكري كله، بل وقد جعل من الاقتصاد العامل الأساسي الحاسم في تحديد شكل الأنظمة الاجتماعية والسياسية، فقوى الإنتاج حسب "كارل ماركس Karl Marx" وما ينتج عنها من علاقات إنتاجية تكون في كل فترة من فترات التاريخ، الأساس الذي يرتفع فوقه البناء الذي يمثل النظام السياسي والاجتماعي،<sup>5</sup> والمعارضة كفكرة وكأسلوب يتضمنها هذا البناء، لا بد أن تتأثر تأثراً حاسماً بالأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه،<sup>6</sup> من هنا ذهب "ماركس" في تصويره للسلطة وتصويره للحرية والمعارضة مذهباً اقتصادياً بحتاً.

لقد اعتبر المذهب الماركسي أن الحريات في ظل المذهب الليبرالي، هي حريات شكلية وتافهة، وأنها مجردة من المضمون الحقيقي لها،<sup>7</sup> فما هي حرية الصحافة مثلاً؟ إذا كانت الصحافة بحكم الظروف الاقتصادية، تخضع لسيطرة القلة المالكة لرأس المال؟ وما هي حرية الفكر لأولئك الذين أجبرهم المجتمع الطبقي على العمل منذ الطفولة، فلم يتيسر لهم أن يحصلوا على نصيب من التعليم، يبسر لهم حرية الفكر؟<sup>8</sup> فحريات المذهب الحر بما فيها أسلوب المعارضة السياسية، حسب "ماركس" تنتقر لقلة من الناس، للقلة المالكة وحدها، وبالتالي فدور المعارضة لا تمارسه إلا القلة البرجوازية، لتحافظ على ما تملك، إنها إذن

<sup>1</sup> - Michel Henry, **Marx une philosophe de la réalité**, France: ed. Gallimard, 1976, p.141.

<sup>2</sup> - جون جاك شوفالبيه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيل إلى أيامنا، ترجمة، إلياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة، 1980، ص.261.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه. ص.261.

<sup>4</sup> - Jean Guichard, **Le Marxisme théorie et pratique de la révolution**, 2 ed., Lyon: Chronique Social de France, 1970, p.104.

<sup>5</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.321.

<sup>6</sup> - Michel Henry, **op. cit.**, p.104.

<sup>7</sup> - Ronald Beiner, **op. cit.**, p.16.

<sup>8</sup> - Gérard Soulier, **Nos droit face a l'état**, France: édition du Seuil, 1981, p.61.

"حرية ومعارضة برجوازية"، مجرد واجهة تخفي استغلال قلة من الناس، لحياة الأغلبية الساحقة<sup>1</sup>.

فالحرية اللازمة حسب "كارل ماركس Karl Marx" هي الحرية الفعلية الحقيقية، التي يتمكن الفرد من التمتع بها فعلا، بما يوفره المجتمع من ظروف اقتصادية ملائمة، وهي شديدة الصلة بقوى الإنتاج، والعلاقات الإنتاجية الناشئة عنها.

إن التصور الاقتصادي في المذهب الماركسي، امتد إلى الحرية والسلطة والمعارضة معا،<sup>2</sup> فالسلطة صُورت على أنها سلطة رأس المال، والطغيان الذي ينبغي معارضته هو طغيان رأس المال،<sup>3</sup> كما أن "كارل ماركس" في هذا الشأن يقسم الحكومات إلى نوعين:

1- الحكومة الظاهرة: وهي التي تمثل السلطة الرسمية للنظام السياسي القائم.

2- الحكومة الخفية: وتمثل سلطة رأس المال.<sup>4</sup>

من هذا المنطلق يرى "كارل ماركس Karl Marx" أنه لا جدوى من معارضة سياسات الحكومة الظاهرة، لأنها تخضع لإملاءات الحكومة الخفية، التي لا تستطيع أي قوة صدها عن أهدافها، وعليه، فإن ما يُمارس من معارضة على مستوى مدخلات النظام السياسي، ما هي إلا مطالب الحكومة الخفية في أساليب علنية.<sup>5</sup>

من جهة أخرى فإن عرض نظرية الحريات، ومكانة المعارضة السياسية من ذلك في المذهب الماركسي، لن يكون كاملا، دون عرض نظرية الدولة نفسها، لما تمثله كإطار سياسي لمختلف الفواعل، والبنى والأدوار السياسية، فموقف الفكر الماركسي من المعارضة السياسية، ارتبط بقدر كبير بفكرة الدولة ككيان، ومدى مشروعيتها.

<sup>1</sup>- Robert Michels, **Political parties, a sociological study of oligarchical tendencies of modern democracy**, translated by, Eden and Cedar Paul, Canada: Batoche Books, 2001, originally published in German in 1911, pp.224.230.

<sup>2</sup> - G. W. F. Hegel, **Philosophy of right**, Translated by, S.W. Dyde, Canada: Batoche Books, 2001, First German edition 1821, p.54.

<sup>3</sup> -Richard Falk, "Interpreting the interaction of global markets and human rights," in: Alison Brysk, ed., **Globalization and human rights**, Berkeley: university of California press, 2002, p.64.

<sup>4</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.325.

<sup>5</sup> - David Harvey, The geography of class power, **Social Register 1998**, №35, pp.54.55.

إن هجوم الماركسيين على فكرة الدولة بدا واضحا في كتابات "فريدريك انجلز و كارل ماركس"،<sup>1</sup> فالدولة وفق التصور الماركسي ليست سوى مرحلة من مراحل "الديالكتيك" في تطور المجتمع ونموه،<sup>2</sup> إنها اعتراف بأن المجتمع قد دخل في تناقض مع نفسه لا يحل، وأنه قد انطوى على متعارضات لا يمكن التوفيق بينها،<sup>3</sup> ولكي تتجح الطبقات ذات المصالح الاقتصادية في ألا تضر بمصالحها، فإنها قد نظمت نفسها بشكل يضمن لها الحفاظ على مصالحها،<sup>4</sup> في نطاق نظام عام يخضع لسلطة عليا، هذه السلطة هي الدولة،<sup>5</sup> وقد تولى " فلاديمير لينين Vladimir Lenin" شرح هذا الرأي، فأوضح أن الدولة ناتج ومظهر للتناقضات التي لا تحل بين الطبقات،<sup>6</sup> فالدولة قد نشأت في الوقت الذي استحال فيه التوفيق بين هذه المتناقضات، ووجود الدولة في حد ذاته، يثبت أن هذه التناقضات القائمة بين الطبقات لا يمكن التوفيق بينها،<sup>7</sup> وعليه فإن الفكر الماركسي كان واضحا في مسألة وجود الدولة، إذ أعلن صراحة أن هدف الثورة البروليتارية، هو إلغاء الدولة البرجوازية إلغاء كاملا، لأنها ما وجدت أساسا إلا للتخويف والإكراه.<sup>8</sup> أما عن مكانة المعارضة في ذلك كله، فينطلق من أن المعارضة السياسية في الفكر الغربي، ما هي إلا دليل على الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، الذي لا ينتهي إلا بانتصار الطبقة الكادحة وسيطرتها على كل وسائل الإنتاج، لضمان إلغاء التفرقة بين الطبقة التي تملك والتي لا تملك.<sup>9</sup>

وإذا كانت المعارضة حسب الماركسيين نتاج لتعدد الآراء، الذي يُعبر بدوره عن تعدد الطبقات، فإن إلغاء الطبقة يفضي إلى وحدة الرأي، وبالتالي فلا وجود للمعارضة، فردية كانت أم جماعية،<sup>10</sup> وكخطوة إجرائية نحو هذا الوضع، يرى "فلاديمير لينين" أن البروليتاريا بحاجة إلى الحزب لأجل الاستيلاء على السلطة،

<sup>1</sup> - Ralph Miliband, Marx and the state, **Social Register 1965**, №2, p.280.

<sup>2</sup> -Michael Bruch, "Toward a theory of modern domination from the capital relation to the organization relation," **Journal of political economy**, Vol.29, №.3, February1999, p.35.

<sup>3</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.327.

<sup>4</sup> - Ralph Miliband, **op. cit.**, p.282.

<sup>5</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.327.

<sup>6</sup> - Ralph Miliband, **op. cit.**, p.278.

<sup>7</sup> - David Harvey, **op. cit.**, p.58.

<sup>8</sup> - جان توشار، تاريخ الفكر السياسي ، ط.2 ، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص.365.

<sup>9</sup> - Jean Guichard, **op. cit.**, p.104.

<sup>10</sup> -Gérard Soulier, **op. cit.**, p.65.

- أنظر أيضا: نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص. 236.

والمحافظة على دكتاتوريتها،<sup>1</sup> أما عن هامش المعارضة السياسية حسبها داخل الحزب، فإن وحدة الإرادة فيه، لا تعني انتفاء وجود آراء داخل الحزب السياسي، فالانضباط الحديدي، لا ينفي تعدد الآراء حتى لا يكون كما يسميه بالانضباط الأعمى، ولكنه يشترط بعد انتهاء نضال الآراء واستنفاد الانتقاد، أن يكون القرار واحداً، ينبني عليه حزب موحد، خال من عناصر الانتهازية، التي تمثلها الطبقة البرجوازية.<sup>2</sup>

ويذكر "ستالين" في كتابه "أسس اللينينية": "إذا كان في صفوفنا إصلاحيون ومنشفيك، فلا يمكن الانتصار في الثورة البروليتارية...."<sup>3</sup> بمعنى أن المعارضة لا تعرف إلا من اعتبارها ضرورة ظرفية، تسقط بمجرد انتهاء السبب الذي هو سيطرة رأس المال.

### المطلب الثاني: أنواع المعارضة:

تعرف "بربرا ابستاين" Barbra Epstein المعارضة على أنها أحد أهم المصطلحات العنقودية،<sup>4</sup> نظراً لتعدد معايير ومستويات تقسيمها، ولهذا درجت الأدبيات السياسية على تعداد كم هائل من التصنيفات والتقسيمات، تبعاً للمتغيرات التي على أساسها يتم التمييز، إلا أن الغالب من خلال الدراسات الأكاديمية حسب "بربرا ابستاين"، أنه يكون تقسيم أنواع المعارضة وفق متغيرين رئيسيين هما: متغير التنظيم؛ والذي على أساسه يتم التمييز بين المعارضة الحزبية، والمعارضة الشعبية، ومتغير المرجعية الفكرية والذي على أساسه يتم التمييز بين معارضة أيديولوجية، ومعارضة الأقليات الإثنية.

#### 1- المعارضة الشعبية:

لقد اعتبر المحللون منذ عصر أرسطو، أن عدم الرضى الشخصي، والكفاح من أجل ظروف أفضل، هي الأسباب الأساسية للعنف السياسي وللمعارضة الشعبية،<sup>5</sup> فبالنسبة لأرسطو كانت أسباب المعارضة الشعبية، ترجع في الأساس

<sup>1</sup> - Ernest Mandel, **Power and Money: A Marxist Theory of Bureaucracy**, London: Verso, 1992, pp.104.109.

<sup>2</sup> - Michel Henry, **op. cit.**, p.61.

<sup>3</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص ص.248.249.

<sup>4</sup> - Barbara Epstein, **Political Protest and Cultural Revolution: Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s**, Berkeley: University of California Press, 1991, p.21.

<sup>5</sup> - James N. Roseneau, "the drama of human rights in a turbulent, globalized world," in: Alison Brysk, ed., **op. cit.**, p.148.

إلى تطلعات الجماهير نحو المساواة السياسية والاقتصادية التي يفتقرون إليها،<sup>1</sup> وفي أوروبا النظام القديم التي كانت فيها البنى المؤسساتية للتعبير قليلة النمو، حديثة العهد، فإن المعارضة تعبيراً عن ذلك اكتست أشكالاً عدة؛ كرنفالات ذات طابع رفضي، احتفالات دينية بمناسبة حداد سياسي، تمردات شعبية...<sup>2</sup> وفي السياق ذاته، عزي "ألكسس دي توكفيل" Alexis de Tocqueville (1805-1859) أحداث العنف والمعارضة الشعبية، إبان الثورة الفرنسية، إلى التطلعات المحبطة التي انتشرت بشكل يفوق الظروف الموضوعية، مما يؤدي في نهاية المطاف، إلى زيادة في عدم الرضى وفي الضغط باتجاه التغيير،<sup>3</sup> وقد اعتبر "كارل ماركس Karl Marx" بنفس الطريقة عدم الرضى الشخصي، والمنافسة بين من يملك ومن لا يملك، السبب النهائي للمعارضة الشعبية، والثورة السياسية.<sup>4</sup>

يحضى الشعب أو الجمهور بالقسط الأكبر من الدراسة في هذا النوع من المعارضة، على اعتبار أنه الفاعل الأساسي في المعارضة الشعبية، حيث ترجع أقدم الدراسات في هذا الشأن إلى العالم الإيطالي "شيبيو سيجلي، Scipio Sighele" في كتابه "الزمرة المجرمة" الذي ترجم إلى الفرنسية في سنة 1892.<sup>5</sup>

تعد لفظة الشعب لفظة قديمة الاستعمال، حيث أدخلت إلى اللغة الفرنسية في عام 1100م، مأخوذة عن اللاتينية Massa، الموروثة عن الإغريقية Maza، والأصل في المعنى مادة لا شكل ثابت لها.<sup>6</sup> إلا أن الاستعمال المتواتر، والأهمية التي حضي بها موضوع الشعب أو الجمهور في الدراسات السياسية، والفلسفية، والنفسية<sup>7</sup>، فرضت العديد من الاصطلاحات والمترادفات، التي تعبر عن مختلف أنماط الجهود الجماعية، الهادفة إلى إقامة وضع جديد،<sup>8</sup> كإصطلاح الحركات الاجتماعية مثلاً، والذي يعد "لورانزفون شتاين Lorez Ven Stein" بدراساته

<sup>1</sup> - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.87.

<sup>2</sup> -Philippe Braud, **Sociologie Politique**, Alger: Casbah éditions, 2004, p.379.

<sup>3</sup> -John Emerich Edward Dalberg-Acton-, **op. cit.**, pp.50.51.

<sup>4</sup> -Michel Henry, **op. cit.**, p.104, See also :

- Ralph Miliband, **op. cit.**, p.280.

<sup>5</sup> - محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجه، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي، بيروت: مركز الإنماء العربي، 1991، ص.155.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص.149.

<sup>7</sup> - أهم الدراسات في الموضوع نذكر: "غوستاف لوبون" في دراسته النفسية التي وضعها عام 1895، والتي استند فيها على غوغائية سلوك الزمر في الثورة الفرنسية، كذلك دراسة "ألفرد فوييه Alfred Fouillee" للشعب الفرنسي و"هوجو مونستربرغ" Hugu Munsterberg " وبحث "بوتمي Boutmy" في النفسية السياسية للشعب الإنجليزي في القرن التاسع عشر. أنظر: محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجه، المرجع السابق، ص.158.

<sup>8</sup> - Mehran Kamrava, **politics and society in the third world**, 2 ed., New York: Routledge, 1995, p.177.



عن الموضوع، أحد أهم الرواد الدارسين في هذا المجال، في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789-1850" والذي نشر سنة 1850.<sup>1</sup> إلا أن ما ميز دراسة "ستاين"، هو استخدامه لمفهوم الحركة الاجتماعية، للإشارة إلى محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، متفقا في ذلك وإلى حد كبير، مع "كارل ماركس"،<sup>2</sup> أما عن أهم الدراسات المعاصرة، فتعد دراسة "بول ويلكنسون Paul Ulikinson"، في مؤلفه الحركة الاجتماعية لسنة 1971، أهم إجتهد في هذا الشأن، حيث استخدم على عكس كل من سبقوه، منهجا تركيبيا شمل من خلاله مختلف المحاولات والاجتهادات في مختلف التخصصات؛ (التاريخ، علم الاجتماع، علم السياسة، علم النفس، الانثروبولوجيا....).<sup>3</sup> وتتميز الحركة الاجتماعية بعناصر محددة أهمها:

1- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه، وبأية وسيلة.<sup>4</sup>

2- لا بد أن تتضمن الحركة الاجتماعية حدا أدنى من التنظيم، والإرادة الواعية.<sup>5</sup> لقد عدت نظرية السيادة الشعبية التي أسسها "جون جاك روسو Jean Jacques Rosseau" الرافد الفكري الرئيسي في كل الاجتهادات الفكرية الداعية إلى إيجاد إطار شرعي لمعارضة شعبية،<sup>6</sup> على أساس أن الأفراد حينما أقاموا العقد وتنازلوا عن حقوقهم لهذا الكيان المعنوي الجديد، لم يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية المرتبطة بصفاتهم البشرية.

ويؤكد من جهته "موريس أغولهن Maurice Agulhon" هذه الفكرة، في دراسة له عن المسار التحولي الذي عرفته الحركات الشعبية في مسعاها للتخلص من النصرانية، ومن القوالب المذهبية والطائفية،<sup>7</sup> لتصل إلى ما اصطلح على تسميته في الديموقراطيات الغربية، باسم "الاعتراض الشعبي"، الذي يقر الحق

<sup>1</sup> - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.130.

<sup>2</sup> - Michael Bruch, *op. cit.*, p.43.

<sup>3</sup> - محمد السويدي، المرجع السابق، 130.

<sup>4</sup> - James N. Roseneau, *op. cit.*, p149.

<sup>5</sup> - Mehran Kamrava, *op. cit.*, p201.

<sup>6</sup> - الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص.207.

<sup>7</sup> - Bertrand Badie, *Les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam*, France: Fayard, 1996, pp.230.231.

للشعب في إلغاء، أو إيقاف تنفيذ أي قانون أقره البرلمان، إلى أن يقرر الشعب مصير هذا القانون باستفتاء شعبي في وقت لاحق.<sup>1</sup> ويركز "آغوليهون" في هذا الشأن على الدور، والخصوصية السياسية للمدينة، وعلى خاصيتها الديمقراطية، باعتبارها فضاءا فعالا في خلق الرابطة الجامعة.<sup>2</sup> تعتبر ظاهرة الاحتجاج الشعبي، الأسلوب الأكثر تعبيراً عن المعارضة الشعبية،<sup>3</sup> إذ يسعى الأسلوب إلى تحقيق التغيير من خلال حشد الأفراد حول القضايا التي تهمهم، ويفترض هذا النمط من المعارضة، أنّ الأفعال العامة المنظورة يمكن أن تولد القوة،<sup>4</sup> وتمنع من التنازل عن الأهداف، ويورد "شارب Sharp" في هذا الصدد، أن تاريخ الإنسانية شهد أكثر من 200 طريقة لحركة الشعب،<sup>5</sup> والتي من أبرزها:

- 1- استراتيجية العمل الجماعي social action وفي هذا الصدد يفترض أن كل قضية، أو اهتمام يؤدي إلى تنظيم الجماعة، يؤثر بالضرورة على عملية اتخاذ القرار في النسق السياسي.<sup>6</sup>
- 2- أسلوب العصف الذهني Brain storming، ويشير العصف الذهني إلى المناقشة التحليلية الجماعية لجوانب المشكلة، والاقتراحات المتعلقة بالتغيير، والخطوات والإمكانيات المطلوبة لتحقيقه، إلا أن أسلوب العصف الذهني، يتطلب درجة عالية من النضج، والانفتاح بين أعضاء المجتمع.<sup>7</sup>
- 3- المظاهرات: ويمكن التمييز بين ثلاث نماذج من هذا الأسلوب:
  - أ- المظاهرات المحركة: والتي تكمن وظيفتها الرئيسية في فرض رهان، أو قضية أخفتها النخبة الحاكمة عن المسرح السياسي، وتعد مظاهرات أنصار حق المرأة، وأنصار البيئة، أهم مظاهرات هذا النمط الأول.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 268-269.

<sup>2</sup> - Bertrand Badie, *op. cit.*, p.229.

<sup>3</sup> - Amy Hawthorne, *op. cit.*, p.5.

<sup>4</sup> - Mehran Kamrava, *op. cit.*, p.177.

<sup>5</sup> - منى جمعة البحر، حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 224.227.

<sup>6</sup> - Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine*, *op. cit.*, p.75.

<sup>7</sup> - منى جمعة البحر، المرجع السابق، ص 426.427.

<sup>8</sup> - Philippe Braud, *op. cit.*, p.385. See also :

- Amy Hawthorne, *op. cit.*, p.5.

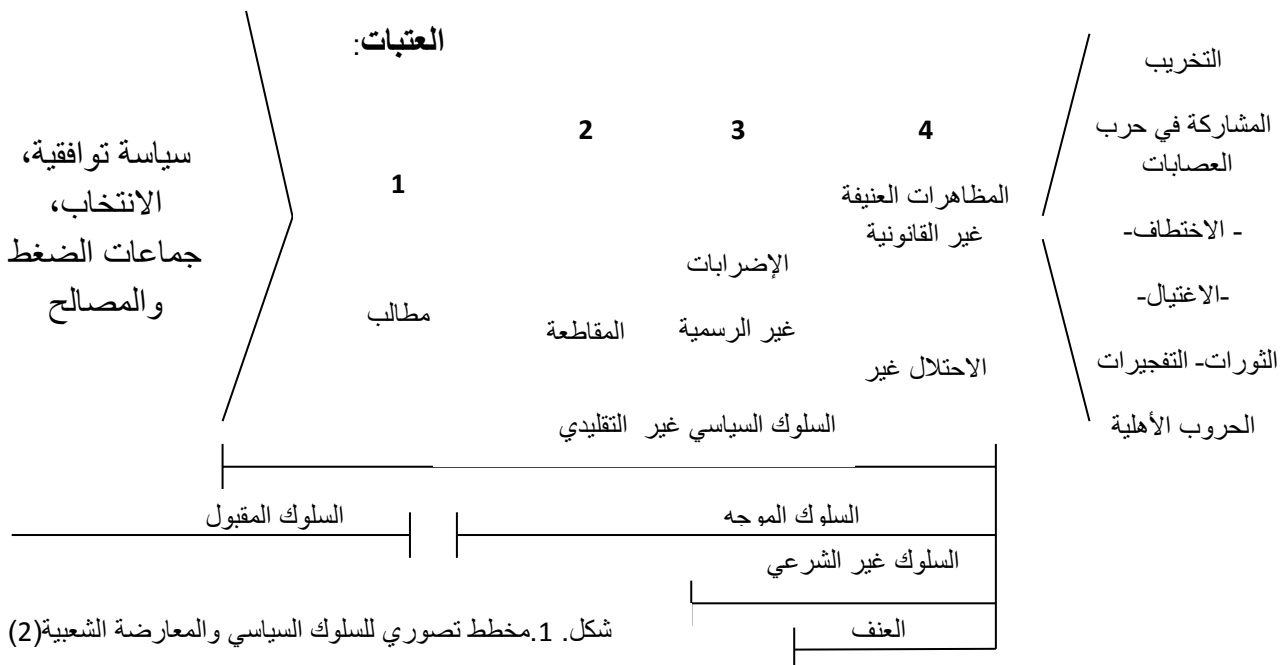
ب- المظاهرات الروتينية: وهي التي تسمح لبعض الجماعات بالتذكير مرحليا، بقدرتها على التعبئة، وكذا بصفتها التمثيلية<sup>1</sup>

ت- مظاهرات الأزمات السياسية الشاملة: حيث الأمر لا يتعلق بتبني مطالب خاصة ببعض المجموعات، أو التنظيمات، وإنما الأمر فيها يتعلق بتغيير النظام ككل.<sup>2</sup>

ونتيجة لهذا التنوع في أساليب المعارضة الشعبية، حضرت الظاهرة بالعديد من الدراسات، وكانت المهمة الأولى هي قياس درجة المعارضة الشعبية، كنوع من أنواع المشاركة السياسية. وفي مسعى لإيجاد سلم لقياس المعارضة الشعبية، طور كل من "مولر" Muler " في 1972 و "مارش" Marsh 1974 نموذجا لشكل هذه المشاركة،<sup>3</sup> وقاما بترتيب الأشكال المتنوعة للمشاركة الشعبية غير التقليدية، على شكل سلسلة بدءا بالأقل تطرفا، وانتهاء بالأكثر تطرفا،<sup>4</sup> يتخلل هذه السلسلة عدة عتبات، تشير العتبة الأولى إلى الانتقال من السياسة التقليدية إلى السياسة غير التقليدية، فالتوقيع على الالتماسات، والمشاركة في المظاهرات المشروعة، هي نشاطات سياسية غير مألوفة، لكنها تقع ضمن حدود الأعراف الديموقراطية المقبولة.

أما العتبة الثانية فتمثل الانتقال من آليات العمل المباشر كالعقوبات، ويشمل المستوى الثالث للنشاط السياسي على النشاطات غير المشروعة، والتي تخلو من العنف، وتمثل الاضرابات غير الرسمية، أو الاحتلال السلمي لبناية ما عن نوع هذه العتبة.

وأخيرا تتضمن العتبة الرابعة النشاطات العنيفة كالأذى الشخصي، أو التدمير المادي، ولقد استعانت عدة دراسات عالمية بهذا المخطط من أجل حساب مستوى المعارضة الشعبية في الديموقراطيات الغربية.<sup>5</sup>



شكل 1. مخطط تصوري للسلوك السياسي والمعارضة الشعبية (2)

## 2 - المعارضة الحزبية:

تمثل المعارضة الحزبية الوجه المناقض للمعارضة الشعبية، ذلك أنها تمارس في شكل مؤسساتي تنظيمي، أي أنها تخضع لأطر وقواعد تنظيمية ثابتة،<sup>1</sup> فهي على عكس المعارضة الشعبية التي يرى العديد من المفكرين السياسيين،<sup>2</sup> أنها أقرب إلى المعارضة الاجتماعية منها إلى المعارضة السياسية، تمارس من خلال فواعل وبنى سياسية مغايرة، تتوافق والممارسة السياسية لسلوك المعارضة السياسية.

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم نتائج ذبوع مبدأ السيادة الشعبية، والممارسة الديمقراطية،<sup>3</sup> ويقسم "ماكس فيبر Max.Weber" مسار الأحزاب السياسية، إلى عدة مراحل بدءاً بالزمر، فالأرستقراطية، ثم جماعات النبلاء الصغيرة، ثم الديمقراطية النيابية.<sup>4</sup>

لقد ولدت وتطورت الأحزاب السياسية كمؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية حسب دراسات "موريس دوفرليه Maurice Duverger"، بصفة عفوية غير مخطط لها، بحيث تطورت مع الانتخابات والتمثيل، إذ ظهرت في البداية على شكل لجان انتخابية، مكلفة برعاية الحملة الانتخابية، وجمع الأموال الضرورية لذلك.<sup>5</sup>

وفي السياق ذاته يذهب "برتراند بادي Bertrand Badie" من جهته، إلى أن الدولة لعبت دوراً محورياً في تحويل عملية الاحتجاج إلى مطالب، كذلك أشار "أغوليهون Agulhon"، إلى أن الأحزاب السياسية كانت نتاجاً لمساعي السلطة

<sup>1</sup> - Bumba Mukherjee, "political parties and the size of government in multiparty legislatures, examining cross-country and panel data evidence," **Comparative political studies**, Vol.36, №.6, August 2003, p.700.

<sup>2</sup> - بربرا إبستين Barbara Epstein، باربرا غيدس Barbara Geddes، هاري أكستين Harry Eckstein

<sup>3</sup> - على يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003، ص.173.

<sup>4</sup> - محمد السويدي، المرجع السابق، ص.91.

<sup>5</sup> - مورس دوفرليه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص.70.

المركزية في تشجيع وتعزيز مؤسسة قنوات التمثيل،<sup>1</sup> وترجع النشأة الأولى للأحزاب السياسية، حسب العلامة الفرنسي "موريس دوفرليه"، في مؤلفه عن الأحزاب السياسية إلى سنة 1850،<sup>2</sup> وطوال هذا المسار يمكن التفريق بين نمطين من أنماط النشأة للأحزاب السياسية هي: أحزاب ذات نشأة داخلية، ظهرت من خلال البرلمانات،<sup>3</sup> وأحزاب ذات نشأة خارجية، نشأت خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمانات، وهي ليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا.<sup>4</sup> لقد طرح الفكر السياسي تعاريف عدة لمفهوم الحزب السياسي،<sup>5</sup> من ذلك مثلا تعريف "جوزيف لابلومبارا" "Joseph LaPalombara" و"مايرون فينر" Myron Wiener اللذان يعرفان الحزب السياسي، بمجموعة نقاط أو ثوابت لخصاها في:

- 1- تنظيم دائم.
- 2- تنظيم محلي، وطيد بشكل جيد، وظاهري.
- 3- إرادة واعية لقادة التنظيم، لأخذ السلطة وممارستها.
- 4- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات.<sup>6</sup>

إن الملاحظ من استعراض أغلب التعاريف التي طرحها الفكر السياسي للحزب، وحتى السبعينيات من القرن الماضي، أنها تلتقي في عنصر السعي إلى السلطة،<sup>7</sup> مع ذلك عرفت الأنساق السياسية الحديثة نمطا جديدا من الأحزاب السياسية المعارضة، التي لا تضع هدف بلوغ السلطة في مقدمة أجندتها السياسية، والوضع يتعلق تحديدا بأحزاب البيئة، التي ظهرت في أوروبا الغربية لمقاومة التلوث البيئي، وأبرزها حزب الخضر في ألمانيا الاتحادية، وبريطانيا، ومصر.<sup>8</sup>

إن أهمية الأحزاب السياسية كبنية فرعية في الأنساق السياسية، تتضح من خلال الوظائف المناطة بها،<sup>9</sup> حيث تقوم بعدة وظائف جوهرية أهمها: الوظيفة الانتخابية، ووظيفة التكيف، ووظيفة الإعلام، ووظيفة التكوين، إضافة إلى وظيفة

<sup>1</sup>- Bertrand Badie, *op. cit.*, p.238.

<sup>2</sup>- M.Duverger, *Les partis politiques*, Paris: Armand colin, 1981, p.23.

<sup>3</sup>- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.94.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص.95.

<sup>5</sup>- علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص.176.

<sup>6</sup>-Dag Anckar, Carsten Anckar,"Democracies without parties," *Comparative Political Studies*, Vol.33, №2, March 2000, pp.225.227.

<sup>7</sup>-Kay Lawson, « Partis politiques et groupes d'intérêt, » *Pouvoir*, №.79, Novembre1996, pp.35.50.

<sup>8</sup>- علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص.176.177.

<sup>9</sup>- Ernest Mandel, *op. cit.*, pp.104.105.

الاتصال، حيث تعد الأحزاب أهم عصب لربط الدولة بالمواطن.<sup>1</sup> وفي السياق ذاته يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، وهي ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية أو أحزاب الموالاة، ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة،<sup>2</sup> على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلل البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل،<sup>3</sup> ثم إن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا ما استندت إلى ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل، تساعد على نجاح المعارضة،<sup>4</sup> وعلى الأخص ما تكفله هذه النظم من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة، وحرية الرأي، وحرية الجمعيات، والتجمعات، والحصانات البرلمانية، وحق البرلمان في مساءلة الحكومة، وطرح النقد لها.<sup>5</sup> فبيان طبيعة وظائف الأحزاب السياسية يبدو قاصراً، إذا ما تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، فما وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها أحزاب الديمقراطيات الغربية، وتلك التي باشرها الحزب الواحد في الدول الفاشية أو الشيوعية؟<sup>6</sup>

إن الصور العديدة التي تكتسيها الأحزاب السياسية كتنظيمات،<sup>7</sup> فتحت الباب واسعاً أمام الدارسين لإيجاد تصنيفات لاحتواء مختلف هذه الأشكال، وأهم ما يذكر في هذا الشأن، أن جدلاً واسعاً طال مختلف مدارس النظم السياسية والقانون الدستوري، ومن بين أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1- الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة: فإذا كان التنظيم يأخذ بقبول الأفراد مباشرة كأعضاء به، فهو حزب مباشر، أما إذا لم يكن يأخذ بالانضمام الفردي للعضو، وإنما يستند في بنائه العام على نقابات، وجمعيات ومؤسسات منظمة خارج الحزب، فإنه حزب غير مباشر.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - Kay Lawson, **op. cit.**, pp.35.50

<sup>2</sup>-Michael Johnston, **political parties and democracy in theoretical and practical perspectives political finance policy parties and democratic development**, Washington: National democratic institute for international affairs, 2005, p.3.

<sup>3</sup> - Ernest Mandel, **op. cit.**, p.213.

<sup>4</sup> - Amy Hawthorne, **op. cit.**, p. 5.

<sup>5</sup>- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.213.

<sup>6</sup>- Kenneth F. Greene, "Opposition party strategy and spatial competition in dominant party regimes," **Comparative political studies**, Vol.35, No.7, September2002, p.760.

<sup>7</sup>- Jean Baechler, **op. cit.**, p.69.

<sup>8</sup>- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.38.

2- الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية: أما الإدارية فهي التي تمارس نشاطها بالقرب من السلطة، أي أنها مهياة بصفة روتينية إلى حد ما، ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي، لأن تشكل أغلبية، أو تدخل في تحالف حكومي، أما الأحزاب الاحتجاجية، فهي التي تنشأ من الرفض، وتسعى لأن تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين، من خلال عنصر الاستياء، تتميز بالتنديد، والنقد الحاد للممارسات السياسية.<sup>1</sup>

3- أحزاب اللجان وأحزاب الجماهير: ففي حين تتحمل اللجان في الأحزاب التقليدية، عبء العمل والدعاية والإشراف على العمليات الانتخابية، تعتمد الأحزاب الاشتراكية على الفرد والمجموعة، وهي الجماهير التي تحمل على مسؤوليتها العمل من أجل تحقيق أهداف الحزب ومبادئه، من خلال عملية التنشئة السياسية، التي تقوم بها هذه الأحزاب.<sup>2</sup>

4- أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير: يعتبر هذا التقسيم من أقدم التقسيمات لصاحبه "موريس دوفرليه" أما عن أساسه؛ فهو يرى أن أحزاب الأطر هي تلك الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة،<sup>3</sup> إذ لا تستهدف جميع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها، فهي أحزاب تهتم بالنوع لا بالكم، أما الأحزاب الجماهيرية، فهي أكثر انفتاحا، إذ تسعى إلى تجميع أكبر عدد ممكن من الأعضاء.<sup>4</sup>

5- الأحزاب الجامدة والأحزاب المرنة: يقصد بالأحزاب الجامدة تلك الأحزاب التي تفرض على أعضائها نظاما صارما من الاملاءات، والجزاءات في حال مخالفة القواعد العامة، في المقابل نجد الأحزاب المرنة، التي تعطي الأعضاء فيها حق الاستقلال في الرأي، ومن ثم التصويت حسب ما يرونه لا حسب ما يرى الحزب.<sup>5</sup>

بالموازاة مع ذلك فإن الأنماط العديدة التي عرفها التنظيم الحزبي، في شتى الأنساق السياسية، أفرزت اختلافا جوهريا في نمط الوحدات الأساسية،<sup>6</sup> التي قد تأخذ أحد الأشكال الآتية:

I. اللجنة: ظهرت اللجنة كأقدم الوحدات الأساسية، مع ظهور الأحزاب التقليدية في القرن 19، وهي عبارة عن مجموعات منتخبة، تمثل من لهم سلطان ونفوذ

<sup>1</sup>- Philippe Braud, *op. cit.*, pp.416.419.

<sup>2</sup>- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.40.

<sup>3</sup>- Kenneth F. Greene, *op. cit.*, p.760.

<sup>4</sup>- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.100.102.

<sup>5</sup>- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.44.

<sup>6</sup>- Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, *op. cit.*, p.38.

معنوي أو مادي، وأهم ما يميزها هو قلة أعضائها، حيث تعتمد على النوع لا الكم.<sup>1</sup>

II. الشعبوية: الشعبوية ابتكار اشتراكي في أسلوب عمل الأحزاب، تتميز بمركزيتها، وبضيق قاعدتها الجغرافية، إذ تعمل في حدود البلديات، بعكس اللجنة التي قد تضم مدنا ومقاطعات.<sup>2</sup>

III. الخلية: هي الوحدة الأساسية في الأحزاب الشيوعية،<sup>3</sup> تتميز بقدرتها على إيجاد نظام رقابة صارم ودقيق، يتم من خلاله تنشأة كوادر قادرة على تحمل مسؤوليات وتبعات سياسة الحزب في المستقبل، كذلك تتسم بقلة أعضائها إذا ما قورنت بالوحدات الأخرى، ففي الوقت الذي قد يزيد عدد أعضاء الشعبوية عن المئة، وأحيانا عن الألف حتى، لا يزيد فيه عدد أعضاء الخلية عن العشرين عضوا، نتيجة لذلك تعتبر الخلية الوحدة الأنسب للعمل السري، مسلحا كان أم سلميا.<sup>4</sup>

IV. الميليشيا:<sup>5</sup> أول من أخذ بهذه الوحدة هي الأحزاب الفاشية، التي تقوم على تقديس الزعيم، وتحقيق أغراضه، حتى في الخروج عن المبادئ الديمقراطية عامة والحزبية خاصة، ولعل أوضح مثال عن ذلك الحزب الاشتراكي الوطني الألماني، الذي ألغى البرلمان وتوج هتلر زعيما له وللبلاد.

إن وصف حزب معين بحزب الميليشيا، ليس معناه أن يقوم ويباشر نشاطه فقط من خلال هذه الوحدة، بل القصد من ذلك، هو سيطرة هذه المجموعة على باقي الوحدات الأخرى، مما يؤدي إلى وصف الحزب بطبيعتها، فالحزب الاشتراكي الوطني الألماني ضم بجانب الميليشيا، الخلايا، والشعب، كذلك كان الحال في الحزب الفاشي الإيطالي.<sup>6</sup>

2 - أ- النظام الحزبي والمعارضة السياسية: تختلف طبيعة المعارضة السياسية، ومن تم دورها في نظم التعدد الحزبي عنها في نظم الثنائية الحزبية،<sup>7</sup> فحيث تتسم الحكومات الحزبية المتعددة بضعفها، وتفككها، وعدم تماسكها،<sup>8</sup> فإن المعارضة

<sup>1</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص ص.54.55.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.56.

<sup>3</sup> - Ernest Mandel, *op. cit.*, p. 235.

<sup>4</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص ص.57.59.

<sup>5</sup> - الميليشيا "milita" بمعناها العام تطلق على الجيش الذي لا يعمل باستمرار ضمن وحدات الجيش النظامية، أما عن المعنى الخاص، فتشير إلى وحدات عسكرية مدربة تدريباً خاصاً، ذات ملابس مميزة، وشعار مستقل، وذلك لأداء مهامها التي تتصف بالعنف والقوة بدلا من الطرق الدستورية المشروعة.

<sup>6</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.60.

<sup>7</sup> - Kenneth F. Greene, *op. cit.*, pp.757.758.

<sup>8</sup> - نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص.408.



أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجمعها سوى بعدها عن الحكم، ومحاولة النيل من الحكومة الائتلافية، فلا تصل المعارضة في ظل نظام التعدد الحزبي، إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، وذلك بسبب افتقار الأولى لجهاز واحد يقوم بهذه المهمة.<sup>1</sup>

وجانب المقارنة بين المعارضة في نظام الثنائية ونظم التعدد، لا يقتصر على وجه القوة فحسب، بل أيضا يتناول مدى الاعتدال والوضوح في كلا النظامين، فالمعارضة في النظام الحزبي الثنائي، وبالرغم من قوة جهازها في مواجهة الحزب الحاكم، إلا أنها تتخذ طابع الاعتدال في النقد، والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة، التي ترى أنها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت زمام الحكم.<sup>2</sup>

أما في نظام التعدد الحزبي، فالوضع مغاير لذلك، حيث لا ترى المعارضة أي شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام، فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب، أو الأحزاب الحاكمة، وبالتالي تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة، إضافة إلى ذلك، فإن المعارضة في ظل نظم التعدد الحزبي، تعرف شكلين مختلفين؛

- المعارضة الخارجية: التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الحاكم.

- والمعارضة الداخلية: التي تقودها مجموعة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم، حيث توجه إليه الانتقادات من حين لآخر.<sup>3</sup>

وإذا كان عدد الأحزاب يلعب الدور الرئيسي والهام في تحديد دور وطبيعة المعارضة، فإن لبعض التحالفات الحزبية واتساع قواعدها أثر في ذلك،<sup>4</sup> فالدور الذي تؤديه المعارضة من خلال حزب صغير مثلا يتسم غالبا بالصلابة والجمود وعدم الاتزان، نظرا للطبقة الواحدة التي تمثله، على عكس الحزب الكبير ذو القاعدة الواسعة، الذي يضم مصالحاً متعددة، الأمر الذي يجعله أكثر اتزاناً واعتدالاً ومرونة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.472.

<sup>2</sup> - Kenneth F. Greene, *op. cit.*, pp.757.758. See also:

- نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص.408.

<sup>3</sup> - Carl Schmitt, *op. cit.*, p.102.

<sup>4</sup> - Sekhar C.S.C., "economic growth, social development and interest groups," **Economic and Political Weekly**, 10 December 2005, p.5340.

<sup>5</sup> - Clifford Bob, «Globalization and the social construction of human rights campaigns, » in: Alison Brysk, *op. cit.*, p.138.

أما فيما يخص الأنظمة السياسية التي تتبنى نظام الحزب الواحد، فإنها تأخذ بنوع خاص من المعارضة الرسمية، تقوم على إلزام أعضاء الحزب بانتقاد أعمالهم وكشف أخطائهم، للتأكد من كفاءتهم،<sup>1</sup> هذا النوع من النشاط يبقى داخليا مقصورا على الجوانب الثانوية للأنشطة العامة للنظام، وبالتالي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتناول بالنقد أي موضوع من المواضيع المتعلقة بنظام الحكم، أو السياسة العامة للحكومة أو الزعماء، وهذا هو المقصود بمبدأ النقد والنقد الذاتي. فالنقد يصدر من عضو الحزب إلى الغير، بشرط عدم المساس بنظام الحكم أو القائمين عليه،<sup>2</sup> والنقد الذاتي هو اعتراف، وكشف الخطأ الذي يقع فيه أي مسؤول عُهد إليه بمسؤولية عامة، وعليه فأسلوب النقد والنقد الذاتي، لا يتطابق من قريب أو من بعيد، مع أسلوب المعارضة السياسية المعمول به في النظم الديمقراطية الغربية.<sup>3</sup>

**ب- النظام الانتخابي والمعارضة السياسية:** إن كل نظام من الأنظمة الانتخابية يترك أثرا واضحا في الحياة السياسية لأي نسق سياسي، وكذا في طبيعة الأحزاب ونمط المعارضة فيه،<sup>4</sup> ففي حين يستخدم الاقتراع في النظم ذات الحزب الواحد لمنح الحكام صفة الشرعية، يتوقف الأمر في النظم التعددية على اللحظة الحاسمة في المنافسة بين التشكيلات الساعية إلى السلطة، ولهذا فإن المناهج والقواعد التي تحكم المنافسة تمارس تأثيرا عميقا على استراتيجيات الأحزاب ولغتها وبرامجها،<sup>5</sup> وفي هذا الشأن حاول "موريس دوفر جييه Maurice Duverger" في دراسة له للعديد من الحالات، استخلاص بعض القوانين والقواعد التي تعبر عن هذا التأثير ولخصها كما يلي:

1- إن التمثيل النسبي،<sup>6</sup> يميل إلى إيجاد أحزاب متعددة ومستقلة، ذلك أن مبدأ التمثيل النسبي، يقتضي أن تنال الأقليات عددا من المقاعد، التي تتناسب مع ما نالته قوائمها من أصوات، الأمر الذي يشجع على تكوين أحزاب جديدة، وانقسام الأحزاب القائمة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> -Kennith F. Greene, *op. cit.*, p.760.

<sup>2</sup> -Ernest Mandel, *op. cit.*, p.235

<sup>3</sup> - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.409.

<sup>4</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.143.

<sup>5</sup> - Philippe Braud, *op. cit.*, p.416.

<sup>6</sup> - يقضي نظام التمثيل النسبي بفوز كل المترشحين بقدر معين من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات المحصل عليها.

<sup>7</sup> - سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: دار الفكر العربي، 1988، ص.262.

2- أما الأخذ بنظام الأغلبية المطلقة،<sup>1</sup> فيؤدي إلى تعدد الأحزاب ومرونتها؛<sup>2</sup> فاشتراط الأغلبية المطلقة يؤدي إلى إعادة الانتخاب، وبذلك يُوجدُ دورتان انتخابيتان تخوضهما الأحزاب، ففي الدور الأول يتقدم كل حزب مستقل، أما في الدور الثاني فيكون كل حزب قد عرف مركزه في الدائرة الانتخابية، فتتكتل الأحزاب المتقاربة في النهج السياسي، للظفر بأكبر عدد من المقاعد.<sup>3</sup>

3- ثم إن الأخذ بنظام الأغلبية النسبية،<sup>4</sup> يؤدي إلى إيجاد نظام ذي حزبين فقط؛ فوجود دور واحد للانتخابات، سيرغم الاتجاهات المتقاربة على التكتل في أول الأمر، وكنتيجة لذلك لن يسمح بتعدد الأحزاب، لأن الأقليات سيهمل أمرها.<sup>5</sup>

### 3 - المعارضة الأيديولوجية:

استخدمت وسائل متنوعة في مختلف نواحي التاريخ الإنساني، لضمان ولاء الفرد للمؤسسات السياسية، والاجتماعية، ولعبت قنوات التنشئة السياسية في هذا الشأن دوراً محورياً في دمج الفرد، ليكون عضواً في المجتمع والدولة، فالأنظمة السياسية كلها تجعل من أهم أهدافها حماية السلطة، ليس من الاعتداء المسلح فحسب، وإنما من الاعتداء الأيديولوجي أيضاً، فالأنظمة التيقراطية ترفض أن تطرح للمناقشة معتقداتها الدينية، والسلطة ذات المنشأ الماركسي يأبى حكامها أن تزرع أفكار هذا المذهب، والنظم الرأسمالية أيضاً ترفض أن تناقش فيها المبادئ الأساسية،<sup>6</sup> وفي هذا الشأن فإن الرموز، والأعلام، والشعارات، والطريقة التي تصاغ بها الكلمات، والفروض الدينية، والخطابات العامة، والمراسيم تساهم في ربط الفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه، والدولة التي تمثل هذا المجتمع، إلا أن هذه المظاهر على أهميتها الرمزية، لا تستطيع الوقوف في وجه المعارضة الأيديولوجية.<sup>7</sup>

تجدر الإشارة أن أول من استخدم كلمة "الايديولوجيا" هو الفيلسوف الفرنسي "انطوان دستوت دوتراسي Antoine Destutt de Tracy" 1754-1836، وذلك

<sup>1</sup> - يقضي نظام الأغلبية المطلقة بفوز الحاصل على أكثر من نصف الأصوات في الدور الأول، وإلا فالأغلبية النسبية في الدور الثاني.

<sup>2</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.143.

<sup>3</sup> - سليمان محمد الظماوي، المرجع السابق، ص.263.

<sup>4</sup> - يقضي نظام الأغلبية النسبية بفوز الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات.

<sup>5</sup> - Kenneth F. Greene, *op. cit.*, p.757.

<sup>6</sup> - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.289.

<sup>7</sup> - مورتن كابلان، المرجع السابق، ص.27.

عندما أصدر كتاب "علوم الايديولوجيا" ليعني بها علما جديدا أسماه علم الافكار، وتناول في هذا الصدد مسائل الايديولوجيا البرجوازية، والاعتقادات الواهية، وخرافات النظام القديم، وذلك بغية تعضيد حضارة فرنسا بعد الثورة، ومن ذلك الوقت لم تستعمل كلمة الايديولوجيا لمدة 40 سنة، إلى أن جاء "كارل ماركس Karl Marx" وأعاد استعمالها في كتابه "الايديولوجيا الالمانية" وذلك في سنة 1846، للدلالة على الافكار والقيم التي كانت متداولة في ألمانيا آنذاك.<sup>1</sup>

وعليه فقد سلط كثير من علماء الاجتماع الضوء على مفهوم الايديولوجيا، من بينهم "أونطونيو غرامشي Antonio Gramsci"، الذي رفض التفسير الماركسي الآلي، وأكد على الصراعات وعلاقات القوى السائدة في المجتمع، وأضاف الأبعاد السياسية للدراسة الايديولوجية، حيث يتعذر في رأيه تناول هذا المفهوم بعيدا عن مفاهيم أساسية مثل المجتمع المدني والدولة والحزب والمثقفون.<sup>2</sup>

وتأسيسا على هذا التعريف للأيديولوجيا، يمكن القول أن مفهوم المعارضة الأيديولوجية ارتبط بظهور وتبلور مصطلح الايدولوجيا، الذي عرف في حد ذاته تعريفات وتفسيرات عدة، تراوحت بين المعنيين الواسع والضيق.

فأما المعنى الضيق فهو المستعمل في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، والذي تعني فيهما كما يرى "جون بخلر Jean Baechler": "مجموع حالات الشعور أو الوعي المرتبط بالعمل السياسي"<sup>3</sup>، لذلك اعتبرها "كارل ماركس Karl Marx" بأنها مجموع الأفكار الخاطئة التي ينتجها المسيطرون بطريقة مغرضة، بغية تبرير استغلالهم الطبقي.<sup>4</sup>

وأما المعنى الواسع فهو الذي يشمل ما تسميه الأنثروبولوجيا الثقافية بالثقافة، أو النسق القيمي والثقافي للأمة.<sup>5</sup>

بالمقابل فإن الاختلاف الأيديولوجي، قد يطال حتى الأيديولوجية ذاتها، فالأيديولوجيا الاشتراكية مثلا، ليست ذات مضمون سياسي واحد كليا، ولا الأيديولوجيات القومية تتفق على نظام سياسي واحد، ولا الأيديولوجيات الثورية مجمعة على نظرية واحدة في الثورة،<sup>6</sup> وإجمالا فالمعارضة الأيديولوجية هي: مجمل الممارسات الرمزية، التي تتشكل مباشرة أو غير مباشرة، لمعارضة

1- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2013، ص.39.

2- عبد الله العروي، مفهوم الايديولوجيا، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983، ص.9.

3- المرجع نفسه، ص.13.

4- Philippe Braud, *op. cit.*, p.238.

5- محمد سبيلا، الايدولوجيا نحو نظرة تكاملية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992، ص.32.

6- ناصف نصار، الفلسفة في معركة الأيديولوجية، بيروت: دار الطليعة، ط.2، 1986، ص. 248.

السلطة القائمة،<sup>1</sup> فالإيديولوجية فكر موضوع من أجل العمل، أو هي دليل للعمل، كما يعرفها "لينين Lenin"،<sup>2</sup> وعليه فإن النظرة الأيديولوجية إلى السياسة هي بالضرورة نظرة غائية، تحدد الغايات التي يجب تحقيقها في السياسة، أو بواسطة السياسة.<sup>3</sup>

أما عن أهم خصائص المعارضة الأيديولوجية فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- ارتفاع مستوى القدرة الرمزية: إذ يصبح الإنتاج الرمزي المتمثل في الشعارات والأفكار والنماذج والنظريات السياسية، الوسيط المتميز في العلاقات، كما يصبح إلى حد ما، العنصر الأساسي في الممارسات، بما يسمى إنتاج الدلالات.<sup>4</sup>

2- المعارضة الأيديولوجية تنطلق من مطالب ضرورية محسوسة، نابعة من مختلف تطلعات الشعب، وتعبّر عنها بأنها مطالب واجبة التحقيق، مما يخلق مجال ضغط شعبي، فهي تطرح عملية الانتقال من واقع سيء إلى وضع أفضل، كطرح الحل الاشتراكي للقضايا الاجتماعية مثلا،<sup>5</sup> فهذا النوع من المعارضة يتميز بظاهرة الإعداد الأيديولوجي والمذهبي، الذي يهدف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، يعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية لاستياء الجماهير.<sup>6</sup>

3- تتميز المعارضة الأيديولوجية بالنزوع إلى اختلاق مواجهة فكرية ومذهبية تاريخية، ومستمرة مع قوى أخرى يحتوي عليها التطور الإنساني،<sup>7</sup> إذ أن المعارضة الأيديولوجية لا تكتسب صلابتها إلا على أنقاض الآخر، فهي دائما في حاجة إلى خصم تسقط عليه كل الصور السلبية المترسبة.<sup>8</sup>

4- المعارضة الأيديولوجية معارضة عقائدية، لها نظرة معينة تعالج كل شيء، بما في ذلك الوجود والكون، وعليه فبرامج هذه المعارضة ليست إفرزا أو تركيبا

<sup>1</sup> - بيار أنار، الأيديولوجية والمنازعات والسلطة، ترجمة، إحسان الحصري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984، ص.120.

<sup>2</sup> - جان توشار، المرجع السابق، ص.592.

<sup>3</sup> - ناصف نصار، المرجع السابق، ص.251.

<sup>4</sup> - بيار أنار، المرجع السابق، ص.124.

<sup>5</sup> - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.45.

<sup>6</sup> - Philippe Braud, *op. cit.*, pp.419.420.

<sup>7</sup> - Michael Bruch, *op. cit.*, p.35.

<sup>8</sup> - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.46.

مستوحى من القاعدة، بل إن برامج هذه المعارضة فوقية موضوعة من أعلى الهرم.<sup>1</sup>

5- التنافس على المبادئ الأساسية: في هذا الشأن يقسم "موريس دوفرليه Maurice Duverger" التنافس الحزبي إلى ثلاث أنواع: تنافس بلا مبادئ، تنافس على مبادئ ثانوية، وتنافس على مبادئ أساسية، وتندرج المعارضة الأيديولوجية في الصنف الثالث، حيث إن هدف هذه المعارضة هو تغيير آلية التداول على السلطة، أو أجندة الأولويات في السياسة العامة.<sup>2</sup>

6- تتميز المعارضة الأيديولوجية بتقديم نوعين من الأهداف: أهداف مرحلية، والهدف الأعلى أو الأسمى، وعلى ضوء ذلك، يتم التمييز بين نوعين من أنماط التحرك، والتخطيط السياسي، فهناك الخطط التكتيكية للتكيف مع مقتضيات الظروف، وهناك الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى بلوغ الهدف الأعلى،<sup>3</sup> وعليه يتم الحديث عن التضحية بالجيل المعاصر، في مسار ومسعى التغيير من أجل جيل آخر،<sup>4</sup> إلا أن هذه الميزة قد تكون السبب في غالب الأحيان في فشل وسقوط هذا النوع من المعارضة، إذ أنه ولمجرد الشك في القدرة على تحقيق الغاية العليا، فإن هذا التنظيم الفكري والسياسي سرعان ما يفقد قوته وينهار.<sup>5</sup>

7- ينفرد هذا النوع من المعارضة كذلك بعملية التعبئة الأيديولوجية، التي تقتض وضع جدول عمل مكثف لجماعة معينة، من أجل الاحاطة بالجانب أو الجوانب المهيمنة على الأزمة،<sup>6</sup> ويمكن التمييز في ظل هذا النوع من المعارضة، بين ثلاث أنواع من التعبئة الأيديولوجية: أ- التعبئة على أساس الماضي، ب- التعبئة بالمثل، ج- التعبئة بالخوف الاستباقي.<sup>7</sup>

#### 1.2.4. معارضة الأقليات الإثنية:<sup>8</sup>

لقد ثار جدل فقهي واسع، مصحوب بنقاش شعبي ونزاع حزبي حاد، حول تمثيل الأقليات الإثنية، بين مؤيد ومعارض، إلا أن الأغلبية الراضة لمثل هذا

<sup>1</sup> - محمد سيلا، المرجع السابق، ص.17.

<sup>2</sup> - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص.411.

<sup>3</sup> - ناصف نصار، المرجع السابق، ص. 252.

<sup>4</sup> - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.46.

<sup>5</sup> - ناصف نصار، المرجع السابق، ص. 252.

<sup>6</sup> - Mehran Kamrava, *op. cit.*, p. 202.

<sup>7</sup> - جوران ثوربورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الايدولوجيا، ترجمة، إلياس مرقص، لبنان: دار الوحدة، 1982، ص ص. 160.158 .

<sup>8</sup> - ينبغي التمييز بين الأقليات السياسية من جهة، وبين الأقليات الإثنية من جهة أخرى، فالأولى نتاج لضيق في إتباع فكرة أو اعتناق مذهب، أما الثانية فتعبير عن أزمة في الهوية، وعن تعدد للولاءات السياسية، أنظر: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.20 وما بعدها.

النظام، كان لها الانتصار والتأكيد على أغلب الدساتير والتشريعات الحديثة، مما دفعها إلى العدول عن مثل هذا النوع من التمثيل.<sup>1</sup>

يركز هذا النوع من المعارضة، على فكرة الهوية كإرتكاز أساسي، بدل الاعتبارات الفكرية، أو القناعات المذهبية أو المصلحة المادية،<sup>2</sup> ويقصد بمفهوم الهوية: ذلك الشعور بالانتماء الذي يكنه الأفراد لجماعة معينة، سواء كانت عرقية أم دينية أم قبلية أم إقليمية،<sup>3</sup> ويمكن للهوية أن تأخذ مستويات مختلفة، ففي الغالب يكون للأفراد إدراك بالانتماء إلى دين أو جماعة أو ثقافة أو دولة أو إقليم في آن واحد.

ويكمن السبب الجوهرية في رفض أغلب المنتظمات السياسية اعتماد نظام تمثيل الأقليات الإثنية،<sup>4</sup> إلى الفرق الشاسع بينها وبين نظام تمثيل الأقليات السياسية،<sup>5</sup> فهذه الأخيرة تخدم النظام النيابي، بينما الأولى تتعارض معه، وتتنافى مع ركن أساسي من أركان النظام النيابي، ألا وهو كون النائب يمثل الأمة جميعها.<sup>6</sup>

تمثل معارضة الأقليات الإثنية في الغالب، السمة الجوهرية للأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، حيث يضم المجتمع الواحد منها أكثر من جماعة عرقية واحدة، كما أنه غالباً ما يشعر أفراد كل من هذه الجماعات، بأنه ليس ثمة روابط مشتركة تربطهم بأفراد الجماعات العرقية الأخرى،<sup>7</sup> ولعل عدم الشعور بالهوية المشتركة، كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الحروب الأهلية داخل العديد من دول العالم الثالث،<sup>8</sup> وذلك حال الحرب الأهلية بين قاطني إقليم "بيافرا"، والحكومة المركزية في نيجيريا خلال الفترة (1966-1970).<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

<sup>2</sup> - Prizel Ilya, **national identity and foreign policy nationalism and leadership in Poland, Russia and Ukraine**, New York: Cambridge university press, 1998, p.34.

<sup>3</sup> - أمال سليمان العبيدي، "الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية"، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001، ص ص. 154.141. أنظر أيضاً: مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994، ص.269.

<sup>4</sup> - Marcel Gauchet, **La religion dans la démocratie, parcours de la laïcité**, France: Gallimard, 1998, pp.111.114.

<sup>5</sup> - أمال سليمان لعبيدي، المرجع السابق، ص ص. 154.141.

<sup>6</sup> - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

<sup>7</sup> - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.21.

<sup>8</sup> - Agnès Antoine, **l'impense de la démocratie, Tocqueville la citoyenneté et la religion**, France : Fayard, 2003, p.168.

<sup>9</sup> - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.22.

إن تنامي ظاهرة حركة الأقليات الإثنية المعارضة، ونزوعها أحيانا إلى تجاوز إطار المعارضة نحو الرغبة في الانفصال،<sup>1</sup> مرهون بتوافر مجموعة من العوامل:

- (1) موقع الأقلية العرقية أو الدينية: فكلما كانت الأقلية متمركزة في مناطق حدودية، أو على حواف الدولة كان نزوعها للمعارضة والعنف أكثر حدة، لأن التمركز في الحواف يسهل للأقلية تلقي العون الخارجي، فقد كان انفصال البوسنة أصعب بكثير من انفصال سلوفينيا أو كرواتيا، كما أن انفصال الجمهوريات الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي، كان أسهل من انفصال الشيشان.<sup>2</sup>
- (2) تمركز الأقلية في منطقة واحدة يعطيها إحساسا بالكيانية المتميزة، والهوية الخاصة المنفصلة عن بقية المجتمع، أو الكيان السياسي الذي تتصوي فيه، بالمقابل فإن تشتت هذه الأقلية كما هو حال المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل هذا الإحساس أقل، وإن كان لا يلغيه.<sup>3</sup>
- (3) وجود مورد اقتصادي مهم في المناطق التي توجد فيها هذه الأقلية الدينية أو العرقية، مثل البترول، أو أي مورد خام ذو وزن اقتصادي هام، يعطي إحساسا بالأفضلية في التمتع بهذه الموارد،<sup>4</sup> وشعورا بضعف في القدرة التوزيعية للنظام السياسي القائم،<sup>5</sup> مثل ظهور البترول في جنوب السودان.<sup>6</sup>
- (4) استغلال الدول الخارجية الإقليمية أو الدولية للأقليات الدينية، بهدف تكييف حركة هذه الأقليات، بشكل يحقق الأهداف السياسية لهذه الدول،<sup>7</sup> مثل استغلال الولايات المتحدة للحركات الإسلامية في زمن الاتحاد السوفيتي.
- (5) التخلف الاقتصادي والحضاري: إذ من شأن هذه الظاهرة، أن تتسبب في فقدان الثقة بين الأقليات والأنظمة السياسية القائمة،<sup>8</sup> وهذا ما يسميه "بول فارمر Paul Farmer" بـ: علاقة الفقر بالحق، وعادة ما تأخذ طابعا تمرديا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - George M. Fredrickson, *The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements*, Berkeley: University of California Press, 1997, p.84.

<sup>2</sup> - وليد عبد الحي، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، "المستقبل العربي"، العدد 312، فبراير 2005، ص ص. 17.16.

<sup>3</sup> - David Harvey, *op. cit.*, p.54.

<sup>4</sup> - Shaheen Mozaffar & James R. Scarrit, «The puzzle of African party systems,» *Party Politics*, Vol.11, N°.4, 2005, pp.401.403.

<sup>5</sup> - يقصد بالقدرة التوزيعية: دور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل أو الأمن أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية أو غيرها، لمزيد من التفصيل انظر: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص. 63.64.

<sup>6</sup> - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 17.

<sup>7</sup> - Rosa Rossi & Stefania Panebianco, *op. cit.*, p.10.

<sup>8</sup> - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص. 27.28.



(6) التفاوت الطبقي: إذ غالباً ما تنقسم مجتمعات العالم الثالث إلى طبقتين، تكون درجة التفاوت والتمايز بينهما من الحدة، بحيث تشكل مبعثاً للمعارضة والاستياء.<sup>2</sup>

(7) حدة انقسام الأنساق الاجتماعية، كما يوضحه نموذج "التجزؤ الهرمي Pyramidal segmentary"،<sup>3</sup> والذي يقوم على أساس أن الفرد ينتمي إلى أنساق اجتماعية متداخلة مع بعضها، وكثيراً ما تضاربت مطالب هذه الأنساق الموجهة للفرد، وفي هذه الحالة فإن الفرد يميل إلى تغليب مطالب الأنساق الأدنى على حساب مطالب النسق الأعلى،<sup>4</sup> فلو أخذنا دولة كالهند مثلاً مع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، سنجد أن الجميع؛ هندوساً، ومسلمين، كانوا ضد الاستعمار البريطاني، لكن بعد انسحاب بريطانيا، برز النزاع بين الهندوس والمسلمين الذي تجلى في ظهور دولة باكستان، لكن باكستان نفسها أفرزت النزاع، بين القومية البنغالية والبنجابية، مما نتج عنه بروز دولة بنغلادش، ثم بدأ الصراع بين الشيعة والسنة في باكستان، وبين الشيخ والهندوس في الهند.<sup>5</sup>

لقد جاء عدول التشريعات الحديثة عن نظام تمثيل الأقليات الدينية والعرقية، كمسعى من مساعي التسامح الديني من ناحية،<sup>6</sup> وكنتيجة من نتائج نشر وتعميق العاطفة الوطنية،<sup>7</sup> ويعتبر النظامان الدستوريان اللبناني والأردني، حالة خاصة بإقرارهما صراحة نظام التمثيل الطائفي والديني،<sup>8</sup> ففي لبنان تقرر نظام التمثيل الطائفي الديني، على نحو دستوري منذ نشأة الدستور اللبناني لعام 1926، وحتى وقتنا الحاضر.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - Paul Farmer, "Never again? Reflections on human values and human rights," in: Petersen, Ed., **The Tanner Lectures on Human Values**, Vol. 25, USA: University of Utah Press, 2006, p.178.

<sup>2</sup> - Martin Ostwald, **From popular sovereignty to the sovereignty of law: law, society, and politics in fifth-century Athens**, Berkeley: University of California Press, 1986, p.189, See also: - James Roseneau, **op. cit.**, p.148.

<sup>3</sup> - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.15.

<sup>4</sup> - George M. Fredrickson, **op. cit.**, p.142.

<sup>5</sup> - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.15.

<sup>6</sup> - Patrik Michel, **Religion et démocratie nouveaux enjeux, nouvelles approches**, Paris: Albin Michel, 1997, p.310.

<sup>7</sup> - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

<sup>8</sup> - نصت المادة 95 من الدستور اللبناني "تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة".

<sup>9</sup> - فمجلس النواب اللبناني منذ 1960 وحتى الآن يتكون من 99 نائباً يتم انتخابهم على النحو التالي: 20 مقعداً للسنة، 19 مقعداً للشيعة، 6 مقعداً للدروز، 30 مقعداً للموارنة، 6 مقعداً للروم الكاثوليك، 11 مقعداً للروم الارثوذكس، 4 مقاعد

## المبحث الثاني: ماهية الترسيخ الديمقراطي:

أعتبر مفهوم الديمقراطية من بين أكثر المفاهيم العنقودية<sup>1</sup> شيوعاً في الربع الأخير من القرن الماضي الأمر الذي ساعد على تعدد وغزارة الكتابات المتعلقة بالمفهوم، بالقدر الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الوقوف عند تعريف جامع مانع، مع ذلك حضيت بعض التعاريف برضا وتوافق أكاديمي من مثل تعريف "جيفري بريدام" Geoffrey Pridham<sup>2</sup>، و"تاتو فينهانن Tatu Vanhanen" والتي ذهبت تعاريفهما للديمقراطية على أنها إعادة صياغة وضبط علاقات القوة وتوزيع مصادرها بما في ذلك الاقتصادية والفكرية في الدولة، ومضاعفة نصيب الفرد في التأثير في الحوارات المتعلقة بمفاتيح القرارات المؤثرة في المجتمع.<sup>2</sup>

## المطلب الأول: في مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

إن أهم الإضافات الجوهرية التي عرفت نظرية الديمقراطية<sup>3</sup> في العقد الأخير من القرن العشرين هي ما سمي بالنظريات الجينية للمقرطة السياسية، والتي عرفت أبحاثها وجذورها مع دراسات "مارتن ليبست Seymour Martin Lipset" و"دونكوات روستو Dankwart Rustow" اللذان انتقدا الدراسات السابقة وأكدوا على أن الصراع جوهرية ومسألة محورية لنجاح الديمقراطية، وبذلك أكدت مختلف الدراسات والأدبيات اللاحقة في موضوع الديمقراطية، وخاصة في ضوء ما حملته نماذج الموجة الثالثة في العالم مع تجارب كل من اليونان، إسبانيا، البرتغال على أهمية الصراع لتحقيق الديمقراطية.

للأرمن الأرثوذكس، ومقعد للبروتستانت، ومقعد للأرمن الكاثوليك، ومقعد آخر لبقية الأقليات. كما أن اختيار رئيس الدولة مقيد بأن يكون من الطائفة المارونية، ورئيس الوزراء من السنة، ورئيس مجلس النواب من الشيعة. لمزيد من التفاصيل انظر: نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص. 341.

<sup>1</sup>- المفهوم العنقودي: Cluster concept هو المفهوم القابل للتوأمة والإقران مع عدد كبير من المفاهيم الأخرى للدلالة على جوانب مختلفة، وقد أنتجت توأمة الديمقراطية بالمفاهيم الأخرى شبكة اصطلاحية كبيرة من مثل التحول الديمقراطي، الديمقراطية العالمية، السلام الديمقراطي، التنمية الديمقراطية، الإدارة الديمقراطية، الجودة الديمقراطية، الشدة الديمقراطية.....

<sup>2</sup> - Geoffrey Pridham, **The dynamics of democratisation, a comparative approach**, London: T.J. International Padstow Cornwall, 2000, pp. 220-221.

<sup>3</sup>- النظرية الديمقراطية: لقد دار جدل ونقاش حاد في الدراسات السياسية الحديثة حول إشكالية: هل هناك نظرية للديمقراطية؟ Is there a theory of democracy? وانقسمت الآراء بين تيارين كبيرين، تيار يرى وجود نظرية وتيار يرى أن الدراسات حول مفهوم الديمقراطية لا يمكن أن تتوافر فيها شروط النظرية التي هي التعميم والتوقع.

ازدهرت الدراسات المتعلقة بالديمقراطية مع منتصف سبعينيات القرن العشرين وارتبطت بمفهوم التحول، إلى درجة استقلال الموضوع كحقل بحثي وتخصص مهم في الدراسات السياسية سمي بالتحولية (Transitionism)،<sup>1</sup> وقد ساعد على نجاح التخصص وازدهار دراسات وبحوثه أنه كان مرافقا لأحداث الموجة الثالثة والتي شملت ما يقرب 60 دولة حول العالم.<sup>2</sup>

لقد ساد في البداية اهتمام متزايد للسبل الكفيلة، والأسس والبواعث التي تمكن من توسيع دائرة النظم التي تشملها هذه الموجة، لكن مع نهاية القرن العشرين بدأ الإشكال الأبرز ينتقل إلى كيفية تقوية وتوسيع دائرة الموجة الثالثة، خاصة بعد حصول العديد من الانتكاسات الديمقراطية، فالديمقراطية لم تترسخ إلا في 3/1 من الديمقراطيات الجديدة، وبذلك تم التحول والانتقال من دراسات التحول الديمقراطي إلى السبل والآليات الأنسب لترسيخ الديمقراطية.

### المعنى اللغوي للترسيخ:

رسخ الشيء رسوخا، أي تثبته في موضعه، وورد كذلك في لسان العرب أن كل راسخ هو ثابت والعكس صحيح، وأرسخته ارساخا كالحبر رسخ في الصحيفة، والراسخون في العلم في كتاب الله هم المدارسون أي الحفاظ المذاكرون،<sup>3</sup> والغالب في معنى الرسوخ عند العرب هو الثبات والاستقرار،<sup>4</sup> فالجبل راسخ والدمنة راسخة، والورق الذهين لا يرسخ فيه الحبر.<sup>5</sup>

### المعنى الاصطلاحي:

عرف الترسيخ الديمقراطي وفق موسوعة ويكيبيديا الحرة بأنه "المسار التي تنتزع وفقه الديمقراطيات الجديدة الناشئة"، ويقصد بمفهوم الترسيخ تجذير وتعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في الأبنية والأنساق الفرعية الأساسية للنظام السياسي، وبذلك فالديمقراطية الراسخة هي نظام يستوفي المعايير الإجرائية للديمقراطية.

<sup>1</sup> - Transitionism الدراسات التحولية هي عبارة عن تخصص في العلوم السياسية ظهر في منتصف الثمانينيات من أهم رواده: صامويل هانتغتون، غليرمو أودنيل، كوترات، بروسكي، بربرا ابستين، شماتير، شوميتير.....

<sup>2</sup> - Andreas Schedler, "what is Democratic Consolidation?," **Journal of Democracy**, vol. 9, N.º9, 1998, p.91.

<sup>3</sup> - الآية 162 سورة النساء: " لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ، وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا"

<sup>4</sup> - ابن منظور، المرجع السابق، ج.3، ص.15.

<sup>5</sup> - مرتضى الزبيدي، المرجع السابق، ص.1810.

إن أساس الارتباط بين مفهومى الديمقراطية والترسيخ جاء بعد الانتكاسات التي عرفتها موجات التحول، فعلى مر التاريخ السياسي للمنظمات السياسية شهدت هذه الموجات تراجعاً واضحاً بما يسمى "Reverse wave"، ففي الوقت الذي عرف فيه العالم أولى موجاته الديمقراطية في الفترة 1826-1926 والتي شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ونيوزيلندا، يتم التراجع للانتكاسة الأولى في الفترة بين 1922-1942 والتي تمثلت في تراجع الديمقراطية في أوروبا (إيطاليا، اليونان، بولونيا، ألمانيا، والبلطيق)، وجاءت الموجة الثانية للديمقراطية مباشرة بعد ذلك في الفترة الممتدة بين 1943-1962 والتي جاءت لتضم كل ألمانيا، النمسا، إيطاليا، اليابان، كوريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، البلطيق، ودول عدة من أمريكا اللاتينية: أورغواي، البرازيل، كوستاريكا، الأرجنتين، كولومبيا، البيرو، فنزويلا، ونظم أخرى وصفت بما بعد المستعمرات مثل الهند، باكستان، ماليزيا، سيريلانكا، الفلبين، نيجيريا، غانا. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الموجة لاتزال قائمة، كانت إمارات ومؤشرات التراجع والانتكاس تلوح في الأفق بقوة منذ 1958 وإلى غاية 1975، فتراجعت الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في البيرو، البرازيل، بوليفيا، الأرجنتين، الإكوادور، الأرغواي، شيلي، وأغلبها بانقلابات عسكرية، ثم تراجعت الديمقراطية في آسيا في كل من باكستان وكوريا، ثم تلى ذلك انقلابات في تركيا واليونان، إضافة إلى أن 33 دولة أفريقية أصبحت في خانة النظم الشمولية مباشرة بعد استقلالها.

عرف سقوط نظام "سلزار SALAZAR" في البرتغال 1974 بداية التراجع للموجة الثالثة، فعلى امتداد الفترة ما بين عامي 1974-1989 ما يقرب من 30 دولة في أوروبا وآسيا وأمريكا حلت محل نظم شمولية ديكتاتورية، وشملت الموجة إجمالاً بآثارها ما يقرب من 60% من نظم العالم.<sup>1</sup> وعلى الرغم من ذلك بقي هاجس الانتكاس والتراجع الديمقراطي قائماً، إذ تراجعت مؤشرات الديمقراطية في باكستان وفنزويلا وكولومبيا، وغامبيا، وزمبابوي، وكوت ديفوار، وجزر السلمون، والفيجي، وتفشت بالمقابل مظاهر الفقر والجريمة والإرهاب في العراق وأفغانستان وهايتي.<sup>2</sup>

على مر عقود ثلاث أعقبت سقوط نظام "سلزار" تركزت الدراسات حول موضوع التحول الديمقراطي وسبل وآليات حدوثه، وبقيت الأدبيات والدراسات بعيدة عن موضوع سبل ترسيخ الديمقراطية، لكن مع نهاية العقد الأخير دارت

<sup>1</sup> - عمار جفال، التحول الديمقراطي على المستوى العالمي وحالة الاستثناء العربي، المغرب الموحد، ع.10، جانفي 2011، ص.29.

<sup>2</sup> - Francis Fukuyama, "Building Democracy after conflict" stateness first," **Journal of Democracy**, Vol.16, N°1, January 2005, p.84.

الدراسات حول موضوع كيف يمكن تقوية وإقرار هذه الأنظمة الجديدة؟<sup>1</sup> وف يهَذَا الشَّانَ تشير كل الدراسات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي على غرار دراسات "فيليب شماتير Philippe Schmitter وغليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell" أن مفهوم الترسخ ومعناه الدلالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الدلالي للديمقراطية، فاعتماد مفهوم ضيق للديمقراطية كنمط تنظيم سياسي، سَيَنْجُرُّ عنه دلالة مشابهة لمفهوم الترسخ، في حين أن التعريف الواسع للديمقراطية؛ باعتبارها ليس فقط نمط تنظيم سياسي، وإنما كنظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وقانوني، سَيَنْجُرُّ عنه بالمقابل تعريف واسع ومعنى أوسع للترسيخ.

تعتبر دراسات الترسخ الديمقراطي امتداداً معرفياً هاماً لأدبيات التحول في مسعى لتجاوز الانتكاسات والتراجعات التي شهدتها نظم الموجات الثلاث، وعلى الرغم من كون الترسخ مرحلة لاحقة للتحول، إلا أن العديد من الدراسات اقتصرت على مفهوم التحول كمفهوم شامل نهائي يكفي النظم لتباشر تنظيمها وبناءها وفق المقاسات الديمقراطية، وفي سبيل ذلك ركزت الدراسات الأولى لمفهوم الترسخ على الفرق الجوهرية بين التحول والترسيخ، إذ يرى "شماتير" أنه يمكن الوقوف على الفرق بين المفهومين باستعراض ثلاث جوانب أساسية:<sup>2</sup>

#### جدول رقم 01 الفرق بين التحول والترسيخ الديمقراطي

الترسيخ الديمقراطي	التحول الديمقراطي	
السلوك	القواعد	المتغير المستقل
القواعد	الاختيار	التغير الوسيط
النخبة الموسعة	النخبة المقيدة	المتغير التابع

المصدر: Andreas Schedle.92-93.

وعلاوة على الجوانب الثلاث فالمفهوم حسب شماتير يختلفان من حيث الهدف، ففي حين يسعى التحول إلى التغيير، يهدف الترسخ إلى الثبات والتأسيس

<sup>1</sup> - How to strengthen and stabilize these new regimes ?

<sup>2</sup> - Philippe Schmitter, Nicolas Guilhot, « de la transition a la consolidation, une lecture rétrospectives des démocratisation studies, » **Revue Française de science politique**, Vol.50, N°4-5, Aout, Octobre 2000, pp.622.

والاستقرار،<sup>1</sup> وبذلك فإن الاختلاف بين المفهومين اختلاف جوهري، بين نظرية للتغيير ونظرية للثبات والاستقرار، وفي مقالهما يشير شماتير وغيلوت إلى أن الفرق يكمن كذلك في الفاعل الأساسي المسؤول عن الحدث، ففي التحول الديمقراطي تكون النظم بصدد حدث، الفواعل هي من يصنع المؤسسات، بينما تكون النظم السياسية في حال الترسخ الديمقراطي بصدد مرحلة تكون فيها المؤسسات من تصنع الفواعل، ويعبر عنها وفق معادلة مقلوبة: الفواعل تصنع المؤسسات (التحول)، ثم المؤسسات تنتج فواعل جديدة (الترسيخ).<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مؤشرات قياس شدة الترسخ الديمقراطي.

لقد أثار مفهوم الترسخ جدلا واسعا بين الدارسين، سواء في دلالة المفهوم أو في ارتباطه بالمفاهيم الأخرى، وكذا في مؤشرات ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه، وعموما يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يشهد أولى مراحل الانتقال عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيعزز عملية الترسخ الديمقراطي التي تقوم على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.

وكما قد تمت الإشارة سابقا فإن مفهوم الرسوخ ارتبط ارتباطا شديدا بمفهوم الديمقراطية، ويشير كل من "روث غنتر" "Roth Guenther" و"جون هيجلي" "John Higley" أن رسوخ النظام الديمقراطي يقوم على اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق، في حين يشير "خوان لينز" "Juan Linz" إلى أن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة، ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.<sup>3</sup>

لقد حاول "أندريه شدلر" "Andreas Schedler" في مختلف كتاباته المتخصصة حول الموضوع، التوصل إلى تعريف إجرائي للترسيخ الديمقراطي، مراعى في ذلك مختلف الإسهامات والدراسات والتي تفضي إلى ما أسماه بنود الترسخ الديمقراطي المتشعبة Divergent Items نظرا لتعدد مؤشرات قياس الظاهرة والتي حاول حصرها في النقاط التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Ibid, p.619.

<sup>2</sup> - Ce sont d'abord les acteurs qui font les institutions (Transition), et ensuite les institutions qui font les acteurs (Consolidation)

<sup>3</sup> - Jon Pevehouse, **Democracy from Above Regional organizations and democratization**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2005, pp.196-198.

<sup>4</sup> - Andreas Schedler, **op. cit.**, pp.91.92.

- 1- الشرعية أو السيادة الشعبية.
- 2- انتشار القيم الديمقراطية.
- 3- حياد الفواعل النظامية.
- 4- تفوق المدني على العسكري.
- 5- استقرار البناء الحزبي.
- 6- جودة وفاعلية منظمات التمثيل والوظيفة المصلحية.
- 7- استقرار القواعد الانتخابية.
- 8- الروتينية السياسية.
- 9- لامركزية قوة الدولة.
- 10- مقدمات ميكانيزم الديمقراطية المباشرة.
- 11- القاعدة القانونية.
- 12- الاستقرار الاقتصادي.
- 13- التخفيف أو التهذئة من الفقر. Alleviation of Poverty.

### المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة الترسخ الديمقراطي.

لقد تعددت المقاربات والنظريات بالقدر الذي تعددت معه زوايا ومنطلقات دراسة موضوع الترسخ، وإذا كانت المواصفات والمؤشرات متباينة فإن المنطلقات كانت تدور حول نفس المشكلة البحثية، حيث تُجمع كل الأطر التحليلية والمقاربات النظرية على ضرورة الاجابة على جملة من التساؤلات أبرزها:

- 1- ما هي المؤشرات الجوهرية لقياس شدة الترسخ الديمقراطي؟
- 2- متى يتم الحديث عن مؤشرات العجز الديمقراطي؟
- 3- في أي مستوى من مستويات التحول يمكن للديمقراطيات الناشئة أن ترتاح؟
- 4- ما هو معيار القياس بين نظام ديمقراطي راسخ ، وآخر غير راسخ؟
- 5- هل مسار الترسخ الديمقراطي هو مسار موحد، يمكن إسقاطه على جميع الديمقراطيات الناشئة، أم أنه يختلف من نظام لآخر؟

إن اللافت والمميز في مختلف أدبيات ونظريات الترسخ الديمقراطي هو انحصار نطاقها الزمني، ففي الوقت الذي تميزت فيه دراسات الديمقراطية باتساع كبير في النطاق الزمني يمتد منذ أدبيات الفكر السياسي اليوناني، إلى دراسات عصر بيرسترويكا علم السياسة لما يزيد عن 25 قرناً، انحصرت أغلب أدبيات الترسخ الديمقراطي فيما لا يزيد عن العقد ونصف من الزمن، ومن أبرز النظريات والمقاربات النظرية نذكر ما يلي:

## 1- اقتراب الاستقرار والاستدامة:

أبرز رواد هذه المقاربة "جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter" حيث انطلق من اعتبار الديمقراطية كمنهج أو ميكانيزم لاختيار المسيرين السياسيين، وكنهج للتسوية السياسية والبناء المؤسساتي، وبناء على ذلك يرى "شومبيتر" أن الترسيخ الديمقراطي يجب أن يعرف بأنه مسار التأسيس للقواعد التي تسمح بتبات أو انتظام الانتخابات، مع التأكيد على الفاعلية، الشفافية والاستدامة في المسار الانتخابي.<sup>1</sup>

ويرى "شومبيتر" أنه يجب إخضاع جميع المؤسسات والأنساق الفرعية في النظام إلى محكات وشروط ثلاث تعد أساسية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية والتي تتمثل في:

- 1- غياب الأزمة
- 2- غياب عوامل اللااستقرار.
- 3- الاستدامة.

لقد تدعمت دراسات "شومبيتر" بإضافات معرفية نوعية مع دراسات كل من "صامويل هانتغتون Samuel Huntington" و"تاتو فنهانن Tatu Venhanen" إذ ركزت كتابتهما على أهمية البنية المؤسساتية، فتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها لا يعتمد فقط على شروط ثقافية واقتصادية واجتماعية، بل يحتاج في الأساس إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة، تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وهو ما يسميه "هانتغتون" بإضفاء الصفة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي، ويصفه "فنهانن" باستراتيجيات الهندسة المؤسسية،<sup>2</sup> والتي تقوم على صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، عبر إقامة نظام حزبي تعددي، وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية.

ويتفق رواد هذه المقاربة على أن إكساب سلوكيات التنظيمات والجماعات المختلفة الطابع المؤسساتي يسهم بدرجة عالية في الاستقرار، وإكسابها قيمة ووزن في النظام الاجتماعي، وعلى غرار "شومبيتر" حدد "هانتغتون" أربع شروط أساسية حتى يكتسب التنظيم الطابع المؤسسي:

<sup>1</sup> - Andreas Schedler, *op. cit.*, pp.93-94.

<sup>2</sup> - Geoffrey Pridham, *op. cit.*, p.6.



- 1- التكيف: قدرة المؤسسة السياسية على التفاعل والاستجابة للتفاعلات الداخلية والخارجية، والقدرة على إجراء تغييرات تنظيمية ووظيفية تتناسب مع المتطلبات الظرفية وطبيعة التهديدات والتحديات.
- 2- التعقيد: ويرتبط بدرجة تنوع وتعدد وحدات ووظائف المؤسسة، وهو ما يضمن التخصص وتوزيع الصلاحيات، وما يحقق الفاعلية والاستمرار.
- 3- الاستقلالية: ويشير هذا المؤشر إلى مستوى حرية المؤسسة في تحديد بدائلها واختياراتها، ويقاس هذا المؤشر بعدة محددات أبرزها مدى استقلالية ميزانيتها وقدرة المؤسسة على تجنيد أعضائها.
- 4- التماسك: ويقصد به درجة الانسجام والاتفاق العام داخل المؤسسة، إضافة إلى درجة الرضا بين الأعضاء داخل المؤسسة.

تعرضت مقارنة الاستدامة والاستقرار في الترسيخ الديمقراطي للعديد من الانتقادات على أساس أن مسلماتها غير كافية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية في النظم السياسية الناشئة ديمقراطياً، فحسب "خوان لينر، وألفريد ستيبان" Juan Linz & Alfred Stepan المؤشرات المعتمدة في هذه المقاربة، والتي تقوم على المؤسسية والاستقرار والاستدامة وغياب مؤشرات الأزمة، تفضي إلى أن نظم أوروبا الشرقية، وجنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وشرق آسيا، ودول الخليج، تصبح ديمقراطيات راسخة بقدر الديمقراطيات العريقة.

## 2- مقارنة رسوخ القيم الديمقراطية (الثقافة السياسية):

حاولت هذه المقاربة إعطاء تصور بديل لمفهوم الرسوخ الديمقراطي، انطلاقاً من اعتماد مفهوم أوسع للديمقراطية، فليس كل نظام ممأسس ومستقر يدل على الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وبالتالي فبدون إهمال أو إنقاص من أهمية المؤسسات والنظم القانونية والنظام الانتخابي والأحزاب السياسية والمؤسسة القضائية، وحقوق الأفراد، والتي تشكل حسب هذه المقاربة دورة مؤسسية متكاملة، يجب أن تتوافر مجموعة من القيم والمبادئ والآليات الضرورية التي تشكل الروح الأساسية للدورة المؤسسية<sup>1</sup> وتتمثل تحديداً في المساءلة والمشاركة والنقاش والحوار السياسي، والتنافسية والتداول على السلطة، وحقوق الأقليات والتمثيل السياسي.....<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حسن صالح علي أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2006، ص.20.

<sup>2</sup> - Philippe c. Scmitter & Javier Santiso, « Three temporal demention to the consolidation of democracy,» *International Political Science Review*, Vol.19, N°.1, January 1998, p.79.

ترجع الأصول النظرية لهذه المقاربة إلى نظرية الثقافة السياسية لـ"غابريال ألموند وسيدني فيربا"، "Gabriel Almond & Sidney Verba" وتلاهما العديد من المفكرين السياسيين أمثال بوتنام وفوكوياما Fukuyama & Robert Putnam حيث اعتبروا أن المؤسسات السياسية ما هي في الحقيقة إلا ضمانة في ظلها يجب احترام مجموعة من القيم والمبادئ الضرورية والتي على أساسها تقاس شدة رسوخ الديمقراطية.<sup>1</sup>

حضيت مقاربة رسوخ القيم الديمقراطية والثقافة السياسية بقبول وصدى واسعين لدى الأوساط العلمية والسياسية على السواء في قياس شدة رسوخ الديمقراطية، وأصبحت دراسات صبر الآراء إحدى أنجح وأجدى السبل لمعرفة مدى تقبل الجماهير للنهج الديمقراطي في النظم التحولية، وشكلت مسائل الاعتقاد والتوافق والرضا جوهر المقاربة، حيث علاوة عن الدراسات السابقة أكد "شميتتر Schmitter" على التوافق العرضي الطارئ، و"دي بالما Di Palma" على التوافق الديمقراطي والإذعان والامتثال، و"برزوسكي Perzewski" على الرضا والتوافق المنظم، وذهبت جل دراسات هذه المقاربة إلى أن مسائل مثل الشرعية والاستقرار المؤسسي في الحقيقة ليست إلا متغيرات تابعة لمتغير طبيعة الثقافة السياسية السائدة في النظام.<sup>2</sup>

على الرغم من قوة مسلمات هذه المقاربة وإضافاتها النوعية لمؤشرات قياس رسوخ الديمقراطية، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقاد، على أساس أنها لا تسع دراسة وقياس جميع أشكال النظم المتحولة ديمقراطياً، بل تصلح أكثر لدراسة النظم والديمقراطيات الناشئة فقط، كما أن الدراسات الأمبريقية للجماهير تبقى في العديد من الأحيان غير دقيقة وبعيدة عن الواقع، إضافة إلى ذلك فإن حالات عدم الرضا واللامبالاة السياسية توجد حتى في أعرق الديمقراطيات وأقدمها.

### 3- مقارنة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية:

ركزت هذه المقاربة على أهمية المتغيرات غير السياسية، كالنظم الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية والعولمة، ودور المنظمات الدولية، ومستوى انحلال الكتل السياسية القديمة في مسار الترسيخ الديمقراطي، تَزَعَم هذه المقاربة عدد من رواد الاقتصاد السياسي أمثال "فيليب أكسهورن، وغراسيلا ديكتنزاييلر" Graciela Ducatenzeiler & Philip Oxhorn حيث اهتمت دراساتها خاصة

<sup>1</sup>- Larry Diamond, **Developing Democracy : Toward Consolidation**, U.S.A.: The Johns Hopkins University press, 1999, p.65.

<sup>2</sup>-Hans Daalder, « Government and opposition in the new states, » **Government & opposition**, Vol. 01, N°.2, pp.205.

بالديمقراطيات الناشئة ومستويات التكيف الاقتصادي والنيوليبرالي، وما تفرضه من سياسات في الجانب الاقتصادي تحديداً، مع التركيز على الانعكاسات والتبعات الاجتماعية والسياسية للإصلاحات الاقتصادية على النظم الاجتماعية، وقد حددت هذه المقاربة جملة مؤشرات يمكن من خلالها قياس شدة رسوخ الديمقراطية وهي في أساسها مؤشرات اقتصادية تتمثل في :

- 1- مرونة العمل.
- 2- تفكك الحماية الاجتماعية.
- 3- زيادة التنافسية كدافع لزيادة اللامساواة والإقصاء والتهميش الاجتماعي.
- 4- مستوى الفقر واللامساواة وتركز الدخل القومي.

وحسب كل من "مرافال، بيريرا، برزوسكي Maravall & Bresser Pereira وPerzeworski" فإن مسار تثبيت الديمقراطية وترسيخها يقود إلى دولة الحد الأدنى مقابل استفحال الفردانية الليبرالية، وهو حال أغلب النظم التحولية،<sup>1</sup> إذ يؤكد O'Donnell أن أغلب الشعوب والفواعل في النظم التحولية عادة ما تصاب بخيبة أمل في الفترة اللاحقة لإنهيار النظم الأولى، هذه الخيبة عادة ما يعبر عنها في شكل مظاهرات واعتصامات تشكك في مدى صدقية وفعالية التحول الذي حدث، وهو ما ترجم فعلا في العديد من النظم السياسية العربية مثل تونس ومصر وليبيا.

إن مقارنة الاقتصاد السياسي تؤكد أن مؤشرات الترسيخ الديمقراطي إنما تقاس بمدى نجاح ورشادة سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي، ومدى مراعاتها للبناء الاجتماعي، وكذا توافق الإصلاحات مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، فالحل حسب "ديكاتنزاييلر" يكون بالنهج الابتداعي أكثر من التقليد، أو النقيض بالتعاليم Heterodoxes plutôt qu'orthodoxes ويكون النهج الابتداعي نتاجا لسياسة تفاوضية، بين الدولة ومختلف الشركاء الاجتماعيين حسب سبل ومعايير الاستقرار والتحول الهيكلي، هذا التفاوض من شأنه خلق مسار تدريجي لسياسات التكيف الاقتصادي المفروضة، وذلك بإشراك الجماعات الأكثر ضعفا في المجتمع في رسم السياسات واتخاذ القرارات،<sup>2</sup> إضافة إلى ذلك ترى مقارنة الاقتصاد السياسي في الترسيخ الديمقراطي أن أبرز مؤشرات الترسيخ تكون بحدوث القطيعة مع التمثيل المصلحي في عهد النظم الشمولية، إذ يجب أن تظهر قيادات جديدة لتجميع المصالح والتعبير عنها.

<sup>1</sup> - Graciela Ducatenzeiler, *op. cit.*, pp.193.194.

<sup>2</sup> - W. L. Miller & M. Mackie, « The electoral cycle and the asymmetry of government and opposition popularity: an alternative model of the relationship between economic conditions and political popularity» *Political Studies*, September 1973, Vol.21. N°. 03, pp.263-265.

وفي نفس السياق ناقشت كل من "ديان ايتي ديان Diane Ethier" و"لورانس وايتهد Laurence Whitehead" مسألة تأثير السياسات الاقتصادية الليبرالية على التحول الديمقراطي في أفريقيا وأوروبا الجنوبية، وعلى الترسيخ الديمقراطي في أوروبا الشرقية. فمسارات التحول حسبها لم تتحدد فقط بالنماذج التنموية، بل أيضا بإرادة الفواعل الداخليين والخارجيين لخلق مناخ سياسي يتماشى مع نموذج ليبرالي للتنمية، ومن خلال دراستهما بدا أن الترسيخ الديمقراطي يرتبط بمتغيرات خارجية أكثر من المحددات الداخلية، وتناقش الدراسة أثر توسيع الاتحاد الأوروبي كمركب وسيط لإحداث الترسيخ الديمقراطي في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا. وذهبت الدراسة إلى شدة الارتباط بين سياسة الاتحاد الأوروبي التوسعية اقتصاديا، ومستويات ترسيم التحول وإرسائه، حيث تأخذ العملية أبعادا أخرى تمتد لمستوى البناء الداخلي كالبرلمان؛ حيث يتجلى عمق الصراع الديمقراطي بين الإصلاحيين والمحافظين، ما يؤكد جليا مدى الآثار المركبة والحاسمة لمسار التحول الديمقراطي نحو الثبات والرسوخ.<sup>1</sup>

حضيت مقارنة الاقتصاد السياسي برواج وقبول واسعيين في الأوساط العلمية الأكاديمية والمؤسسات الأممية، حيث أصبحت مؤشرات ومسلمات هذه المقاربة جزءا هاما من المشروطة السياسية المتبعة من مؤسسات الإعانة والدعم وبرامج الدعم للتنمية، والتي أصبحت تشترط وتشجع الديمقراطية والحكم الراشد في البلدان المستقبلية للإعانات، وعلى الرغم من نجاح مقارنة الاقتصاد السياسي في استدراك العديد من المؤشرات الهامة في قياس مدى رسوخ الديمقراطية في النظم التحولية، مثل رشادة سياسات التكيف، والتحول الهيكلي، وتحول شبكات التمثيل المصلي، إلا أن اقتصار المقاربة على النظم الاقتصادية والفواعل والشركاء الاقتصاديين في النظام الاجتماعي، جعل مؤشرات قياسها للرسوخ الديمقراطي أقرب لأن تكون مؤشرات قياس قدرة الأنظمة على مسايرة شروط التنافس الاقتصادي، واحترامها للقيم الليبرالية الرأسمالية، أكثر منها مؤشرات قياس الترسيخ الديمقراطي كنمط تنظيم اجتماعي.

#### 4- مقارنة الرسوخ في الترسيخ الديمقراطي:

انطلق "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino من العجز النظري والإخفاق الحاصل في صياغة نظرية حقيقية، حيث أن رواد الدراسات الديمقراطية أمثال (أودنيل، شمايتر، وايتهد، كانتر، ديامندوروس، بوهل، لينز، ستيان...)

<sup>1</sup> - Graciela Ducatenzeiler, op. cit., p.197.

استطاعوا إيجاد نظريات امبريقية للترسيخ الديمقراطي، لكنهم وقعوا في فخ التعقيد بما يسميه "الرغبة في عدم التبسيط" <sup>1</sup> "Le désire de ne pas simplifier"

ومن تم ينطلق "مورلينو" في تجديده النظري من تساؤل جوهرى هو: هل يمكن إحداث تجديد نظري في الدراسات الديمقراطية؟

على الرغم من التجديد النظري في الدراسات الديمقراطية الذي ظهر مع دراسات "هاننتغتون" في كتاب الموجة الثالثة ونموذج تثبيت والتقاء النخب لـ"غانتر وهيغلي" <sup>2</sup> "Higley & Gunter" يرى "مورلينو" أن العجز النظري يرتبط باللبس والغموض الذي يحيط بالمفهوم، وفي سبيل ذلك يؤسس لما يسميه "النظرية الامبريقية البسيطة"، نظرية تقوم على مراعاة بعدين أساسيين هما؛ المجال والوقت.

فالتريسيخ إذن هو مسار لتثبيت الهياكل والقيم الديمقراطية بما في ذلك العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني، أما عن صياغة فرضيات هذه المقاربة فقد كانت انطلاقاً من الدراسة والتحليل الامبريقي لمجموعة من الديمقراطيات (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان) وبناء على هذه الدراسة تم تحديد ثلاث أبعاد في النظام السياسي هي: المؤسسات الحكومية، المؤسسات التمثيلية، والمجتمع المدني، فالتريسيخ إذن هو في النهاية بناء شبكة علائقية بين الأبعاد الثلاث، ثم إن العلاقة بين هذه الأبعاد تأخذ حسب "مورلينو" اتجاهين أساسيين بين القاعدة والقمة، من المجتمع اتجاه المؤسسات، ومن القمة إلى القاعدة أي من المؤسسات المستحدثة اتجاه المؤسسات الوسيطة أي المجتمع المدني.<sup>3</sup>

لقد اعتبرت نظرية الرسو أن الأحزاب السياسية هي محور عملية التريسيخ الديمقراطي، ذلك أنه يفترض وجود حركتين أساسيتين لاكتمال التريسيخ، بحيث تضطلع الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بالحركية الأولى اتجاه المؤسسات السياسية، وتلعب الأحزاب في هذه الحركية الأولى دور الوسيط التوافقي مع المؤسسات السياسية، والضامن للشرعية الدستورية، أما فيما يخص الحركية الثانية فتقوم بها كل من المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية على السواء اتجاه الجماعات والتنظيمات المصلحية، والأحزاب في هذا المستوى هي بمثابة واجهة المؤسسات السياسية وبمثابة الرابط بين المؤسسات الرسمية والمجتمع،<sup>4</sup> وهي في الوقت ذاته أداة للرقابة الاجتماعية.

<sup>1</sup> - Leonardo Morlino, *op. cit.*, pp.245.246.

<sup>2</sup> - *Ibid.*, p.247.

<sup>3</sup> - Graciela Ducatenzeiler, *op. cit.*, p.196.

<sup>4</sup> - Lawsen.K., *political party and linkage : a comparative perspective*, New Haven : Yale University press, 1980, pp.245.249.

وفي مسعى لإعطاء نظرية الرسو بعدا كليا شموليا على عكس جل المقاربات الأخرى يذهب "مورلينو" ليؤكد على أهمية الثقافة السياسية، فبعد أن فصل في أهمية الأحزاب والمؤسسات السياسية يرى أن الرسوخ بعد الحراك الأول، يجب أن تظهر مؤشرات لدى المواطنين كاعتقاد بأولوية وسمو المؤسسات السياسية على الرغم من حداتها ومحدوديتها وضعفها أحيانا، وهو ما أكدت عليه مختلف المقاربات والأطر التحليلية المتخصصة في الثقافة السياسية على غرار دراسات كل من "الموند، فيربا، ليبست، لينز، أودونيل، هيغلي، غنتر"، والتي تؤكد كلها على الرضا والتوافق الديمقراطي المنظم المبني على الرضا والإذعان والامتثال والقبول والدعم.

إن المؤسسات السياسية تعتبر راسخة إذا تقبلها المواطن بصيغة ايجابية، فالترسيخ في نظرية الرسو ليس مسألة اختيار وإنما مسألة قبول<sup>1</sup> و إذا كانت الأحزاب المتغير المحوري في نظرية الرسو فمورلينو يذهب لأكثر من ذلك، بالتركيز على رؤساء الأحزاب الذين يعتبرهم القاطرة الرئيسية للتعبير عن الشرعية، من خلال دفع العملية السياسية في بعدها النيابي والتمثيلي، وهو عمق وصميم النمط الديمقراطي في الحكم.

وفي ختام تحليله لنظرية الرسو يستخلص "مورلينو" أربع سيناريوهات لمسار النظم التحولية نحو الرسوخ:

1- السيناريو الأول الترسوخ الدولاتي: يتميز بالشرعية الضمنية والقائمة على مراقبة المجتمع وتسييره عن طريق الزبائنية أو الكليوننتيليزم.

2- السيناريو الثاني الترسوخ النخبوي: يتميز بشرعية شاملة أو ضمنية أو احتوائية بدون أحزاب سياسية قوية قادرة على التأثير وقيادة المجتمع.

3- السيناريو الثالث الترسوخ الحزبي: يتميز بشرعية حصرية ومحدودة ويتميز خاصة بحضور قوي لأحزاب سياسية قادرة على قيادة المجتمع والتأثير فيه.

4- السيناريو الرابع جمود التحول: في هذا السيناريو لا يتم تجاوز عتبة التحول السياسي ويحصل ما يسميه "جيمس روزنو" بموقف التردد Stalmate وهو موقف في لعبة الشطرنج يستحيل فيه المناورة بحركة دون إماتة الشاه، إذ تقع النخبة الحاكمة في مأزق سياسي يتميز بضعف المؤسسات وغياب الفواعل، وضعف التغلغل وضعف في جميع قدرات النظام، وهو سيناريو يتميز بشرعية محدودة وفاشلة، وغياب سيطرة الأحزاب وغياب نخب قائدة نحو الترسوخ، وبالتالي فإن الترسوخ في هذا السيناريو لا يحدث<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Leonardo Morleno, **op. cit.**, p.249.

<sup>2</sup> - Graciela Ducatenzeiler, **op. cit.**, p.197.

شكلت نظرية الرسو إضافة نوعية لأدبيات الترسيخ الديمقراطي بتركيزها على جميع الأبعاد المعتمدة في المقاربات السابقة كالثقافة السياسية والمؤسسات السياسية، وركزت علاوة عن ذلك على النظام الحزبي والشرعية، ومرساة قائمة على التوافق والتسوية بين مختلف المصالح لمختلف الجماعات بالطرق السلمية.

### 5- المقاربة السلوكية في الترسيخ الديمقراطي: (مقاربة الأعراض)

تَرَعم هذه المقاربة كل من "لينز، ستيبان، دياموند، غانتر، Linz, Stepan, Diamond Gunther"، ولقد حاولت المقاربة السلوكية في الترسيخ الديمقراطي محاكاة الحالة الفيزيولوجية في أعراض الأمراض البيولوجية، حيث ينطلق الدكتور عادة في البداية من تحديد أعراض المرض Signs of Trouble، وبناء على التحديد الدقيق والسليم لنوع المرض وأعراضه تتوقف الحالة المستقبلية للمريض، واعتمادا على نفس المراحل العلاجية يرى السلوكيون ضرورة البدء بتحديد مظاهر العجز الديمقراطي Signs of democratic illness والانطلاق من سؤال جوهرى هو ماهي مؤشرات العجز الديمقراطي؟

وجوابا على ذلك يرى السلوكيون أن أولى المؤشرات تكمن في تتبع السلوكات غير الديمقراطية، فكلما غابت هذه الأخيرة أمكن القول والإقرار بسلامة النهج الديمقراطي، وهو ما يسمى بـ"الترسيخ السلوكي Behavioral Consolidation"<sup>1</sup>، أما عن المؤشرات السلوكية للعجز الديمقراطي فتكمن فيما يلي:

1- العنف: فاستخدام العنف هو جوهر الأعراض الدالة على فشل الترسيخ الديمقراطي، هذا العنف يتجلى في عدة مظاهر هي:

- أ- اغتيال القادة السياسيين.
- ب- تقييد الحريات والاعتداء، والاستعمال التعسفي للسلطة، وتقييد حق المعارضة.
- ت- ترهيب المترشحين والمنتخبين.
- ث- التطهير العرقي والاثني.
- ج- أعمال الشغب.
- ح- انتهاك الحريات العامة.

<sup>1</sup> - Juan J. linz & Alfred Stepan, **Problems of democratic transition and consolidation, Southern Europe, South America, and post- communist Europe**, U.S.A: The Johns Hopkins press, 1996, pp.06-07.

2- اعتلال العملية الانتخابية ( نظما ونتائج): يرى السلوكيون أن ثاني أبرز مظاهر فشل الترسيخ الديمقراطي، هي عدم قبول الفواعل بالمؤسسات، وغياب انتخابات تنافسية، والتي تتجلى عادة في أحد المظاهر التالية:

أ- رفض المشاركة في الانتخابات.  
ب- تجريد الأحزاب من الحق في المشاركة.  
ت- السعي إلى التحكم في نتائج الانتخابات عن طريق الاحتيال أو التهيب.  
ث- رفض نتائج الانتخابات.

ج- استخدام العنف أو القوة العسكرية للإطاحة بالسلطات المنتخبة فلا تصبح الديمقراطية اللعبة الوحيدة في المدينة حسب مقولة "برزوسكي"<sup>1</sup>.

3- الانتهاك السلطوي: يؤكد "لاري دياموند Larry Diamond" أن الفرق الجوهرى بين الديمقراطيات الراسخة والزائفة هو الموازنة والمقارنة بين سلطان القاعدة القانونية، وسلطان الحاكم، وبالتالي فمعيار الترسيخ هو احترام الفواعل للقوانين والدساتير الصلاحيات، والمعايير الدستورية للتسيير السلطوي،<sup>2</sup> ويضيف "شدلر" أن مظاهر الانتهاك السلطوي قد تأخذ صيغتين:

أ- إما عن طريق تجاوز القاعدة القانونية صراحة بتجميدها أو تعديلها خدمة لمصالح خاصة.

ب- أو عن طريق مايسميه "شدلر" مسلك "ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori" ويعني السعي إلى تأسيس القاعدة السلطوية التي تسمح بممارسة السلطات الدستورية أو تجاوزها وتسمح للحاكم بإحاطة نفسه بمؤسسات مرنة لينة.<sup>3</sup>

عرفت الدراسات السلوكية حول الترسيخ الديمقراطي تراكما معرفيا معتبرا لمنطقيتها وعقلانيتها، وسميت بمقاربة الأعراض Symptomatic Approach of

<sup>1</sup> - اعتمدت الاحتجاجات عقب الانتخابات كأحد المؤشرات الهامة الدالة على مدى رسوخ الديمقراطية، وفي دراسة لـ "روبرت باستر Robert Pastor" للنظم السياسية في العالم في سنة 1999 حول تبعات العمليات الانتخابية عبر العالم في الفترة الممتدة بين 1989-1999، أحصى 81 حالة لاحتجاجات انتخابية، لم يسجل منها سوى 4 حالات في أمريكا اللاتينية (جمهورية الدومينيكان 1990-1994، المكسيك 1991، نيكاراغوا 1996)، هذا على الرغم من الماضي الزاخر بالحركات الاحتجاجية في نظم أمريكا اللاتينية (الكريبتادوس في الارحنتين، البينوشية في الشيلي، رابطة تجار فنزويلا..). وكلها حركات قل وميضها بعد قبولها باللعبة الديمقراطية وانخراطها في المسار الانتخابي، دون سلوكات سلبية تذكر، وهو ما يعتبر وفق مقياس الترسيخ السلوكي حسب "باستر" أحد أهم مؤشرات الترسيخ الديمقراطي. للمزيد أنظر:

- Andreas Schedler, "Measuring democratic consolidation," **op. cit.**, p.71.

<sup>2</sup> - Larry Diamond, **Developing democracy, toward consolidatin, op. cit.**, p.67.

<sup>3</sup> - Andreas Schedler, "Measuring democratic consolidation," **op. cit.**, p.72.



consolidation، إلا أن المقاربة تعرضت إلى ثلاث انتقادات رئيسية زعزت قوة مسلماتها وافترضاها النظرية تمثلت فيما يلي:

- أولا عند أي عتبة من تراكم السلوكات غير الديمقراطية يمكن الحديث عن فشل الترسيخ؟ أو كم يلزم من السلوكات غير الديمقراطية حتى يمكن الحديث عن موت الديمقراطية؟
- ثانيا وانطلاقا من نفس الأسس الاستمولوجية للمقاربة، لا تعكس المظاهر دائما الوضع الصحي للمريض، وبالتالي فغياب الأعراض لا يدل بالضرورة عن التعافي الكلي.
- ثالثا إن أداء الديمقراطيات في الظروف العادية لا يسمح بالحكم الحقيقي عليها، إلا إذا عُرضت إلى الاختبار، للحكم على كيفية أداء النظام تحت الضغط.

## 6- المقاربة المعيارية :

أهم رواد هذه المقاربة "دوغان، وكوليبي، ولفتسكي، Dogan, Collier, Levitsky"، وتقوم المقاربة على اعتبار الشرعية كشرط محوري وجوهري في الترسيخ الديمقراطي، ويرى كل من "كوليبي ولفتسكي" أن الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي نمط من التنظيم يستهدف القضاء على الفقر وتحسين المظهر العام، كما يريان أن الموجة الثالثة أنتجت أنظمة ديمقراطية يمكنها البقاء لكنها ليست راسخة، وبالتالي أنتجت فُرَقا واضحا بين ديمقراطيات انتخابية Electoral Democracies وديمقراطيات ليبرالية Liberal Democracies،<sup>1</sup> وفي سبيل بناء إطار تحليلي متكامل، سعت دراسات المقاربة المعيارية إلى التفصيل في مصادر الشرعية وتشريح محدداتها، إذ يرى رواد المقاربة أن الترسيخ يجب أن يتجلى في ثلاث مظاهر هي في الأصل توابع للشرعية الصحيحة والتي تتمثل في تجاوز ثلاث عقبات:<sup>2</sup>

- الوضع السوسيو اقتصادي.
- العائق الثقافي.
- العجز الديمقراطي.

على الرغم من التأييد العلمي لمسلمات المقاربة حول اعتبار الشرعية محادا أساسيا في الترسيخ الديمقراطي، إلا أن مفكرين كثر أمثال "برزوسكي ودي بالما Perzeworski & Di Palma" اعتبروا أن الشرعية لا هي بالشرط المحوري

<sup>1</sup> - Andreas Schedler, "What is democratic consolidation," *op. cit.*, p.93.

<sup>2</sup> - Leonardo Morlino, *op. cit.*, p.249.

للتريسيخ، ولا هي بالنتيجة الحتمية للمسار الديمقراطي، وركزوا بدلا عن ذلك على التوافق المنظم Assentiment Organisé.

### 7- المقاربة المعرفية في التريسيخ الديمقراطي:

تري هذه المقاربة أن إدراك المريض لمرضه واحساسه هو النقطة الأساسية والمحورية والصحيحة التي يجب على الطبيب الانطلاق منها في تشخيصه للمرض، الفرق الجوهرى أن الطبيب لا يهتم رأي المريض فيما يتعلق بتقديره لمستقبل حالته، في حين تهتم المقاربة المعرفية برأي المريض أو أعضاء المجتمع البحثي حول رؤيتهم المستقبلية.

تنطلق هذه المقاربة من انتقاد مقاربات التريسيخ الديمقراطي، على أساس أنها تناولت الدراسة من منطلق السلوكيات أو المواقف أو المؤسسات أو السياسات الاقتصادية، لكنها لم تكن منظارات أو مقاربات معرفية لمدرجات الفواعل والمواطنين، حيث إن قياسات الرأي العام والقناعات من خلال استجاب الفواعل والأطراف الفاعلة وكذا المواطنين، تعد معطيات مفتاحية لتحليل المسار السياسي للديمقراطيات الناشئة<sup>1</sup>.

حضيت المقاربة المعرفية بقبول وانتشار دولي كبير منذ نهاية القرن العشرين حيث تم التأسيس لـ "الباروميتر اللاتيني للبيانات" Latino Barometer سنة 1995 حول تقدير المستجوبين للإستقرار السياسي، وهناك كذلك "باروميتر الديمقراطيات الناشئة Barometer New Democracies" والذي استخدم منذ 1991 في شرق أوروبا لنظم ما بعد الشيوعية ودارت مؤشراتته حول سؤال محوري يتمثل في استجاب المواطنين والفواعل السياسية حول تقديرهم لإحتمال عدم تجديد الثقة في بعض النواب أو خروجهم من المجلس النيابي.

### 8- المقاربة البنائية للتريسيخ الديمقراطي:

أبرز رواد هذه المقاربة "آدم برزوسكي Adam Perzeworski<sup>2</sup> وتقوم أفكار المقاربة على أن التريسيخ الديمقراطي يقوم على محددتين أساسيين هما:  
أ- المحدد المؤسساتي: حيث يرى البنائيون أمثال "برزوسكي"، وأوزبودان Ozbudun" أنه لا مجال للحديث عن ديمقراطية معززة Sustainable

<sup>1</sup> - مثال ذلك استجاب المواطنين وأعضاء الأحزاب السياسي بأسئلة مثل: هل تريد الديمقراطية؟، هل تؤمن بنجاح الديمقراطية وبقائها؟ أنظر:

Andreas Schedler, *op. cit.*, p.78.

<sup>2</sup> - تعود أفكار المقاربة البنائية لـ "برزوسكي" إلى مقالته الشهيرة سنة 1996 بعنوان "مستوى التنمية الاقتصادية وآثارها القوية على احتمال بقاء الديمقراطية" Level of economic development has a very strong effect on the probability that democracy will survive »

"Democracy" دون تجاوز عتبة التصميم المؤسساتي القوي للحكم، إضافة إلى هندسة نظام انتخابي حيادي وتنافسي، واستنادا إلى ذلك يرى البنائيون أن السلوكات سواء كانت سلبية أو إيجابية ما هي إلا متغيرات تابعة لطبيعة التصميم المؤسساتي، وتعبيرا عن حالة الرضا أو عدمه، وعلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد.

ب- المحدد السوسيو اقتصادي: تعود جذور هذا المحدد إلى نظريات الحداثة الأولى للمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، مع دراسات "سايمور مارتن ليبست، وكوتررايت، وروستو S.M.Lipset, Cutright, Rustow" حيث تم التأكيد على المحددات السوسيو اقتصادية للتنمية السياسية في عالم الجنوب.<sup>1</sup>

حسب تحليلات البنائين فإن الديمقراطيات التي لا يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 1000 دولار أمريكي في السنة تبقى ديمقراطيات ضعيفة وبعيدة عن الاستقرار والترسيخ وأسموها بالديمقراطيات الفقيرة Poor Democracies، في حين الديمقراطيات التي يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 61000 دولار أمريكي في السنة تحضى باحتمال أكبر للاستقرار والتبث والترسيخ، وتندرج ضمن تحليلات البنائين دراسة "صامويل هانتغتون Samuel Huntington" حول الانقلابات العسكرية، بحيث تُظهر الدراسة الفرق بين تفضيلات المواطنين ورغبتهم في قيام انقلاب عسكري ونجاحه بين نظم يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 3000 دولار ونظم لا يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 1000 دولار، وتظهر الدراسة أن النظم الغنية اقتصاديا أكثر حصانة من الانقلابات عنها في نظم الفقر واللامساواة الاجتماعية.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من قوة مسلمات المقاربة إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من النقد إذ يرى "المونيهي Lamounier" أن تحدي تجاوز مستويات الحد الأدنى للوضع السوسيو اقتصادي

يعد تحديا اقتصاديا للمؤسسات السياسية الديمقراطية التي يجب التركيز عليها أولا، فلا يمكن الحديث عن سياسة توزيعية ومساواة اجتماعية دون توافر جهاز بيروقراطي ومؤسسات سياسية قوية.

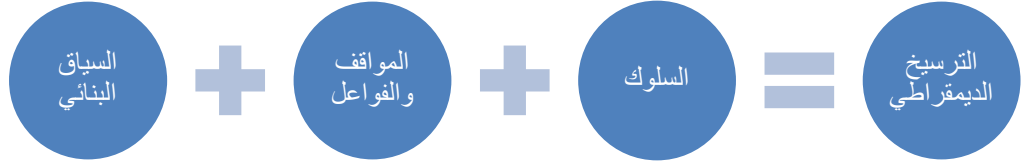
<sup>1</sup> - Geoffrey Pridham, *op. cit.*, pp.06-07.

<sup>2</sup> - Julian Brückner, "Civilian Supremacy and the Consolidation of Democracy: Linking Transition and Consolidation," **Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint Conference "Whatever Happened to North-South?"** São Paulo, February 16-19, 2011.

## 9- مقارنة المسار المؤسس للترسيخ:

تَزَعَم هذه المقاربة "أندريا شدلر Andreas Schedler" حيث ينطلق من تساؤل جوهرى في صياغة هذه المقاربة هو: متى تكون الديمقراطيات بمأمن من الانتكاس؟ وإجابة عن الإشكالية يرى شدلر أنه يجب بداية التركيز على جملة خصائص يتميز بها المفهوم، وتتمثل في أن الترسخ ليس مجرد فكرة بل هو برهان، وليس موضوعا للدراسة وإنما استنتاج، وبالتالي فإنه لدراسة الترسخ الديمقراطي نحتاج إلى ثلاث أنواع من القواعد المنهجية هي: قواعد البرهان وقواعد الوصف الاستنتاجي وقواعد الاستدلال التنبئي.

وعلى الرغم من كثافة الدراسات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي يرى "شدلر" في مقاربتة النظرية أن مهندسي الديمقراطية وقعوا في فخ الجزر النظرية والدراسات الجزئية، والتركيز على متغير واحد دون دراسة الظاهرة كعلاقة سببية أو كمسار من المستويات تنضج عبره الديمقراطيات الناشئة حتى تصبح بمأمن عن الانتكاس، وبناءا على ذلك اهتدى "شدلر" إلى صياغة معادلة أسماها "المسار المؤسس للترسيخ" والتي تكون على شكل سلسلة سببية مترابطة.<sup>1</sup>



الشكل 02 المسار المؤسس للترسيخ الديمقراطي عند Andreas Schedler<sup>2</sup>

لقد حاول "شدلر" دراسة مختلف المقاربات النظرية حول الترسخ الديمقراطي، والخروج بإطار تحليلي يجمع أبرز المتغيرات في سلسلة سببية، وفي مقال له سنة 2001 بعنوان "كيف يمكن ملاحظة الترسخ الديمقراطي Comment observer la consolidation démocratique ?" يرى أن الترسخ يمكن ملاحظته وفق أربع مؤشرات منطقية هي:

- 1- منطق الأعراض: وذلك بناء على غياب السلوكات السلبية، وعدم وجود أزمة.
- 2- منطق تجربة الأزمة وامتحانها: بناء على التسيير الجيد للأزمات.

<sup>1</sup> - Andreas Schedler, *Measuring Democratic Consolidation*, op. cit., p.69.

<sup>2</sup> - *Ibid.*

- 3- المنطق الوقائي: بناء على وجود هياكل سوسيواقتصادية وثقافية واستراتيجية مؤسساتية متينة لمواجهة الأخطار والتهديدات غير المرئية (الائثيات، الفقر، التفاوت الطبقي..).
- 4- منطق آلية الجباية: بناء على الدخل القومي، ومدى استجابة المواطنين للتحصيل الجبائي.<sup>1</sup>
- 5-

الجدول رقم 02 العلاقة السببية لمتغيرات الترسيخ الديمقراطي حسب Andreas Schedler

العلاقة السببية	الموضوع الملاحظ	مستوى القياس
المؤسسات تتوقف على الفواعل، والسلوك السابق ينبؤ بالسلوك المستقبلي	السلوكات	القاعدة السلوكية
المواقف تنبؤ بالسلوكات	المشاركون والفواعل	الفواعل والمواقف
السياق البنائي يحدد الفواعل والمواقف	السياق البنائي، الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الرسمية	الأساس البنائي

وفي ختام كتابات كل من "شدر" و"ديكاتنزاييلر" "Ducatenzeiller" و"خوان لينز" و"ستيبان" والذين يعتبرون من أكثر المتخصصين في الموضوع، فإن الترسيخ الديمقراطي حسبهم كتعريف لا يقود إلى مؤشرات أمبريقية، أو أحداث أمبريقية، ولكن إلى أحكام تحمل صيغة التنبؤ، وبالتالي فإنه لا يمكن الجزم بقاعدة عملياتية محددة للمفهوم، كما يستحيل التوصل إلى صيغة نهائية للترسيخ، إذ لا يوجد مسار محدد في تجارب المنتظمات السياسية سواء العريقة ديمقراطيا أم الناشئة، كما أن ليست كل الديمقراطيات مرسخة بنفس الدرجة والمستوى، فالأمر يتعلق بالخصوصيات الثقافية والتاريخية والاقتصادية وكذا الاقليمية لكل حالة وإلى ما يسميه "لينز وستيبان" "براعة الترسيخ الديمقراطي" crafting of democratic consolidation<sup>2</sup> واستنادا إلى ذلك فإنه يصعب التوصل إلى مقارنة نظرية للترسيخ وإنما هناك العديد من المقاربات المتكاملة فيما بينها.

<sup>1</sup> - Andreas Schedler , « Comment observer la consolidation démocratique ? » **Revue internationale de politique comparée**, 2001, Vol.8, pp. 230-235.

<sup>2</sup> - Juan Linz & Alfred Stepan, **op. cit.**, p.06.

### المبحث الثالث: علاقة الترسيخ الديمقراطي بالمعارضة:

برهنت التجارب السياسية لمختلف نظم العالم أن حتى الديمقراطيات الراسخة كانت أكثر النظم حراكا وثورانا في بدايات نهجها الديمقراطي، حيث شهدت فرنسا على سبيل المثال العديد من الثورات المتتالية (1789.1830.1848.1871)، وعلى الشاكلة نفسها ترسخت الديمقراطية في أمريكا وبريطانيا وإسبانيا وأغلب الديمقراطيات الغربية، وعلى ذكر حالات الثوران والاحتجاج فإنه يستحيل أن تقام ثورات واحتجاجات بذلك القدر دون نواة محرّكة، هي في الأصل معارضة سياسية تستهدف تغيير الوضع القائم، وإذا كانت المعارضة في أغلب محاولاتها لتغيير الوضع قد حصلت على مجموعة من المكتسبات كتوسيع مجال الحريات السياسية، والتأكيد على مبدأ حقوق الإنسان، فإنها ولا بد ستكون بعد التحول أكثر الحريصين حفاظا على مكتسبات الثورة سواء استطاعت الوصول إلى السلطة أم لم تصل.

### المطلب الأول: علاقة نوع المعارضة بمسار الترسيخ الديمقراطي:

لقد أكدت العديد من الأطر النظرية على غرار دراسات "روبرت دال Robert Dahl، وغليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell، هاري إكستين Harry، بربرا غيدس Barbara Geddes" شدة الارتباط بين الترسيخ الديمقراطي والمعارضة، إذ تاريخ الديمقراطيات الراسخة والمستقرة في أصله تاريخ لظهور ونضج فواعل معارضة في مختلف المنتظمات،<sup>1</sup> فحتى مسار الترسيخ في نماذج التحول الذاتي، والتي تبادر بها النخبة الحاكمة في مسعى إصلاح، والتي تسمى بـ: (التكيف، أو المبادرة)، مربوطة في أساسها بنضج الفواعل المعارضة داخل النسق السياسي،<sup>2</sup> إذ التحول إلى حال "النظام أو الدولة المفضلة State Preferences" مشروط بالتنافس بين الضغوط الاجتماعية ومختلف الفواعل السياسية، ومدى تقبل المعارضة لشروط اللعبة الديمقراطية وارتضاؤها لعبة وحيدة في الدولة حسب "برزوسكي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-Guillermo O'Donnell, *op. cit.*, p.33

<sup>2</sup>-Andrew Maravcsik, "Taking preferences seriously: a liberal theory of international politics," *International Organization*, №.51, April 1997, p.519, See also:

- Ramzan Kiling, *op. cit.*, p.19.

<sup>3</sup> - Andreas Schedler, *op. cit.*, p.71

من جانب آخر تبرز تجارب ما يسميه "جيسب دي بالما" Giuseppe Di Palma "ب: ديموقراطية انتهاك الحرمة "Democracy by Trespassive"<sup>1</sup> أن القوى الكبرى عمدت في كل حالاتها لتغيير الأنظمة، على نحو ما تم في العراق وليبيا، إلى تقوية المعارضة،<sup>2</sup> فنجاح مسار الترسخ الديمقراطي كغيره من العمليات السياسية، يحتاج إلى قنوات تجميع المصالح،<sup>3</sup> وإلى شرايين للحياة السياسية، فلا يمكن الحديث عن استقرار سياسي ومسعى للترسيخ الديمقراطي بعيدا عن حماية حقوق الأقليات السياسية وحرية المعارضة، حتى يكون هناك هامش قانوني للحراك يعزز ويثبت المسار الديمقراطي.

لقد برهن تاريخ الحضارات وتاريخ الديانات السماوية أن التحولات الاجتماعية والدينية، على مر العصور لم تحدث إلا بنبي أو رسول، يقوم مقام المعارض للعادات والعبادات السائدة، إذ لا يعقل أن يهتدي القوم دون باعث، وعلى الرغم من موت الأنبياء، فإنه كان هنالك دائما أتباع يواصلون نشر الرسالة السماوية سعيا لتثبيت تعاليم الوحدانية والعبادات، الأمر ذاته يصدق على الأنظمة السياسية، فالمعارضة تنطلق من نظام فرعي أو آلية مغيبة، أو معطلة في النظام، تستدعي المراجعة، كأن يتعلق الأمر بآلية التداول على السلطة، أو الآلية التوزيعية، أو الآلية التمثيلية، وفي حال نجاح المعارضة تجاوز عتبة التحول، فإن مسؤوليتها ستتعاظم سعيا للحفاظ على المكاسب الديمقراطية من جهة وفي سبيل السير العادي للعملية السياسية في ظل النمط الديمقراطي للحكم، إذ لا يمكن أن تتم الديمقراطية دون حضور قوي للمعارضة السياسية.<sup>4</sup>

عرفت الحوارات المعرفية جدلا كبيرا حول القوى والفواعل التي تشكل النواة الحقيقية الفاعلة لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، ذلك أن تحديد هذه الفواعل إنما يتم وفق إطار أشمل،<sup>5</sup> كتصور عام لمسار الاستقرار السياسي، فالماركسية مثلا تحدد فواعل تتوافق مع إطارها النظري، بما لا يتفق مع الفواعل التي يعتمدها التحليل الليبرالي.

لم تتباين الأنماط الضرورية للمعارضة لتعزيز الديمقراطية من مدرسة إلى أخرى وحسب، وإنما تجسد التباين والتعدد عبر الحقب التاريخية، ف نماذج

<sup>1</sup>- Giuseppe Di Palma, **op. cit.**, p.193.

<sup>2</sup>- **Ibid**, pp.79.81.

<sup>3</sup>- بمعنى أن يصبح الترسخ والاستقرار هدفا عاما، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال قنوات، وتنظيمات تعمل على نشر الوعي، وتوحيد التصورات والمطالب وتعبئة الجماهير، أنظر:

- Robert Michels, **op. cit.**, p.38.

<sup>4</sup>- Johann Kaspar Bluntschli, **op. cit.**, p.228.

<sup>5</sup>-John Emerich Edward Dalberg, **op. cit.**, pp.6.7.

التحول حملت في كل مرحلة فواعل وقوى مغايرة تقود مسارات التحول،<sup>1</sup> فالحركات السياسية والاجتماعية التي سادت العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كانت مغايرة تماما لنظيراتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي هي الأخرى عرفت نموا وتحولا جوهريا على مستوى الأفكار، والممارسة مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات وعقد التسعينيات.<sup>2</sup>

لقد سادت ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى غاية الحرب العالمية الثانية، فكرة تولي الدولة دور الضامن والراعي لعملية التعزيز الديمقراطي في المجال الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أن البعد السياسي ما هو إلا متغير تابع للبعد الاقتصادي، وقد زاد تطور إدراك حاجة الدولة كلاعب رئيسي، مع تطور إدراك ضرورة التدخل في الاقتصاد،<sup>3</sup> وتعزز هذا الطرح في سياق ما عرف في المدرسة النسقية فيما بعد، بوظائف التكيف في النظام السياسي؛ كالتحول الذاتي Self Transformation، أو وظيفة المبادرة Lead، أو القدرة على التعلم Learning Capacity،<sup>4</sup> وكلها وظائف تشير إلى قدرة النظام على التحول ذاتيا في كثير من جوانبه وأهدافه، وكذا القدرة على تجديد مؤسساته، وسياساته، بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.<sup>5</sup>

إن الوضع في الديمقراطيات الغربية عند التأكيد على ضرورة أن تكون للدولة الدور المحوري في عملية التحول والترسيخ الديمقراطي، تزامن مع أنظمة نامية اعتمد حكامها على القوة في الوصول والمحافظة على السلطة، وبالتالي فإنه في الوقت الذي تعيش فيه هذه الأنظمة حاجة ملحة لعملية التحول السياسي في الآليات والفواعل، تجد نفسها عاجزة أمام إطار نظري يخول الدولة مسؤولية القيام بالتحول وقيادة مساره للترسيخ،<sup>6</sup> نتيجة لذلك تم التسليم مبدئيا بعجز النظام نفسه عن قيادة مسار سليم للترسيخ الديمقراطي، على الأقل في دول العالم الثالث.

وفي مسألة البحث عن أطر فكرية، ومدارس تحاول التنظير إلى الفواعل الأنسب لقيادة عملية الاستقرار السياسي والترسيخ الديمقراطي، عُدَّت الماركسية وحتى مطلع السبعينيات، أحد أهم الروافد الفكرية التي فرضت تسيدها وانتشارها،

<sup>1</sup> - James Roseneau, *op. cit.*, p.148.

<sup>2</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.232.

<sup>3</sup> - Barbara Geddes, *Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America*, Berkeley: University of California Press, 1994, p.15.

<sup>4</sup> - غرييل الموند، بنغهام باول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة، أحمد علي عناني، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت.، ص.16.

<sup>5</sup> - محمد شلي، المرجع السابق، ص.154.

<sup>6</sup> - Barbara Geddes, *op. cit.*, p.15.



باعتقادها نظرية الطبقة العاملة، Working Class Theory،<sup>1</sup> كبنية محورية لقيادة التحول السياسي، فكارل ماركس Karl Marx لا يؤمن بدور المجتمع المدني، إذ يعتبره والدولة وجهان لعملة واحدة،<sup>2</sup> في حين أن الطبقة العاملة باعتبارها الأكثر تضررا، تعد أكثر مصداقية ومسؤولية لقيادة مسار التحول السياسي، وارساء نظام اجتماعي جديد.<sup>3</sup>

على الرغم من إدراك "كارل ماركس Karl Marx" أن الطبقة المقهورة أو الكادحة، تضم علاوة عن العمال كلاً من النساء، والشباب، والأقليات العرقية، إلا أنه يركز في إطاره النظري على تلخيص الطبقة الكادحة في اصطلاح "Working Class"، إدراكا منه أن الاعتبار الاقتصادي في النظام السياسي هو الاعتبار الأقوى،<sup>4</sup> بالمقابل لا يتوقع "ماركس" تحولا في الأنظمة التي لم ترق إلى مستوى عال من الرأسمالية، بمعنى التي لا تزال فيها الطبقة العاملة صغيرة نسبيا. وفي سبيل صياغة نظرية متكاملة يرى ماركس أن تطور التنظيم الإنساني مر بخمس مراحل بدءا بالمشاعية فالعبودية مرورا بالإقطاعية ثم البرجوازية وهي المرحلة الرابعة، والتي شملت المجتمعات التي عرفت أوربا بعد الثورة الصناعية الأولى حتى الفترة التي عايشها ماركس، حيث يرى أن هذه المرحلة تميزت بسطوة الطبقة المالكة البرجوازية، ونمو حجم الطبقة العاملة وتزايد عددها، ويرى ماركس أن نهاية المرحلة الرابعة تعرف حدثين هامين؛ أما الأول فيتمثل في التحول نتيجة ثورة البروليتاريا، فيما يتمثل الحدث الثاني في ديكتاتورية البروليتاريا، حيث تقوم الطبقة العاملة بعد التحول بإعادة توزيع الثروة وترسيخ القيم الاشتراكية الجديدة، وهي ما يتعلق بالترسيخ حسب دراسات الماركسين.<sup>5</sup>

لقد حاول "لينين Lenin" تدارك بعض منافذ الإطار النظري الماركسي، من خلال خلق تأسيس مبكر لفواعل من شأنها قيادة مسار الترسخ، فيقترح "لينين"، ضرورة إيجاد رابطات واتحادات فيما بين العمال، كلٌ حسب نشاطه، منظمة تنظيما هرميا، يمكنها من تجميع الصفوف، والتعبئة الجماهيرية، حتى تسمح بتسيير المجتمع على النمط الشيوعي.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - Barbara Epstein, **op. cit.**, p.236.

<sup>2</sup> - Michel Henry, **op. cit.**, p.61.

<sup>3</sup> - Jeffrey Haydou, **op. cit.**, p.119.

<sup>4</sup> - Michael Bruch, **op. cit.**, p.43 See also: Barbara Epstein, **op. cit.**, p.42.

<sup>5</sup> - David Harvey, **op. cit.**, p.61, See also: Barbara Epstein, **op. cit.**, p.42, See also: Jeffrey Haydou, **op. cit.**, p.220.

<sup>6</sup> - Ernest Mandel, **op. cit.**, p.235, See also: Barbara Epstein, **op. cit.**, p.42

على الرغم من أن العديد من المفكرين أمثال: ماركس Marx، ولينين Lenin، وWeber، ودور كايم Durkheim، وفيليب برو Philippe Braud، أجمعوا على الدور المحوري لحراك الجماهير، في عملية التحول السياسي،<sup>1</sup> إلا أن طرح "كارل ماركس" و"لينين" كان استثنائياً، اعتمد على طبقة محددة لقيادة هذا التحول، في حين أن الوقائع التاريخية أثبتت تكراراً، أن أغلب الفواعل السياسية لم تكن من الطبقة العاملة، على الأقل كوحدة مستقلة،<sup>2</sup> من جهة أخرى يرى "ماكس فيبر" أن التحول عن طريق الجماهير، يشكل خطراً كبيراً، لأنه يجرد الفرد من استقلالية التفكير، كما أن حراك الجماهير، ممثلاً في التمردات والثورات الشعبية المدنية، يلائم الاندفاع غير العقلاني، ويخلق القادة الكارزميين، الأمر الذي من شأنه إعادة الوضع لسابق عهده ما يضعف من احتمالات الترسيخ. لقد اعتبر "ماكس فيبر" الجماهير عنصراً جوهرياً في عملية التحول السياسي، لكنه يلح على أنها مرحلة، أو درجة ينبغي تجاوزها بأقصى سرعة، هذا التجاوز، يأخذ صيغة إعادة مراجعة العلاقة بين الفرد والجماعة من خلال منظمات، وهيئات حديثة، توازي أو توفق بين حرية الفرد، ومسؤولية الجماعة، هذه الأطر أو الهيئات يمكن أن تأخذ عدة أشكال، كأن تكون اتحادات، أو جمعيات، أو أحزاب، وهي التي تضطلع بمهمة الترسيخ الديمقراطي بدلاً من الغوغاء الذين يحكمهم لا يمكن الحديث عن الاستقرار.<sup>3</sup>

إن التحول السياسي لا يكون ناجحاً دون إتباع مراحل محددة، تكون بمثابة الضوابط لنجاح مسار التحول، وفي هذا السياق، يقسم كل من: "نيل سملسر Neil J. Smelser"، و"هانس هافركامب Hans Haferkamp"، "نيكلاس لومان Niklas Luhman"، "إيدر كلوس Eder Klaus" عملية التحول السياسي إلى ثلاث مراحل:<sup>4</sup>

1- الآلية المنبهة أو المفجرة لمسار التحول.

2- الآليات الداعمة.

3- التوجيه.

فالتحول يقتضي ويشترط رؤية، وتصوراً مسبقاً للوضع الموالي لمرحلة الانتقال،<sup>5</sup> على هذا الأساس زاد الاهتمام بشكل كبير بطبيعة الفواعل التي من شأنها قيادة عملية التحول السياسي، هذه الفواعل التي من المفترض أن تطرح

<sup>1</sup> - Philippe Braud, *op. cit.*, p.385.

<sup>2</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.232.

<sup>3</sup> - Roy Eyerman, « Modernity and Social Movements, » in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, *Social Change and Modernity*, *op. cit.*, p.41.

<sup>4</sup> - Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, *op. cit.*, p.2.

<sup>5</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.41.

بدائل للوضع السابق، وتقود نحو تغيير المشهد السياسي، سواء تعلق الأمر بالأدوار، أو الهيئات والصلاحيات، أو حتى بشرعية الحكم، فوضع كهذا، يوجب رعاية فاعل مسؤول، يأخذ على عاتقه ترشيد مسار التحول، وتدعيمه نحو الترسيخ،<sup>1</sup> (الآلية الداعمة، والتوجيه)، وفي هذا الصدد يعتبر كل من: "نل سملسر، نيكلاس لومان، إدر كلوس، ريشارد مانس...". أن أخطر أزمة تواجه النظام السياسي، هي الأزمة في مسار التحول، ويعرفونها على أنها تلك الحالة التي تواجه النظام في شكل من الانسداد والجمود في قدرة النظام من جهة، وضعف طليعة عملية التحول من جهة أخرى على التنظيم والسيطرة وضبط مسار هذا التحول، بما يحول دون بلوغ الترسيخ والتعزيز الديمقراطي.<sup>2</sup>

لقد ركز كارل ماركس Marx على ضرورة التحول كإرتكاز أولي، في حين ذهب كل من فيبر Weber، وسيمل Simmel، وميشلز Michels، للتركيز على أثر التحول، فدراسة "فيبر" للبيروقراطية، ودراسة "ميشلز" للأحزاب، تُعبّران عن الأهمية المطلوبة لدراسة الأطر السياسية الحديثة، التي تشكل الهيكل والمحور في أي عملية سياسية، بما في ذلك التحولات.<sup>3</sup>

تسببت الماركسية في الفكر السياسي أغلب مشاريع التحول السياسي إلى غاية السبعينيات،<sup>4</sup> إلا أن ظهور فواعل جديدة، وتراجع الطبقة العاملة كفاعل رئيسي للتحول السياسي والاجتماعي، في ظل حركات برزت بقوة كدعاة حماية البيئة، الحركات النسوية، حركات السلام، الأقليات، المؤسسة العسكرية، كان سببا جوهريا نحو تراجع الماركسية، لتفتح الطريق أمام دراسات أكثر استيعابا للفواعل الحقيقية للتحول السياسي.<sup>5</sup>

لقد ذهب العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، إلى أن الحركات السياسية، عرفت منعطفا تاريخيا مع بداية السبعينيات، حتى أنه بات الحديث وبشكل لافت، عن نوعين من الحركات السياسية، تقليدية وحديثة،<sup>6</sup> بين حركات عمالية في الثلاثينيات، وحركات الحقوق المدنية في أوائل الستينيات، وبين حركات ظهرت مع مطلع السبعينيات لا تعتمد على الطبقة العاملة،

<sup>1</sup> - Ernest Mandel, *op. cit.*, pp. 59.60.

<sup>2</sup> - Klaus Eder, "Culture and Crisis," in: Richard Munch & Neil J. Smelser, *op. cit.*, p.267.

<sup>3</sup> - Roy Eyerman, *op. cit.*, p.39.

<sup>4</sup> - *Ibid.*, p.232

<sup>5</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.239.

<sup>6</sup> - Roy Eyerman, *op. cit.*, p.45, Quoted in: Mulucci, A., **Ten Hypotheses for the analysis of new movements in contemporary Italian sociology**, ed., D. Pinto, Cambridge: Cambridge university press, 1981.

بقدر ما تعتمد على مختلف أطراف المجتمع وقطاعاته،<sup>1</sup> ومن أهم محاولات تصنيف الحركات السياسية، التي لقيت رواجاً في أغلب الأدبيات السياسية نذكر<sup>2</sup> تصنيف "ألان تورين Alaine Touraine" في نظرية التحول التاريخي، حول الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمعات ما بعد الصناعية، حيث يرى أن الحركات السياسية مرت بمرحلتين:

1- مرحلة الحركات العمالية، والتي هي أقدم الحركات الاجتماعية، عكست

صراعات المجتمع الصناعي بالدرجة الأولى، حيث كانت الحركات العمالية

في نشاطها تعبر عن الصراع بين الطبقة العمال والطبقة المالكة.<sup>3</sup>

2- مرحلة الحركات الحديثة: يتعلق الأمر بأسلوب جديد من التفكير، بعيداً عن

القطاعات الإنتاجية، وأول ما يميزها، أنها كانت بعيدة عن الطابع

الاقتصادي، أبرز تجلياتها الأحزاب السياسية والحركات السياسية وغيرها،

والتي كانت بالدرجة الأولى، تعكس الصراعات التمثيلية في المجتمعات ما

بعد الصناعية. وعليه فالحركات السياسية الحديثة، ارتبطت بالثقافة

والسياسة، أكثر من ارتباطها بالاقتصاد، فهي سعت إلى تغيير القيم والقواعد

والمبادئ، أكثر من سعيها إلى تغيير علاقات الإنتاج والتوزيع.<sup>4</sup>

على الرغم من أن العديد من المفكرين، ذهبوا مذهب "ماركس Marx"، في

اعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة الطلائعية لقيادة عملية التحول السياسي،<sup>5</sup> إلا أن

الفكر الثوري إجمالاً، كان يجمع على أن الوحدات التنظيمية للشعب، أيًا كانت

صيغتها، أو طبيعتها تمثل القوة الأكبر في المشهد السياسي، التي من شأنها إرغام

النخبة الحاكمة على التفاوض والتنازل، وقبول القيم الجديدة والتأسيس لنظام

جديد.<sup>6</sup>

بالمقابل يذهب مجموعة من المفكرين أمثال: "ماكس فيبر Max Weber،

وميشلز Michels، وراي إيرمان Roy Eyerman، وكلوس ايدر Klaus Eder

إلى اعتبار الحركات، والأحزاب السياسية تعبر عن جانب التنظيم في مسار

التحول لتفادي أزمة الانسداد في مسار التحول كما يسميها "كلوس ايدر Klaus

<sup>1</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.242.243.

<sup>2</sup> - Roy Eyerman, *op. cit.*, p.45.

<sup>3</sup> - David Harvey, *op. cit.*, p.54.

<sup>4</sup> - Roy Eyerman, *op. cit.*, p.45. See also: Christian Welzel, Ronald Inglehart, Hans Dieter Klingemann, « Human Development as a general theory of social change : A multi- level and cross cultural perspective, » **Discussion paper** FS 3, 01-201 Berlin, 2001.p.4.

<sup>5</sup> - Ralph Miliband, *op. cit.*, p.288.

<sup>6</sup> - Mehran Kamrava, *op. cit.*, p.177.

Eder<sup>1</sup>، فالعبارة من خلال الآلية الداعمة لعملية التحول لا تكمن في الحجم أو العدد، بقدر ما تكمن في واقعية الأفكار، وجدوى التحول ومساره.<sup>2</sup> لكن إذا رجعنا إلى واقع أنظمة العام الثالث، فإن أكثر مظاهر التحول السياسي تواترا، هي ظاهرة تدخل الجيش في السياسة،<sup>3</sup> فالمجالس العسكرية والانقلابات، والثورات، والأنظمة العسكرية، كانت باستمرار الوجه الأكثر تكرارا في عمليات التحول السياسي في أنساق العالم الثالث،<sup>4</sup> فما هي إذن أسباب بروز الفاعل العسكري في مشاهد التحول السياسي في دول العالم الثالث، وما هي آلياته وفرصه للترسيخ الديمقراطي؟

إن أهم مسببات التدخل العسكري في السياسة ليست عسكرية بل سياسية، وهي لا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بل تعكس البنية السياسية والمؤسسية للمجتمع،<sup>5</sup> فالتدخلات العسكرية ليست إلا مظهراً من مظاهر المجتمعات المتخلفة: هي التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية، والدول التي تضم جيوشا سياسية، تضم أيضا رجال دين سياسيين، وجامعات سياسية، وبيروقراطيات سياسية، واتحادات عمالية سياسية، ونقابات سياسية،<sup>6</sup> والسبب الجوهرى الذي يجعل هذه الفئات تبدو أكثر تسييسا في الأنظمة البريتورية الاوليغارشية<sup>7</sup> حسب "هانغتونHuntington" هو غياب المؤسسات السياسية الفاعلة والقادرة على التوسط في النشاط السياسي،<sup>8</sup> فظروف هذه الأنظمة عادة ما تتميز بوجود نخبة صغيرة من المفكرين العصريين تواجه مجتمعا كبيرا وغير منظم ليس فيه قوة تحريكية، كما أنه لا يزال تقليديا بدرجة عالية.<sup>9</sup>

<sup>1</sup>-Klaus Eder, *op. cit.*, p267.

<sup>2</sup>-Barbara Epstein, *op. cit.*, p.21.

<sup>3</sup>-Ghassan Salamé, *op. cit.*, p.20.

<sup>4</sup>-Thompson R. William, «Regimes vulnerability and military coup, » *Comparative politics*, Vol.7, №.4, July 1975, pp. 460.465.

<sup>5</sup>- صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.193.

<sup>6</sup>- المرجع نفسه، ص.194.

<sup>7</sup>- البريتورية الاوليغارشية : هي أنظمة تكون فيها السيطرة لكبار ملاكي الأراضي، أو الزعماء من رجال الدين، أو الذين يسيطرون على القوة العسكرية، وتكون المؤسسات الاجتماعية غير متميزة نسبيا، ويجمع أفراد الطبقة الحاكمة بين الأدوار القيادية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والاجتماعية، وتظل الفئات الأكثر نشاطا في السياسة ذات طبيعة ريفية بشكل أساسي، كما تتصارع العائلات، والعشائر، والقبائل، على نحو متواصل فيما بينها من أجل السلطة والجاه والمكانة، كذلك تتخذ السياسة شكلا فرديا كما وصفه هوبز. أنظر: - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.201.191.

<sup>8</sup>-Ghassan Salamé, *op. cit.*, p.20.

<sup>9</sup>- صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.203.

إن انقلابات الضباط العسكريين، غالباً ما سعت إلى تحديّ الاوليغارشية، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،<sup>1</sup> ومثال ذلك؛ الانقلابات التي قادها الضباط في كل من سوريا في عام 1949، في مصر عام 1952، في العراق، باكستان، وبورما في عام 1958، موريطانيا في 2005، تايلاند في 2006. الإشكال الجوهرى هو: الانتقال من النقلة الحاصلة؛ فما هي الشروط اللازمة للانتقال من مجتمع فيه قوى اجتماعية مهيمنة، إلى مجتمع الشرعية والسلطة؟

إن نقطة الانطلاق تكمن في المعادلة التالية: كلما كان المجتمع أكثر تخلفاً، يكون دور القوات المسلحة أكثر تقدمية، وكلما ازداد تطور المجتمع، يصبح دور القوات المسلحة أكثر محافظة ورجعية".<sup>2</sup>

لقد عرض عدد كبير من الباحثين برئاسة "هانس هفركمب ونيل سملسر - Hans Haferkamp & Neil J. Smelser" في كتاب جماعي بعنوان: "التحول الاجتماعي والحداثة - Social Change and Modernity" الأسس التي تمكن المجتمعات من التحديث،<sup>3</sup> ويمكن حصرها في: إعادة صياغة الدساتير صياغة ديموقراطية،<sup>4</sup> ثم إعادة إنتاج وتشكيل الجمعيات والمنظمات، وهيئات المجتمع المدني في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، على اختلاف أنواعها في مناخ من الحرية،<sup>5</sup> وإعادة هيكلة مسار صناعة القرار،<sup>6</sup> إضافة إلى رعاية التنمية البشرية، وخاصةً في مسائل تعميم التعليم، والتقدم العلمي والتقني، ومكافحة البطالة،<sup>7</sup> والتأكيد على مسألة التنافسية بين التنظيمات السياسية في إطار الدولة، مع التأكيد على أن الدولة لا يمكنها أن تكون بنية تنافسية مع بقية البنى، لأنها ذات طابع شمولي كلي جمعي وإلزامي، في حين أن التنظيمات التنافسية لا تعمل بمنطق الإلزام.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> -Thompson R. William, **op. cit.**, pp.262.465.

<sup>2</sup> - صامويل هاتنغتون، المرجع السابق، ص.231.

<sup>3</sup> - Ronald Beiner, **op. cit.**, p.78.

<sup>4</sup> -Taras Kuzio, « Nationalising states or nation-building? A critical review of the theoretical literature and empirical evidence, » **Nations and Nationalism**, N°.7, February 2001, p.136.

<sup>5</sup> - Agnes Antoine, **op. cit.**, pp.100.101.

<sup>6</sup> - Jurgan Habermas, **between facts and norms: A contribution to the discourse theory of law and democracy**, translated by, William Reng, Cambridge, Massachusetts: Mit press, 1996, pp.304.308.

<sup>7</sup> -Richard Race, « Max Weber and the complicity of parliamentary democracy, » **Historical Social Research**, Vol.28, N° 3, 2003, p.224.

<sup>8</sup> -Michal Oakshott, **On human conduct**, London: Oxford university press, 1975, p.242.

علاوة عن أثر نمط المعارضة كبنية على مسار التحول، ركز العديد من المفكرين أمثال "ليخفار Lijphart، غوسفيلد Gusfield" على أثر علاقة الأحزاب المعارضة فيما بينها على مسار الترسيخ، ويكمن في هذا الصدد التمييز بين نظريتين عن نمط العلاقة بين المعارضة ومسار التعزيز الديمقراطي.

### 1- نظرية الانقسام Theory of Segmentation

ظهرت هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين، على يد "غوسفيلد" الذي رأى أن التعددية السياسية تفضي إلى نوعين من التنظيمات السياسية. النوع الأول: يخص مجتمعات التعددية الترابطية Linked Pluralism، حيث تتقارب طروحات الحركات السياسية، في القضايا السياسية الهامة، وتحضى فيها المعارضة على وجه الخصوص بتوافق الطرح وشدة الانسجام، مما يسمح بترسيخ وتعزيز الديمقراطية كنمط للحكم.

النوع الثاني: يتعلق بالمجتمعات ذات التعددية المنقسمة، وتحديدًا الأنظمة التي تضم مجموعات إثنية متميزة اقتصاديا دينيا وفكريا، ومن تم يرى "غوسفيلد" أن هذا النوع الثاني، يتعرض أكثر من النوع الأول إلى حالات عدم الاستقرار وتعثر مسارات الترسيخ الديمقراطي، لأنه أكثر قابلية لإنتاج حركات متطرفة، عكس الأول الذي يفرض من خلال الانسجام، والتوافق الاجتماعي، إلى تهدئة الصراعات، وجعلها أكثر اعتدالا.

2- النظرية الإجماعية: جاءت هذه النظرية كرد على نظرية الانقسام، ويعتبر "أرند ليخفار Arend Lijphart" أبرز روادها. اشتهر "ليخفار" بدراسته عن المجتمعات التي تتميز ببنية اجتماعية تعددية، شديدة الانقسام، في الوقت الذي لا تسجل هذه الأنظمة صراعات حادة، ولا تعيش حالة عدم استقرار سياسي، ولا تخترقها موجات عنف اجتماعي مخرب، ويأتي النموذج الهولندي على رأس نماذج "ليخفار" في هذا الصدد، إذ يعتقد أن سبب الاتفاق السلمي بين المعارضة والسلطة، في تسيير مسار التحول، يعود إلى إرادة النخبة السياسية في المحافظة على الاستقرار، وإلى خشيتها من خطر الانفجار والتأزم السياسي، وإن كانت هولندا قد عرفت الانسجام والتوافق في مرحلة التعددية السياسية، فإن الأمر يعكس نمودجا من نماذج تنظيم العلاقة بين المعارضة والنخب الحاكمة في الأنظمة التي تعرف مسارا تحوليا، بما يعكس نمودجا آخر من نماذج العلاقة بين نمط المعارضة والسلطة، وهو النموذج التوافقي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- Scholten, «Does consociationalism exist?», in: Richard Rose ed., **Electoral participation : comparative analysis, sage studies in contemporary political sociology**, USA: sage publications, 1980, p.211.

ويرى "ليخفار" أن نمط العلاقة التوافقية بين المعارضة والسلطة، يخضع لثلاث شروط أساسية:

- أ- ممارسة السلطة جماعيا: بمعنى أنه يجب أن يكون للمعارضة وزن سياسي وقانوني، وذلك من خلال السلطة التشريعية، الرقابة، الاعتراض، اقتراح القوانين.
- ب- استقلالية أحزاب المعارضة.
- ت- نظام انتخابي نسبي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي:

إن علاقة الترسيخ الديمقراطي بالمعارضة تتوقف على مجموعة من الأسس والركائز، فالأنظمة على اختلافها تتوافر على فواعل معارضة، لكنها ليست كلها تعرف نجاحا في مسار الترسيخ، لمجرد الاعتراض، إذ المعادلة ترتبط بشروط محددة:

- 1- تتوقف شدة الارتباط بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي على دراسة طبيعة أهداف المعارضة، وفق المستويات التالية:<sup>2</sup>
  - أ- القيمة المتعلقة بالهدف، وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.
  - ب- عامل الوقت لخدمة الهدف.
  - ج- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها لخدمة الهدف.
- 2- تعبئة الموارد Resource Mobilization، وترى نظرية خاصة بهذا المصطلح،<sup>3</sup> أن فشل أو نجاح المعارضة في قيادة مسار التحول، يرتبط بقدرة الحركات على تعبئة الموارد.
- 3- إن المعارضة مهما كانت، لا بد لها من وقت كاف لتعبئة الموارد، حشد الجماهير حول فكرة ضرورة القبول بالديمقراطية كلعبة وحيدة، ما ينعكس في مستوى الرضا في سلوكيات المشاركة السياسية بالانخراط في الحركات

<sup>1</sup> - Ibid, p.212.

<sup>2</sup> - ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.175.

<sup>3</sup> - تسمى نظرية تعبئة الموارد Resource Mobilization theory، من أهم روادها "William Gamson"، و"ماير زالد Mayer Zald"، لقد سلمت نظرية تعبئة الموارد بعقلانية الاحتجاج والمعارضة، الاعتراف الذي يعتبر في حد ذاته خطوة مهمة في مسار التقييم الفعلي، للمزيد أنظر:

- Barbara Epstein, *op. cit.*, p.23, See also :

-Zald Mayer, McCarthy John, «Resource Mobilization and social movement: A partial theory, » *American Journal of Sociology*, №82, 1977, pp. 59.61.



والجمعيات والمنظمات والتصويت في الانتخابات،<sup>1</sup> فالتعبئة لا بد لها من وقت كاف لخلق التراكم المصلحي.<sup>2</sup>

4- إن الحرية وحدها لا تكفي لنجاح المعارضة للعب دور محوري في مسار الترسيخ،<sup>3</sup> إذ يتوقف الأمر كذلك على طبيعة الأفكار المنادى بها، فينبغي أن تكون عقلانية، ومقنعة، وتتلاءم مع النسق العقيدي للأمة،<sup>4</sup> كما يجب أن تكون برامج المعارضة في مستوى يسمح بتحقيقها، ويضمن إتقاف واقتناع المواطنين بها،<sup>5</sup> فكلما زادت الشرائح المساندة لبرامج المعارضة؛ (الجيش، المؤسسات المدنية والحكومية، العمال، النساء، الشباب) كلما زادت شدة الارتباط بين المعارضة ونجاح الترسيخ الديمقراطي.<sup>6</sup>

5- إن فرصة أي مسار ديمقراطي للترسيخ من قبل المعارضة، تشترط علاوة على التعبئة، وجود ما يسميه "مايكل أوكشوت Michal Oakeshott" بالترابط المدني "Civil Association"<sup>7</sup> بين الأفراد القائمين بالدور الطلائعي (التضامن على مستوى القمة)، ثم الترابط بين القمة والقاعدة،<sup>8</sup> وفي السياق ذاته يؤكد "غرامشي Gramsci" على ما أسماه بـ "الفوردية"،<sup>9</sup> إذ يجب التأكيد في مشروع أي معارضة ناجحة، على نقطتي الشعور الجماعي،<sup>10</sup> ومستوى التنظيم.<sup>11</sup>

6- تتوقف شدة الارتباط بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي كذلك حسب "جيسب دي بالما" Giuseppe Di Palma على طبيعة الظرف أو المناخ السياسي،<sup>12</sup> فخصائص النظام السياسي والنظام الاقليمي، وكذا العالمي وخلوها من بعض مظاهر التوتر أو الأزمات الحادة، يعتبر مصدر تكتيكي مهم، تتوقف عليه

<sup>1</sup> - Harry Eckstein, *op. cit.*, p.279.

<sup>2</sup> - Sidney Verba, *op. cit.*, p.250.

<sup>3</sup> - Barbara Epstein, *op. cit.*, p.41.

<sup>4</sup> - Giuseppe Di Palma, *op. cit.*, pp.80.81.

<sup>5</sup> - Ernest Mandel, *op. cit.*, p.213.

<sup>6</sup> - Giuseppe Di Palma, *op. cit.*, p.95, See also : Barbara Epstein, *op. cit.*, p.57.

<sup>7</sup> - Michal Oakeshott, *op. cit.*, p.118.

<sup>8</sup> - Robert Michels, *op. cit.*, p.19. See also : Ernest Mandel, *op. cit.*, pp.74.75.

<sup>9</sup> - "الفوردية" اصطلاح أطلقه "غرامشي" نسبة إلى أسلوب "هنري فورد Henry Ford" في عملية تجميع خط الإنتاج "Assembly Line Production."

<sup>10</sup> - G. W. F. Hegel, *op. cit.*, pp.117.118.

See also: - T.R.Gurr, *op. cit.*, p.320.

<sup>11</sup> - Henry W. Ehrman, *op. cit.*, p.554.

<sup>12</sup> - يسمى جيمس روزنو J.Roseneau هذه الظاهرة بالثورة الذكية "The skill revolution" أنظر:

- James Roseneau, *op. cit.*, pp.150.151.

شدة الارتباط بين المعارضة والترسيخ،<sup>1</sup> ويحدد "أيزنغر P.K.Eisingler" سمات الظرف المناسب بما يسميه "بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure - P.O.S-"، التي يعرفها "سيدني تارو S. Tarrow" على أنها حقل الموارد السياسية، الذي يسمح بتعبئة اجتماعية، في إطار من عدم الاستقرار السياسي.

ويقسم "تارو Tarrow" بنية الفرصة السياسية إلى خمس عوامل هي: درجة انفتاح أو انغلاق النظام السياسي، استقرار أو عدم استقرار الترافف السياسي، وجود أو غياب المتحالفين أو جماعات الدعم، مدى تسامح النخبة الحاكمة تجاه عمليات الاحتجاج، وقدرة النظام على التكيف.<sup>2</sup>

بالمقابل فإن العلاقة تكون ضعيفة الارتباط في الحالات التالية:

- ضعف برامج المعارضة، وتميز الفواعل فيها بالتردد أو ما يسميه "جيمس روزنو J.Roseneau" بظاهرة: "Stalmate".<sup>3</sup>

- افتقار المعارضة إلى القوة، إذ بدونها ستكون عاجزة عن دفع عملية الترسخ.

- إذا كانت المعارضة تتكون من جماعات مصالح ضيقة، ومن أحزاب موالية، فإن شدة الارتباط تكون ضعيفة،<sup>4</sup> كما تزيد العلاقة ضعفا في حالات: نقص التجربة، نقص الصلاحيات، نقص الفاعلية، عدم خبرة المكلفين بوضع المشاريع، والخطط، والبرامج، وكذا في حال الانحراف عن الأهداف المحورية.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: نظرية الدور.

ارتبط مفهوم الدور في الدراسات والأدبيات العلمية الحديثة بعلم النفس الاجتماعي، في معنى التعبير عن نمط السلوك الذي يتوقعه الآخرون من شخص يحتل مركزا اجتماعيا معيناً، خلال تفاعله مع أشخاص يشغلون هم الآخرون أوضاعا اجتماعية أخرى، وقد استمدت نظرية الدور أفكارها من الكتابات المسرحية وخاصة من الكاتب البريطاني الشهير "وليم شكسبير William Shakespeare" الذي يقول أن الدنيا مسرح كبير، وأن كالرجال والنساء ما هم إلا

<sup>1</sup>- Giuseppe Di Palma, **op. cit.**, p.80

<sup>2</sup>- Sidney Tarrow, "Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest," **Occasional Paper**, Cornell University, Western Societies Program, No.15, 1983, pp.85.89.

<sup>3</sup>- هي موقف في الشطرنج يتعذر فيه الإتيان بحركة ما، من دون إماتة الشاه، ويستعيرها "روزنو" للإشارة إلى شدة التردد في القيام بهذه الخطوة، أنظر:

- James Roseneau, **op. cit.**, p.152.

<sup>4</sup>- Michal Oakeshott, **op. cit.**, pp.157.158.

<sup>5</sup>- Barbara Geddes, **op. cit.**, p.15.

لاعبون على هذا المسرح". لقد ارتبط مفهوم الدور في الدراسات الاجتماعية حديثاً بمفهوم المركز والوضعية والمكانة التي يحصل عليها الفرد وبالنسق أو النظام الاجتماعي، حيث يرتبط الدور ارتباطاً وثيقاً بأنماط ونماذج السيرة وسلوك الفرد داخل هذا السياق، مثلاً كالثقافة التقليدية التي حددت تحديداً قاطعاً طبيعة الأدوار الاجتماعية، لأن الجماعات على اختلاف أنواعها، تتألف من شبكة من الأدوار تستمد مصادرها وأنماطها من خلال نظام القيم والمعايير والمثل والديانة السائدة في المجتمع، كما تتأثر بالأيديولوجيا والبيئة.<sup>1</sup>

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم على حقل السياسة في معالجة دور المعارضة السياسية كبنية بين مجموعة الأبنية والأنساق الفرعية، يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي، على اعتبار أن المعارضة تعبر عن توجهاتها عبر سلوك سياسي، وباعتبار أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية،<sup>2</sup> وهو ينطوي على صفة الالتزام، بحيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى، فيصبح لزاماً على المعارضة السياسية التعامل معها ومع الأنساق الفرعية الأخرى في النظام.<sup>3</sup>

لقد ظل مفهوم الدور غامضاً ومتصلاً بالدراسات النفسية والاجتماعية، وعرف أيضاً تبايناً في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل اختلاف وتعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، إذ يعرف "جاكوب مورينو Jacob Moreno (1889-1974) الدور على أنه تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، فالدور حسبه هو تصرف مزدوج، وهو منبه وفي نفس الوقت استجابة.

ويعرفه "رالف لينتون Ralf Linton" (1893-1953) على أنه مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف، وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية، والمميز في تعريف "لينتون" هو تركيزه في تعريفه للدور على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية

<sup>1</sup> - جيوفر روبرت واليستي ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجبلي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص. 399.

<sup>2</sup> - Stephen Walker, "Role Identities and the Operational Codes of Political Leaders," in: Margaret Hermann, ed., **Advances in Political Psychology**, Amsterdam: Elsevier, Vol. 1, 2004, pp. 80-85.

<sup>3</sup> - صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986، ص. 81.

المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل أو نظام اجتماعي، بحيث يرى أن النسق السوسيولوجي هو مجموعة الحقوق والواجبات.<sup>1</sup> أما "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) (1902-1979) فيعرف الدور على أنه قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة.

على أن أكثر الدراسات والتعاريف الحديثة إماما وتعمقا كانت لـ"بروس بيدل Bruce Biddle"، الذي يرى في نظرية الدور على أنها العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة، ومع عمليات متنوعة يفترض أن تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها، وقد حدد "بيدل" خمس مداخل أساسية ضمن نظرية الدور هي:<sup>2</sup>

- 1- نظرية الدور الوظيفية: تركز على السلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار حسب هذا المدخل هي التوقعات المعيارية المشتركة، التي تصف وتفسر تلك السلوكيات، ويفترض في فواعل النظام الاجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير ويطبقوا سلوكهم معها.<sup>3</sup>
- 2- نظرية الدور التفاعلية الرمزية: تعتبر هذه النظرية نقيض المدخل الوظيفي، تستمد هذه النظرية مسلماتها من أفكار وطروحات "جورج هربرت ميد George H. Mead" التي تركز على العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، بدل الاهتمام بالتوقعات المعيارية في النسق الثقافي.
- 3- نظرية الدور البنوية: تركز هذه النظرية على البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج الأدوار، دون تركيز على قدرة الأفراد في التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية.
- 4- نظرية الدور التنظيمية: يهتم هذا المدخل النظري بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، حيث ساهم بشكل كبير في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار حسب هذا المدخل تتحدد بناء على عنصر المكانة، وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية.

<sup>1</sup> - ميشال مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر. عادل مختار الهواري، وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص.613.

<sup>2</sup> - Bruce Biddle, "Recent Developments in Role Theory," *Annual Review of Sociology*, N°12, 1986, pp. 68-70.

<sup>3</sup> - Stephan Walker, *Role theory and foreign policy analysis*, U.S.A.: Duke University, Duke press policy studies, 1987, p.3.

5- نظرية الدور المعرفية: تركز هذه النظرية على العلاقة التنبؤية لارتباط الدور الافتراضي بالسلوك الحقيقي، وبالتالي فهي تولي اهتماما كبيرا للظروف الاجتماعية، لما لها من أثر مباشر في تحديد السلوكيات وتحديد التوقعات، وكذا تقنية قياس التوقعات.<sup>1</sup>

وصفت نظرية الدور في الموسوعات والدوائر المعرفية الكبرى على أنها أحد أبرز النظريات التنبؤية في العلوم الاجتماعية،<sup>2</sup> لأنها تقوم على افتراض أنه إذا توافرت معلومات حول دور مكانة سياسية أو اجتماعية محددة، فإنه يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد الآخرين المحتلين لتلك المكانة، حيث يرى "غوردن ألبورت" 1967-1897 Gordon Allport " أن الثقافات والأنساق الاجتماعية على اختلافها تقرر مواصفات محدد لكل دور من الأدوار السياسية والاجتماعية، فهي تقرر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدد، وعلاوة عن البعد التنبؤي أو توقع الدور، تطرح نظرية الدور مصطلحات أخرى في دراسة تحليل الأدوار السياسية والاجتماعية، ومن أبرزها:

1- صراع الأدوار: يعتبر هذا الصراع من بين أبرز أسباب اللاإستقرار السياسي والاجتماعي في النظم المتخلفة التي تعاني هشاشة الأبنية المؤسساتية في مواجهة الأدوار التقليدية، يتجسد في التنافس الظاهر لإثنين أو أكثر من الفواعل على نفس الدور في النظام، وعادة ما يُحلّ الصراع بتكليف بعض أشكال السلوك لبعض الفواعل.<sup>3</sup>

2- تطور الدور: ترتبط هذه الوظيفة في النظام الاجتماعي بتصورات الفواعل لأدوارهم وأدوار بقية الفواعل، حيث عادة ما يكون لتغير إدراكات الفواعل والأفراد لأدوارهم أثر كبير على التطور في أداء دور أو مجموعة من الأدوار المعنية.

3- تغير الدور: تخضع هذه الآلية الاجتماعية والسياسية لعمل الضوابط والتعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، كما تتأثر كذلك بموجات التحول الاجتماعي والسياسي وما يصاحبها عادة من تحول في مصادر الشرعية، ومراكز الضبط الاجتماعي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ميشال مان، مرجع سبق ذكره، ص.613.

<sup>2</sup> - جيوفر روبرت واليستي ادوارد، مرجع سبق ذكره، ص.399.

<sup>3</sup> - ميشال مان، مرجع سبق ذكره، ص.613.

<sup>4</sup> - Walker Stephen, "National Role Conceptions and Systemic Outcomes," In: Lawrence Falkowski, ed., **Psychological Models in International Politics**, Boulder, CO: West view Press, 1979, pp. 170-172..

### نتائج واستنتاجات:

تعددت النقاشات المعرفية بخصوص محددات الترسيخ الديمقراطي وفواعله، بالقدر الذي تعذر معه ضبط معادلة الفواعل النهائية لبلوغ النظام الديمقراطي، ورغم أن دراسة المعارضة السياسية لم تحظ باهتمام كبير في الأدبيات السياسية الحديثة عدا قلة مثل دراسات "روبرت دال" Robert DAHL ، إلا أنها شكلت مع مطلع القرن الجديد مدخلا مهما وأحد أكثر المواضيع تواترا في أدبيات السياسة المقارنة بحكم الدور المحوري الذي باتت تلعبه في موازين المنظمات، وكذا ثقلها في سياقات التحول والاستقرار السياسي.

ولئن كان الفصل النظري في مجمله عرضا مستقيضا للمداخل والأطر التحليلية الكبرى التي تناولت كل من موضوعي المعارضة والترسيخ الديمقراطي، وشروط الارتباط بينهما حسب نظريات السياسات المقارنة، فإن الدراسة تقف في النهاية على جملة استنتاجات وملاحظات جوهرية أهمها:

- أن المعارضة السياسية ودورها في النسق الاجتماعي عامة، يرتبط بمجموعة من المتغيرات الجوهرية تحدد هي الأخرى مستوى التأثير ونمط الدور، كالثقافة السياسية السائدة، وطبيعة النظام، وعلاقة السلطة بالمجتمع.

- أن المعارضة لا يمكن أن تكون في جميع الأنظمة المتغير المستقل المسؤول عن التحول بالقدر الذي لا يمكن فيه الحديث عن تحول وترسيخ ناجح وحقيقي دون إشراك فعلي وحقيقي للمعارضة، إذ لا يمكن الانتقال من المرحلة التحولية التي تتميز بأزماتها إلى مرحلة التعزيز والترسيخ دون وجود معارضة سياسية حقيقية تسهم في الهندسة الدستورية والمؤسسية لمرحلة الترسيخ المؤسسات والممارسات الديمقراطية.

- أن اللافت في أغلب الأطر النظرية هو التركيز على التنميط القيمي، والتمركز حول الذات الغربية، فأغلب الدراسات في الموضوع هي دراسات تركز النموذج الغربي لمركز المعارضة، مع أن سبب ضعف المعارضة في دول العالم الثالث يرجع بالأساس إلى أزمات بناء الدولة أصلا، وتأسيس الدولة الوطنية التي ضمت أكثر من اثنين وأكثر من عرق، وبالتالي فالمعارضة في هذه الدول ليست معارضة سياسية إن وجدت، وإنما هي معارضة لمعايير بناء الدولة غير العادلة في توزيعها، إذ كلما حكمت قبيلة استتنتت البقية، بل ومارست ضدها القمع والاستبداد والقهر.

## الفصل الثاني

### بناء الدولة في إفريقيا

تعتبر السياقات التاريخية والعوامل الداخلية في نظم القارة من أهم العوامل لتفسير مجرى الأحداث الإفريقية، التي بدأت مع نهاية الثمانينيات تقريبا، وهذه العوامل ليست مهمة من حيث أنها أدت إلى النتائج الحالية فحسب، بل أنها تبدو ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بتقوية إمكانات التعزيز لنظام أكثر ديمقراطية على المدى الطويل، كما أشار إلى ذلك مركز كارتر.

وهناك سببان آخرين على الأقل للتأكيد على أهمية العوامل الداخلية. أولهما، تصحيح الاعتقاد السائد حول سلبية الشعوب الإفريقية وعجزها على التصرف بشكل منفرد في القيام بشؤونها، والتساؤل حتى على مدى قدرتها على الاستجابة للضغوطات الخارجية. وثانيهما هو توضيح مدى صدق إدعاء بعض القادة الأفارقة، بأن ما يحدث من اضطرابات واحتجاجات ومظاهرات مطالبة بالديمقراطية ليست طابعا إفريقيا، بل هي ناتجة عن تدخل القوى الخارجية التي تسعى إلى فرض أيديولوجيات وأنماط حكم على الشعوب الإفريقية الراضية والمقتنعة بأوضاعها.

ومع أن الدور الذي لعبته هذه العوامل اختلف باختلاف أوضاع الدول الإفريقية التي حدثت فيها تلك التحولات، يمكن القول عموما أن النخب المنحدرة من الطبقات المتوسطة التي مستها الأزمات بشكل عنيف، بالإضافة إلى فئة الشباب التي وجدت كل الأبواب موصدة في وجه أي حركية اجتماعية، هما الفئتان اللتان تحركتا في البداية. وفي دول قليلة فقط، نجد أن مبادرة التحول تمت صياغتها وهيكلتها من أعلى دون أن يعني ذلك أنها جاءت استجابة لطلبات أو على الأقل لتطلعات الجماهير. وهذا ما سيتعرض له هذا الفصل من خلال تحديد جينولوجيا الدولة في أفريقيا، والأطر النظرية لبحث طبيعة الكيانات السياسية في القارة، إضافة إلى التنمية والأمن في النظم الإفريقية عقب الاستقلال.



### المبحث الأول: جينولوجيا الدولة في أفريقيا.

تحضى السياقات التاريخية لبناء الدولة في العالم الثالث بأهمية قصوى في جميع المواضيع البحثية أيًا كانت المقاربة البحثية، اقتصادية، دستورية، اجتماعية، مؤسسية، وذلك يرجع بالأساس إلى الأثر البالغ لجينولوجيا الدولة في كل نظام إقليمي على تراسيم النظم السياسية، وطبيعة التوازنات السياسية فيه، إذ أن الأزمات البنائية ومصادر الشرعية ونشوء الطبقات والنخب، تعتبر الرافد المحوري، والمتغيرات المستقلة الرئيسية عن نمط التنظيم السياسي وثوراته اللاحقة في كل نظام، وبناء على ذلك يحاول هذا المبحث الوقوف على المحددات التاريخية للبناء السياسي في النظم السياسية الإفريقية.

### المطلب الأول: الأزمة البنائية للدولة في أفريقيا:

تعتبر الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة في أفريقيا، وإن كانت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، أحد أهم المحددات المسؤولة عن أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية أخرى، فقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، خصوصا مع تعاضم المشكلات الأمنية وتنوعها، سواء تعلق الأمر بكيان وسيادة الدولة مثل مشكلة الانقلابات العسكرية أو الصراعات أو الحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان والتدهور المؤسسي، وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع النخب المتنافسة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلات مع العالم الخارجي، على المستوى الإقليمي والدولي، والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، والتي غالبا ما ينجم عنها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول.<sup>1</sup>

لجأت الدول الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية، التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بالكثير من ملامح المرحلة الاستعمارية، ولاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، إلى جانب نظام الرئيس القبلي الذي ورثته أفريقيا من الحقبة الاستعمارية، المعزز بدساتير جديدة ترسخ وتكرس الاثنية، وتضعف مؤسسات المجتمع المدني، وتقلص هامش حراكها، كما تعمل هذه الدساتير على تركيز سلطة هائلة في مؤسسة واحدة

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمان، أفريقيا والقرن الواحد والعشرين، رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص.9.

أو حتى فرد واحد، هو الرئيس يتمتع بعهدات رئاسية طويلة في ظل غياب منافسة سياسية حقيقية.<sup>1</sup>

وإضافة إلى المظاهر سالفة الذكر، تميزت المنظمات الإفريقية بتسييس البيروقراطيات وتسلسلها، لتكون أقرب إلى نموذج البيروقراطية السلطوية في نظرية "غليرمو أودنيل"<sup>2</sup>. ويمكن الوقوف على أهم خصائص الدولة الإفريقية فيما يلي:

1- عدم استكمال البناء المؤسسي للدول: تجمع مختلف الأدبيات المتخصصة في الدراسات الإفريقية، أن العديد من المنظمات الإفريقية لم تستكمل بعد امتلاك مقومات الدولة بمعناها الحديث، فبناؤها المؤسسي لم يستكمل بعد، كما أن مفهومها للدولة لم يستقر بعد في الوعي الجمعي لمواطنيها، إضافة إلى ضعف امتلاكها لاستقلالية ذاتية عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة، ففي العديد من الحالات هناك نوع من المزج والخلط أو اللبس في الفصل بين كيان الدولة وشخص الحاكم، بغض النظر عن صفته وطريقة وصوله إلى الحكم، ويترتب عن ذلك تداعيات جسيمة، أبرزها أن الدولة تتحول إلى أداة في يد النخبة الحاكمة، تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي قبلي أو إثني أو ديمقراطي صوري، وفي معظم الحالات يعتبر القمع لا الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمرارها في السلطة.

بعد ما يزيد عن الخمسة عقود على استقلال معظم النظم السياسية الإفريقية، وتأسيس الدولة، فإن الظاهر الجلي أن مؤسسات هذه الوحدات السياسية الجديدة قد تعددت وتعددت في اتجاه السعي لإختراق المجتمع والاستحواذ على الثروة، دون أي تحسن في الخدمة العمومية، إذ بقيت معدلات الفقر تراوح مكانها وبقيت الأمية بمعدلات استثنائية في القارة الإفريقية، فالبناء البيروقراطي في أغلب النظم الإفريقية كان بناء صوريا لمحاكاة التنظيم البيروقراطي في النظم الحديثة، بالمقابل بقيت هذه البيروقراطية عاجزة وقاصرة وظيفيا، والأمر راجع في الأساس إلى أن "الدولة في أغلب الحالات ليست دولة قوية ولا تؤدي وظائفها، بل هي دولة ضعيفة وهشة، سواء فيما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحيحة مع مجتمعاتها، وإيجاد إجماع عام بين المواطنين حول القيم والقضايا الكبرى، أو بقدرتها على

<sup>1</sup> محمد لبوخ، "عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان، 2013، ص.101.

<sup>2</sup> موناى مولينجي، جوين ليز تيدي، "الاستعمار والفساد في أفريقيا جنوب الصحراء" مجلة أفريقيا، تر. مصطفى مجدي الحمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، ع.2، ص.71-72.

تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط والسياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، فضلا عن ضعفها في تأكيد معاني الاستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية للعالم الخارجي<sup>1</sup>.

2- غلبة الطابع القمعي التسلطي: تميزت الدولة الوطنية في أفريقيا بحكم ظروف تأسيسها بوجود فجوة بين الدولة والمجتمع، فبدل أن تكون الدولة في سياساتها وهياكلها الحاكمة، وممارساتها، انعكاسا لأهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في مجتمعاتها، سعت الدولة الوطنية الإفريقية ولا تزال إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلا عن أساليب وممارسات أخرى سياسية وإدارية واقتصادية، فالدول الإفريقية في معظمها لم تسمح من حيث المبدأ بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات وغيرها، كما أن الدول الأخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تُخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية، والمالية والتنظيمية، والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها<sup>2</sup>. وقد ترتب عن السياسات القمعية للدولة الوطنية وضعفها في أفريقيا، جملة من الخصائص التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

ب- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية، بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية الفعالة من ناحية أخرى.

ت- لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى الممارسة أو الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

ث- غلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية، وتمكّن الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة.

ج- عجز الدولة في العديد من الحالات على المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، على غرار ما حدث في السودان، ووصل حال بعض الدول إلى انهيار الدولة وتفككها مثل النموذج الصومالي.

<sup>1</sup> - حسنين توفيق برهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،

2005، ص ص 58-59.

<sup>2</sup> - المكان نفسه

ونظرا لغلبة الطابع التسلطي على بنية الدولة الوطنية الإفريقية، فإن هذه الدول تولي اهتماما كبيرا لبناء مؤسسات القهر والقمع وتحديثها. مما يجعلها أكثر المؤسسات تطورا في المنظمات الإفريقية، وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها بعض الدول الإفريقية خلال عقد التسعينيات في طريق التعددية السياسية، والتحول الديمقراطي "الجزائر، السنغال، جنوب أفريقيا..." إلا أنها كانت في الغالب خطوات محدودة، لجأت إليها الدول المعنية مضطرة لتجاوز بعض أزماتها الداخلية، وللتكيف مع بعض الضغوط الخارجية، ومن هنا جاءت محاطة بالعديد من القيود التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية.

3- ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة: تميز الهيكل البنائي في النظم الإفريقية بغياب أو ضعف الوظيفة الرقابية على المستويين، الرسمي والشعبي، فحسب "ألموند وهانتغتون" تبرز محددات البناء السوي للـمنظمات السياسية، من خلال جملة شروط أساسية، يأتي في مقدمتها التمايز البنائي والتخصص الوظيفي والأداء، إضافة إلى التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك، وكلها شروط تحدد العناصر الموضوعية للبناء المؤسساتي الصحيح، القائم على المحاسبة والمساءلة الرسمية بالدرجة الأولى، استنادا إلى القوانين والسلطة القضائية والمجلس الدستوري، والمساءلة أو المحاسبة الشعبية عبر البرلمان أو أجهزة الإعلام.

4- التبعية الهيكلية للخارج: عرفت النظم الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال تبعية رهيبية للخارج والقوى العظمى تحديدا، فالنظم السياسية الإفريقية تابعة للقوى الكبرى في تنظيمها الإداري وديناميها وقوانينها، واقتصاداتها، وتجارتها الخارجية، ونظمها العسكرية والدفاعية،<sup>1</sup> ارتبطت التبعية في النظم الإفريقية ارتباطا قويا بأبعاد العولمة التي تقتضي تدويل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإزالة جميع الحواجز المؤسسية أمام التجارة ورأس المال وفتح الأسواق، إذ العملية في الأساس مشروع لبناء منظومة عالمية واحدة وذات طابع اقتصادي.

لقد قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعمل على نشر وتشجيع العولمة في أفريقيا، وذلك من خلال فرض إصلاحات اقتصادية حادة تحت مسمى برامج التكيف الهيكلي، وقد انبثقت هذه البرامج من الاعتقاد بأن المشكلات الاقتصادية للبلدان الفقيرة هي من صنع أيديها، ونتيجة لتشوهات

<sup>1</sup> - Rao, C. P., **Globalization Privatization and free market economy**, Westport, Conn: Quorum Books, 1998, pp.95.97.

في سياساتها المحلية، وتتجاهل هذه الرؤية الدور السلبي الكبير الذي تلعبه العوامل الخارجية مثل تدهور شروط التبادل، وانهيار أسعار المواد الأولية والزراعية، وارتفاع تكلفة ومستويات الديون، إضافة إلى الارتفاع الباهظ في تكلفة الحصول على الطاقة، ويعد العنصر الأساسي في برامج التكيف الهيكلي هو انفتاح الاقتصاديات الفقيرة على السوق العالمية من خلال استراتيجيات النمو المتوجهة نحو التصدير، إذ تفضي هذه الاستراتيجيات إلى إنهاء القيود المؤسسية، وإيقاف التحكم في الأسعار وشتى صور الدعم الاجتماعي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وخصخصة مشروعات الدولة، وإجراء تخفيضات حاسمة على الإنفاق الحكومي، بما فيها خفض أجهزة الخدمة المدنية.<sup>1</sup>

إن النموذج الكلي لبرامج التكيف الهيكلي في إفريقيا قد بُني على مقاربة ضيقة الأفق، ومعادية لمبدأ تدخل الدولة، حيث استهدف في المقام الأول تقليص النفقات الاجتماعية للدولة، فهي تركز على رفع الدعم عن المواد الغذائية، وإنهاء السيطرة على الأسعار وتقليل النفقات العامة إجمالاً، وتقليص جهاز الخدمات المدنية من خلال برامج للتقاعد المبكر، وتثبيت الأجور، وأخيراً إدخال رسوم الاستخدام، واسترداد التكاليف، وهكذا فإن برامج التكيف الهيكلي تستهدف التدمير العمدي للسياسات الاجتماعية للحكومات، وقد أوضحت دراسات كثيرة أن إدخال الأبعاد الاجتماعية في برامج التكيف قد جاء متأخراً وبشكل ثانوي، كما لم يؤد إلى تحقيق الكثير فيما يتعلق بتقليص الفقر، وضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي، ففي زمبابوي<sup>2</sup> مثلاً وبناء على جولات تفاوض دامت أربع سنوات منذ 1986 حتى 1990، أفضت إلى إصلاحات اقتصادية برعاية الصندوق والبنك الدوليين تحت ما يسمى "برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ESAP"، كان الهدف الأساسي من برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي هو تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، يسمح بتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وخاصة وسط الجماعات الأكثر فقراً، وقد جمعت حزمة السياسات

<sup>1</sup> - ألويس س ملامبو وايفلين س بانجيتي، "العولمة، والتكيف الهيكلي، ومعضلة الأوضاع الاجتماعية في زمبابوي 1990-1999"، في : طابع آصيفا، سيفرين روجومامو، عبد الغفار محمد أحمد، العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا تحديات وآفاق، تر. سعد الطويل وآخرون، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، مركز المحروسة، 2003، ص. 196

<sup>2</sup> - استقلت "زمبابوي سنة 1980، وحصلت على عضوية البنك وصندوق النقد الدوليين مباشرة بعد استقلالها رفضت زمبابوي سنة 1984 حزمة من العروض مثل خفض قيمة العملة، والتحرير الكامل لتداول العملات الأجنبية وخفض الدعم المقرر للسلع والخدمات الاجتماعية أنظر: Kadhani, X., *The economy : issues and prospect in : Zimbabwe, the political economy of transition 1980-1986*, Dakar : I.Mandaza, pp.99.110.

- الجديدة بين سياسات للتثبيت، وإنهاء القيود على مستوى الاقتصاد الوطني، وتراجع البعد الاجتماعي ومن أهمها:
- 1- خفض عجز الميزانية الحكومية المركزية من 10% من الناتج المحلي الاجتماعي إلى 5% مع مقدم السنة المالية 1994-1995.
  - 2- إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي بهدف تقوية إدارة النقد.
  - 3- توفير الائتمان بهدف تقوية إدارة النقد.
  - 4- توفير الائتمان بهدف خفض الضغوط التضخمية وتحرير القطاع المالي.
  - 5- إصلاح جهاز الخدمة المدنية، وخفض العاملين فيه بنسبة 25 في المائة، ومن ثم تخفيض عبء الأجور الحكومية.
  - 6- إصلاح المشروعات العامة، وإنهاء العبء الكبير لمخصصات الدعم الاجتماعي والواقع على ميزانية الدولة.
  - 7- إنهاء القيود المحلية وتشجيع الاستثمار.
  - 8- حماية الجماعات الفقيرة من خلال بعض الأبعاد الاجتماعية المتضخمة في برامج التكيف.

لقد جاء أداء الاقتصاد الزيمبابوي في ظل برامج التكيف سيئا جدا نتيجة جملة من التشوهات الموروثة، وتأخر البنك وصندوق النقد الدوليين من الوفاء بالتزاماتهما المالية لتطبيق برامج التكيف، ونتيجة لذلك انخفضت الأجور في كل القطاعات بنسبة تزيد عن الثلث بين 1990-1996، كما تم فقدان أكثر من 6 في المائة من إجمالي الوظائف، وكان السبب الرئيسي هو ارتفاع معدلات الفائدة، وخفض قيمة الدولار الزيمبابوي، وأخذت معظم الشركات وخاصة في قطاعي النسيج والملابس تعاني منذ 1992 من مشكلات ائتمانية، وبدءا من عام 1993 أصبح إفلاس الشركات من الأمور اليومية المعتادة، إلى جانب ضياع فرص العمل، فمثلا أعلن في أكتوبر 1994 أن 87 شركة من إجمالي 280 شركة في قطاع النسيج قد أفلست بدءا من 1990، بينما تم إغلاق أكثر من 60 شركة في قطاع الملابس في الفترة 1992-1994 وكلها تبعات للتبعية الهيكلية للخارج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ألويس س ملامبو وايفلين س بانجيتي، مرجع سبق ذكره، ص.203.

## المطلب الثاني: مصادر الشرعية في أفريقيا.

تسعى كل الأنظمة على اختلافها إلى بناء شرعيتها من خلال الاستناد إلى مصدر معين من مصادر الشرعية، في سبيل تحقيق الطاعة والقبول والإذعان من قبل المحكومين، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين نوعين من المصادر:

أ- المصادر الكلاسيكية والحداثية.

ب- المصادر ما بعد الحداثية.

أ- المصادر الكلاسيكية والحداثية: تنطلق الأدبيات الكلاسيكية بدءاً بكتابات ابن خلدون حتى ماكس فيبر من اعتبار أن الشرعية تتجسد في المصدر، ويعتبر المصدر شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه شرعياً، ويرتبط تغيير المصدر المقبول للشرعية بجملة العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية، والقيمية، والفلسفية والسياسية.<sup>1</sup>

لقد اقترح "ماكس فيبر" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاث هي: التراث والتقاليد<sup>2</sup>، والشرعية الكاريزمية، والسلطة العقلانية القانونية، أما النمط الأول فيرى فيبر أنه قد يتجلى في أحد الأنماط الثلاث:

1- النمط الأبوي أو السلطة الأبوية: سادت في المجتمعات التقليدية البدائية، إذ يصبح أساس تعامل الأب والزوج أو رب العائلة على أفراد عائلته<sup>3</sup> نموذجاً أساساً في فهم علاقة القائد أو الحاكم بالمجتمع، وتتميز العلاقة بأنها ذات طابع شخصي مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية<sup>4</sup>.

2- النمط الرعوي القبلي العشائري: يقصد به سلطة رئيس القبيلة أو العشيرة على أفراد المجتمع<sup>5</sup> وتتميز هذه العلاقة بشبكة معقدة من البيروقراطيين الخاضعين للقائد الذي يمارس سلطته من خلال أسلوب توزيع الغنائم على المواليين، نظراً لإدارته للثروة في المجتمع.

3- النمط الإقطاعي: وهو نمط تقليدي ساد في أوربا قديماً<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص.32.

<sup>2</sup> - قدوسي محمد، "النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية استمرارية، تطور أم تقطعات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، وهران: كلية الحقوق، جوان 1995، ص.14.

<sup>3</sup> - Rodney Barker , **Legitimacy Identities : The self- presentations of rules and subjects** Cambridge: Cambridge University press, pp.9-10.

<sup>4</sup> - خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص.34.

<sup>5</sup> - قدوسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.14.

<sup>6</sup> - خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص.34.

أما فيما يخص المصدر الثاني الذي ربطه فيبر بالشرعية الكارزمية أو السلطة الملهمة، فهو نمط يرتبط تحديدا ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين كقادة الدول، أو زعماء الأحزاب السياسية، وهكذا فالشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية القائد الذي يصبح قادرا على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه<sup>1</sup> وبالتالي فشرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بمستوى فاعلية الانجازات التي يقوم بها الزعيم، إذ أن إخفاقه يؤدي دون شك إلى حالة من عدم الاستقرار، تدفع نحو مراجعة مصدر الشرعية.

المصدر الثالث: الشرعية العقلانية القانونية ويؤكد هذا النمط على مجموعة من المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتحكم في سير العملية السياسية،<sup>2</sup> من مثل القواعد المحددة لواجبات وحقوق الحكام والمسؤولين، وطريقة ملء المناصب السياسية وإجلائها، وانتقال السلطة وتداولها وممارستها.<sup>3</sup>

أما الأدبيات الحديثة؛ فرجحت ثلاثية جديدة للشرعية تتناسب مع النموذج المعرفي السلوكي والدراسات الوظيفية، خاصة مع دراسات "دافيد إستون" و"مايكل هاتسون" Michael Hudson حيث تم تطوير دراسات فيبر لتصبح الشرعية تستند إلى ثلاث مصادر هي:

1- القاعدة الشخصية: إذ يعتبر مكونا أساسيا للعديد من النظم خاصة في النظم التقليدية القبلية، وكذا في النظم المعاصرة في ظل تنامي دور وسائل الإعلام والاتصال، ويرى "هيدسون" أنه كلما زادت المجتمعات تقدما ونموا، كلما تراجع هذا المصدر في الشرعية.<sup>4</sup>

2- القاعدة الأيديولوجية: تشير إلى جملة المثل والأهداف التي تساعد النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر واستشراف المستقبل، ويعتقد "هيدسون" أن الاستخدام الكثيف للأيديولوجيا يوازي هشاشة الشرعية المؤسسية في الدولة، وبمرور الزمن تتآكل الأيديولوجيا، فيجد النظام نفسه أسير أيديولوجية لم تعد تحظى بقبول المحكومين، فيجد النظام نفسه في مأزق، هل يتم الإبقاء على الأيديولوجيا القديمة؟ أم يتم الانتقال لغيرها من أجل الحفاظ على شرعية الحكم؟

<sup>1</sup> - Jean Pierre cot & Jean Pierre Mounier, **Pour une sociologie politique**, T1, Paris : ed. de seuil, 1974, p.246

<sup>2</sup> - سعد الدين إبراهيم، غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي، خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.406.

<sup>3</sup> -Jefferey. C. Alexander, «Max Weber : la théorie de la rationalisation et le marxisme,» **Sociologie et société**, vol.xiv, N°2, p.37

<sup>4</sup> - خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص.37.



3- القاعدة البنيوية: هي قاعدة ترتبط بدور المؤسسات وأهمية دور المؤسسة، واعتبر "صامويل هانتنتغتون" أن هذه القاعدة هي محصلة مسار تكتسي فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقرارا وقيمة لذاته، أما "دافيد ايستن" من جهته فيرى أن المؤسسة إذا ما تحولت من بنى بدائية إلى بنى معقدة، متماسكة في بنائها الداخلي وقادرة على التأقلم مع التطورات المجتمعية الكبيرة، حينئذ تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في تحويل الثقافة السياسية نحو تلك القاعدة الضرورية لأية شرعية دستورية أو مؤسسية.

ب- مصادر الشرعية ما بعد الحداثية: عرفت الشرعية وأدبياتها تحولا واضحا مع بداية السبعينيات، إذ أضحت الشرعية تصنف انطلاقا من مصدر واحد، ومن أبرز الإسهامات؛ دراسات "دوتش" حول الشرعية الدستورية، ومصادرها الثلاث المتمثلة في: شرعية الأصول، عنصر التمثيل، عنصر الانجاز.

أما "ساييمور ليبست" Seymour Martin Lipset فقد ركز على محدد آخر، واعتبره أهم مصدر للشرعية وهو الفاعلية، والمقصود به قدرة السلطة على أداء الوظيفة المجتمعية، فالسلطة التي تستطيع تثبيت الاعتقاد بأن ما أوجدته من مؤسسات وسلطة هو الأنفع والأصلح، هي التي تملك الشرعية السياسية.<sup>1</sup>

ويرى "ليبست" أن استقرار النظام السياسي مرتين بوجود كفاءة وفاعلية في تسيير شؤون المجتمع، وفي تلبية متطلباته، وفي تجسيد قيمه ومثله العليا.<sup>2</sup>

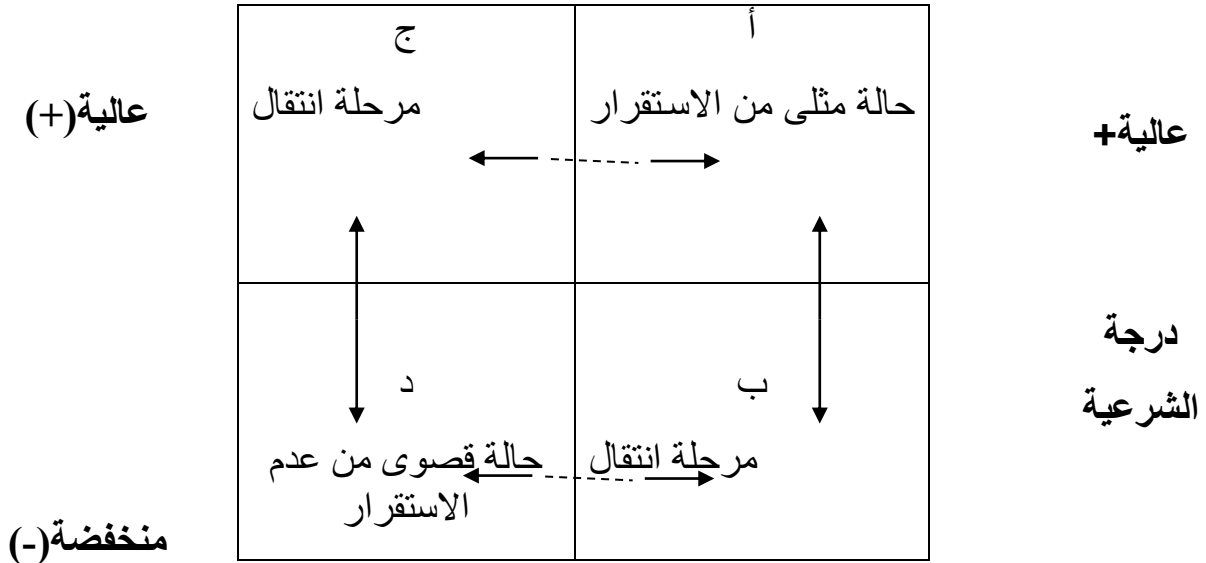
وقد ذهب في طرح "ليبست" العديد من المفكرين السياسيين أمثال "حزام والي"، إذ ترى مختلف دراساتهم وإسهاماتهم أن الفاعلية هي أهم عنصر في تكوين السلطة، إذ أنها تجعل القوة حق السلطة، وتمنحها الولاء والطاعة من قبل المحكومين، ويُفصّل ليبست في علاقة الشرعية بالفاعلية وفق جدول أو معادلة يعبر عنها كالتالي :

<sup>1</sup> - Seymour Martin Lipset, *L'homme et la politique*, traduit par : Guy Gérard Durand, Paris: Editions du Seuil, 1960, p.39

<sup>2</sup> - سعد الدين إبراهيم، غسان سلامة، عبد الباقي المر ماسي، خلدون النقيب، مرجع سبق ذكره، ص.407.

شكل رقم 3: العلاقة بين الشرعية والفعالية<sup>1</sup>

درجة الفاعلية



منخفضة-

من منظور تاريخي كان مصدر الشرعية السياسية الإفريقية مصدرا تقليديا في الأساس، ذلك أن الرابطة التي تصل بين الحكام ورعاياهم اسميا وفعليا هي الرابطة الدينية والثورية في شمال أفريقيا، والقبلية والثورية في جنوب ووسط أفريقيا، وعلى الرغم من تآكل الهياكل التقليدية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، حيث بدأت تظهر هياكل جديدة،<sup>2</sup> فقد أثبت التاريخ أن العلاقة المتوازنة بين السلطة الدينية القبلية كمصدر للشرعية والسلطة السياسية، لم يكتب لها الدوام، ومرد ذلك بالأساس إلى أن السلطة السياسية كانت في أغلب الأحيان تحاول دمج المؤسسات الدينية في هياكل السياسة والسيطرة عليها، ومن ثم توظيفها لخدمة أغراضها وأهدافها السياسية الخاصة، وما يلاحظ بعد الاستقلال أن بعض النخب السياسية قد أبقت على هذه المصادر التقليدية، فيما حاول البعض الآخر التوفيق بين المصدر التقليدي والمصدر العقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، في حين أنشئت أنظمة على أساس الشرعية الثورية جسدت القيادة الكاريزمية أو الإيديولوجية الثورية، عمادها نظام الحزب الواحد المتألف والمتعاون مع بقية الأطياف السياسية الأخرى، بصيغة "الجبهة أو الائتلاف".

<sup>1</sup>- Seymour Martin Lipset. *op. cit.*, p.39.

<sup>2</sup>- خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 103-104.

إن التنوع في مصادر الشرعية الإفريقية لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين، كما لم يكن انعكاساً طبيعياً للواقع الاجتماعي لكل قطر إفريقي، أو تجسيدا صادقا لنظام قيمي متجانس مع الواقع، أو لثقافة سياسية مدنية موجودة في داخل كل مجتمع إفريقي، لذلك ظلت هذه المصادر على تنوعها قاصرة عن سد فراغ الشرعية<sup>1</sup> وهو فراغ حصل في حقيقة الأمر منذ بناء الدولة الإفريقية.

إن مكمن الخلل في مسألة الشرعية السياسية في أفريقيا أن السياسة لم تواكب الاجتماع، فمؤشرات التغيير الاجتماعي الذي بدأ منذ أوائل القرن العشرين قد تضاعف، مع ذلك ظلت الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة، بصرف النظر عن مصدر شرعيتها المختارة أو المفروضة أو المعانة، قاصرة عن استيعاب هذا التحول الاجتماعي أو التعامل معه سلمياً، وخلق أو توسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجياً، بحيث ترسي قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث، هو العقلانية القانونية الدستورية.

ولفهم مصدر الشرعية السياسية في أفريقيا يجب التأكيد على خمس مكونات أساسية حسب "هيدسون" هي:

- 1- الهوية: وهي قائمة على عنصرين أساسيين اللغة الاثنية والدين.
- 2- التعددية الثقافية: فهناك الأقليات إلى جانب الأكثرية، والطوائف الدينية إلى جانب دين الدول أو الأكثرية.
- 3- أزمة السلطة الإفريقية التي ضعفت قواعدها التقليدية في وقت لم تصبح قواعدها العقلانية قوية.

مع نهاية سنوات الثمانينيات، كان الحزب الواحد يحكم من المحيط الاطلسي إلى المحيط الهندي، باستثناء بعض الدول مثل "بوتسوانا، السنغال، غامبيا"، بل الأسوأ من ذلك، أزاحت الديكتاتوريات العسكرية أنظمة الحكم المدنية في العديد من الدول، وعُلفت الدساتير، ومنعت النشاطات السياسية، وقد تمت ملاحقة المعارضين أو حتى المحتجين من البسطاء، وأوقف العديد منهم وسجنوا وعذبوا وقتلوا في كثير من الأحيان<sup>2</sup>، ولم تحرم الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في إفريقيا من بداية الستينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن العشرين شعوبها من الحريات المدنية فحسب، بل شكلت كذلك عائقاً أمام التنمية الاقتصادية التي

<sup>1</sup> - سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص ص. 411-412.

<sup>2</sup> - Christian Davenport, « Human Rights and the democratic proposition,» **Journal of Conflict Resolution**, Vol.43, N°.01, 1999, pp.92-100.

استخدمتها مبررا لوجودها، أو على الأقل لم تستطع تحقيقها<sup>1</sup> لإستيلاء قادتها على الثروات الوطنية،<sup>2</sup> وعدم المبالاة بأزمة التوزيع التي تفاقمت حدثها مع مرور السنين، باستثناء بعض الدول مثل بوتسوانا التي حافظت على نظام سياسي تعددي منذ استقلالها وإلى غاية التسعينيات من القرن الماضي.<sup>3</sup>

ولا شك أن الجيش في إفريقيا كان يشكل العقبة الكبرى أمام الديمقراطية في غالبية الدول الإفريقية، وكان رجاله يبررون عادة استيائهم على الحكم باتهام المدنيين بالرشوة والفساد، ويقدمون أنفسهم للشعب بالقول بإنشاء حكومات أفضل، وتحسين الأداء الاقتصادي والقضاء على مختلف الازمات التي عجزت الأنظمة المدنية عن القيام بها، وقد استولى الجيش على الحكم في أكثر من نصف الدول الإفريقية، وباءت محاولاته بالفشل في البقية.<sup>4</sup>

**ج- الشرعية السياسية في النيجر نموذجا:** بدأت أولى محاولات الجيش في الاستيلاء على السلطة في النيجر مع بلوغ أزمة الشرعية في هذا البلد حدودها القصوى بعد الانقلاب العسكري على نظام الرئيس "حماني ديوري" Hamani Diori في أبريل 1974، بقيادة "سيني كونتشي" Seyni Kountchi، ولم تلعب لا الطبيعة التسلطية للنظام السابق، ولا تشكيلته الإثنية والجهوية الضيقة دورا في هذا التغيير الحكومي، إذ تمت المحافظة على هذين العاملين، بل وتضاعفا أكثر فأكثر في ظل النظام العسكري، وقابلت الجماهير نبا الانقلاب بترحاب كبير، لأنها لم تعد تطيق العنف الممارس عليها من قبل نظام الحزب التقدمي النيجري Parti Progressiste Nigérien.<sup>5</sup>

وبما أن ممارسة السلطة في الأنظمة الإفريقية عادة ما تعكسها الطريقة التي تم بها الحصول عليها، فالذي وصل إلى هرم السلطة بالقوة يستخدم هذه الأخيرة للمحافظة عليها، وهذا ما يفسر العديد من الثورات الدامية داخل قصور الرئاسة في إفريقيا، وعمليات التصفية الجسدية للعديد من الشخصيات الإدارية والعسكرية

<sup>1</sup> - Tiebilé Dramé, « la crise de L'Etat », in, Stephen Ellis, ed., **L'Afrique Maintenant**, Paris: Edition Karthala, 1995, p. 339.

<sup>2</sup> - Mumpasi Lututala, « L'Etat Africain entre la crise et les instances internationales », in Jean Coussy & Jacques Vallin, eds., **Crises et population en Afrique : crise économique, politique d'ajustement et dynamiques démographiques**, 2éd. Paris :C.E.P.E.D., 1996.p.110

<sup>3</sup> - Stephen Ellis, « L'Avenir de L'Afrique et le monde », in, Stephen Ellis, ed. **op. cit.**, p.432.

<sup>4</sup> - أحمد حجاج، "الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع.153، جويلية 2003، ص.45.

<sup>5</sup> - Jibrin Ibrahim, « Transition et successions politiques au Niger », Momar Coumba Diop & Mamadou Diouf, eds., **Les Figures du Politiques en Afrique : des pouvoirs Hérités aux pouvoirs élus**, Paris: Karthala et CODESRIA, 1999, p.189.

العليا بحجة محاربة الفساد، في نظم يحتل فيها رئيس الحزب أو رئيس الدولة مكانة الملك الأوتوقراطي، حيث الغياب شبه الكلي لمشاركة الشعب على الرغم من كثافة الشعارات والمخرجات الرمزية الصورية.<sup>1</sup> سوف يمارس النظام الجديد في النيجر بدوره نوعا من إرهاب الدولة ابتداء بأعضاء المجلس العسكري الأعلى، إذ لم يتم أبدا نشر أسماء أعضاء ذلك المجلس، وخلال سنة فقط قُتل وسُجن العديد من النشطاء السياسيين، وحوّل الرئيس "كوننتشي" البلاد كلها إلى ثكنة عسكرية كبيرة، يراقب رجال الدرك فيها جميع حركات المواطنين ونشاطاتهم.<sup>2</sup>

وقعت الشرعية في النيجر في أزمة جديدة عندما قام العقيد "ابراهيم باري مايناساره" Ibrahim Baré Mainasara بانقلاب عسكري آخر في 27 جانفي 1996 ضد الرئيس المنتخب "محممان عثمان"، وبرر تدخل الجيش بضرورة حسم الصراع الذي كان قائما بين الرئيس ووزيره الأول "حاما محمد"، الذي عين رئيسا للحكومة بعد إخفاق أنصار رئيس الدولة في الحصول على الأغلبية البرلمانية، عقب الانتخابات التعددية التي أجريت سنة 1995،<sup>3</sup> وبدا وكأن جمهور المواطنين رحب بالإنقلاب خوفا من بطش العسكر والأجهزة الأمنية، التي باشرت حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف المعارضين للنظام السياسي المنتخب ديمقراطيا، حيث أوقف العديد من السياسيين والصحافيين من معارضي النظام الجديد عامة، والجنرال الانقلابي خاصة، ورُحّل بعضهم إلى الثكنات العسكرية الواقعة على الحدود مع مالي، بينما سجن البقية في معتقلات العاصمة نيامي، وبعد تغيير الدستور وقانون الانتخابات بأخرين جديدين، والمصادقة عليهما بعد الاستفتاء الذي جرى في 07 جويلية 1996، أعلن العقيد "مايناسارا" نفسه مرشحا مستقلا للانتخابات الرئاسية المقبلة، وبدأ سلسلة من التغييرات ليضمن فوزه فيها، كان من أهمها تغيير أعضاء الغرفة الدستورية في المحكمة العليا المكلفة بالمصادقة على نتائج الانتخابات، وحل اللجنة المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، كما كُلف الجيش بجمع ونقل صناديق الاقتراع إلى الفنادق، ليتم فرزها بعيدا عن أنظار ممثلي المرشحين والمراقبين المستقلين، وفاز العقيد في النهاية بـ 72 في المئة من مجموع 92 في المئة من الأصوات المعبر عنها، وأطلق سراح المرشحين الثلاث الذين ألقى القبض عليهم من أول يوم للانتخابات، ومنع قبل ذلك

<sup>1</sup> - Luc Sindjoun, *Science Politiques Réflexions & Savoirs sur les Pratiques politiques en Afrique Noir*, Paris: CODESRIA, 1999, pp.85-90.

<sup>2</sup> - Abdoulaye Niandou Souley, « L'armée et le pouvoir, » *Politique Africaine*, N°.38, Juin 1990, p.41.

<sup>3</sup> - بكاري درامي، "آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، *السياسة الدولية*، ع.153، م.38، جويلية 2003، ص.56.

أي شكل من أشكال المظاهرات أو التجمعات الشعبية، وفشل الإضراب الذي دعا إليه إتحاد نقابات العمال النيجيريين تحت وطأة التهديد.<sup>1</sup> على الرغم من أن كلا الانقلابيين في النيجر ضرب بمسألة الشرعية عرض الحائط، إلا أنهما يختلفان باختلاف توقيتهما والظروف التي حدثا فيها، في مجموعة من النقاط الجوهرية التي يمكن الوقوف عندها فيما يلي:

1- أن الانقلاب الأول جاء امتدادا لحكم تسلطي، كانت بداياته منذ أول يوم للإستقلال، وقد ساهم ذلك الحكم في تقوية الأزمات التي لعب الاستعمار دورا كبيرا في نشأتها، خاصة منها أزمتي الهوية والشرعية، وخلق أزمات أخرى كأزمة التوزيع والتغلغل، ومن ثم لا يمكن القول أن التحول السياسي الذي حدث في هذه الفترة جاء نتيجة للأزمات السابقة الذكر، على اعتبار أن النظام السياسي الجديد لم يقض على تلك الأزمات، بل على العكس تماما قام بتعميقها وتقوية حدتها.

2- جاء الانقلاب الثاني على عكس سابقه بعد التحولات السياسية التي عرفتها النيجر في بداية سنوات التسعينيات، وانتهت بالدخول في تجربة ديمقراطية واعدة مستمرة وغير مستقرة حسب تصنيف "مورلينو"، ومن ثمة فشلت في أهم مرحلة من مراحل نجاح عملية التحول السياسي واستمرار النظام الديمقراطي، وهي مرحلة الترسخ والتعزيز.

### المطلب الثالث: نشوء النخب والطبقات في إفريقيا.

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع هناك فئة محدودة حاكمة، تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...، وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات، أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات، وعليه فإنه لفهم وتفسير طبيعة الدولة في أي منتظم سياسي، يجب أولا الانطلاق من بداية التكوينات الاجتماعية التي تعد متغيرا مستقلا مسؤولا عن نمط التفاعلات داخل المجتمعات، والتي تسمح بتفسير القوانين والتشريعات والمؤسسات، وكذا السلوكات والتفاعلات، التي هي في الأصل نتاج التكوينات الاجتماعية حسب العديد من الدراسات والمفكرين السياسيين أمثال "ميلز، ميشلز، موسكا، بوتومور، باريتو.."

<sup>1</sup> - Patrick Quantin, « Niger : retour sur l'analyse d'un coup d'état, » *Politique Africaine*, N°.62, Juin 1996, pp.113.117.

يرى "جيتانو موسكا Gaetano Mosca" أن نشأة الصفوات تعتمد أساسا على المصالح والمثاليات الجديدة في المجتمع، وعلى ظهور مشاكل جديدة، وعندما يتغير ميزان القوى فإن الوسيلة التي بمقتضاها تتشكل الطبقة الحاكمة كما يسميها لا تتغير، وهي نمو مصدر جديد للثروة أو زيادة الأهمية العلمية لنوع جديد من المعرفة، أو ظهور دين جديد أو انتشار أفكار جديدة تؤدي إلى انهيار الطبقة الحاكمة وبروز أخرى، فأهم مظاهر دورة النخبة لدى موسكا هو ظهور قوى اجتماعية جديدة،<sup>1</sup> في حين يرى ماركس Karl MARX أن نشأة الطبقة الحاكمة وسقوطها يعتمد على التغيير في التكنولوجيا وملكية أدوات الإنتاج، وأنه يحدث نتيجة لصراع الطبقات المترتب على ذلك، والذي يعد القوة الأساسية المحدثة للتغيير السياسي.<sup>2</sup>

افترض "روبرت دال Robert DAHL" أن القادة في موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، وعندما يكون تأثير القائد مقبولا شرعيا، فإنه يملك السلطة، ويرى "دال" وهو ما ينطبق على النموذج الإفريقي أن السبب الجوهرى في سعي القادة إلى تحويل الحكم بالإكراه إلى سلطة شرعية، هو أن هذا الشكل من الحكم يكون أكثر ثقة واستقرارا وكفاءة بصفة عامة، وأن السعي نحو الشرعية هي العملية التي بمقتضاها تسعى النخبة لاكتساب القبول الشعبى على أساس التبريرات الأيديولوجية التي تتبناها.<sup>3</sup>

وطبقا لنموذج "دال" في التحليل، فإنه في حالة توافر الدرجة العليا من الشرعية فإنه يكون من السهل على النخبة الحفاظ على السيطرة، دون استخدام أي نوع من القوة، وعلى العكس كلما انخفضت درجة الشرعية، فإن استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح معتمدا بدرجة أكبر على الوسائل الإكراهية، أي إن القيادة تفرض سيطرتها وتعززها بالمزج بين اكتساب الشرعية، وبين التهديد باستخدام أو استخدام القوة، وتكون العلاقة الأساسية بين القوة والسيطرة والشرعية على النحو التالي: سيطرة = قوة + شرعية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985، ص ص. 53-58.

<sup>2</sup> - عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص ص. 131-135.

<sup>3</sup> - Ludger Helms, "Five Ways of Institutionalizing Political Opposition: Lessons from the Advanced Democracies", INSTITUTIONALIZING POLITICAL OPPOSITION, LTD 2004, pp.23-25.

<sup>4</sup> - Robert A. Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition**, New Haven and London: Yale University Press, 1971, pp. 245-248.

لقد حاول العديد من المفكرين والباحثين دراسة النظم الإفريقية من منطلق التكوينات الاجتماعية على أساس أنها متغير مستقل في تفسير البناء الاجتماعي والسياسي وكذا التفاعلات، بما في ذلك الحروب والنزاعات، وفي هذا الصدد يرى "فرانز لبي Franz Lee" أن النموذج الإفريقي يفتضي ويتطلب اهتماما كبيرا بتحليل معمق للطبقات والجماعات الإفريقية في مختلف الدول الإفريقية، باستخدام منهج الاشتراكية العلمية والماركسية للإجابة على إشكالات متعددة، مثل ما هي أصول "الجماعات الاجتماعية" كالبرجوازية الوطنية وإنتلجنسيا البرجوازية الصغيرة والجماعات العسكرية القومية؟، وقد اتخذ "فرانز" النموذج الأوغندي حالة للدراسة كما تناول الإمكانيات الثورية للجماعات الاجتماعية الهامشية، أو البروليتاريا الريفية والحضرية في نيجيريا، وجنوب أفريقيا، وأخرى عن مدى وجود البروليتاريا الناشئة في العواصم الإفريقية.<sup>1</sup>

لقد شكلت الطبقة حسب العديد من المفكرين المهتمين بالشأن الإفريقي شكلا من أشكال استمرارية الخضوع السياسي لإفريقيا في ظل وجود دولة أفريقية مستقلة، بعدما كانت أشكال الإخضاع السياسي واضحة أثناء المرحلة الاستعمارية، واستنادا إلى ما ذهب إليه "فرانز لبي" فإن هذه الطبقة تقوم بهمة وصل بين البلدان الرأسمالية الإستعمارية والبلدان التابعة في أفريقيا، وهذا ما يفسر حسب العديد من المفكرين وعلى رأسهم "فرانز لبي"<sup>2</sup> حالة عدم اللاستقرار السياسي وحالات الانقلاب التي ميزت جل النظم الإفريقية.

بالمقابل يعد كتاب الباحث المتخصص في الأنثروبولوجيا الاجتماعية "ب.س. لويد" مؤلفا نموذجيا، في دراسة النخبة الإفريقية ذات الثقافة العربية ودورها في الانتقال من التقليد إلى الحداثة في أفريقيا، وفهم أثر التحديث على المجتمعات التقليدية من خلال محاولة الإجابة على جملة أسئلة تدور حول البحث في طبيعة العلاقة بين الفئات الجديدة "النخب ذات التوجه الغربي"، ثم العلاقة بينها وبين النخب الأخرى، ثم افتراض إلى أي مدى يمكن أن تظهر في غرب أفريقيا أنماط من المجتمع الصناعي الغربي؟

<sup>1</sup>-Franz J.T LEE, "Dependency and Revolutionary theory: Relevance to the African situation," In: Yolamu R.BARONGO, ed., **political science in Africa: a critical review**, London: zed press, 1983, pp. 178-181. Republished by Pandemonium electronic publications, Mérida, Venezuela, 2000.

[www.Franz-Lee.org/files/barongo.html](http://www.Franz-Lee.org/files/barongo.html).

<sup>2</sup>- أبرز المفكرين في هذا الشأن نذكر: إفوريلك Ivorwilk، ثانديكا ماكاندوير Thandika Makanduire، آن فلبس Anne Philips، خوسيه أكامبو José Acampo....



لقد حاولت العديد من الأطر النظرية الأخرى معتمدة على المنظور الطبقي تحليل الواقع والتاريخ الإفريقي، وبهذا الصدد تم تعريف عملية التحديث السياسي انطلاقاً من عملية بناء المركز الذي يسعى لبسط هيمنته على الأطراف وهذا ما نجده في أعمال "بندكس" و"روكان" على نحو ما أشار إليه "برتراند بادي" Bertrand Badie من أنه يمكن اعتبار عملية بناء المركز تلك، عملية تقود إلى توحيد النخب أو تنسيق توجهاتها إلى بناء مؤسسات وقيم تسهم في الحفاظ على التنظيم العام في مجتمع مستقل، محصور في رقعة جغرافية محددة، في حال ما إذا كان هذا المجتمع يعيش في حالة من انقسام وانشطار للسلطة Atomisation du pouvoir وضعف التنسيق بين مكوناته المختلفة، وفي السياق نفسه وتأكيداً على دور المركز، يرى كل من "إدوارد شيلس" و"زولبارغ Zolberg"، أن الدولة الإفريقية الحديثة تعاني من ضعف في تأسيس مراكز وطنية للسلطة، مع قوة تأثير المؤسسات والقيم التي تؤدي لإضعاف تلك المراكز،<sup>1</sup> فتعددية النظم السياسية الإفريقية يمكن اختصارها في ثنائية تميز بين قطاعين: قطاع سياسي حديث، وقطاع سياسي محلي، بمعنى نخب حديثة ذات توجه غربي ونخب تقليدية.<sup>2</sup>

من جهته يرى "فرانسوا بايار" François BAYART "أن دراسة نشوء النخب والطبقات في إفريقيا تفرض بالضرورة البحث في علاقات الهيمنة، كمتغير محوري في العلاقات الاجتماعية للإنتاج والعلاقات القانونية والسياسية، إذ على ضوء هذا المتغير المحوري يمكن التمييز بين الكبار الاجتماعيين Les aines sociaux الذين يمثلون الزعماء والحكام من جهة، والصغار الاجتماعيين Les cadets sociaux الذين هم المحكومون من جهة أخرى، وقد تناول "بايار" بالتحليل والتفصيل نظريته حول الهيمنة في تشكيل النخب والطبقات في إفريقيا في كتابه الشهير "الدولة في الكامرون"، حيث استعرض في تفسيره المؤشرات المحددة لكل من مفهوم الكبار والصغار الاجتماعيين كما يلي:

1- الكبار الاجتماعيون: يسميهم "بايار" الارستقراطية القديمة" وهي تمثل فئة الأشخاص الذين يمارسون الاستغلال بشكل واسع أسرياً، اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، وتمثل هذه الفئة رؤساء العائلات الكبرى والقادة الموهوبين والمهابين،

<sup>1</sup>-Peter GESCHIERE, "le politique en Afrique: le Haut, le bas et le vertige", **politique africaine**, N°39, Octobre 1990, p. 156.

<sup>2</sup>-Wondwosen Teshome, "Opposition Parties and the Politics of Opposition in Africa: A Critical Analysis," **International Journal of Human and Social Sciences**, Vol.4, N°5, 2009, pp.287-292.

ويطلق عليهم في العديد من الدراسات "المفضلين أو الممتازين" Aines Privileges<sup>1</sup>

2- الصغار الاجتماعيون: تشمل مختلف الجماعات المستعبدة والخاضعة، والعبيد المسخرين لخدمة الكبار، ويقسم "ميلاصو" C.Meillasoux فئة الصغار الاجتماعيين في تاريخ نشوء النخب والطبقات في إفريقيا إلى قسمين أو فئتين هما: أ- فئة العبيد والنساء أو الفئة المستضعفة، والتي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تغيّر مركزها ودورها الاجتماعي أو أن تطمح إلى ذلك. ب- فئة الصغار الخاضعين بحدّة أقل والذين حسب "ميلاصو" يمكنهم تغيير مركزهم الاجتماعي والتحول إلى كبار اجتماعيين.

ويرى "ميلاصو" أن تدخل الاستعمار في إفريقيا وإحلال العلاقات المادية والسلعية ومنطق السوق، وتراجع النظام السلالي، ساهم بشكل كبير في ظهور العديد من أقطاب جديدة للهيمنة بمنطق آخر، كالثراء والملكية والعلاقات الخارجية بدل النظام الهيراركي السلالي القديم.<sup>2</sup>

وقياسا للأطر النظرية المتعلقة بنشوء النخب والطبقات في إفريقيا فإن العديد من الدراسات والكتابات المتخصصة فسّرت الكثير من الاختلالات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها بعض النظم الإفريقية بعد الاستقلال، وفي هذا الشأن يعد النموذجان الرواندي والبورندي المثال الأبرز لذلك، حيث شهدت الدولتان صراعات متكررة أسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا والمهجّرين والمفقودين، وهي صراعات وحروب داخلية تصنف ضمن دراسات فرانسوا بايار "François BAYART الذي فصل في صراع الصغار مع الكبار الاجتماعيين في إطار صراعات المكانة والدور الاجتماعيين، فعلى الرغم من أن التوتسي كعرقية لا تزيد نسبتها عن 14 في المئة من التركيبة الاجتماعية في كل من بورندي ورواندا، إلا أنها سيطرت على امتداد عقود بعد الاستقلال على السلطة والمناصب الحكومية ومصادر الثروة، مما دفع الأكثرية من "الهوتو" إلى التمرد والعصيان والصراع مع النخب الحاكمة في مسعى لإعادة اقتسام السلطة.

<sup>1</sup>- رضوان بروسى، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص.54.

<sup>2</sup> - Jean COPANS, « La banalisation de l'état Africain a propos de l'Etat en Afrique de J.F BAYART », *Politique Africaine*, N° 37, Mars 1990, p. 98.

### المبحث الثاني: الأطر النظرية لبحث طبيعة الدولة في أفريقيا.

لقد تعددت المداخل النظرية لبحث وتقصّي طبيعة الدولة في العالم الثالث، سعياً في البحث عن خصوصيات الظاهرة السياسية في هذه الأقاليم، والخروج باستنتاجات وتعميمات، إلا أن اختلاف المنطلقات الفكرية والمسلمات النظرية أدى إلى تضارب صارخ في الأطر التفسيرية لطبيعة الدولة في العالم الثالث عامة، وأفريقيا خاصة، وبناء على ذلك تعددت الأطر النظرية والتحليلية بين التنمية السلوكية، والماركسية، والحدائية في ظل النموذج المعرفي الكلي، وعليه تحاول الدراسة في هذا المبحث الوقوف على أبرز المداخل النظرية المفسرة لطبيعة الدولة في أفريقيا على مراحل ثلاث، بدءاً بالسلوكية في ستينيات القرن العشرين، انتقالاً إلى مدرسة التخلف والتبعية مع سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، انتهاءً إلى مقارنة الدولة النيوباتريمونيلية مع تسعينيات القرن العشرين في ظل النموذج الهولستي.

### المطلب الأول: المدرسة السلوكية والمنظور التنموي.

برزت السلوكية كثورة معرفية في ستينيات القرن العشرين، وكان هدفها تصحيح العيوب المفترضة في المقاربات التقليدية في الدراسات السياسية، ومن خلال التركيز على الجانب غير الرسمي حاول السلوكيون أن يفسروا ويفهموا كيف يتصرف الأفراد ضمن المجتمعات والمؤسسات السياسية، وكيف يسهم السلوك غير الرسمي في صنع السياسة، كذلك كانوا أكثر اهتماماً بالنظرية الإمبريقية بدلاً من النظرية المعيارية، التي كانت محكومة بالقيّمات التي استخدمها الفلاسفة السياسيون أو المنظرون السياسيون التقليديون.<sup>1</sup>

لقد عرفت السلوكية كثورة معرفية حراكاً علمياً في مجالات ثلاث هي المجال الموضوعي، حيث تم الانتقال بموضوع علم السياسة من المواضيع الجامدة كدراسة الدساتير والشرعية وموضوع الصلاحيات والفصل بين السلطات، إلى مواضيع الحراك السياسي كإتخاذ القرار والمشاركة السياسية والنفوذ ودور الجماعات الضاغطة، ودور البيئة والثقافة في رسم السياسة والقوة والتأثير.

أما المجال الثاني فهو المجال المنهجي؛ حيث تم اعتماد حزمة منهجية أكثر تطوراً بتجاوز المناهج الفلسفية والتاريخية والقانونية والمؤسسية، إلى المناهج

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 56-58.

الإمبريقية كالمقارن والإحصائي والمسحي، وكلها مناهج اقتضتها دراسات الديناميكا السياسية بدل الدراسات الستاتيكية التي كانت سائدة والمتعلقة بدراسة الدساتير والقوانين والمؤسسات، ومواضيع كالفصل بين السلطات والصلاحيات والمناصب.

المجال الثالث، وهو الأهم على الإطلاق في دراستنا تمثل في المجال الجغرافي حيث تم الانتقال من الاهتمام بنظم أوربا وأمريكا إلى نظم العالم الثالث<sup>1</sup> في إطار ما يسمى بدراسة المناطق "Area Studies" والذي أعتمد كحقل محوري في السياسات المقارنة مع ظهور الدولة حديثة الاستقلال في العالم غير الغربي، وبروز العديد من المشكلات مثل التحديث والمأسسة والتنمية.

إن ظهور الثورة السلوكية كنموذج معرفي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بتسيد أمريكي لعلم السياسة، كان الهدف منه تغيير مختلف الافتراضات النظرية والمنهجية المميزة للمدرسة الدستورية التي سادت في القرن التاسع عشر، إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ويهدف التوجه الجديد إلى السعي في تطوير منهج مقارن يسهم في صياغة نظريات عامة لتحليل النظم السياسية والحياة السياسية ككل، وذلك بالاستفادة من التقدم في أدوات البحث، والمنهجية في العلوم الطبيعية.<sup>2</sup>

ومن هذا المنطلق فإن دراسة السلوك السياسي لا تكون علمية إلا بالابتعاد أكثر عن النظرية السياسية الفلسفية التي تبحث فيما يجب أن يكون، وذلك بالتركيز على الملاحظة الموضوعية والفحص المنهجي للفرضيات، والعمل على إعداد لغة علمية بمصطلحات صارمة ذات دلالات منهجية واعتماد الأساليب الرياضية وأدوات البحث الكمية، واستخدام المقابلة وصبر الآراء، وتحليل المضمون والدراسات الإحصائية كأدوات بحثية، ومعالجة الظاهرة السياسية بأكثر واقعية وديناميكية، ومن ثم البحث الأمبريقي كأساس لإعداد نظريات سياسية، بدل البحث المعياري بهدف التأسيس إلى علم سياسة نسقي<sup>3</sup> systématique، أدى ذلك إلى إنشاء لجنة السياسة المقارنة برئاسة "غابريال ألموند" التي ألتحق بها العديد من الباحثين المهتمين بدراسة العملية السياسية في العالم غير الغربي، ضمن ما عرف

<sup>1</sup> - سواء تعلق الأمر بدراسة حالات مثل النظام الفرنسي، أو دراسات مقارنة على سبيل دراسة "توكفيل ومونتسكيو"، وتخرج من هذه القاعدة كل من دراسات "ماركس، ومونتسكيو" اللذان كانا سباقين في دراسة نظم غير غربية.

<sup>2</sup> - Nicolas Freymond, « La question des institutions dans la science politique contemporaine, l'exemple du néo- institutionnalisme, » **Travaux de science politique**, Nouvelle Serie, N°15, Université de lausanne, Departement de science politique, Lausanne, 2003, pp.11.12.

<sup>3</sup> - G.B.Mac Pherson, « Tendances mondiales de la recherche en science politique, » **Revue Francaise de science politique**, 1954, Vol.4, N.3, pp.523.524.

بدراسة الأقاليم، وكنناج لهذا الاتجاه بدأت تبرز العديد من الدراسات كان أبرزها وأهمها كتابات "ألموند" "جورج كون" و"جاي بوكر" و"لوسيان باي" وبعض الدراسات والكتابات الجماعية كالكتاب الذي حرره أوموند وكولمان بعنوان "السياسة في الأقاليم النامية 1960، والذي كانت معظم مقالاته مقدمة في مؤتمر التحديث السياسي المنعقد في 1959، وما يلاحظ في تلك الدراسات هو استعارتها لمفاهيم من مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث استخدم "دافيد أبتنر" أفكار "ماركس فيبر" حول الشرعية والسلطة، واستعار من "ماريو ليفي" أفكاره حول المتطلبات البنائية والوظيفية، وفي غضون ذلك قررت اللجنة أيضا التركيز على موضوعات التنمية السياسية والتجديد السياسي، والثقافة السياسية، حيث تم إصدار خمس مجلدات تبحث وتحلل مختلف مجالات التنمية السياسية.<sup>1</sup>

إن مسألة البحث عن الدولة في أفريقيا ما قبل الاستعمار Pr colonial State كان محل اهتمام كبير في الدراسات الليبرالية، سواء السلوكية أو ما سبقها من دراسات البنيويين الوظيفيين في الأنثروبولوجيا،<sup>2</sup> والذي تعد أحد أهم المصادر المعرفية للسلوكية في علم السياسة، وتميزت أغلب الدراسات والأدبيات في طبيعة الدولة في أفريقيا بإفترض أن المشاكل التي واجهت دولة ما بعد الإستعمار، إضافة إلى صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة، تُفسّر بغياب تقاليد الدولة بالمفهوم الوستفالي في التاريخ الإفريقي، الأمر الذي نجم عنه رفض المجتمع للدولة، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين أبرزهم "غورن هايدن" Goren Hyden الذي يرى أنه باستثناء أثيوبيا، كل المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء لم تستطع أن تطور بنفسها أنظمة دولانية Systèmes Etatiques والسبب في ذلك حسب، هو هيمنة نمط الإنتاج الفلاحي الذي قضى على أي إمكانية لظهور هياكل فوقية Super Structures حقيقية،<sup>3</sup> وعلى هذا الأساس فإن كل النظريات الغربية انطلقت من مسلمتات ضمنية لم يصرح بها في أغلب الأدبيات، مفادها أن أفريقيا لم تعرف وجود الدولة في تاريخها قبل الاستعمار، وبين تيار التطرف لعدم وجود تنظيم سياسي في أفريقيا ما قبل الاستعمار، وبين التيار المعتدل، تعد دراسة كل من "إدوارد إيفن برينشارد" Edward Evans Pritchard و"ماير فورت" Meyer Fortes التي تقسم المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمار إلى نموذجين، يتميز

<sup>1</sup> - رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

<sup>2</sup> - رادكليف براون & مالتينوفسكي.

<sup>3</sup> - Arturo Warman, « Fonctionnalisme et ethnicité, » **seminaire international sur les problemes théoriques relatifs aux questions raciales et ethnique**, Milan, Italie, 1985, Organisation des Nation Unies pour L'éducation, la science et la culture.

أحدهما عن الآخر، في كتابهما حول النظم السياسية الإفريقية، African political Systems" الصادرة سنة 1940، لقد تم تمييز في هذا الكتاب بين مجتمعات الدولة State Societies ومجتمعات بدون دولة "Stateless Societies"، وحاول العالمين إعطاء تفسير وظيفي للظاهرة في إطار تحليل سلوكي صرف، فبالنسبة للنموذج الأول يمكن التمييز بين الحاكم والمحكومين، وبالتالي إمكانية فصل الوظيفة السياسية عن الوظائف الأخرى، فالحاكم يمتلك القوة التنظيمية، ويحتكر القوة العامة لممارسة سلطته الفعلية، كما أن هذه المجتمعات تقع تحت سيطرة حكومة مركزية تمارس سلطتها عن طريق القوة العسكرية وتطبيق العقوبات في رقعة جغرافية موحدة، إضافة إلى أنها تعرف تميزا ولا مساواة اجتماعية على أساس الدم والامتيازات، والسلطة.<sup>1</sup>

أما النموذج الثاني فالسياسة غالبا ما تكون من الوظائف الاجتماعية الأخرى، إذ لا يمكن التمييز بين الوظيفة السياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية، فالمجتمعات في هذا النمط تتسم بتقسيم هيكلية بين جماعات الأولياء، والجماعات المحلية التي تتمتع باستقلالية واسعة، وترتبط بينها شبكة من الحقوق والواجبات محكومة بمبدأ القوة بين هذه الجماعات،<sup>2</sup> حيث ليس هناك سلطة مركزية ولا مؤسسة قضائية أو قوة عامة، كما أن التقسيم الاجتماعي للعمل يقوم على أساس العلاقات الطبيعية ورابطة الدم أكثر منه على أساس علاقات اقتصادية واجتماعية للإنتاج.

لقد شكلت الدراسات الوظيفية لطبيعة الدولة في أفريقيا قاعدة للأنثروبولوجيا السياسية لتفسير العديد من التجمعات والحضارات الإفريقية، مثل شعوب "الباغندا Baganda وأنكول Ankole وشعوب اللوزي Lozi بالنسبة للشعوب التي عرفت تنظيم الدولة نسبيا، أما النموذج الثاني والذي تميّز بوجود تجمعات وقبائل دون حكام، فقد أطلق عليه الوظيفيون الأنثروبولوجيون بـ"قبائل دون حكام" Tribes "without rulers" وقد أصبح هذا التقسيم من المقدمات النظرية الأساسية في المرحلة السلوكية في علم السياسة.<sup>3</sup>

أشارت مختلف الدراسات السلوكية لطبيعة الدولة في أفريقيا أن العديد من المجتمعات في القارة كانت محرومة من حاكم ينسق نشاط الجماعة كشعوب "مبوتي" Les mbutis" التي درسها "تريبيل" C.M.Turubul " فالتعاون يضمن

<sup>1</sup> - Hugues Rabault, « le paradigme de la machine, politique et cybernetique sociale, » **Droit et société**, N° 50, 2002, p.215.

<sup>2</sup> - Arturo Warman, **op. cit.**

<sup>3</sup> - Hugues Rabault, « Hommage a Niklas Luhmann, » **Droit et société**, N° 42-43, 1999, pp.459-460.

عن طريق انضمام أي فرد إلى معايير وقيم الجماعة وهو الضامن للبقاء الاقتصادي للجماعة، وأي فرد حاول تجاوز القيم والقواعد الناضجة للجماعة يطرد خارج المجتمع لأنه ليس أهلاً للعيش فيه، فالمنطق الاجتماعي حسب "تيريبييل" محكوم بالانسجام "الشبه هموستاتيكي" "Homéostatique" -التوحد البيولوجي- الذي تفرضه المصالحة والسلطة والتي بدورها غير مجسدة في مؤسسة معينة لا فردية ولا جماعية، فهي مجسدة فيما أسماه "جورج بلاديي" الطاقة المنتشرة التي بواسطتها تستطيع الجماعة فرض ضغوطاتها الداخلية، وفي حال أي طارئ تكون الجماعة كلها مجلساً استشارياً للتداول بغرض الحفاظ على الاستمرار وحفظ قانونها الداخلي المهدد، بهذا المعنى لا وجود لأي مؤسسة سياسية داخل المجتمع، فالمجتمع قائم على مبدأ التسيير الذاتي، وسط غياب لأي سلطة مؤسسية، الأمر نفسه يصدق على ما يسمى بالمجتمعات السلالية التي ميزت شعوب الغابات الاستوائية، فتنظيم المجتمع يمارس داخل شبكة أسرية وأبوية، وللحفاظ على النظام الداخلي في هذه المجتمعات يتم الاعتماد على الأكبر سناً في الحكم، أو ما يسمى بالعميد،<sup>1</sup> أما بين السلالات فيتم الاعتماد على الأكبر سناً بين العمداء، وبالتالي لا يمكن الحديث هنا عن أي مؤسسة دائمة للسياسة، أبرز نماذج هذه الطرح شعب "النوي" "Les Nuers" في السودان أين تكون السلطة في يد من يسمى "بشرة النمر"، والذي يمتلك مؤهلات أسطورية.<sup>2</sup>

لقد تأثرت البنيوية الوظيفية في علم السياسة تأثراً بالغاً بالبنيويين الوظيفيين في الأنثروبولوجيا، تجسد ذلك بقوة في مؤلف "الموند وباول" "السياسة في الأقاليم النامية، حيث تم صياغة النظرية الوظيفية في تفسير طبيعة الدولة في العالم الثالث وأفريقيا خاصة، باعتماد مجموعة من الافتراضات، قادت إلى تشكيل المفهوم الأساس المتمثل في التمايز الهيكلي، هذا المفهوم الذي يقوم على متغيرين أساسيين في النخبة السياسية يتمثلان في درجة استقلال الوظائف ودرجة اختصاصها، الأمر الذي سمح بتحديد مستوى الحداثة الذي تحقق في كل نظام سياسي، فالمجتمعات التقليدية تتميز بهياكل متقلبة وقليلة الاختصاص، كما أن هناك جهاز واحد يقوم بجميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى الوظائف الدينية والاقتصادية،<sup>3</sup> على عكس المجتمعات الحديثة التي توجد فيها هياكل سياسية

<sup>1</sup> - Arturo Warman, *op. cit.*

<sup>2</sup> - رضوان بروسى، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

<sup>3</sup> - Stanley Rothman, « Functionalism and its critics, an analysis of writings of Gabriel Almond, » *The political Science Review*, Vol. 1, No. 1, 1971, pp.236-237.

"حكومة، برلمان ، أحزاب"، تقوم على التخصص وتقسيم دقيق للعمل، وفي مسعى الوظيفية التفسيري لطبيعة الدولة في أفريقيا، جاءت الوظيفية بمفهوم "الحمل الوظيفي" الذي يعني ضعف المؤسسة، ونقص التجربة في مجال تقسيم العمل السياسي، وهذا ما تم تفصيله في كتاب "روزبارغ وكولمان" Colman & Rosberg بعنوان الأحزاب السياسية والإندماج الوطني في أفريقيا الإستوائية 1964. وعلى الرغم من تراجع السلوكية في نهاية الستينيات إلا أن المنظور التنموي التحديثي في تحليل النظم السياسية بقي قائما في المدرسة الليبرالية مع "لوسيان باي" و"ألموند" و"باول" و"فيربا" و"آبتر"، و"هانتغتون" ...<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مدرسة التبعية ونظرية التخلف.

سيطر المنظور التنموي التحديثي على السياسة المقارنة حتى نهاية الستينيات، وفي الوقت الذي استمر فيه بعض الدارسين والمفكرين في استخدام المنظور المؤسسي التقليدي وغيره من المداخل، إضافة إلى تركيز البعض على النظم الغربية فقط، كان الإتجاه العام السائد موجهها نحو دراسة الدول النامية، ومع نهاية الستينيات بدأت انتقادات المنظور التنموي في البروز، فلقد جاءت هذه الإنتقادات من اتجاهات مختلفة،<sup>2</sup> ومن أبرزها:

- 1- أن أدبيات التنمية والتحديث السياسي تميزت بالتحيز العرقي، والتمركز الغربي، وأنها مشتقة من التجربة التنموية الغربية، وبالتالي فإنه من المشكوك فيه إمكانية انطباقها على العالم الثالث المختلف ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا.<sup>3</sup>
- 2- إن الإطار الدولي للتنمية في البلدان النامية، والذي تميز بالإعتماد المتبادل المتشابه بين العديد من الدول والتكتلات إضافة إلى التبعية، يختلف تماما عن الإطار الدولي في أوائل القرن التاسع عشر، والذي تميز بنوع من العزلة النسبية عن تأثيرات العالم الخارجي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد القصبي، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص ص.

<sup>2</sup> - Stanley Rothman, **op. cit.**, pp.270-272.

<sup>3</sup> - Andre Gunder Frank, « The development of underdevelopment,» in: James D. Cockcroft & Andre Gunder Frank & Dale Johnson, eds., **Dependence and underdevelopment**, New York, Garden City: Anchor Books, 1972, p.3

<sup>4</sup> - Hugues Rabault, « l'état, globalisation et théorie de la communication, la fonction de la procedure, » **Droit et société**, N°.51-52, 2002, pp.526-528.



3- إن أدبيات التنمية والتحديث السياسي كانت تصور المؤسسات التقليدية للدول النامية على أنها مؤسسات غير مجدية، تستدعي إنهاءها واستبدالها في حين أثبت الواقع نجاعة العديد منها.

4- قناعة الدول النامية نفسها بعدم جدوى الأطر النظرية للمدخل التنموي التحديثي، لأنها لا تُقدّر حجم التبعات لإنشاء مؤسسات غربية غريبة، إذ أسفرت التجارب التنموية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا عن المزيد من الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار،<sup>1</sup> فالتجارب كلما أدت إلى تفكيك مؤسسات تقليدية كانت ناجحة نسبياً، إذ غالباً ما تؤدي إلى فشل ذريع في التجديد والتأسيس لهيكل بنائي جديد.

هذه الانتقادات التي وجهت إلى المنظور التنموي التحديثي كانت ذات آثار مدمرة وقوية على المنظومة الفكرية الليبرالية، إلى جانب ذلك كانت هناك مجموعة من العوامل السياسية الدولية التي ساعدت على تقويض المنظور التنموي، كان أهمها:

- 1- حرب الفيتنام وآثارها الإنسانية والسياسية، فقد اعتبر العديد من النقاد أن هذه الحرب نتيجة مأساوية للتدخل الأمريكي في تنمية دولة أخرى، كما تم اتهام منظري التنمية الأوائل بأنهم من مؤيدي هذه الحرب بل من مهندسيها حتى.
- 2- أن نظرية التحديث ارتبطت بتيار سياسي تفاؤلي ولحماس مفرط لإدارة الرئيس "كينيدي"، ولفكرة التحالف من أجل التقدم وفرق السلام، هذا التفاؤل الذي سرعان ما تلاشى مع "فيتنام ووتر جيت".
- 3- مع مطلع السبعينيات ظهرت العديد من المستجدات على الصعيد الدولي أهمها:

أ- زيادة التعددية في العالم، مما أفقد الولايات المتحدة والمنظور التنموي وضع التفوق والسيطرة على العالم.

ب- زيادة الثقة بالنفس في بلدان العالم الثالث، إذ بدأ هذا التعاضم يترجم في البداية في دور هذه الدول في هيئة الأمم المتحدة، ثم لاحقاً في الإسهامات النظرية، وتأكيد في بادرة سابقة على أن الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية هي دول ليست متخلفة وإنما دول مختلفة ليس إلا.

لقد أصبح واضحاً مع بداية السبعينيات أن المنظور التنموي لم يعد المنظور الوحيد المهيمن في السياسة المقارنة، فالعديد من المداخل والمقاربات بدأت في البروز، وكانت غالباً بمثابة رد فعل لحالات الإحباط وعدم الرضا بمدخل المنظور التنموي لدى العديد من علماء السياسة، وفي البداية برز مدخلان رئيسيان بديلان لمدخل مدرسة التحديث والتنمية السياسية، أحدهما كان المدخل

<sup>1</sup> - Stanley Rothman, *op. cit.*, pp. 272-273.

الكوربراتي الذي ركز على علاقة الدولة بجماعات المصالح والتنظيم السلطوي للقطاعات وجماعات المصالح في الدول النامية والمتقدمة، أما المدخل الثاني الرئيسي فكان مدخل التبعية<sup>1</sup> Dependency Approach .

لقد جاءت مدرسة التبعية لتطوير المنظور الماركسي الذي فقد مكانته في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي والعالم النامي من جهة، وكرد فعل على عجز الاقترابات والنظريات السلوكية والتنمية بالتحديد، تأسست هذه المدرسة من قبل الكتاب الماركسيين في أمريكا اللاتينية حيث حاول مفكروها تفسير التخلف في دولهم بإرجاعه إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي فرض قيوده على أنظمة دول العالم الثالث، كما استخدمت هذه النظرية من قبل كتاب غير ماركسيين في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم.<sup>2</sup>

لقد عرفت مدرسة التبعية انتشارا كبيرا وإتفاقا وتجانسا في الأفكار لصياغة ما يسمى بالمنظور التاريخي البنيوي لفهم الجذور التاريخية للتخلف، ومعرفة الأسباب والآليات التي تقف وراء استمراره، من بين هؤلاء نجد المفكر الاقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريبيش" الذي سعى إلى تطوير مفهوم المركز والمحيط و"بول باران" في كتابه "الاقتصاد السياسي المتخلف" و"جنر فرانك" الذي صاغ نظريته حول التخلف في مقاله الشهيرة "تنمية التخلف"، إضافة إلى أعمال أخرى مثل نظرية النظام العالمي أو نظرية الأنساق لـ"إمانويل والريستين" وإسهامات المفكر المصري "سمير أمين" صاحب نظرية التطور اللامتكافئ والباحث الشيلي "أوسفالدو سنكل" وعالم الاقتصاد البرازيلي "فورتادو" ومواطنيه "كوردوسو" و"دوس سانتوس".<sup>3</sup>

عرفت المنظمات الإفريقية العديد من الإسقاطات النظرية لمنظري مدرسة التبعية، والتي ساهمت في إثراء الإنتاج الفكري على غرار مفهوم "عدم التجانس البنيوي" Structural Heterogenity الذي صاغه Cordova سنة 1973، وذلك لتفسير الظروف الاجتماعية في أفريقيا ما بعد الإستعمار، فهو يطرح مشكلة التنمية المركبة، Combined Development لأنماط الإنتاج المختلفة في أفريقيا،<sup>4</sup> فعدم التجانس والتماثل، يُفسّر عموديا في إطار التحليل الطبقي في أفريقيا، وأفريقيا يُفسّر الديناميكية الجهوية Regional Dynamism، وهذا ما يسمح بشرح وتفسير

<sup>1</sup> - محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص.31.

<sup>2</sup> - محمد شلي، مرجع سبق ذكره، ص.191.

<sup>3</sup> - Velasco A., "Dependency theory a generation later," **Foreign policy**, N°133, November/December 2002, pp.39-42.

<sup>4</sup> - Matunhu J., "A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment," **African Journal of History and Culture**, Vol.03, N°.05, June 2011, pp.71-72.

التخلف بدقة، ويساعد في تطوير نظرية ثورية تكون أداة عملية يمكنها القضاء على التخلف.<sup>1</sup>

مع ذلك تعد دراسة "والتر رودني" Walter Rodney تحت عنوان "أوروبا والتخلف في أفريقيا" من أهم دراسات نظرية التبعية في النطاق الإفريقي، حيث حاول "رودني" تعميم نظرية التبعية ومسلماتها لتشمل المنظمات الإفريقية، ويعتبر "رودني" من بين أهم مفكري أمريكا اللاتينية الذين حاولوا تفسير مفهوم الدولة ونشأتها وسعيها للتنمية بمقاييس مغايرة للتفسيرات الليبرالية، حيث سلط الضوء على عامل مهم جدا هو دور أوروبا الإستعمارية في تخلف إفريقيا ما بعد الاستعمار.<sup>2</sup>

وضمن السياق نفسه هناك العديد من الباحثين الذين ذهبوا في الطرح ذاته لـ"رودني" في السعي لتفسير الواقع والتاريخ الإفريقي وفق مسلمات مدرسة التبعية، ومن أبرزهم "ويلك Ivor Wilk" و"تاندريكا ماكاندوير Thandika Makanduire" وكل من آن فلبس Anne Philips، خوسيه أكامبو José Acampo، و"دال جنسون Dale Jonson" والذين انتقدوا الطابع الإثنومركزي والأرثودوكسي للمنظور التنموي، هذا إضافة إلى بعض المفكرين الأفارقة أمثال "نيونغ Nayang" و"كلود أكي Claude Aky" الذين ركزوا على عدم التكافؤ في العلاقات البنيوية داخل الاقتصاد الدولي، حيث أفريقيا كانت تابعة وخاضعة للهيمنة أثناء الإستعمار، واستمرت التبعية والهيمنة بأشكال وأساليب جديدة ممثلة في اتفاقيات أو معاهدات دولية أممية أو منظمات كمنظمة التجارة العالمية.<sup>3</sup>

لقد اعتبرت مدرسة التبعية أن التاريخ الإستعماري لأفريقيا هو نقطة الإنطلاق لتفسير وتحليل الأنظمة السياسية في أفريقيا، كما أن حركات التحرر من أجل الاستقلال التي ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، هي تعبير عن صراع الطبقات على المستوى الدولي، ويرى رواد التبعية أن الهيمنة الإمبريالية على موارد القارة استمرت بأساليب أكثر تطورا واستنزافا من ذي قبل في ظل منظومة أممية من الإتفاقيات والمعاهدات والمنظمات والمؤسسات المكرسة لذلك،<sup>4</sup> وهذا

<sup>1</sup> - Franz J.T. Lee, « dependency & revolutionary theory, Relevance to the African Situation », in: Yolamur Barongo, ed, **Political Science in Africa : a critical review**, London: Zed press, 1983, pp.178.188.

<sup>2</sup> - رايح لونيسي، البديل الحضاري، دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا، الجزائر: دار المعرفة، د.ت.، ص.53.

<sup>3</sup> - رضوان بروسى، مرجع سبق ذكره، ص.41.

<sup>4</sup> - Luke Uka Uché, « Some reflections on the dependency theory, » **Africa Media Review**, Vol. 08, N°. 02, 1994, pp.35-38.

بسبب وجود طبقة حاكمة وصفت بأنها امتداد للنظام الدولي المفروض من طرف مركز الرأسمالية العالمية، فإفريقيا خضعت إلى ما يسميه "سمير أمين" إلى "التطور اللامتكافئ"، حيث فُرض على أفريقيا أن تقوم بدور منتج للمواد الأولية وبيعه بأثمان زهيدة، في حين دول المركز تصدر منتجاتها بأثمان باهظة، ووفق هذا التصور حاولت التبعية إعطاء تفسير كُلي لنشأة وطبيعة الدولة في إفريقيا ضمن سياق عالمي، وبالتركيز على البعد التاريخي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مقارنة الدولة النيوباتريمونيالية:

تعددت المقاربات والمداخل النظرية لبحث طبيعة الدولة في أفريقيا، إلا أنها بقيت في معظمها بعيدة عن فهم الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والإقتصادية وكذا السياسية في التأسيس لمقاربة قادرة على النهوض بنموذج الدولة في أفريقيا، وتشخيص مكامن الضعف والخلل وتصحيحه لتحقيق طفرة تنموية حقيقية، ومع فشل المقاربات التنموية لسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لجزئية نظرياتها وتميزها بالتركيز على متغير واحد ك"المؤسسية، الثقافة، قوة الدولة، الضبط، الإذعان، التبعية، الاقتصاد.." ظهر ما سمي بالعودة إلى مفهوم الدولة، ولأدل على ذلك الشبكة المفاهيمية الجديدة في النموذج الهولستي،<sup>2</sup> وفي هذا الإطار شكلت النيوباتريمونيالية أحد المقاربات الجديدة ضمن النموذج الكلي في السعي لبحث أسباب فشل الدولة الإفريقية وعدم نجاح مشاريعها التنموية، وقد استخدمت هذه المقاربة في علم الاجتماع وعلم السياسة على السواء، وعُدّت مع منتصف التسعينيات الإطار النظري الأقرب لتفسير وتحليل طبيعة الدولة في أفريقيا.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من الأصول الفكرية الجلية للمقاربة والتي تعود إلى "ماكس فيبر" فإن المقاربة عرفت العديد من الصلات مع مقاربات أخرى، كمقاربة دولة سياسة البطون، *L'Etat politique de ventre* أو مقاربة الدولة المفترسة *L'Etat prédateur* وكلها مقاربات تنهل من "الباتريمونيالية" كنموذج للحكم ضمن تصنيف ماكس فيبر الثلاثي لنظم الحكم الذي يضم:

- 1 - النظم البيروقراطية: نقيضها الأرستقراطية، أساسها المساواة أمام القانون.
- 2- الحكم المقدس أو القيصرية البابوية، أو الهيروقراطية وهو حكم رجال الكنيسة.

<sup>1</sup> - Daniel BOURMAUD, *la politique en Afrique*, Paris: Editions Montchrestian E.J.A, 1997, pp.44.45.

<sup>2</sup> - الدولة الفاشلة، الدولة المنطقية، دولة الثقب الأسود، الدولة النيوباتريمونيالية، الدولة الذكية...

<sup>3</sup> - Derick W. Brinkerhoff & Arthur A. Goldsmith, "Clientelism, patrimonialism and democratic governance: An Overview and framework for assessment and programming," *Paper prepared for U.S.Aid Abt Associates: Bethesda, 2002.*

3- الأبوية Patrimonialism<sup>1</sup>.

وفي مسعى البحث عن إطار نظري مناسب لبحث وتفسير الواقع الإفريقي قام عدد من الباحثين وعلى رأسهم "جون فرانسوا ميدارد" Jean François Midard و"إيزنستات" Eisenstads إعادة بعث المقاربة الباتريمونيلية، وإسقاطها على الواقع الإفريقي وذلك للقاسم المشترك بين مسلماتها وخصائص الحياة السياسية الإفريقية، التي تتميز بالرشوة والزميرية والقبيلة والجهوية والزبائنية، والمحسوبية، والكاهنية، والفساد، والافتراس، والعصبوية.<sup>2</sup>

من هذا المنطلق يرى "ميدارد" و"إيزنستات" أن واقع الدولة الإفريقية بهذه الخصائص سيكون غارقا في الفساد، وما يجعل مقاربة "ماكس فيبر" الإطار النظري الأنسب للتفسير، هو انتقال الفساد من وضع قائم إلى حالة وراثية، وهذا ما يسميه "إيزنستات" الأنظمة الوراثية الجديدة "النيوباتريمونيلية" حيث تكون الدولة بمثابة ملك خاص للقيادة السياسية،<sup>3</sup> وهناك إدماج بين دائرة الدولة والدائرة الخاصة للحاكم، مع ضعف السلطات المقابلة للنظام، فالحاكم يقرر لوحده ويعزز في المقابل ولاء الداعمين له في إطار علاقة الرئيس والعملاء، إذا فغياب آليات الرقابة والسلطة المضادة، وإنعدام التوزيع والفصل بين السلطات جعل من الفساد أداة للحكم، بل نظاما موازيا لنظام الحكم التسلطي.<sup>4</sup>

إن أولى الملاحظات التي يسجلها "ميدارد" في كتاباته حول النيوباتريمونيلية في أفريقيا هي صعوبة ضبط وتحديد ظاهرة الدولة في السياق الإفريقي، إذ أن هنالك دائما غموض في طرح طبيعة الدولة إلى حد التشكيك حتى في وجودها.<sup>5</sup> وعلى الرغم من تعدد طروحات لاجودية أو اختفاء الدولة في أفريقيا،<sup>6</sup> يرى "ميدارد" أن الدولة في أفريقيا عموما حتى بعد التسليم بوجودها فإنها تتميز بضعف قدراتها التنظيمية، فضلا عن ضعفها في تنفيذ السياسات العامة.

<sup>1</sup> - نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 197-198.

<sup>2</sup> - Nicolas Van de Walle, « Presidentielism and clientelism in Africa's emerging party systems, » **Journal of Modern African Studies**, Vol.41, N°.02, 2003, pp.320-322.

<sup>3</sup> - Christian Von Soest, « How does neopatrimonialism affect the African state? The case of tax collection in Zambia, » **GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems**, N°.32, November 2006.

<sup>4</sup> - Jean François Médard, « La crise de l'état néo patrimonial et l'évolution de la corruption en Afrique sub- saharienne, » **Monde en Développement**, Bruxelles, Tom 26, N°112, 1998, pp.56.58.

<sup>5</sup> - Jean François Médard, « L'état patrimonialisé, » **Politique Africaine**, N°.39, Octobre 1990, p.26

<sup>6</sup> - Piotr Dutkiewicz & Gavin Williams & Richard Sand Brook & Ros Berg & Jakson.....

يرى "ميدار" أن النيوباتريموونيلية هي المقاربة الأقدر على تحليل وتفسير طبيعة الدولة والسياسة في أفريقيا، فالمفهوم أو التصور أقل معيارية من سابقه، وأكثر شمولاً من مقاربة الفساد المقدمة من طرف "جون فرانسوا بايار" Jean François Bayard، ويضيف أن تجديد التصور الفييري مرده أن "الباتريموونيلية" نمط لتفسير المنظمات التقليدية التي تقوم على الجمع بين جانب الاستبداد الشخصي والمعايير الاقتصادية المتعلقة بالهيمنة البطريركية تحت مسمى "الأبوية"<sup>1</sup>، بالمقابل تشكل الدولة الإفريقية نموذجاً محدثاً لنمط التفاعلات والعلاقات والسلوكيات الباتريموونيلية ما يجعلها تعتمد كمقاربة جديدة بمسلمات فييرية تقليدية، حيث انطلاقاً منها يرى "ميدار" أنه من الممكن تصنيف الأنظمة التسلطية على أساس درجة القسرية ودرجة المأسسة في أفريقيا، حيث يمكن في هذا الصدد التمييز بين نموذجين:

1- النموذج الأول: الأنظمة السلطانية Sultanisme: تتميز فيه ممارسة السلطة بالطابع الشخصي، حيث صاحب السلطة هو المخول الوحيد باحتكار وممارسة العنف السياسي، علاوة عن ذلك فإن التعسف والقمع والاستبداد لا يخضع لضوابط معينة في الأنظمة السلطانية، بقدر ما يمارس بصورة فجائية وبدون مقدمات أو أسباب منطقية، من أمثلة هذا النمط حالة نظام "بوكاسا Bokassa" جمهورية أفريقيا الوسطى، ونظام "ماسياس نغيما Macias Nguema" في غينيا الاستوائية<sup>2</sup> ونظام "عدي أمين دادا IDI Amine Dada" في أوغندا، ونظراً للمعايير التقليدية التي تحكم هذه الحالات، فإنه بمقاسات المقاربة الفييرية تندرج ضمن النمط الباتريموونيلي الذي لا يعرف أي نوع من المأسسة.<sup>3</sup>

2- النموذج الثاني: النيوباتريموونيلية، والتي تتميز حسب "ميدار" بنوع من المأسسة وهي تنقسم إلى نوعين هي:

أ- النظم التسلطية المتشددة Autoritarismes durs : هي نظم قمعية بوليسية تمارس التعسف والإستبداد في أشد صورته، تتميز عن نظم النمط الأول "السلطاني الباتريموونيلي" بوجود درجة من المأسسة حيث تتوافر هذه النظم على قدر من التشريع والمأسسة لقواعد السلوك<sup>4</sup>، حيث على ضوءها يمكن أن

<sup>1</sup> - Jean François Médard, « La spécificité des pouvoirs Africains, » **Pouvoirs**, N°.25, 1983, pp.15.16.

<sup>2</sup> - Jean François Médard, « Les Sociétés Africaines face à l'état, » **Pouvoirs**, N°.25, 1983, p.31.

<sup>3</sup> - رضوان بروسى، مرجع سبق ذكره، ص.47.

<sup>4</sup> - Jean François Médard, « Les Sociétés Africaines face à l'état, » **op. cit.**, p.25.

يتعرض الفرد للعنف والقمع من طرف الدولة، إضافة إلى ذلك فإن فرض الطاعة والخضوع لا يتم عن طريق العنف فقط كما هو معمول به في النمط الأول، وإنما يتم كذلك بالإستعانة بآليات التنشئة والتعليم، وتجسيد المعايير، وهذا ما نجده في أنظمة أفريقية جديدة مثل "نظام كوموزو باندا Kamuzu Banda" في مالابوي.<sup>1</sup>

ب- النظم التسلطية المعتدلة: تتميز هذه النظم بمعدلات أقل للعنف، حيث لا يتم اعتماد أجهزة مركزية قمعية، إضافة إلى وجود هامش حراك نسبي، مع ذلك تعرف هذه النظم في حالات عديدة ممارسات تسلطية من قبل موظفي الدولة والشرطة تحت ذريعة الحفاظ على النظام العام والوحدة، أمثلة ذلك: كينيا، تنزانيا، كوت ديفوار، الجزائر ومصر.

وحسب "دانيال بورمود Daniel Bourmaud" فإن النمط النيوباتريمونيالي في أفريقيا كمقاربة جديدة لبحث طبيعة الدولة، اكتسب ميزته التفسيرية بجمعه بين الإطار التفسيري التقليدي "الباترمونيالية" أي التصور الفييري، الذي يعني سيطرة رئيس الدولة على الموارد باعتماد تقنيات الولاء والطاعة تحت خلفية الأبوية، حيث تكون السيطرة والهيمنة ضمن إطار دولاتي Etatique غير منظم وغير مهيكّل،<sup>2</sup> إضافة إلى متغير جديد أضفى على المقاربة تحديثاً يتمثل في متغير البيروقراطية التي لا يمكن بحث طبيعة الدولة الحديثة في أفريقيا دون تحليل دوره، وحسب "ميدار" فإن النيوباتريمونيالية تعد مقاربة ثنائية لتفسير نموذج "Big Man" الذي يتعارض مع عملية دولنة السلطة، ومؤسسة الدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Catherine Coquery-Vidrovitch, «A propos des racines historiques du pouvoir Chefferie et Tribalisme», **Pouvoirs**, N°.25, 1983, pp.57-62.

<sup>2</sup>-Jean François Médard, « L'état patrimonialisé,» **op. cit.**, p.26.

<sup>3</sup>- رضوان بروسبي، مرجع سبق ذكره، ص.49.

### المبحث الثالث: الأمن والتنمية في أفريقيا.

بعد التطرق لموضوع جينولوجيا الدولة في إفريقيا، وبحث المداخل النظرية المفسرة لطبيعة الدولة فيها كمقدمات لتحديد الخصوصيات البنائية والتاريخية لنظم القارة الإفريقية، كان لزاما قبل ولوج التوازنات السياسية في نظم القارة، والتي تميزت كما جاء فيما سبق من الدراسة بقواسم مشتركة، وبشكل كبير تسمح بالحديث عن خصوصية سياسية إفريقية، تختلف عن نظم جنوب شرق آسيا، وعن نظم الشرق الأوسط، وكذلك عن نظم أوروبا الشرقية، وعن نظم أمريكا اللاتينية، وسعيا في إيضاح هذه الخصوصية يتناول هذا المبحث البعد الأمني والتنموي ومستوى تأثير المتغيرات الدولية والتحويلات العالمية للوقوف على خصوصية النماذج والوحدات السياسية في أفريقيا أمنيا وتنمويا.

#### المطلب الأول: مصادر التهديد الأمني في أفريقيا.

يؤكد التحليل الإستراتيجي للموقع الجغرافي للقارة الإفريقية على أهمية الموقع كقارة تتوسط العالم، إضافة إلى وحدة التهديدات لمختلف كيانات ومنتظمات القارة، مما يجعل هذا الكيان الإستراتيجي وفق الدراسات الأمنية، يخضع لنفس مصادر التهديد والتحديات الأمنية ككتلة إقليمية موحدة.<sup>1</sup> وعلاوة عن سمات وخصائص البيئة الأمنية الإفريقية، فإن المنطقة تعرف العديد من التحديات والرهانات الأمنية التي تعكسها في المقام الأول السياسات العامة لأنظمة أفريقيا، والتي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الإستراتيجي، في كون أن القارة بخصائصها وتحدياتها الأمنية تعرف مسارات وتجارب تحولية تختلف عما سواها في القارات الأخرى، ويمكن إجمالاً الوقوف على أهم مصادر التهديد الأمني في القارة في النقاط التالية:

**1- الصراعات والحروب الأهلية:** اعتبرت الصراعات والحروب الأهلية لعقود في القارة الموضوع الأكثر أهمية وإحاحا في مختلف الأدبيات والأجندات السياسية في البرامج التنموية الدولية والأممية، ففي الوقت الذي كانت تنص فيه أدبيات التنمية السياسية في مطلع الثمانينيات على معادلة التفاوض لـ"كوترايت" و"ليبست" Cutright & Lipst في إعتبار النظام الإقتصادي الليبرالي المتغير المستقل المحوري في تحقيق التنمية، كانت الخصوصية الإجتماعية والسياسية

<sup>1</sup>-Robert Guest, *The shackled continent: Africa's past, present and the future*, London: Macmillan, 2004, pp.214.216.



لنظم القارة الإفريقية تؤكد مدى تميز واختلاف الظرف الإفريقي عن غيره في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأوروبا الشرقية،<sup>1</sup> إذ كانت الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية والصراعات العرقية السمة الغالبة على معظم أقاليم القارة، الأمر الذي أُعتبر تأكيداً آخر على القاسم المشترك بين النظم الإفريقية والسمة السياسية والاجتماعية المشتركة.

وتعرف الحروب الأهلية حسب "جون بيار ديرينيك" Jean Pierre DERRIENNIC بأنها صراعات مسلحة بمعدلات عالية للعنف تمس قيم المواطنة ومنظومة الضبط الاجتماعي، يعتبر فيها كل طرف الطرف الآخر غريباً أو دخيلاً<sup>2</sup>، ويرى "ديرينيك" أن الحروب الأهلية في أفريقيا تأخذ في الغالب ثلاث أشكال رئيسية هي:

أ- الحروب الأهلية الحزبية. Les Guerres civiles partisans.

ب- الحروب الأهلية السوسيواقتصادية. Les Guerres civiles socio-economiques.

ج- حروب الهوية. Les Guerres Identitaires<sup>3</sup>.

عرفت النظم الإفريقية حروبا وصراعات أهلية بالأشكال الثلاث المشار إليها من قبل "ديرينيك" إذ شهدت دول عديدة في القارة حروبا أهلية استمرت في الغالب لأكثر من عقد من الزمن مثل الحروب الأهلية في الجزائر، أنغولا، بورندي، كوت ديفوار، أريتيريا، أثيوبيا، ليبيريا، موزنبيق، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، السودان، وهو الأمر الذي يفسر من جهة أخرى أسباب تدني معدل عمر الحياة في العديد من النظم الإفريقية.

وحسب الدراسات الحديثة لكل من "جاك سنايدر" Jack Snyder ، و جون بيار ديرينيك" Jean Pierre DERRIENNIC حول الحروب الأهلية في أفريقيا فإن العوامل الأساسية المسؤولة عن فشل ميكانيزم الحد والكبح من العنف وإندلاع الحروب الأهلية تتمثل في ثلاث عوامل رئيسية :

1-النظام الديمغرافي: حيث ليس العدد الديموغرافي أو الكثافة السكانية ما يطرح الإشكال، وإنما تركيبة البناء الديمغرافي، فالمجتمعات التي تتكون من نسبة عالية

<sup>1</sup> - Eric De la Maisonnewe, **La violence qui vient, essai sur la guerre moderne**, Paris: Alea, 1997, pp.109-111.

<sup>2</sup> - Jean Pierre DERRIENNIC, **les guerres civiles**, Paris : Presses de sciences po, 2001, pp.14-16.

<sup>3</sup> - Nathalie LABONTE, « La guerre civile en Cote d'ivoire, L'influence des facteurs, » **Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en études internationales pour l'obtention du grade de maître ès arts (M.A)**, Institut Québécois des hautes études internationales université Laval Quebec, 2006, p.74.

من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 40 سنة مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاج معدل عال من العنف والجريمة، كما أنه في حال وجود حركات وتنظيمات أهلية فإن مسألة التعبئة تكون أسهل بكثير في هذه الفئة العمرية، خاصة إذا افتقرت هذه المجتمعات إلى ثقافة سياسية تشاركية ديمقراطية.

2- النظام الاقتصادي: يرى "ديرينيك" أن الفقر يعد أحد العوامل الأساسية الدافعة للعنف، ذلك أن المجتمعات الفقيرة تعرف بصفة طبيعية ارتفاعا ملحوظا في معدلات الوفيات مقارنة بالمجتمعات الغنية، هذا الارتفاع الطبيعي الناتج عن الأمراض وتدني مستوى المعيشة يدفع بصفة آلية لتعطيل ميكانيزم الحد من العنف والجريمة.

3- العدالة: إذ يعد سعي الأفراد والجماعات لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة صياغة القوانين والحقوق من أبرز العوامل الدافعة نحو انتشار الفوضى والإخلال بالنظام العام.<sup>1</sup>

لم يقتصر وجه اختلاف الحروب الأهلية عما سواها من الحروب الدولية في سبب الحرب والظروف المهيئة لها، بل اعتبرت هذه الحروب حسب كل الدراسات السياسية والاجتماعية أخطر ما قد يصيب النظام سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، عسكريا، ففي الوقت الذي لا تزيد فيه الحروب الدولية عن بضع سنين، تستمر الحروب الأهلية في الغالب لعقود،<sup>2</sup> وفي الوقت الذي تؤدي فيه الحروب الدولية إلى زيادة الروح الوطنية، والشعور بالوحدة والتلاحم والإتحاد بين مختلف الفرقاء والفصائل، أدت الحروب الأهلية في أفريقيا إلى مقتل قرابة المليون شخص وتشريد أكثر من ثلاث ملايين في حروب رواندا لوحتها، وفي بورندي أدت الحروب اللامتناهية إلى مقتل رئيسيين متتاليين 1993-1994، إضافة إلى اغتيال الرئيس الرواندي نتيجة اسقاط طائرته الخاصة ومقتل أكثر من 200 ألف شخص وتشريد مئات الآلاف بين 1993-1997 في بلد لم يزد عدد سكانه عن المليونين ونصف.<sup>3</sup> ووفقاً لتقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة والإحصائيات الدولية حول بؤر التوتر والصراعات الأهلية في القارة الإفريقية منذ سنة 1960، فإن 26 حربا أهلية واثنية سجلت في إفريقيا من إجمالي 37 حربا شهدتها نظم إفريقيا بين دولية

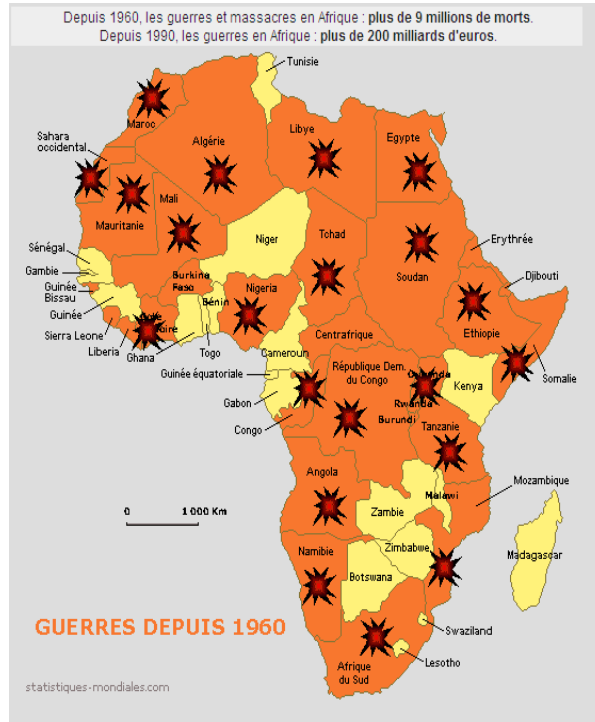
<sup>1</sup> - David FOREST, « Causes et motivation de la guerre civile au Liberia 1989-1997, » **Essai de la maitrise en relations internationales**, Institut Québécois des hautes études internationales université Laval Quebec, le 13-04-2004, pp.6-7.

<sup>2</sup> - Poku Nana, "Uneven Globalisation and human insecurity in Africa," in: Poku Nana (ed.), **Security and development in southern Africa**, Oxford: Praeger, 2001, pp.25-29.

<sup>3</sup> - أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية، الاسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ط.5، 2007، ص.211-214.

وأهلية، كلفت القارة مايزيد عن التسع ملايين قتيل وأكثر من 200 مليار أورو منذ 1990.

### الخريطة رقم 01 بؤر التوتر في إفريقيا منذ 1960



## 2- شبكات الجريمة المنظمة: عرفت المنظومة الأمنية في أفريقيا تنامي واضح

لشبكات الجريمة المنظمة التي يمكن ذكر أهم مظاهرها في ما يلي:

أ- الإرهاب: وجد الإرهاب أسبابه الموضوعية في تربة أفريقيا الخصبة والمترعة بتداخل العوامل الأيديولوجية مع الأفكار المتطرفة، وحالات عدم الرضا العام من عدم المساواة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتعتبر الظروف التي نشأت فيها هذه الجماعات، ظروفًا حملت الكثير من بواعت البقاء. ويمكن القول بأن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية بالنسبة للقارة ولشمالها تحديداً وأنه فرض نفسه كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة،<sup>1</sup> وإن بنسب متفاوتة، ولهذا لم يكن مفاجئاً دعوة ملك المغرب محمد السادس إلى تأسيس "جبهة مغربية ضد الإرهاب"، وجاء التركيز على تصاعد وتيرة الإرهاب في أفريقيا واعتباره أحد أهم مصادر التهديد الأمني من انفراد القارة السمراء بسمات تساهم في رسوخ أسباب ظاهرة العنف في جذورها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Eric De la Maisonneuve, **op, cit.**, pp.104-105

<sup>2</sup>-Christopher Clapham, « Terrorism in Africa, Problems of definition, history and development,» **South African Journal of international Affairs**, Vol.10, N°.02, 2003, pp.24-25.

وعلى الرغم من اختلاف أشكال التنظيمات الإرهابية في القارة إلا أنها اشتملت على العديد من القواسم المشتركة كالتخريب والاعتقالات وخطف الرهائن،<sup>1</sup> فاستهداف جماعة "بوكو حرام" لمناطق النفط في نيجيريا -والتي تعتبر أكبر منتج للنفط في أفريقيا- واستغلالها ضد الحكومة من شأنه أن يشل الاقتصاد ويسبب أزمة لمعظم الدول المستهلكة للنفط النيجيري، ثم هناك انتشار نماذج القاعدة في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، اللتان تعانيان أصلا الكثير من الصراعات الدينية والعرقية، والطائفية، مما قد يهدد ليس الأنظمة السياسية فحسب، وإنما الأمن الانساني بصفة عامة، نظرا لحالة الذعر والمجازر البشرية الهائلة الناجمة عن ذلك، إضافة إلى ارتباط ظاهرة الإرهاب بالعديد من التبعات والظواهر الموازية المندرجة في إطار الجريمة المنظمة؛ كتجارة المخدرات والتجارة غير الشرعية للسلاح، والألماس والذهب والنفط،<sup>2</sup> مما يسهم في استنزاف الثروات الطبيعية للأمم، كما قد يزيد من وتيرة عدم الاستقرار.<sup>3</sup>

خريطة رقم 02 مبادرة عموم الساحل.

### PAN-SAHEL INITIATIVE INTRINSIC FORCES



7

<sup>1</sup> - عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص.25.

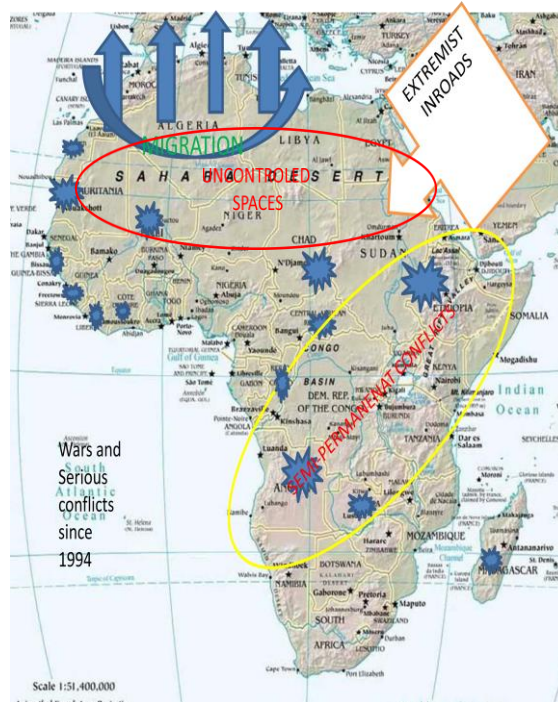
<sup>2</sup> - Macarton Humphreys, "Economics and violent conflict," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., **Peace, conflict, and development in Africa, a reader**, Switzerland: University of peace, 2011, pp.97-99.

<sup>3</sup> - Eddy Maloka, "Africa and the war on terror," **New England Journal of public Policy**, Vol.19, N°.02, 2005, pp.365-373.

### ب- الهجرة غير الشرعية

يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرًا للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية في أفريقيا بما بين 25 - 30% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية؛ فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد. وتتصاعد الهجرة غير الشرعية عندما تعرف مناطق ودول بكاملها في أفريقيا اللااستقرار والنزاعات، إذ قد تكون هذه الهجرة بدافع البحث عن مستوى معيشي أفضل، أو بدافع الهروب من واقع النزاعات المسلحة، أو للنمو الديمغرافي السريع في الجنوب، فنجد أن 93% من الأطفال الذين ولدوا في 1990 هم من الجنوب<sup>1</sup>.

خريطة رقم 03 الهجرة في إفريقيا بسبب الحروب والنزاعات



إضافة إلى ذلك خلقت ظاهرة الهجرة ما يسمى بإشكالية الهوية الثقافية، والتي تعني وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية والإثنية،

<sup>1</sup>-PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 91**, Paris: Economica, 1991, p.91.

بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثرها بالعملة أو بالهجرة<sup>1</sup> وهذا يُحدث عدم تجانس المجتمعات ووجود انشقاقات في الشعور بالانتماء لجماعة دون غيرها، ويُحدث كذلك تباينا في الولاءات. كما يدفع الفقر والنزاعات الأهلية للبحث عن مكان أكثر أمانا، ونظرا لتشدد دول الشمال في مسائل منع التأشيرات، فهذا يدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية مسببة بذلك الضغط على هذه الدول ومجتمعاتها، وتكمن دوافع الهجرة إجمالا في البحث عن الأمن الذي لم يعد موجودا في بلدانهم بسبب النزاعات والفقر، واستفحال ظاهرة البؤس والحرمان.<sup>2</sup> وعلاوة عن الهجرة إلى خارج القارة تعاني العديد من الأقاليم التي تشهد توترات وحروب أهلية هجرات جماعية هائلة تحت مظلة إنسانية، هروبا من المجازر والإبادة الجماعية كالهجرة التي صاحبت المجازر في رواندا، والتي حملت أكثر من 2 مليون شخص للهروب خاصة إلى الزائير سابقا، والتي بدورها تعرف حربا أهلية داخلية.<sup>3</sup>

**ج- تجارة المخدرات:** تساهم المخدرات في الإنحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مُهدّدة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرّضة إياها للانقسامات، وهناك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة والمخدرات، كما يمس مأزق المخدرات المناطق المتأزمة باللاجئين، فعدم توفر الحماية للحدود وفق الأنظمة المالية، ومحدودية الإمكانيات والمؤسسات جعلت من المجتمعات الأفريقية عرضة لتجارة المخدرات.<sup>4</sup>

بالنظر إلى الكميات الهائلة من المخدرات التي يتم حجزها في مختلف مناطق إفريقيا، وكذلك في بعض الدول الأوروبية بعد أن تكون قد عبرت إفريقيا بحرا أو جوا، كان لزاما على بلدان أفريقيا طرح هذا التحدي كواحد من أهم رهانات الأمن في المنطقة، لما له من ارتباطات بتحديات أمنية أخرى كالإرهاب، وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة.

وتشير التقارير والتحقيقات في مختلف الدول إلى الأرقام الهائلة والأموال الطائلة التي تستثمر في المجال بعيدة عن أي جباية مما يضعف الاقتصادات

<sup>1</sup>-Pierre Hasner, **la violence et la paix**, 2<sup>e</sup> édition, Paris: Seuil, 2000, p.17.

<sup>2</sup>-Mohammed Ayoob, « state making, state breaking, state failure,» in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., **op. cit.**, pp.279-282.

<sup>3</sup>- Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR), **Les réfugiés dans le monde, cinquante ans d'action humanitaire**, Paris: Edition Autrement, 2000, pp.245.247.

<sup>4</sup>- Jean Paul Chagnolland, **Relations internationales contemporaines**, Paris: l'harmattan, 2<sup>e</sup> éditions, 1999, p.89.

الوطنية، وفي الوقت الذي كان من المفترض أن توجه هذه الأموال في مشاريع اقتصادية تقوّض البطالة وتحسّن المستوى المعيشي، وتحدث قيمة مضافة في الاقتصادات الإفريقية، وُجّهت نحو تجارة غير شرعية ضارة بالاقتصاد والمواطن، وتشير تقارير "NDLEA"<sup>1</sup> في نيجيريا مثلا إلى حجز كميات هائلة في ظرف خمس أشهر فقط.

جدول رقم 03 الكميات المحجوزة من المخدرات في مطارات نيجيريا في الفترة (جانفي -ماي 2009)<sup>2</sup>

المخدرات	الوزن	مكان الحجز	الوجهة
كوكايين	75.15	مطار لايفوس-مورتالا	أوروبا
هيرووين	134.47	مطار لايفوس-مورتالا	أوروبا
كانابي	12.31	محليا	محليا

وحسب الإحصائيات دائما فإن المساحات المزروعة في المملكة المغربية التي كان يتم التصريح بها تتراوح ما بين 30000 و35000 هكتار دون الإشارة إلى حجم الإنتاج، بيد أن المرصد الجيوسياسي للمخدرات أشار في سنة 2008 إلى أن المساحات المزروعة بالقنب الهندي في المغرب تتراوح ما بين 65000 و74000 هكتار، وأن كميات الحشيش المنتجة تصل إلى ما بين 1500 و2000 طن.<sup>3</sup> وهي المساحات التي يقول المرصد الدولي للمخدرات، في تقرير صدر في فاتح مارس 2010 إنها تقلصت خلال سنة 2009 بنسبة 10 في المائة مقارنة مع سنة 2008،

<sup>1</sup> - National Drug Law Enforcement Agency -وكالة نيجيرية متخصصة في متابعة التجارة المحضرة للمخدرات وتبيض الاموال.

<sup>2</sup> - Bonnie Ayodele, "Drug Lords, cartels and trafficking as a security threat in Africa," in: Roba Sharamo & Chrysantus Ayangafac, eds., **The state in human security in Africa, an assessment of institutional preparedness**, Addis Ababa: the Institute for security studies ISS, 2011, p.45.

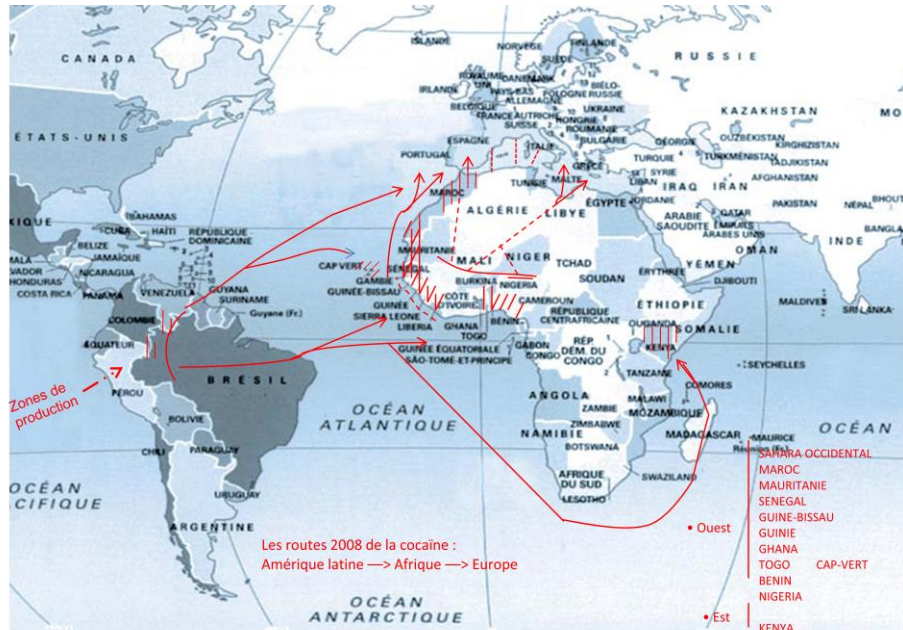
<sup>3</sup> - Showers, V., "How the drug trade undermines the developmental objectives of African nations and leads to an increase in violent crime and organised criminal crimes." **Paper presented at the Drug Threat in Africa conference of the African Programme on the Threat and Implication of Drugs**, 28 May 2009.

Available at <http://foreign.senate.gov/imo/media/doc/FarahTestimony090623a1pdf> (accessed 19 August 2012).

بفضل الجهود المبذولة في اتجاه القضاء على زراعة القنب الهندي وإيجاد بدائل لها<sup>1</sup>.

علاوة عن حملات التطهير التي تشن في الريف المغربي والصحراء الجزائرية لمكافحة آفة زراعة المخدرات، شكلت منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي بوابة رئيسية لكل عمليات تهريب المخدرات من بلدان الإنتاج في أمريكا اللاتينية، وتوضح الخريطة التالية مدى أهمية المنطقة ومدى التحدي الذي يواجه السواحل الإفريقية، على اعتبار أن تجارة المخدرات على صلة وثيقة بالعديد من التحديات الأمنية الأخرى كتجارة الأسلحة والإرهاب<sup>2</sup>.

### الخريطة رقم 04 " تجارة المخدرات عبر القارة الإفريقية "



Xavier Raufer, Cocaine: L'Europe inondée, Une offensive mondiale des narcos  
www.weblet.cahiersdelasecurite.fr/user/1/Articles/CS5\_Raufer\_Cocaine\_Europe\_Inondee.pdf

المصدر:

د- التجارة غير الشرعية للأسلحة: إن التاريخ السياسي والأمني للعالم المعاصر يؤكد بشدة أن التسلح النووي لم يكن مصدر التهديد الوحيد لأمن الشعوب والأوطان، إذ شكلت ولا تزال ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية، كالأسلحة الخفيفة، والألغام البشرية، المهدد الرئيسي لأمن الإنسان يوميا، "أنظر الخارطة

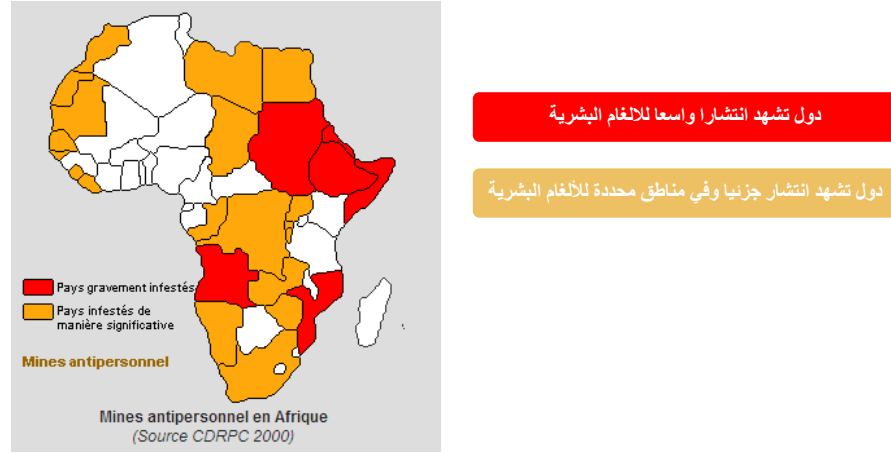
<sup>1</sup> - United Nations Development Programme (UNDP). **World Drug Report**, UN Publication Sales No. E.08.XI.1, 2008, p. 99.

<sup>2</sup> - Miller, J. « Drug barons turn Bissau into Africa's first narco-state. » **Independent News**, London, UK, 18 July 2007. Available at <http://www.independent.co.uk/news/world/africa/drug-baronsturn-bissau-into-africas-first-narcostate-457690.html> (accessed 12 October 2009).



رقم (05) خاصة في مناطق النزاعات، أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها، وضعف المراقبة الدولية لها.<sup>1</sup>

### الخارطة رقم "05" الألغام البشرية في أفريقيا



المصدر: Centre de documentation et de recherche sur la paix et les conflits 2000

وتوضح التحديات الجديدة على الأمن القومي والدولي أهمية السلاح الخفيف في بدء ومواصلة وتأزم النزاعات، إذ أن فشل المجموعة الدولية في نزع تسليح الجماعات شبه العسكرية الرواندية في الزاير سابقا داخل مخيمات اللاجئين، شجع الحكومة الرواندية على دعم الجماعات المعارضة لحكم موبوتو MOBOTU، ومكّن ذلك هذه الجماعات من لعب دور في الحرب الأهلية الزائيرية 1996/1995 وتدفق السلاح يحتم إيجاد تعاون جهوي ودولي للتحكم فيه، والهجوم على إشكالية التزود به، أي وضع حد للمتاجرة بالأسلحة، وفي سياق متصل تم في الحرب الأهلية بموزنبيق استيراد أكثر من 6 ملايين قطعة سلاح في معظمها بطرق غير شرعية، ولكن بعد انتهاء الحرب والتدخل الأممي لوقف إطلاق النار لم يتم مصادرة إلا 190 ألف قطعة، فيما بقيت البقية من السلاح مخبأة داخلها، ولاقى عدد كبير منها طريقه عبر الحدود إلى جماعات أخرى من دول الجوار.<sup>2</sup>

تعد التجارة غير الشرعية للسلاح في إفريقيا أحد الحلقات الرئيسية المفسرة للتفاعلات غير الرسمية في النظم الإفريقية، إذ تعتمد الحركات والفصائل والميليشيات المعارضة والمتمردة إلى شراء السلاح أو مقايضته بالثروات والمعادن النفيسة كالألماس والذهب والفضة وحتى الثروات الحيوانية مثل العاج

<sup>1</sup> - Anne BAER, « Pas assez d'eau pour tous », *Revue internationale des sciences sociales*, N°148, juin 96, p.324.

<sup>2</sup> - Alhaji M. S. Bah, *Toward a regional approach to human security in southern Africa*, Canada: center for international relations, Queens University, 2004, p.13.

وجلود الحيوانات، وهو ما من شأنه إهدار الثروات الطبيعية لهذه الأمم على نطاق واسع،<sup>1</sup> خاصة في ظل غياب أي رقابة على الأقاليم التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة، ولعل هذا مادفع مجلس الأمن إلى استصدار القرار رقم 1298 في ماي 2000 والتي يمنع تصدير السلاح لكل من أثيوبيا وأريتيريا، ثم في قرار لاحق تحت رقم 1306 يحضر ويمنع تجارة الألماس في سيراليون للعلاقة الوطيدة لهذه التجارة بتسلح الجماعات والمليشيات المتمردة،<sup>2</sup> إضافة إلى ذلك تعرف الأقاليم الإفريقية إنتشارا واسعا للألغام البشرية والذخيرة والأسلحة الخفيفة والصغيرة، مما يهدد سلامة وأمن المواطنين، وهو ما تُبَيِّنُه كل من الخارطة رقم 05 والجدول الموالي رقم 04.

جدول رقم 04 عدد الأسلحة والذخيرة المصادرة في عملية "رشال" في مناطق النزاع بأفريقيا<sup>3</sup>

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الأسلحة المصادرة
2246	1380	1532	2314	4388	5683	488	1127	أسلحة صغيرة وخفيفة
4	46	51	28	410	362	577	95	ألغام أرضية مضادة للأشخاص
1200000	177000	85112	108937	155314	3000000	136639	23531	الذخيرة

### 3- ضعف الأداء التنموي بأبعاده الشاملة لدول المنطقة:

لقد واجهت نظم أفريقيا على السواء مشاكل اقتصادية واجتماعية بدرجات مختلفة خلال العقود الأولى من الاستقلال، لكنها مع ذلك لم تحسم ولم تصل إلى مستوى التأسيس إلى نظم اقتصادية متينة وقوية، والخروج من دائرة التخلف المتعدد الأشكال.<sup>4</sup>

يعاني مجموع البلدان الإفريقية تعطل إقتصادياته، ويعود تعثر الإقتصاد الإفريقي والمشاريع التنموية إلى جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، إذ تسمح لنا هذه العوامل بالوقوف الفعلي على مجموع الرهانات الاقتصادية الحقيقية في القارة الإفريقية والتي من أبرزها:

<sup>1</sup>-Matt Pollard & Godwin Odo, « Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa,» **Essex Human Rights Review**, Vol. 01, N°. 01, 2004, pp.87-92.

<sup>2</sup> - Jean Marc Chataigner, **L'ONU dans la crise en Sierra Leone : les meandres d'une négociation**, France : Karthala editions, 2005, p.64

<sup>3</sup> - Alhaji M. S. Bah, **op. cit.**, p.19.

<sup>4</sup>-Mkandawire thandika, « Thinkink about developmental states in Africa,» **Journal of Economics**, Vol. 25, N.°03, 2001, pp.302-305.

أ- الرؤى الأيديولوجية: تعتبر الرؤى الأيديولوجية الأساس في الاختيار السياسي والاقتصادي لنظم القارة الإفريقية، وقد تطورت هذه الرؤى بصورة كبيرة في إفريقيا ما بين 1960 و1995، فقد سادت الاشتراكية مثلا في القارة خلال الستينيات كأيديولوجية لعدد كبير من البلدان مثل الجزائر، تونس، التشاد، أنغولا، أوغندا، ليبيا، وبأساليب مختلفة.<sup>1</sup>

ب- أزمة التنمية في القارة: تأتي في كونها كانت ضحية التقليد الأعمى واستيراد نماذج اقتصادية، حملت مناقشات نظرية عميقة،<sup>2</sup> الزراعة أم الصناعة؟ الصناعة الثقيلة أم الخفيفة؟ السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات؟ عوض تصور استراتيجيات التنمية القائمة على وقائع محلية، وإرضاء الحاجات الأساسية لشعوبها، ما انعكس فعليا على تراجع معدلات النمو في إفريقيا بشكل رهيب فمن 3.6 في المئة في ستينيات القرن الماضي تراجع المعدل إلى 2.1 في عقد السبعينيات، إلى 1.3 في عقد الثمانينيات، ثم 1.1 في التسعينيات، ليبلغ في منحنى تنازلي 1 في المئة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.<sup>3</sup>

ت- رهان التشغيل وامتصاص البطالة: تبقى مشكلة التشغيل بسبب تفاقمها من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجهها القارة بفعل إلتقاء السياسات الاقتصادية غير الموفقة التي طبقت في المنطقة، والانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية من خلال انخفاض المداخل الخارجية للقارة من جهة، بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وباقي المنتجات التي تصدرها بلدان القارة، وتفاقم الديون الخارجية حيث توجه أفساط ضخمة من مداخل الصادرات إلى خدمة الدين بدل القضاء على البطالة.<sup>4</sup>

ث- التسيير غير المناسب للثروات الاقتصادية: إن التخطيط بصفة عامة اصطدم بعوائق عدة على مستوى التصورات وعلى مستوى تسيير مخطط التنمية، على أن أهمها كان تدخل السلطات السياسية لفرض بعض المشاريع المكلفة وليست ذات أولوية من جهة،<sup>5</sup> والطبيعة الإدارية والبيروقراطية للأجهزة

<sup>1</sup> - Nicolas Van de Walle, **op. cit.**, pp.320.322.

<sup>2</sup> - Macarton Humphreys, **op. cit.**, p.96.

<sup>3</sup> - Patrick Bond, « Global uneven development, primitive accumulation and political economic conflict in Africa: the return of the theory of imperialism,» in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., **op. cit.**, p.87.

<sup>4</sup> - Akokpari Jhon, « The debt crisis, the global economy and the challenges of development : Sub-Saharan Africa at the crossroads,» **Journal of Social Development in Africa**, Vol.16, N°02, 2001, pp.157-160.

<sup>5</sup> - Nicolas Van de Walle, **op. cit.**, p.322.

المكلفة بالتخطيط التي يتولد عنها التأخير في عملية اتخاذ القرار، وزيادة التكاليف، ما كان سببا جوهريا في فشل أغلب المشاريع والتوجه نحو طلب القروض الخارجية، وزيادة حدة المديونية.<sup>1</sup>

4 - **الأخطار البيئية:** في اجتماع لوزراء البيئة بإفريقيا عقد في جوهانسبرج في 10-6-2008 برعاية "ثابو مبيكي" رئيس دولة جنوب إفريقيا، والتي استضافت مؤتمرا عن البيئة، تم فيه عرض نحو 300 صورة ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لأكثر من 100 مكان في كل دول القارة، وتم تجميع هذه الصور من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP" التي تتخذ من نيروبي العاصمة الكينية مقرا لها، حيث تناولت نقاشات الاجتماع العديد من المظاهر والتهديدات البيئية التي لها آثار مباشرة ومؤثرة على التجمعات الإنسانية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والغذائية، حيث تفقد تربة إفريقيا ما يوازي 50 طنا لكل هكتار سنويا، وتعد إفريقيا أحر قارة في العالم؛ حيث تغطي الصحراء والأراضي البور ما يزيد عن 60% من مجمل مساحتها، ويعاني نحو 300 مليون نسمة من سكانها من ندرة المياه، ويتعرض 50 إلى 100 ألف نسمة أكثرهم من الأطفال دون الخامسة من العمر إلى الوفاة التي تسببها أزمة الجفاف حسب التقرير الذي نشرته منظمة الطفولة ومنظمة أوكسفام في 2010، وتقف التغيرات المناخية خلف الكثير من المشاكل البيئية في إفريقيا، فضلا عما تسهم به كعامل مساعد للتغيرات الحادة الجارية.<sup>2</sup>

ورغم أن إفريقيا لا تنتج سوى 4% من إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري في الكرة الأرضية، إلا أنها أكثر القارات تأثرا بشكل سلبي بسبب التغيرات المناخية.<sup>3</sup>

وتعد قدرة دول القارة الفقيرة الأدنى بين دول قارات العالم في مواجهة آثار التغيرات المناخية؛ نظرا لانتشار المجاعات، وضعف استغلال الموارد وعدم القدرة على مواجهة المشاكل والأزمات، والنزاعات العرقية والسياسية والانقلابات، وقائمة طويلة من المشاكل المزمنة التي تعانيها القارة.<sup>4</sup>

كما أن التلوث والإمتداد العمراني تسببا في فقد إفريقيا ملايين الهكتارات من الغابات كل عام، وهو ما يساوي ضعف المعدل الذي يتم به إختفاء الغابات في العالم، كما أظهرت موسوعة وتقرير الأطلس، فمن بين أكبر 10 بلدان يحدث فيها

<sup>1</sup> - Macarton Humphreys, *op. cit.*, p.96.

<sup>2</sup> - Macarton Humphreys, "Naturel resources and armed conflicts: issues and options," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., *op. cit.*, p.386-390.

<sup>3</sup> -Ibid.

<sup>4</sup> - Mohammed Ayoob, *op. cit.*, p.280.

إختفاء سريع للغابات بمعدل سنوي عال هناك ستة في إفريقيا وحدها، فهي تفقد ما يوازي 40 ألف كم مربع أو بمعدل 0.6% سنويا. من أهم النتائج التي خلص إليها اجتماع "جوهنسبورغ" أيضا من خلال تلك العروض، هي فقدان الغابات وانحسارها في 35 بلدا من بلدان القارة الإفريقية من أهمها جمهورية الكونغو وملاوي ونيجيريا ورواندا. كما تدهور التنوع الحيوي في نحو 34 بلدا من أهمها أنجولا وإثيوبيا والجابون ومالي، وتم تجريف الأراضي في 32 بلدا من بينها الكاميرون، وإريتريا وغانا، مع زيادة التصحر في بوركينا فاسو وتشاد وكينيا والنيجر،<sup>1</sup> وتوضح الصورة في الشكل 08 حجم التدهور البيئي الذي باتت تشهده أقاليم القارة.

الشكل 04 "صورتان تبرزان التصحر الذي أصاب خلال عام منطقة واحدة بين تنزانيا وكينيا"



المطلب الثاني: واقع التنمية في أفريقيا.

لدراسة عملية التنمية في النظم الإفريقية يجب أولا فحص وتحليل المراحل المختلفة التي ميّزت العملية، والأشكال المختلفة التي أخذتها خلال كل مرحلة، فيجب أولا تتبع المساعي التنموية في عهد الإستعمار وفي المرحلة التالية للاستقلال، ثم أوائل التسعينيات وما بعدها.

أ- خصائص المشاريع التنموية في أفريقيا:

تميزت المساعي التنموية في المرحلة الإستعمارية بأنها كانت غير متوازنة وتهدف للاستغلال كما استهدفت في المقام الأول تعبئة العمل والموارد الإفريقية لخدمة البلدان الغربية، بالموازاة مع ذلك لم تؤدي المشاريع التنموية في هذه

<sup>1</sup> - Macarton Humphreys, " Naturel resources and armed conflicts: issues and options," op. cit., p.389.

المرحلة إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للشعوب الإفريقية، ولم يتحصل الإفريقيون إلا على الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية، التي تسمح لهم بتحقيق الأهداف الإقتصادية للمستعمر، والذي لم يعطي اهتماما كبيرا لاستئصال الفقر والبطالة والامية، بين السكان الإفريقيين.<sup>1</sup>

وبناء على الأوضاع الداخلية المزرية التي أنتجتها المساعي التنموية في المرحلة الإستعمارية، اتبعت الدول الإفريقية المستقلة سياسات تنموية لتحقيق الرعاية، وهو ما إنعكس على خيارات الحكومات الإفريقية في اعتماد النمط الإشتراكي، مثل الإشتراكية الإفريقية لـ"جومو كنياتا" و"أوجاما" و"جوليوس نيريري" وإنسانية "كينيث كاوندا".<sup>2</sup> كما تعهدت الحكومات الإفريقية الجديدة كلها باستئصال الفقر والجهل وتحسين المستوى المعيشي والوضع الصحي، وتوفير مياه الشرب النقية للجميع.<sup>3</sup>

لقد حضيت المرحلة الإستعمارية باهتمام متزايد في كل الأدبيات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا، على إعتبار أنها تشكل متغيرا أصيلا مستقلا في تحديد العديد من الأبعاد والجوانب في مسارات التنمية بنظم أفريقيا الحديثة، بدءا بالنموذج الإشتراكي، مرورا بمخلفات الوضع الإستعماري<sup>4</sup> ورهانات التنمية، ما انعكس على ترتيب الأولويات والأجندة السياسية لمشاريع التنمية في النظم الإفريقية، ويمكن إجمالاً تحديد جملة من الخصائص التي ميزت مشاريع التنمية في أفريقيا:

1- تميزت مشاريع التنمية في أفريقيا بافتقارها إلى تقاليد التنمية وفق النموذج الغربي، بل وافتقارها لأدنى متطلبات التخطيط العقلاني الرشيد، فيجب أن نلاحظ أن أغلب النظم الإفريقية عند الإستقلال ضحّت بالإستثمار لمصلحة الإستهلاك، فأختارت إستراتيجيات للتنمية تركز على تحقيق مكاسب للجماهير، وأفضت أغلب هذه الإستراتيجيات إلى الفشل، وأغرقت الإقتصاديات الإفريقية في المديونية، فالتقاليد الغربية للتنمية تقتضي بداية تحقيق تراكم الثروة الذي يسمح بخلق أرضية وقاعدة إنتاجية يمكن توظيفها وإستثمارها لرفع المستوى المعيشي للسكان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, *op. cit.*, p.88.

<sup>2</sup> - منايا مولنجي ومرغريت مناي، "العولمة والتنمية المستدامة في أفريقيا"، في: طابع آصيفا، سيفرين روجومامو، عبد الغفار محمد أحمد، محررين، العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، 2003، ص.138.

<sup>3</sup> - المكان نفسه.

<sup>4</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, *op. cit.*, p.88.

<sup>5</sup> - منايا مولنجي ومرغريت مناي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

2- اتسمت المشاريع التنموية الإفريقية باستشراء الفساد في معظم المنظمات، بالقدر الذي أصبح عاملا جوهريا في إعاقة وعرقلة الحكم الراشد، والشفافية والمحاسبة، والتنمية والعدالة الاجتماعية، مما أدى بشكل مباشر إلى الإنهيار الكامل للاقتصاد، ولأداء الخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية كالتعليم، والرعاية الصحية والإسكان، ومرافق الخدمة العمومية.

3- المحدد البشري، والذي يعد أهم عامل على الإطلاق نظرا لتعدد جوانبه وآثاره الوازنة، وغياب الطبقة المتوسطة، فلم تنشأ في أفريقيا طبقة متوسطة يمكنها الإسهام في التنمية الاقتصادية، فضلا عن غياب طبقة رجال الأعمال، إضافة إلى الجانب أو المحدد البشري في مسارات التنمية، تميزت جل المشاريع التنموية في النظم الإفريقية بظاهرة هجرة العقول، فضلا عن تقليص عدد موظفي الدولة ودخولهم تحت برامج التكيف الهيكلي، ودائما في المحدد البشري يرى كل من "مانايا مولنجي" و"مارغريت موناي" أن نمط التنظيم الأسري في أفريقيا لعب دورا محوريا في عرقلة مشاريع التنمية، وهو ما تجاهلته كل الدراسات والأدبيات المتعلقة بالتنمية، ذلك أن النموذج الإفريقي يقوم على نموذج الأسرة الكبيرة التي يتجاوز عدد أفرادها عشرة أعضاء في الغالب، يعتمدون في المقابل على عائل واحد،<sup>1</sup> مما يُصعّب من حل مشكلة الفقر، ويضيع في المقابل سيولة هائلة كان بالإمكان أن تستثمر عبر الإدخار المحلي، ولهذا السبب تبقى الإستثمارات الأجنبية مصدرا وحيدا لدفع عجلة التنمية، خاصة في النظم التي تفتقر إلى مواد أولية والتي لا يتوقف اقتصادها على الربيع مثل بنين.<sup>2</sup>

4- الخاصية غير الديمقراطية للتنمية "الإغتراب التنموي": إن أحد أبرز خصائص التنمية في أفريقيا أنها مورست بمقاسات تقليدية بالفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي، مما جعل أغلب التجارب التنموية دون فاعلية تذكر،<sup>3</sup> وتعني ديمقراطية التنمية في أبسط معانيها أن الناس هم الذين يسيطرون على تجارب تنميتهم وهم الأحق في تحديد أولويات الأجندة السياسية، وبالتالي تصبح التنمية أمرا وسلوكا يقومون به اتجاه أنفسهم واتجاه ظروفهم، بدلا من أن تكون شيئا يعمله الآخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معاشة في الحياة اليومية للشعوب الإفريقية، إجرائيا وعمليا، إذ تصبح الشعوب هي أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية.

<sup>1</sup> - مانايا مولنجي ومرغريت مناي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

<sup>2</sup> -Leonard wantchekon, « Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin,» **World Politics**, Vol.55, N°.03, 2003, pp.434-436.

<sup>3</sup> -Larry Diamond, **Prospects for democratic development in Africa: Essays in public policy**, Hoover Institution: Stanford University, 1997, pp.156-157.

يرى "كلود أكي" Claude Ake في كتابه إمكانية الديمقراطية في إفريقيا The Feasibility of Democracy in Africa أن تاريخ التنمية في أفريقيا وراهنها انطلق في حقيقة الأمر من تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف، فكل الإستراتيجيات انطلقت من افتراض أن الناس وطرق حياتهم هي العائق الأساسي أمام التنمية،<sup>1</sup> وهذا ما يبرر سياسة التغريب والهجوم على الثقافات المحلية وتهميشها، إضافة إلى الإجراءات القاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تحط من الوفاق الاجتماعي، والسياسات الأبوية التي قوّضت الإحساس والثقة بالذات،<sup>2</sup> فالتنمية حسب "أكي" يجب أن تنظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقا لتصورات وقيم خارجية، وتحاول تحديد كيف يمكن أن يتحرك الناس إلى الأمام بطاقتهم ووفقا لقيمهم.<sup>3</sup>

5- الانهيار الاقتصادي: تواجه معظم دول أفريقيا أزمة اقتصادية حادة دون أمل في تغيير سريع يحقق معدلات نمو مرتفعة،<sup>4</sup> حيث يسود معظم الإقتصاديات تضخم عال وعجز فادح في الموازين، وهروب كبير لرؤوس الأموال، وانهيار البنية التحتية، وتدهور خدمات الرعاية الصحية، وارتفاع الأمية، وتدني متوسط الدخل الفردي، وتتعدد الأزمات وتزيد حدتها بسبب تكاليف الانتقال إلى برامج التكيف الهيكلي طبقا لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تحقيق الانتعاش الإقتصادي، إذ منذ الشروع في تجسيد وتطبيق هذه البرامج تمخض عنها تناقص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية، مثل الغذاء والتعليم والإسكان والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تراجع القطاع العام، مما أثر بشكل مباشر على توفير فرص العمل وتحسين الرعاية الاجتماعية.<sup>5</sup>

لقد تم حصر استراتيجيات التنمية في نظم إفريقيا تقريبا بالكامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكيف الهيكلي، حيث السمة المميزة لهذه البرامج أنها تؤكد في المقام الأول على الصرامة في تطبيق السياسات التقشفية، التي تضمنت حضرا كاملا ومطلقا على بعض السلع الأساسية، وعملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة وتخفيض كبير في قيمة العملة المحلية، ودرجة عالية من التضخم، وتخفيض كبير في الإنفاق الحكومي، والذي كانت له آثار سلبية

<sup>1</sup> - Claude Ake, **Feasibility of Democracy in Africa**, Dakar: council for the development of social science research in Africa, 2000, pp.87.88.

<sup>2</sup> - Claude Ake, **Democracy and development in Africa**, Washington: the brooking institute, 1996, p.542

<sup>3</sup> - Claude Ake, **Feasibility of Democracy in Africa**, op. cit., pp.87.88.

<sup>4</sup> - Patrick Bond, **op. cit.**, p.87.

<sup>5</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, **op. cit.**, p.88.

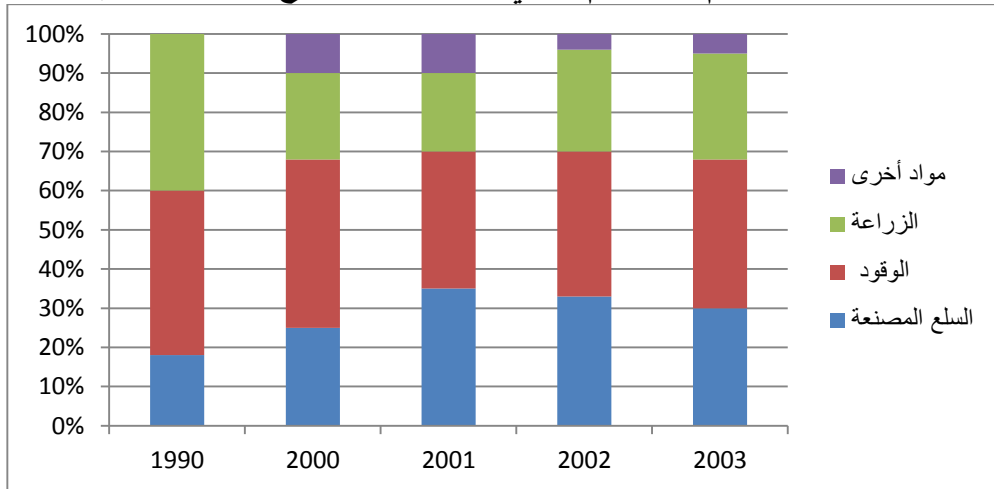


مدمرة على القطاع الاجتماعي، إذ ليس من الصعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية على البلدان التي يعيش حوالي 40 في المائة من شعوبها تحت خط الفقر،<sup>1</sup> فعلى عكس مختلف المناطق في العالم لم تحقق السياسات التنموية شيئا يذكر، فالبلدان الآسيوية على سبيل المثال كان دخل الفرد فيها خلال الستينيات مماثلا لنظيره في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد حققت منذئذ إنتقالا إلى مصاف البلدان متوسطة أو مرتفعة الدخل، كما أن حصة أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية قد انخفض من 4% إلى 2% عبر ثلاث عقود.<sup>2</sup>

### ب- مصادر التدفقات المالية لأفريقيا:

**1- العائدات الريعية:** لا تزال السلع الأساسية الأولية تهيمن على صادرات أفريقيا ويمثل الوقود 40%، والمنتجات الزراعية ما يزيد عن 25%، ولم تحقق سوى قلة من البلدان مثل زامبيا وكينيا قدرا من التنوع في صادراتها، وركضت حصة السلع المصنعة في إجمالي صادرات أفريقيا عند نحو 30%.

الشكل رقم 05 رسم بياني يبين نسب تنوع الصادرات الإفريقية.



المصدر: قاعدة بيان Contrade الأمم المتحدة، والتمويل والتنمية العدد 4، المجلد 43، ديسمبر 2006

إضافة إلى ذلك فإن الصادرات المصنعة في بلدان أفريقيا ذات صيغة وقيمة مضافة منخفضة، وهي في الغالب مواد خام نصف مجهزة، ويبدو جليا من خلال الشكل، الموضح لنطاق المتعاملين الخارجيين للصادرات الإفريقية

<sup>1</sup> - Claude Ake, *Feasibility of Democracy in Africa*, op. cit., p.83

<sup>2</sup> - عبدلوي بيو، تشاني وبندكت فيب كريستنسن، "الوقت المناسب لأفريقيا، على أفريقيا أن تبني أخيرا ما حققته من نجاحات للحاق بالركب،" التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص.11.

مدى اتساع التعامل والتصدير للبلدان الصناعية مقارنة مع المتعاملين الآخرين.<sup>1</sup>

2- **الاستثمار:** لقد سعت النظم الإفريقية جاهدة إلى محاكاة نظم حوافز التصدير المطبقة في آسيا وفي أماكن أخرى، وحاولت جذب الإستثمار الأجنبي المباشر كإنشاء مجالس إستشارية للمستثمرين،<sup>2</sup> إلا أن لهذه الإجراءات السياسية تأثير محدود سواء على التجارة أو الإستثمار الأجنبي المباشر، فنظم حوافز التصدير التي تنزع إلى أنشطة البحث عن الربح السريع يصعب إدارتها والتحكم فيها، وعلى الرغم من قلة النجاحات التي حققتها بعض الدول الإفريقية، إلا أنها هي الأخرى لم تسجل نجاحات إلا في المنتجات التي تتمتع بمعاملة تفضيلية للنفاد إلى البلدان الصناعية، كما هو الحال في ليسوتو ومدغشقر، وملاوي، وسوازيلاندا.<sup>3</sup>

رتب تقرير البنك الدولي المعنون "القيام بالأعمال 2007: كيفية الإصلاح" 157 بلدا حسب سهولة القيام بالأعمال والإستثمار، وكان متوسط البلد الواحد في أفريقيا 131، إذ سجل التقرير أن مناخ الإستثمار يعاني عقبات تمتد في كل أنحاء نشاط القطاع الخاص: الترخيص، العمالة، الإئتمان، المعاملات مع الحكومة،<sup>4</sup> فعلى سبيل المثال يقتضي الأمر في المتوسط 11 إجراء لبدء مشروع أعمال في أفريقيا جنوب الصحراء، مقابل 8 إجراءات في جنوب آسيا، ويستغرق الأمر شهرين مقابل شهر في جنوب آسيا، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإستثمار في أفريقيا مع مطلع القرن الجديد، إلا أنه مقيسا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد عما كان عليه في مطلع التسعينيات.<sup>5</sup>

**المطلب الثالث: أثر المتغيرات الدولية والتحويلات العالمية على الأمن والتنمية في أفريقيا.**

لقد أعتمد مفهوم "النظام الدولي" مدخلا مهما لدى العديد من الباحثين لتحليل ودراسة النظم السياسية الإفريقية، وخاصة في ضوء زيادة مساحة التداخل والتشابك بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وذلك بسبب التحويلات الكبرى التي تشهدها البيئة الدولية منذ ثمانينيات القرن العشرين، ومما يزيد من دور العوامل الخارجية في السياسة الإفريقية هو أن القارة تعتبر من أكثر مناطق العالم انكشافا

<sup>1</sup> - سانجيف جوبتا ويونجزيغ يانج، "تفكيك الكتل التجارية"، التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص.23.

<sup>2</sup> - جاكوب كريستنس، آن- ماري جولي، وكاثرين باتيللو، "أصول قابلة للتعامل المصري"، التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص ص.20-21.

<sup>3</sup> - Akokpari John, *op. cit.*, p.423.

<sup>4</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, *op. cit.*, p.88.

<sup>5</sup> - جاكوب كريستنس، آن- ماري جولي، وكاثرين باتيللو، مرجع سبق ذكره، ص.21.

اتجاه العالم الخارجي، ومن أكثرها تأثيراً بالنظام الدولي، وذلك راجع لاعتبارات عديدة تتعلق بأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية من ناحية، والبعد التاريخي من ناحية أخرى، والذي بموجبه تعد القارة بأكملها مجرد مستعمرات قديمة للدول الأوروبية، إضافة للدور الأمريكي، الروسي، الصيني، الهندي، الصهيوني المتنامي في القارة،<sup>1</sup> وحرّي بالذکر أن القارة الإفريقية لم تحظى باهتمام كبير للقوى العظمى إلا مع منتصف تسعينيات القرن العشرين، ولأدّل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتح على القارة الإفريقية إلا أثناء رئاسة الرئيس "كلينتون"، الذي كان أول رئيس أمريكي يقوم بزيارة رسمية لـ 6 دول أفريقية عام 1998، حيث بعد ذلك سارعت الشركات الأمريكية العملاقة للنفط للتواجد في المناطق الإستراتيجية الغنية بالنفط في أفريقيا، مثل شركتي "إكسون موبيل" و"تشيرون"، اللتان ستقيمان فروعاً ضخمة لهما في السنوات الموالية للزيارة في خليج غينيا الإستراتيجي.

إن المتتبع لمكانة أفريقيا ضمن الأجندة السياسية العالمية، وفي أدبيات الخطب العالمية يلحظ حدوث تغيير كبير في دوائر السياسات الخارجية العالمية، وكذا في دبلوماسية الدول العظمى، كما لو أن ماكينة السياسة الخارجية لهذه القوى تلقت ضغوطاً بتسريع الإيقاع في هذه المنطقة، متجاوزة الخطاب السياسي التقليدي، المترکز في عسكرة المساعدات ومواجهة الإرهاب، حيث ظهر خطاب سياسي جديد يعود إلى أدبيات الستينيات من القرن العشرين، حيث يتم التأكيد على التنمية والبعد الإنساني في المساعدات التي تهدف في المقام الأول إلى رفع المستوى المعيشي.

بالموازاة مع ذلك حاولت العديد من الدراسات توصيف أبرز معالم النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات، وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية الإفريقية، وبغض النظر عن الجدل في طبيعة هيكل النظام الدولي، فالمؤكد على الصعيد الإستراتيجي والعسكري أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم لما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك تتمثل أبرز ملامح النظام الدولي في الوقت الراهن فيما يلي: ثورة المعلومات والاتصالات والتي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، وبخاصة تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات واتساع نطاق تحرير الإقتصاد والتجارة، خاصة في ظل تطور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وشيوع قيم الديمقراطية

<sup>1</sup>-Hardy Russell, « Africa Contingency operations and training assistance: developing training partnerships for the future of Africa,» Air and space power Journal, Fall 2003, available online at: <http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/apj03/fal03/handy.html>.

وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وبخاصة بعد تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، والذي يتكون بصفة أساسية من المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية، إضافة إلى تصاعد النزاعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف في العديد من مناطق العالم، وتزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول، مثل مشكلة المخدرات والأمراض الفتاكة والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها.<sup>1</sup>

لقد حاولت دراسات عديدة الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثل: كيف تؤثر المتغيرات الدولية والتحويلات العالمية المشار إليها في التطورات السياسية بأفريقيا؟ وما هي آليات تأثيرها؟ وهل تشكل دعماً لعملية التحول الديمقراطي في القارة أم تسهم في عرقلتها؟ وفي معرض الإجابة عن ذلك ركزت الدراسات المعنية على المحاور التالية:

### 1 - التحويلات السياسية والاقتصادية للمعسكر الشرقي وانعكاساته على أفريقيا:

لقد شهد الإتحاد السوفيتي سابقاً وبقية بلدان شرق أوروبا تحولات سياسية واقتصادية مهمة منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وبغض النظر عن خلفيات هذه التحويلات وأسبابها وأساليبها، فالمؤكد أنها كانت إيذاناً بنهاية حقبة من التاريخ السياسي الحديث.<sup>2</sup>

على الرغم من وجود أكثر من دراسة أشارت إلى عدم وجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين أحداث أوروبا الشرقية والتطورات السياسية التي شهدتها أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات، والتي تَمَثَّل أهمها في انتقال عدد من الدول الإفريقية إلى الأخذ بالتعددية السياسية، وتبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلا أن هذه الدراسات أشارت إلى أن أحداث أوروبا الشرقية كان لها انعكاسات غير مباشرة على التطور السياسي لنظم أفريقيا،<sup>3</sup> حيث أن مجرد انهيار الأحزاب الحاكمة في الدول المعنية قد شكل ضربة قاسمة لنظام الحزب الواحد من حيث أسانيد الإيديولوجية، وصدقته السياسية، وبالتالي لم يعد بمقدور النخب الإفريقية التي أخذت بهذا النظام تقفياً بخبرات ونهج الإتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، تبرير إستمرار التمسك به بعد انهياره في دول الأصل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - السيد يسين، العالمية والعولمة، القاهرة: نخضة مصر، 2001، ص ص. 115-120.

<sup>2</sup> - رعد صالح الألويسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص. 153-154.

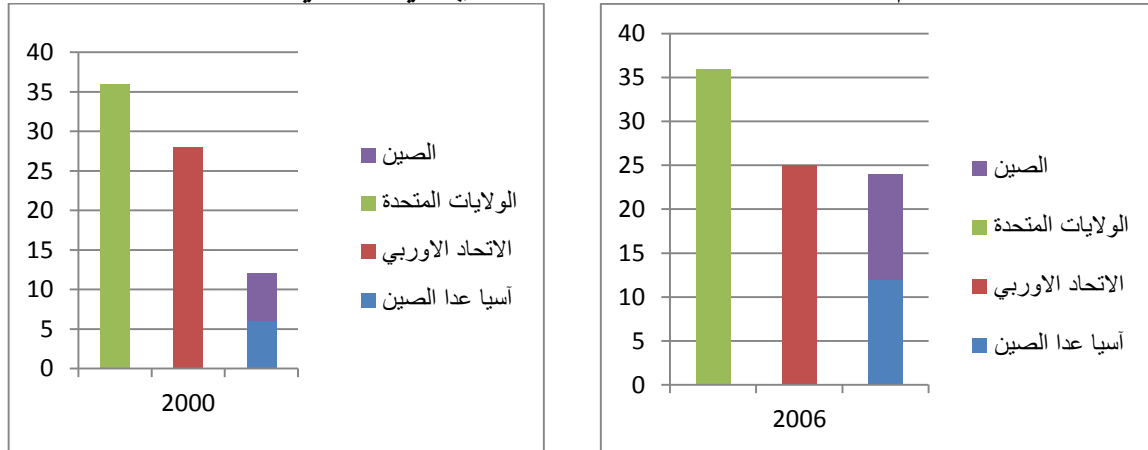
<sup>3</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 319.

<sup>4</sup> - Adebayo Olukoshi, « State, Conflict and Democracy in Africa: the complex process of renewal,» in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., *op. cit.*, p.290.

## 2- السياسة الخارجية للأقطاب الدولية الجديدة والدور المتنامي للقارة:

شهدت القارة مع منتصف التسعينيات تسارعا لافتا في مستوى الزيارات والأهمية الإستراتيجية في أولويات الأجندة السياسية للدول العظمى، عكس ما كان منتظرا، إذ كانت الأوساط العلمية والأكاديمية وكذا السياسية ترجّح اهتماما أكبر موجها لدول شرق أوربا، خاصة بعد الفكاك التاريخي لهذه النظم من الاتحاد السوفيتي، لكن وبوتيرة غير متوقعة حضيت أفريقيا بتنافس دولي مثلته كبريات العواصم العالمية، فهناك تسابق أوربي للتواجد في شمال أفريقيا للدخول في شراكة مع الدول الأورومتوسطية، بالمقابل تعد الدول الأوربية الممول الأساسي لمبادرة النيباد مع السعي الفرنسي الحثيث للإبقاء على علاقاتها الثقافية كونها الشريك التجاري الأبرز في القارة، هذا فضلا عن المحاولات الإسرائيلية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الأطراف الإفريقية من أجل ترسيخ مفهوم الوجود الإسرائيلي كدولة ذات سيادة وعضو بالمجتمع الدولي، حيث أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع 42 دولة إفريقية، إلى جانب خروج الصين من العزلة عن طريق أفريقيا،<sup>1</sup> حيث باتت الصين في ظرف قياسي ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضاعف نصيبها من النمو السنوي للصادرات الإفريقية منذ عام 2000.<sup>2</sup>

الشكل رقم 06 النسبة المئوية للنمو السنوي في إجمالي صادرات أفريقيا



المصدر: التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 45، مارس 2008، ص.44

<sup>1</sup>- كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ تر. عثمان الجبالي المثلوثي، الإمارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص.56.

<sup>2</sup>- جيان بي وانج وعبدولاي بيو تشاني، "ازدهار روابط إفريقيا مع الصين"، التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 45، مارس 2008، ص.45.

وبخصوص أثر الاهتمام المتزايد، فإن العواصم الكبرى عدا الصين تولي اهتماما كبيرا لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تجعلها من شروط اتفاقيات الشراكة التي تبرمها مع أفريقيا، حيث يتم تضمين هذه الاتفاقيات بنودا بهذا الخصوص مثل: نزاهة الإنتخابات، تأكيد حكم القانون وسيادته، تعزيز دور المؤسسات التشريعية، توفير ضمانات حرية الرأي والتعبير، وغيرها من حقوق وحرريات الإنسان السياسية والمدنية، وإفساح المجال لتقوية المجتمع المدني.<sup>1</sup>

على الرغم من الدور الجلي لأثر المساعدات والعلاقات السياسية للدول الكبرى ضمن ما سمي بـ"المشروطة السياسية" لرعاية الديمقراطية في النظم الإفريقية، إلا أن بعض الدراسات خلصت إلى تواضع نتائج هذه المساعدات والأنشطة،<sup>2</sup> وذلك بسبب محدودية الجهود من جهة، وتغليب المصالح على المبادئ إذا حدث تصادم بين الإثنين من جهة أخرى، فالدول الكبرى وفي مقدمتها الصين حريصة في المقام الأول على الاستقرار في النظم الإفريقية لحماية مصالحها، وإمدادات النفط خاصة، وبالتالي فهي تتعامل بحذر مع أي خطوة قد تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار.<sup>3</sup>

### 3- ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التطور السياسي في القارة:

شكلت ثورة المعلومات واحدا من أهم الجوانب المهمة في المناخ الدولي الجديد، وتزداد أهميتها بإعتراف كل الأوساط العلمية على الدور البالغ لهذا المتغير على التطور السياسي للنظم السياسية في العالم عامة وأفريقيا خاصة، وتكمن أهمية ثورة المعلومات في القارة فيما يلي:

أ - أنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات، والذي يعتبر أحد الدعامات الأساسية للحكم، فالمؤكد أن قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على حرية الرأي والتعبير، والتحكم في مصادر المعلومة أخذت بالتراجع بشكل جلي وكبير في ظل تمدد ثورة المعلومات والاتصالات.<sup>4</sup>

ب - أن ثورة المعلومات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين الأفارقة، وتخلق مطالب وتطلعات جديدة لديهم، حيث تنقل لهم صور عن أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل، ليس في عالم الشمال فقط، وإنما عن تجارب تنمية

<sup>1</sup> - Robert Guest, *op. cit.*, pp. 251.256.

<sup>2</sup> - Hardy Russell, *op. cit.*

<sup>3</sup> - كريس ألدن، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

<sup>4</sup> - عصام نور، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص.

في دول الجنوب، هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور أشكال من العنف والإحتجاج، وهو ما من شأنه أن يؤثر على الإستقرار السياسي والإجتماعي.<sup>1</sup> ج- أن هذه الثورة تعد دعماً لقوى المجتمع المدني والمعارضة، حيث تستطيع هذه القوى أن توسع هامش حراكها لتتواصل مع العالم الخارجي ببسر وسهولة وبعيدا عن الرقابة، كما تستطيع حصر التأييد الدولي بشأن بعض المطالب المشروعة لبعض الأقليات، وبالتالي فإن هذه الثورة جعلت النظم الإفريقية أكثر انكشافاً لضغوط وتأثيرات البيئة الخارجية.<sup>2</sup>

د- إدماج القارة في المنظومة القيمية الكونية، حيث تساهم الثورة المعلوماتية بنشر القيم والأفكار والممارسات عبر الحدود، فيما يسمى أثر العدوى أو موجة التحول الديمقراطي التي كان مداها جلياً في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين على أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا.<sup>3</sup> على الرغم من الأثر الجلي فإن إحصاءات تقرير التنمية الإنسانية تظهر حجم الفجوة التكنولوجية أو الفجوة الرقمية التي تعانيها الدول الإفريقية، ما يرفع التحدي أكبر لمواجهة أمية من صنف آخر هي "الأمية الرقمية".

#### 4- مؤسسات التمويل والتنمية:

أشارت العديد من الدراسات إلى تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التطور السياسي الداخلي في بعض الدول الإفريقية،<sup>4</sup> وقد حدث هذا التأثير في اتجاهين هما:

أ- خلق المزيد من التوترات السياسية والإجتماعية في أفريقيا، حيث قامت هذه المؤسسات بممارسة ضغوط على دول إفريقية عديدة حتى تجعلها تتبنى السياسات الإقتصادية المعروفة بـ"سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي" التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى، تحرير الإقتصاد، إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وتقليص دور الدولة في الإقتصاد والمجتمع، وتشجيع القطاع الخاص.<sup>5</sup>

ب- دفع عدد من الدول الإفريقية إلى السير في طريق الإنفتاح السياسي الذي يتمثل أحد مظاهره في التحول إلى التعددية السياسية، وقد جاء ذلك نتيجة للمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها المؤسسات المعنية على الدول التي

<sup>1</sup>-Shanthi Kalathil & Taylor c. Boas, **Open networks, closed regimes, the impact of the internet on authoritarian rule**, Washington : Carnegie endowment, 2003, pp.217-220.

<sup>2</sup>- رعد صالح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص.276.

<sup>3</sup> - Larry Diamond, **Prospects for democratic development in Africa: Essays in public policy**, op. cit., p.325.

<sup>4</sup> - Akokpari Jhon, **op.cit.**, pp.151-152.

<sup>5</sup> - Mohammed Ayoob, **op. cit.**, p.280.

تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية،<sup>1</sup> وتمثّل هذه الإصلاحات جوهر ما بات يعرف بالحكم الجديد في نظر هذه المؤسسات ومن عناصره؛ التعددية السياسية، والإصلاح القانوني، وتحقيق الشفافية، والمساءلة، وعادة ما تتجاوب هذه الدول مع المطالب ولو بصورة شكلية من باب حرصها في الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها.

### 5- منظمات المجتمع المدني العالمي:

يعرف المجتمع المدني العالمي على أنه فضاء أو حقل للنشاط المنطلق من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان.<sup>2</sup> كما ينظر إليه على أنه ذلك النسيج من الروابط المطلوبة التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة، والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز، أما من حيث الفاعلين في هذا الفضاء، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنديات الفكرية، والشبكات الإتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عمّا إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبب بتلك التجمعات.<sup>3</sup>

لقد قامت منظمات المجتمع المدني العالمي خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الأنشطة والممارسات التي شكلت في جانب مهم منها دعما لبعض قضايا دول الجنوب، ومن ذلك على سبيل المثال التظاهرات والإحتجاجات التي انخرطت فيها هذه المنظمات في العديد من المناسبات ضد العولمة،<sup>4</sup> فضلا عن النشاط الكبير الذي قامت به قبل وأثناء مؤتمر التفرقة العنصرية الذي عقد في "ديربن Derben" في جنوب أفريقيا.

وقد أشار بعض الباحثين إلى دور بعض منظمات المجتمع المدني العالمي في تقوية وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني في أفريقيا، وذلك من خلال قيامها بتقديم

<sup>1</sup>- رعد صالح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص.187.

<sup>2</sup>- Lester M. Salamon & Helmut K. Anheier, «Civil society in comparative perspective,» in: Lester M. Salamon and Associates, eds, **Global Civil Society, Demensions of the Nonprofit Sector**, U.S.A.: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies Baltimore, 1999, p.26.

<sup>3</sup>- فوز نايف عمر ربحان، "العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006"، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص.32-33.

<sup>4</sup>- David Lewis, «Civil society in African contexts, reflections on the usefulness of a concept,» **Development and change**, Vol.33, N°.04, 2002, p.572.



مساعداً مادية لبعض هذه المؤسسات وتمويل بعض أنشطتها والمساهمة في بناء قدراتها وتدريب كوادرها، من خلال تنظيم حلقات النقاش وورش العمل وإجراء الدراسات، فضلاً عن اهتمام بعض منظمات المجتمع المدني العالمي المعنية بحقوق الإنسان برصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول الإفريقية، وإصدار نشرات وتقارير ضد النظم التي تنتهك هذه الحقوق، والسعي من أجل تحريك ضغوط دولية ضدها، هذا إلى جانب دور بعضها في مراقبة الانتخابات في الدول الإفريقية التي تسمح لها بذلك.<sup>1</sup>

وتتزايد مكانة المجتمع المدني العالمي بين مؤثرات ومتغيرات البيئة الخارجية خاصة مع تطور الأساليب والتقنيات الإتصالية، إذ غالباً ما تسهم هذه التقنيات الحديثة في تدويل القضايا، والتعريف بالعديد من المواضيع التي تكون مبهمة دولياً، سواء فيما تعلق بالتصفيات العرقية، أو الحروب الداخلية، أو قضايا اللاجئين، أو الأمراض الفتاكة، حيث تحضى القضايا الإنسانية في الغالب باهتمام كبير يؤدي إلى حراك دولي كبير تغذيه المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الإغاثة الدولية، وهو ما من شأنه استقصاء الأحداث والمسببات الرئيسية عن التدهور الإجتماعي في هذه المنظمات والتي ترجع مسبباته في الغالب إلى أزمة الشرعية وغياب العدالة التوزيعية، وضعف القدرات الوظيفية للنظام، بالمقابل ساهم المجتمع المدني العالمي في العديد من المناسبات في تشديد الحصار على عدد من النظم، سواء بنشر تقارير عن بعض التجاوزات الإنسانية مثلما حدث في الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، وليبيا على عهد القذافي، والنظام السوداني ومجازر الجنوب، ومجازر التوتسي بحق الهوتو في رواندا وبورندي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكلها قضايا استطاع المجتمع المدني العالمي أن يزيد في تعاطيه معها من شدة الحصار والضغط المفروضين على النظم الإفريقية وضرورة التسريع بالإصلاحات ومعالجة القضايا العالقة.

<sup>1</sup> - Lester M. salamon & Helmut K. Anheier, **op. cit.**, p.26.

### الخلاصة والاستنتاجات:

لقد اتفقت أغلب الدراسات السياسية في مجال السياسات المقارنة، على وحدة المحددات التي تحكم الظاهرة السياسية في النظم الإفريقية، فعدا ظاهرة الانقلابات والحروب الأهلية، شكّل السياق التاريخي بما كان حافلا من محطات بارزة في مسار تشكل الدولة الوطنية في أفريقيا مرجعا أساسا لتفسير القواسم المشتركة لنظم القارة، حيث يرى أغلب الباحثين أن الأزمات التي تعاني منها الدول الإفريقية بوجه عام، وخاصة منها أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية لا تعود إلى أسباب ظرفية، أو آنية، وإنما ترجع بشكل كبير إلى فترة الإستعمار الأوروبي لهذه القارة. وقد كان تقسيم الدول الأوروبية لإفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر هو ذروة الحركة التي بدأت منذ القرن الخامس عشر، حيث استولت أوروبا على القارة بأكملها تقريبا في عملية ناجحة، وقد خسرت الدول الإفريقية السابقة على عهد الإستعمار حريتها وأصبحت القوى الاستعمارية هي التي تحدد طريقة حكم المجتمع وقوانينه، وأصبح لكل كيان استعماري في القارة إسم محدد، وحدود مرسمة، وعاصمة وسلطة مركزية، ولغة رسمية هي لغة الدولة المستعمرة، وظهر في إفريقيا حوالي 48 كيانا مستقلا من بين آلاف الكيانات الصغيرة التي كانت موجودة قبل الاستعمار، وكانت الحدود في كثير من الأحيان غير منطقية رسمتها القوى الاستعمارية المتنافسة أو باتفاق فيما بينها، كما ظهرت مؤسسات أعلى من السلطات التي كانت قائمة على أسس عرقية أو قبلية مثل الجيش والشرطة والحكومات المركزية، وكان هدف المستعمر من وراء ذلك هو خلق الصراعات والنزاعات بين مختلف القبائل والأعراق، وتقوية النزعة القبلية والعرقية في أذهان أفرادها، ليصبح الولاء القبلي أو العرقي أسبق من الولاء إلى النظام أو الدولة، وخلق بذلك أزمة أخرى هي أزمة الهوية.

لم تشهد إفريقيا بعد الاستقلال جهودا حقيقية لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، فالحكام عادة ما كانوا يرفضون التنازل عن السلطة واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم، وأصبحت الضغوط السياسية هي الغالبة عوض الأسلوب الديمقراطي في الحكم، بل وظهر نوع من الحكام والرؤساء حكموا مدى الحياة، حيث كانت الفكرة السائدة القائلة أن أحسن تعبير عن الديمقراطية التقليدية في إفريقيا، والتي هي الديمقراطية الإجماعية على المستوى السياسي، هي الاعتماد

على الحزب الواحد الذي يتمتع بالعديد من المزايا، أهمها تجنب المناقشات الطويلة والإنشاقات والإضطرابات، التي تشكل عائقا في وجه الوحدة الوطنية، والنضال ضد التخلف الذي يتطلب توحيد الصفوف، والمساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي، بتخفيف الضغوطات الإجتماعية وتعبئة الطاقات بدلا من تشتيتها في الصراعات الحزبية العقيمة، لكن مسارات التنمية السياسية التي باشرتها النظم الإفريقية لم تكن لتبقى بعيدة عن تأثيرات الضغوطات والتأثيرات الخارجية، حيث تراكمت الإخفاقات الداخلية، مع مستجدات البيئة الخارجية، التي فرضت ضرورة التحول نحو التعددية والإنتفاح السياسي، مما جعل النظم الإفريقية أمام أوضاع وتحديات جديدة تختلف تماما عن سابقتها، إذ زاد الوضع الجديد من تكريس الإنشاقات والإنقسامات، وبالمقابل زادت الحروب الأهلية بدل تراجعها، وفي السياق ذاته عرفت القارة المزيد من الإنقلابات العسكرية، والمزيد من الإحتجاجات عقب كل انتخابات، والمزيد من مظاهر العنف والإرهاب، والمزيد من التراجع في معدلات التنمية، بالقدر الذي فرض على المختصين في الشأن الإفريقي ضرورة البحث عن أطر تحليلية، ومقاربات نظرية جديدة، تتناسب مع الخصوصيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للنموذج الإفريقي، والبحث عن معادلات جديدة للتنمية والاستقرار، على غرار معادلة "كوترايت Cutright".

لقد تبين من خلال الدراسة في فصلها الثاني مدى تعدد المؤثرات والمتغيرات المحيطة بالعملية السياسية في إفريقيا، فعلاوة عن المحددات والمتغيرات الداخلية والتي تمثلت في الثقافة السياسية والتنشئة الإجتماعية، والتعدد الإثني والعرقي، والنظام الإقتصادي، ومكانة المؤسسة العسكرية، وصراع النخب والجماعات، والبعد التاريخي، تبين من خلال الدراسة أن البيئة الخارجية هي الأخرى تشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات الهامة مثل السياسة الخارجية للقوى الكبرى، تحول النظام الدولي، حراك المجتمع المدني العالمي، التطور التكنولوجي للأساليب الاتصالية، دور مؤسسات التمويل العالمي، التي تبين أنها وإن لم تكن ذات علاقة مباشرة بالتحويلات ومسارات العملية السياسية في نظم إفريقيا، إلا أنها كانت على علاقة كبيرة فيما يخص تسريع التحويلات وكذا تأجيل أو حسم العديد من الصراعات الداخلية مثل الحرب الأهلية الأنغولية، أفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، مالي..

## الفصل الثالث

# الديمقراطية والمعارضة السياسية في إفريقيا

بعدما تناول الفصل الثاني من هذا البحث بناء الدولة في أفريقيا، ومحاولة بحث أسس التنظيم السياسي الإفريقي عن طريق بحث مصادر الشرعية، ونشوء النخب والطبقات، والمداخل النظرية لتفسير طبيعة الدولة في أفريقيا، والوقوف على مصادر التهديد الأمني في القارة، يكون لزاما بحكم موضوع الدراسة الوقوف على توصيف لبيئة التحولات السياسية التي شهدتها نظم القارة في عقد التسعينيات، ودور الأحزاب السياسية في هذه البيئة، إضافة إلى تسليط الضوء على لاعب محوري في العملية السياسية للمنظمات الإفريقية والمتمثل في المؤسسة العسكرية، إذ شهدت القارة من الانقلابات العسكرية ما جعل منها السمة الأبرز لنظم إفريقيا في العصر الحديث.

في بداية التسعينيات من القرن 20 مرت الدول الإفريقية بموجة من الاضطرابات السياسية نتجت عن رغبة المعارضة السياسية والشعوب الإفريقية بالمشاركة الفعلية في إدارة شؤونها العامة لأول مرة منذ حركة الإستقلال الوطني، وعُرفت تلك الأحداث بموجة الديمقراطية أو إقامة الديمقراطية في الدول الإفريقية. ورغم الأهمية النسبية للعوامل والضغوط الخارجية، إذ لا يمكن تجاهل دور الوضع السياسي الدولي الفريد الذي شهدته العلاقات الدولية في تلك الفترة، والذي تمثل أساسا في نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، واستمرار تأثير الدول بأحداث الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي حسب تفسير "هانتنجتون" علاوة عن ضغوطات الدول المانحة على الدول الإفريقية لإقامة أنظمة ديمقراطية تعددية، إلا أننا نرى في هذه الدراسة أن هذه العوامل مجتمعة كانت على سبيل التسريع في تجارب التحول، ولم تكن عوامل محورية، ذلك أن العوامل الأساسية إنما ترجع للأسباب الداخلية التي شهدتها نظم القارة من اعتلال للأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه تحاول الدراسة في هذا الفصل البحث أولا في أصول الحركات السياسية والروافد السياسية والفكرية لحركات المعارضة في النظم الإفريقية، ثم التطرق إلى خلفيات الحراك السياسي والاجتماعي في نظم أفريقيا، والتي ترجع في المقام الأول إلى العامل الإثني والعرقى داخل الدولة القطرية في إفريقيا.

### المبحث الأول: توصيف بيئة التحولات السياسية في أفريقيا.

تلعب البيئة السياسية الداخلية أهمية كبيرة في مجال تحديد القوى والفاعل الرئيسية، وكذا في تحديد العوامل والدوافع والخلفيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتفسير الإرتباطات بين مختلف المتغيرات، ولذلك تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث الوقوف على بيئة التحول السياسي في أفريقيا، للإحاطة بملايسات الإصلاحات وبواعثها، وتحديد مكانة المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الإفريقية، لدراسة تطور مكانتها بعد التحول في ظل بروز قوى وحركات سياسية مدنية في أفريقيا.

### المطلب الأول: عوامل التحول السياسي في أفريقيا.

شهد النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين صخبا سياسيا واسعا عبر أرجاء القارة الإفريقية والدوائر السياسية والأكاديمية المهمة، إذ بدأ الأمر بتصاعد المناشآت والإحتجاجات السياسية سواء من داخل الدول الإفريقية أو خارجها للمطالبة بضرورة إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وضرورة تجاوز النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية، وذلك على أساس الأخذ بالإصلاحات الليبرالية بما تتضمنه من تعددية سياسية، وتبني انتخابات تنافسية، وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة، بهدف استحداث نماذج ونخب جيدة في الحكم، إضافة إلى البعد الإقتصادي بما يعنيه ذلك من حرية التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج، وتخفيض سيطرة الدول عليها، وتشجيع القطاع الخاص والأسواق المفتوحة وغيرها.<sup>1</sup>

على الرغم من الاختلاف السياسي والاقتصادي فيما يتعلق بطرق تسيير المنتظمات الإفريقية لمرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت هذه النظم كانت محل اهتمام كبير، وتحمل العديد من الدلالات والأبعاد، وكذا العديد من التساؤلات، فهل كانت هذه الموجة وليدة ضغوطات داخلية انتهت بموجة الحراك السياسي الكبير في مطلع التسعينيات، أم أنها وضع طبيعي تابع لإعادة تنظيم وهندسة النظام الدولي وانهايار الاتحاد السوفياتي؟<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رعد صالح الألويسي، مرجع سبق ذكره، ص. 99-102.

<sup>2</sup> - Jibrin Ibrahim, *op. cit.*, p. 189.

لقد كانت موجة التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية في مطلع تسعينيات القرن العشرين موجة كبيرة لم تحظى بنصيبها المستحق من الاهتمام والدراسة، وذلك على عكس ما حضيت به موجات التحول الثلاث التي أشار إليها صامويل هانتغتون، فقد شهدت 16 دولة أفريقية احتجاجات شعبية هامة بعد نوفمبر 1989، واللافت في هذه الموجة هو تشابك المتغيرات والأسباب، مما جعل الوقوف على المتغيرات الرئيسية لهذه الموجة وتحديد تاريخ انطلاقها، أو روافدها وأصولها الفكرية والأيديولوجية، أمر في بالغ الصعوبة والتعقيد، فقد شهدت الجزائر مثلا مظاهرات كبيرة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وبالزخم ذاته شهدت زامبيا احتجاجات ومظاهرات كبيرة مع نهاية سنة 1986، والأمر ذاته حدثت في بنين<sup>1</sup> والسودان، ومصر وجنوب إفريقيا وغانا وكوت ديفوار والغابون وكينيا... ورغم تعدد الأسباب الحقيقية للحراك السياسي لمختلف التنظيمات والنقابات والأحزاب<sup>2</sup> إلا ان اللافت فيها كلها هو الأسلوب المتشابه إلى حد كبير والذي يعد في حد ذاته نمطا سلوكي جديد للتعامل مع السلطة، فشعوب هذه الدول لم يسبق لها أن تعاملت مع ممثليها في فترة الاستعمار فيما يتعلق بمطالبها وتطلعاتها بهذا الأسلوب، إذ كانت ظروف التحرير تقتضي الالتزام والتقييد الأعمى بكل سياسات وتوجهات وقرارات التنظيمات التحريرية، وإلا سيكون الجزاء بالاعدام والتصفية بتهمة الخيانة وخلق الفتنة. علاوة عن ذلك ظهر في الدول الإفريقية في هذه المرحلة جيل جديد من الشباب الذي لم يعايش ثورات هذه النظم، جيل يتميز بالوعي والثقافة، وينظر إلى السلطة السياسية بمنظار مغاير عن ذلك الذي يرى به أبائهم وأجدادهم السلطة.

وجمع عدم الاستقرار زخما حينما صار المتنفس لتحالف من مختلف المطالب الفئوية، انضم المعلمون والموظفون إلى الطلبة للشكوى من تأخر المرتبات وتقليص الدعم، أو مثل الحال في كوت ديفوار في احتمال تخفيض الرواتب، ففي بنين صارت تظاهرات الطلبة والموظفين مزمنة في أواخر 1989 حينما وصل التأخر في المرتبات إلى 7 أشهر. وفي زامبيا وكينيا حَقَز الطلبة العمال على الإنضمام إلى التظاهر العام للأثار السلبية للتضخم على مستوى المعيشة.<sup>3</sup>

لقد كانت ردود فعل الحكومات عن موجة التمرد والاحتجاج متباينة بشدة، كما كانت أساليب إدارة الأزمة تختلف من نظام لآخر، والأمر راجع بالدرجة الأولى لمحددات اتخاذ القرار كما يشير إليها "ريتشارد سنايدر" بين محددات البيئة الداخلية والموارد والامكانيات المادية والمعنوية، وضغوط البيئة الخارجية، وأخيرا

<sup>1</sup> - Leonard Wantchekon, *op. cit.*, pp.402-403.

<sup>2</sup> - Toyin Falola, « L'Afrique en Perspective », in : Stephen Ellis, ed., *L'Afrique Maintenant*, Paris: Editions Karthala, 1995, pp.33-36.

<sup>3</sup> - عبير الفقي، دينمكية الاحتجاج والاصلاح " www.alsyasi.com " متحصل عليه بتاريخ 2013-10-15.

النسق الإدراكي النفسي والسيكولوجي لمتخذ القرار. وإجمالاً انقسمت ردود فعل الحكومات الإفريقية إلى قسمين رئيسيين هما:

1- عدد من الحكومات رفضت في البداية كل المطالب جملة وتفصيلاً وردت على الاحتجاجات بالعنف المضاد وهو حال النظام الجزائري، التونسي، أوغندا، ليبيا، كينيا واللافت في هذا السياق أن سياقات التحول في هذه النظم كانت عسيرة، وكانت تكاليف التحول باهضة في بعض الأحيان، والأکید بعد كل المماطلات وقرارات الردع، أنها استجابت لمطالب الإصلاح والتغيير.

2- عدد آخر من النظم فضل اختزال الطريق والتفاوض مباشرة وانتهاج استراتيجية الرد المرن أو الاستجابة المرنة، ففي كوت ديفوار على سبيل المثال قلَّ رئيس الدولة نفقات غرفة ومجلس الطلاب، وأخرَّ قبل أن يلغي تماماً تخفيض الرواتب، وبالمثل أعلن رئيس الغابون عن مقياس جديد للرواتب وإصلاحات في التأمين الصحي والاجتماعي.<sup>1</sup>

وإجمالاً يمكن الوقوف على عوامل التحول السياسي في إفريقيا في العناصر التالية:

### 1- عوامل داخلية:

أ- أسباب سياسية: شكل المشهد السياسي في القارة الإفريقية لثلاث عقود بعد الاستقلال بعداً من أبعاد التآزم والانسداد الواضح، إذ يمكن توصيف أبعاد هذا التآزم في مايلي:

1- سيطرة النظم السلطوية: لقد كان القهر والإستبداد السمة الأبرز بين أنماط الحكم في إفريقيا لعقود بعد الإستقلال، إذ كانت الانقلابات العسكرية الآلية الأكثر تواتراً بين مختلف المنتظمات في الوصول إلى السلطة، بالمقابل ساهمت التبريرات الأيديولوجية لإحتكار السلطة من قبل الحزب الواحد استناداً إلى أهمية التحكم الكامل في النظام الإقتصادي بهدف التخطيط للتنمية المستقبلية، في إنتاج نظم سلطوية بقي رؤساؤها لعقود متتالية، مثل حسني مبارك في مصر، وموغابي في زيمبابوي، وخوسي ادواردو في أنغولا، ونغيما مباسوغو في غينيا الإستوائية.<sup>2</sup>

2- عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية: إن الدستور في أحد معانيه ليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية، والنصوص الدستورية التي تصمم وتصاغ من أجل استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة، وإنما يتجاوز الدستور وضعه هذا بكونه منهج العمل والدليل المرشد لإدارة أمور الدولة

<sup>1</sup> - عيبر الفقي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - Jibrin Ibrahim, op. cit., pp. 190-192.



وتسييرها في مناحي ومجالات التعاون المختلفة، وفي سبيل ذلك خضعت الدول الأفريقية إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول،<sup>1</sup> كما اشتملت هذه الدساتير على وجود فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية، ومع تعاضم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة صياغة الدساتير مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية الأفريقية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية.<sup>2</sup>

**3 - عدم الاستقرار السياسي:** لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاضم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان، أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلات مع العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي، والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد، إضافة إلى ادعاءات الثورة غير المنتهية Unfinished African Revaluation،<sup>3</sup> فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والاستعمار الجديد، وهو الأمر الذي أسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية، نتيجة الإسراف والإستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها، والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع الدول المجاورة، وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الاستقرار السياسي، والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية، وتزعمهم للإنقلابات العسكرية.<sup>4</sup>

**4- تنامي أزمة الشرعية:** تميزت الشرعية في نظم أفريقيا لما بعد الإستقلال بأشكال السطوة والرهبنة تحت غطاء القوانين المكتوبة والشعارات والرموز الوطنية والدساتير الإشتراكية.

<sup>1</sup> - Mohammed Ayoob, *op. cit.*, p.281.

<sup>2</sup> - مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص ص.85-86.

<sup>3</sup> - Fukuda Parr & Maximillian Ashwill & Elizabeth Chiappa & Carol Messineo, "The conflict development nexus: a survey of armed conflicts in sub-Saharan Africa 1980-2005," in: Erin McCandless and Tony Karbo, *op. cit.*, pp.12-13.

<sup>4</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, *op. cit.*, p.89.

ومن الواضح أن الأنظمة الحاكمة السلطوية في أفريقيا ظلت تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة، وانعدام الثقة والمصداقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي دفع بالعديد من هذه الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية إلى تعليق الدساتير واللجوء إلى العمل بالأحكام العرفية.<sup>1</sup>

**5- أزمة الاندماج الوطني:** وتتمثل أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا في عجز النظم السياسية الأفريقية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع، على نحو يؤدي إلى خلق ولاء وطني عريض يفضي إلى التماسك الوطني، وتبدو أزمة الاندماج الوطني واضحة حين يظهر النظام السياسي عاجزا عن بناء الدولة الوطنية.<sup>2</sup>

لقد عجزت النظم الأفريقية عن إدارة هذه الأزمة، إما لفساد هذه النظم وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب أخرى مما أضعف قدرتها التوزيعية، وإما لإتساع مساحة أقاليم العديد من الدول، وضعف قدرة تغلغل النظام، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها، أو نتيجة لتداخل الجماعات الأثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب مثل أفريقيا الوسطى، رواندا، مالي، السودان...<sup>3</sup>

#### ب- أسباب سوسيواقتصادية :

استمر الفشل الإقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول، وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6 إلى 8 في المئة، فقد تدهور الوضع الإقتصادي مع مطلع الثمانينيات ليصل المعدل إلى 2.3 في المئة، واستمر ذلك التدهور ليصل إلى الصفر أو بالسالب مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بعدا خطيرا وحيويا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-Daniel-Constant Martin, « Le multipartisme, pour quoi faire?, Les limites du débat politique: Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe », **Politique Africaine**, N°43, Octobre 1991, pp. 21-25.

<sup>2</sup> - Claudio Moffa, « L'Ethnicité en Afrique: l'implosion de la "question nationale" après la décolonisation », **Politique Africaine**, n°66, Juin 1996, pp. 101-108.

<sup>3</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, **op. cit.**, p.88.

<sup>4</sup> - بكاري درامي، "آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع.153، جويلية 2003، م.38، ص.55.

ويقترن أيضا بحالة التردّي الإقتصادي للدول الإفريقية تلك، استمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية بلغت حوالي إلى 2.6 %، بالإضافة إلى ارتفاع معدل ديونها الخارجية وفوائدها من 176 مليار دولار عام 1982 إلى 296 مليار دولار عام 1992،<sup>1</sup> وهو الأمر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية، وأسهم في إحداث الفشل الاقتصادي، حيث باتت مطالب السكان متعاضمة، ولم يواكب ذلك تحسن في مستوى المصادر والمدخلات، وهو الأمر الذي يعطى بعدا جديدا للأزمة في القارة الإفريقية، وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول والمؤسسات النقدية المانحة إلى وضع الشروط للحصول على الأموال والمساعدات، ومنها ضرورة التحول الديمقراطي وتبنى سياسات رأسمالية كبرامج التكيف الهيكلي.<sup>2</sup>

## 2- عوامل خارجية:

لقد كان لسياسات الدول الكبرى وتحولات النظام الدولي خاصة فيما تعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة الليبرالية في العالم، وكذا ظهور المشروطية كبند رئيسي في مؤسسات التمويل العالمي أثرا بالغا في تسريع التحولات السياسية وقبول النخب الحاكمة بالعديد من المطالب الشعبي،<sup>3</sup> خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية، إذن فمذ انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وتعاضم العولمة من ناحية أخرى، فإن الغرب قد سعى لفرض أيديولوجيته الرأسمالية فرضاً على الدول الإفريقية فيما بات يعرف بالحكم الصالح، والتكيف الهيكلي.<sup>4</sup>

توضح مختلف التفسيرات بشأن الأحداث والإصلاحات السياسية في أفريقيا أنها كانت نتاجا لتردّي الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية، وليس معنى هذا أن نقل من الأهمية السياقية للعوامل الخارجية؛ فالتحولات الإفريقية ظهرت حينما اجتاحت المظاهرات الحاشدة شرق أوروبا خلال 1989، وبالتالي أثرت هذه الثورة أو الموجة الديمقراطية على حجم تدفق المطالب السياسية نحو الإصلاح والتغيير، إضافة إلى ضغط الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية على الحكومات الإفريقية من أجل الشروع في هندسة دساتيرها وإجراء إصلاحات اقتصادية ليبرالية كبرى، ولكننا نقول أن العوامل الخارجية هي

<sup>1</sup> -Boukrami S. *les mécanismes monétaires et financiers internationaux*, Alger: E.N.A.P., 1986, p.17.

<sup>2</sup> - Nigel C. Gibson, « Africa and globalization: marginalization and resistance, » *Journal of Asian and African Studies*, Vol.39, N°.1-2, p.14.

<sup>3</sup> - Jibrin Ibrahim, *op. cit.*, p.190.

<sup>4</sup> - محمد زاهي بشير المغربي، "جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا"، دراسات، ع.15، شتاء 2003، ص.34.

عوامل معجلة وليست سببية، فنحن نتفق مع تقييم "لوينثال" لأمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا أنه "في حين يمكن للعوامل الدولية أن تهيئ مسار الانتقال، فإن المشاركين الأساسيين والمؤثرات الغالبة كانت محلية في كل حالة"، وبالمثل فإننا نقرّ بأن الإصلاحات السياسية وردّ الفعل الحكومي تشكله عوامل الأزمة الاقتصادية، والضغوط الاجتماعية الداخلية أكثر من أي سبب آخر، وهو ما يفسر تتابع موجات الإصلاح في أفريقيا بين نظم فقيرة سارعت للإصلاح في بداية الموجة نظراً لنقص الموارد الاقتصادية للنظام مثل نموذج بنين، ونظم ماطلت وسائرت ضغوط الإصلاح نظراً للإمكانات الاقتصادية الهائلة لهذه النظم مثل، نيجيريا، كوت ديفوار..<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنماط وخصائص النظم الحزبية في أفريقيا:

تشكل النظم الحزبية واحداً من أهم الأبنية في أفريقيا التي من خلالها يمكن الاضطلاع على الواقع السياسي لأفريقيا وطبيعة المنتظمات فيها، والكيانات الحزبية التي تؤسس للحكم وتوجه مساراته، وترجع عوامل تشكيل بيئة الأحزاب السياسية ونظمها في أفريقيا إلى التركيبة الاجتماعية بكياناتها، وثقافتها، وقيمها السائدة، وهي التي حددت كثيراً من المواقف والاتجاهات، والرموز والمعتقدات.<sup>2</sup> وترجع نشأة الأحزاب السياسية الحديثة وتطورها في إفريقيا بصورة مباشرة، إلى جملة من الأسباب، أبرزها ما يلي:

- 1- حركات التحرر الوطني، وخاصة بالنسبة للجيل الأول من الأحزاب؛ كالمؤتمر الوطني الإفريقي، والمؤتمر الوطني الزيمبابوي، والمؤتمر الوطني لكينيا، والأباكو الكونغولي،<sup>3</sup> واكّبت حركات التحرر ظهور بعض القيادات الوطنية؛ مثل: روبرت موجابي، وكوامي نكروما، وجومو كينياتا، وأحمد سيكيتوري، وكينيث كاوندا، وباتريس لوممبا، وجوليوس نيريري، وأخيراً نلسون مانديلا، والذين عادوا إلى بلادهم حكماً مع تحوّل تلك الحركات إلى أحزاب تحكم البلاد.
- 2- نظام الانتخابات والبرلمانات، والذي أصبح بديلاً عن نظام الوراثة في الحكم؛ حيث ساعد نظام الاقتراع العام وظهور اللجان الانتخابية والكتل البرلمانية، على إيجاد أفكار مشتركة اتجاه القضايا العامة أدّى إلى قيام بعض الأحزاب السياسية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Patrick J. McGowan, « Coups and Conflict in west Africa 1955-2004,» **Armed Forces and Society**, Vol.32, N°01, October 2005, p.08-13.

<sup>2</sup> - أبرز العوامل التاريخية، تجربة الجيوتوقراطية الإفريقية العريقة (حكم الشيوخ)، إضافة إلى الحضارة العربية الإسلامية، وحكم الممالك، ثم الإستعمار الأوربي، وتجاربه السياسية، والإيديولوجيات والفلسفات السياسية المعاصرة.

<sup>3</sup> - Nigel C. Gibson, **op. cit.**, p.08.

<sup>4</sup> - Catherine Boone, "Decentralization as political strategy in west Africa,» **Comparative Political Studies**, Vol.36, N°04, May 2003.p.358-359

3- الهيئات الدينية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب والجمعيات الفكرية، والتي تطورت إلى أحزاب سياسية لتحقق الخدمة لأعضائها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح محدودة<sup>1</sup>.

4- بعض الأزمات في التنمية السياسية، كما حصل بالنسبة للكونغو البلجيكية في فترة الاستعمار، فالتطورات الاقتصادية التي حدثت في بلجيكا انعكست على سياستها في الكونغو.

5- الأيدلوجيات المعاصرة، كالشيوعية والإشتراكية، وقد أدت إلى ظهور بعض الأحزاب في مراحل ما بعد الاستعمار، أو في بعض الدول التي تأخر خروج الإستعمار منها كجنوب إفريقيا<sup>2</sup>.

#### أ - أنماط النظم الحزبية في إفريقيا:

على الرغم من تعدد تصنيفات الظاهرة الحزبية ونظمها إلا أن الغالب في هذه الدراسات حتى منتصف الثمانينيات، أنها لم تأخذ بالأوضاع الخاصة للنظم المتخلفة أو المختلفة عن النظم الغربية، ومع التطور الكبير في دراسات التحديث والتنمية والإهتمام المتزايد بخصوصية الأوضاع الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث، كان لا بد من أن ينعكس على رؤية وتصنيف الأحزاب في هذه المنظمات الحديثة، والنظم الحزبية فيها، وقد تجسد ذلك إما في وضع الأحزاب والنظم الحزبية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في قسم خاص بها في داخل التصنيفات الكلاسيكية عموماً، وإما ابتداء تصنيفات أو أنماط خاصة للظاهرة الحزبية في النظم المتخلفة.

لقد تبعت تلك المحاولات من الصعوبات المتزايدة في إيجاد تصنيف جامع، عملية إطلاق المفاهيم والتصنيفات المستمدة من ظروف تطور وواقع المجتمعات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على العالم الثالث وفي أفريقيا خاصة، فـ"جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori" على سبيل المثال بعد أن يقدم تقسيمه العام للنظم الحزبية التنافسية واللاتنافسية، ينفي إمكانية انطباق هذا التقسيم على نطاق عالمي، ويُقرّ أنه لا يمكن أن يشمل الدول الجديدة كما هو الحال في معظم الدول الإفريقية، ويؤكد في الوقت نفسه على خصوصية الوضع فيما أسماه

1- رعد صالح الألويسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-83.

2 - Robert Fatton, « The political ideology of Julius Nyerere: the structural limitations of African socialism,» **Studies in Comparative International Development**, Vol.20, Issue 02, Summer 1985, pp.5-8.

الكيانات السياسية المتميّعة،<sup>1</sup> وأوضح أن أي تصنيف للأحزاب في تلك الكيانات ينبغي أن يكون :

1- إضافيا وملحقا: ويتعلق الأمر بموقع النظم الحزبية الأفريقية داخل التقسيم العام للأحزاب، أي بدلا من أن تقحم داخل التقسيم العام للأحزاب فإنها يجب أن تكون على امتداده.<sup>2</sup>

2- تصنيف مؤقت: وتتبع هذه الصفة من فكرة أن الحقائق قصيرة الأمد، والبيانات لها خصائص تتعارض مع الإستمرارية الطويلة، والروتين المنتظم، فالخطوات الأولى في بناء الأمة تتعلق بحالة من الطوارئ والأداء الإستثنائي الذي لا يمكن أن يكون طويل الأمد.<sup>3</sup>

3- تصنيف مفتوح وليس مغلق: ويرى "سارتوري" أن ذلك المنحني إنما يهدف لإستيعاب أكبر قدر من الأنماط الحزبية وتنظيماتها، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق استخدام ملحقات لغوية مثل "شبه" كـ"شبه تنافسي، شبه سلطوي، شبه جماهيري".

لقد طرح "غابريال ألموند Gabriel Almond" و"جايمس كولمان James Coleman" محاولة مبكرة لإيراد النظم الحزبية في النظم الأفريقية داخل تصنيف كلاسيكي للأحزاب السياسية. فأوردا تصنيفا للنظم الحزبية يفرق بين خمسة أنماط هي: الشمولية، السلطوية، والمسيطرة غير السلطوية، والثنائية التنافسية، ثم التعددية التنافسية، وقد أشار المؤلفان إلى أن النمط الثالث أي المسيطر غير السلطوي عادة ما يوجد في النظم السياسية التي كانت فيها الحركات القومية هي وسائل تحريرها.<sup>4</sup>

ويرى "ألموند" و"كولمان" أن تصنيفهما يعتبر معيارا جديدا لتصنيف النظم الحزبية في إفريقيا، لأنه يدرس هذه النظم وفق إستراتيجية مفتوحة، إعتادا على إستراتيجية المتصل التاريخي، التي من خلالها يمكن الوقوف على مستوى كل حالة من الأمم فيما تعلق بإكتمال بنائها، وتبلور مؤسساتها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - يسميها "سارتوري" الدول المتميعة، أو الدول غير المشكلة Formless states، أنظر : أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص.141.

<sup>2</sup> - Gero Erdmann & Matthias Basedau, «Problems of Categorizing and Explaining Party Systems in Africa», **German Institute of Global and Area Studies GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems**, N° 40, January 2007, p.07.

<sup>3</sup> - Françoise Boucek, « Rethinking Factionalism Typologies, Intra-Party Dynamics and Three Faces of Factionalism », **Party Politics**, Vol. 15, No.4, 2009, pp. 460-464.

<sup>4</sup> - أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص.141-142 .

<sup>5</sup> - Gabriel Alomnd and G. Bingham Powell Jr., **Comparative Politics: A Developmental Approach**, Boston: Little, Brown and Company, First edition, 1966, pp. 20-25.

بالمقابل من ذلك ابتدع "دافيد أبتر David Apter" تصنيفا جديدا يقوم على التفرقة بين ما أسماه "أحزاب التمثيل" و"أحزاب التضامن"، أحزاب التمثيل ذات طابع تعددي يسمح بالتنافس مع الأحزاب الأخرى، وهي في علاقتها بالمجتمع مثل الإتحادات الطوعية في النظم الأوربية ذات طابع تمثيلي تسعى إلى توحيد وجهات النظر المختلفة، وكسب المزيد من الأتباع، كما أنها في علاقتها بالحكومة تتقيد بالدستور، والقواعد الانتخابية، والأساليب التوفيقية، أما أحزاب التضامن فهي ذات طابع احتكاري، وتسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وهي في علاقتها بالمجتمع ذات طابع توجيهي، تسعى إذا كانت خارج السلطة إلى تكثيف الإحتجاج على المظالم، فإنها تسعى إلى دفع المجتمع نحو الأهداف التي يضعها الحزب.<sup>1</sup>

وهي في علاقتها بالحكومة تتعامل مع الدستور من الخارج، وتقبل النظام القانوني قسرا، وعندما تصل إلى السلطة فإنها توجه الحكومة والدستور وفق أهدافها، بل تجعل الدولة خاضعة لها، ويعزو "أبتر David Apter" أهمية أحزاب التضامن في المناطق المتخلفة إلى حاجة البلدان في هذه المناطق إلى تحقيق وظيفة الربط بين القوى الإجتماعية المختلفة التي تتعدد على أسس مختلفة؛ قبلية، لغوية، دينية، وبدون "حزب تضامن" قوي يفرض سيطرته على منافسيه وأتباعه، فإن الإنقسامات التي يعاني منها المجتمع سوف تمتد إلى البناء الحزبي، الذي يسهم بدوره وبما يمتلكه من قدرات تنظيمية في تعميق تلك الإنقسامات، كذلك يشير "أبتر" إلى إمكانية تطور حزب التضامن عن حركة سياسية مسبقة موحدة كحركة تحرير، أو تصحيح ثوري، ومتجسد في شخص قائد بطل، وهذا ما يصدق في النظم الإفريقية في شخصيات مثل: بورقيبة، هواري بومدين، القذافي، موسيفيني، موغابي، عبد الناصر...<sup>2</sup>

وفي محاولة ابتداع تصنيفات خاصة بالأحزاب السياسية في أفريقيا، سعى دارسوا النظم السياسية الإفريقية، على وجه الخصوص إلى وضع تصنيفات خاصة بالحزب الواحد في القارة الإفريقية استنادا إلى معايير متباينة:

1- المعيار الزمني: ويفرق الدارسون في ظل هذا المعيار على أساس زمني بين مرحلتين هما مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده، وبالتالي يمكن الوقوف على نمطين مختلفين من نظم الأحزاب في أفريقيا هما:

أ- نظم الحزب الواحد التي نشأت قبل الإستقلال في شكل حركات تحرر وطني لمواجهة الإستعمار، مثل "الحزب الديمقراطي" في غينيا، و"مؤتمر

<sup>1</sup> - David Apter, *The politics of Modernization*, Chicago: University of Chicago press. 1965, p.179.

<sup>2</sup> - Françoise Boucek, *op. cit.*, pp.458-459.

حزب الشعب" في غانا بزعامة "نيكروما"، و"الاتحاد السوداني" في مالي، و"حزب كانو اتحاد تنجانيقا الوطني" في تنزانيا، و"حزب جبهة التحرير الوطني" في الجزائر.

ب- نظم الحزب الواحد التي لم يكن لها جذور قبل الإستقلال مثل "حركة الثورة الثقافية والاجتماعية في التشاد"، و"الحركة الشعبية للثورة" في الزائير، و"الحزب الاشتراكي الثوري" في الصومال.<sup>1</sup>

2- معيار اتساع قاعدة الحزب: وفي ظل هذا المعيار ظهرت التفرقة بين:

أ- الأحزاب الأوليغارشية: وهي الأحزاب التي تضم فئة معينة من الأفراد على أساس عنصري في المقام الأول، من أمثلة في أفريقيا، أحزاب جنوب أفريقيا على عهد نظام الأبرتيد، وحزب "الهويج الحقيقي" في ليبيريا، الذي مارس السلطة في ليبيريا منذ 1969.

ب- الأحزاب الجماهيرية: تقوم هذه الأحزاب على أساس ضم وتعبئة الجماهير الشعبية في الدولة دون تفرقة، وهو النمط الأكثر انتشارا في أفريقيا بعد منتصف تسعينيات القرن العشرين.<sup>2</sup>

3- معيار المرونة والتعاون بين الأحزاب: أعتمد هذا المعيار تحديدا في الأدبيات الفرنسية وفي ظلّه يمكن التمييز بين نمطين من النظم الحزبية هي:

أ- نظام الحزب الواحد Parti Unique: ينتج هذا النظام عن اندماج الأحزاب القائمة، بما فيها الحزب المسيطر، وتنازلها عن كياناتها المستقلة، تحت مظلة حزبية واحدة، مثال ذلك أغلب النظم الحزبية الإفريقية بعد الاستقلال.

ب- نظام الحزب الموحد Parti Unili: حيث يفضي الإندماج في ظل هذا النظام إلى تجميع الأحزاب دون أن تفقد كياناتها، في تجمع ائتلافي يتفق على برنامج مشترك، ويهدف إلى تقاسم المسؤوليات في الحكومة والحزب، وينظر العديد من الفرنسيين المهتمين بالشأن الإفريقي إلى هذا النظام الحزبي على اعتباره يتجاوز العديد من عيوب الحزب الواحد اللاديمقراطي، وقدمت السنغال بزعامة "سنجور" أبرز الأمثلة للحزب الموحد، قبل أن تعتمد التعددية الحزبية مع منتصف السبعينيات.<sup>3</sup>

على أن أبرز التقسيمات للنظم الحزبية في أفريقيا ترجع إلى "كولمان وروزبرج" الذين قدما تقسيما ثنائيا لتلك النظم يقوم على التفرقة بين اتجاهاين عامين هما:

1- أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص.143.

2- المكان نفسه

3- أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص.141-145.



- 1- النمط الثوري المركزي: تتميز الأحزاب في ظلها بنزعة أيديولوجية قوية، تميل إلى التغيير الثوري، تتميز التنظيمات الحزبية في ظلها بدرجة عالية من التنظيم، والمركزية والانضباط، والإحتكار، إذ تحتكر الأحزاب الاتحادات والجماعات الخارجية، أبرز أمثلة هذا النمط النظم الحزبية في غينيا، مالي، وغانا.<sup>1</sup>
- 2- النمط البراغماتي التعددي: تتميز الأحزاب في ظلها بنزعة أيديولوجية ضعيفة، تميل إلى التكيف وتحقيق نوع من التعددية المحكومة، تتحقق فيه درجة جزئية ومؤقتة من المشاركة السياسية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر، يتسم تنظيمه بالتعددية وضعف الرابطة مع الاتحادات والجماعات الخارجية، من أمثلة هذا النوع في أفريقيا؛ السنغال، وساحل العاج، وسيراليون، والكامرون في فترات معينة من تاريخها الحديث.<sup>2</sup>

### ب - خصائص النظم الحزبية في أفريقيا:

- يتفق العديد من الباحثين بأن كثيرا مما يطلق عليه الأحزاب السياسية في أفريقيا ليست أحزابا بالمعنى السليم لهذا الإصطلاح، فمجرد تشكيل مجموعة من الأفراد منظمين صوريا على الورق لا يجعل من ذلك التنظيم حزبا سياسيا، فالظاهرة الحزبية في أفريقيا تعرضت لإنتقادات شديدة وجوهريّة، بشكل يجعل من الصعب على الباحث الإلمام بها أو حصرها، مع ذلك يمكن القول أن أغلب تلك الإنتقادات دارت حول ثلاث محاور أساسية هي:
- 1- أنها أحزاب مشوهة تختلف بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي بالمفهوم الغربي.<sup>3</sup>
  - 2- أنها أحزاب قصيرة العمر.
  - 3- أنها أحزاب ضعيفة الإيدولوجيا، هزيلة التمثيل، وهشة التنظيم.
- ويرى "دافيد أبتير" أن الدول الإفريقية تتجه لأن تمتلك إما عددا كبيرا من الأحزاب، وإما حزبا واحدا مسيطرا يمنع المعارضة أو يتحملها شكليا فقط،<sup>4</sup> ويرى أن الظاهرة الحزبية في أفريقيا تعبر عن بعدين أساسيين هما:
- أ- أن الأحزاب السياسية في أفريقيا تعبر عن مرحلة الطفولة الحزبية أو المراحل البدائية الأولية للحزبية،<sup>5</sup> بالمقابل يتعذر حسب "أبتير" نقل التجربة

<sup>1</sup> -Hélio G. Barros, « Typologies and Aproaches to the study of Latin American political parties,» *Revue international des sciences sociales*, Vol. 04, N°.01, pp.159-160.

<sup>2</sup> - أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص.141-145 .

<sup>3</sup> - Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and opposition*, op. cit., pp.245-248

<sup>4</sup> -David Apter, op. cit., p.149.

<sup>5</sup> - Franz J.T LEE, op. cit., pp. 179-184.

من شكلها الأولي البدائي إلى مراحل متقدمة تضاهي التجارب الديمقراطية العريقة، فذلك أمر يسري على المنجزات التكنولوجية أكثر مما يسري على الحقائق السياسية، فيستحيل تطبيق نظرية حرق المراحل على التجربة الحزبية في أفريقيا.<sup>1</sup>

ب- اتسمت الظاهرة الحزبية في العديد من النظم الإفريقية بطابع وظيفي ومؤقت، فالظاهرة الحزبية في أوروبا الغربية ظهرت في سياق تاريخي تميز بمجتمعات متيقظة سياسيا، متقدمة اقتصاديا، متمتعة بنسبة عالية من التعليم والثقافة، أما في السياق الإفريقي حيث سادت مجتمعات نووية مشكلة من قبائل وعشائر بدائية، ترتبط بالولاءات البدائية تعاني من اقتصاد الكفاف والأمية شبه المطلقة،<sup>2</sup> الأمر الذي عرقل مهام ووظائف الأبنية الحزبية في ممارسة الوظائف التعبوية، بالمقابل وجدت الأحزاب السياسية في تلك الظروف ضرورة للاستيلاء على السلطة، ولمواجهة متطلبات مرحلة البناء الأولى للقوى السياسية، وبذلك فإن أولوية الأحزاب السياسية إنما نبعث من فراغ الانتقال من الحكم الإستعماري إلى الحكم الوطني.<sup>3</sup>

والواقع أن الحكم المدني لم يستمر في النظم الإفريقية سوى سنوات قليلة، تتراوح بين خمس وعشر سنوات، قبل أن يطيح به العسكريون، كذلك فإن استيلاء العسكريين على السلطة حدث في نظم الحزب الواحد بالرغم مما ساد في البداية من اعتقاد حول صلابتها أو استقرارها، مثلما حدث في نظم التعدد الحزبي، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والمحاولات الفاشلة، ربما زادت نسبة تدخل العسكريين في الدول التي تضم أكثر من حزب واحد.

على عكس نظم الحزب الواحد الديكتاتورية في أوروبا حيث استمرارية القادة (هتلر، موسوليني، فرانكو، سالازار) التي لم يقطعها سوى الموت أو الحرب، فإنه بالمقابل لم تصدق التجارب في أفريقيا، فحكم "نيكروما" الفردي استمر فقط 6 سنوات، وانهار حزبه في لحظات قليلة، بدون أية مقاومة، وحدث الشيء نفسه في مالي، حيث أبدى النظام ضعفا ملحوظا، ولقد سبق وأن سادت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين نغمة تفاؤلية بمستقبل النظام الحزبي في أفريقيا، واعتبر "ايمانويل والرشتاين" أن نظام الحزب الواحد هو غالبا خطوة مهمة اتجاه الدولة الليبرالية، وليس خطوة أولى بعيدا عنها،<sup>4</sup> لكن هذه النغمة سرعان ما خفت

<sup>1</sup> - David Apter, *op. cit.*, pp.149-151.

<sup>2</sup> - Richard Gunther and Larry Diamond, "Species of Political Parties, A New Typology," *Party Politics*, Vol 9. No.2, 2003, p.174.

<sup>3</sup> - *Ibid.*

<sup>4</sup> - Immanuel Wallerstein, *Africa: the Politics of Independence*, Vintage Books, New York: Random House, 1961, pp.207-208.

حدثها، وكتب "والرشتاين" بعد ذلك يقول إن الظاهرة ليست هي ظهور نظام الحزب الواحد، ولكنها فقدانها السريع لمعناه، واستنتج بالتالي أن الإتجاه في أفريقيا إنما هو نحو الفراغ.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مكانة المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الإفريقية.

لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال دور المؤسسة العسكرية في الإنتقال السياسي في أفريقيا، لأن الأمر يرجع إلى تشابك العلاقات وتعدد الظاهرة السياسية في أفريقيا وتداخلها مع أبعاد عرقية وقبلية، ودينية، وطائفية، فعلى مدى 46 عاما شهدت الدول الإفريقية أكثر من 80 انقلابا عسكريا ناجحا، و108 انقلابا فاشلا، و139 محاولة انقلابية، ونظرا لأهمية الظاهرة سياسيا فإنه يصعب فهم الانقلابات العسكرية في أفريقيا دون فهم طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في الحكم في أفريقيا لتفسير سلوكها السياسي.

لقد شهدت عدد من الدول الإفريقية تدخلات عسكرية مباشرة عبر الانقلابات العسكرية كحالات موريتانيا 2008، مدغشقر 2009، النيجر 2010، مالي 2012، أو تدخلات غير مباشرة عن طريق ترجيح طرف سياسي على آخر كحالة "كوت ديفوار" في أعقاب الإنتخابات الرئاسية في أكتوبر 2010، وعلى الرغم من القلق المتزايد للإتحاد الإفريقي اتجاه تنامي التدخل العسكري المباشر عبر الانقلابات في أفريقيا، واتجاه الإتحاد إلى اتخاذ موقف رفض الإعراف بأية سلطة تصل إلى الحكم عبر الانقلاب العسكري في أفريقيا، إلا أن الانقلابات العسكرية شكلت السمة الغالبة في مسارات التحولات السياسية في القارة، ومن أهم إجراءات الإتحاد الإفريقي للحد من الظاهرة عدم السماح للحكومة الانقلابية بالمشاركة في اجتماعاته، وهو ما تجسد في موقف القادة الأفارقة الراضين للإنتخابات، بتعهد 43 رئيسا في إعلان الجزائر الصادر عن القمة الإفريقية المنعقد في الجزائر جوان 1999، إضافة إلى اتحاد عقوبات صارمة على الانقلابيين، والهدف من وراء ذلك السعي لوضع حد لمطامع المؤسسة العسكرية في الحكم.<sup>2</sup>

#### أ- تفسير التدخل العسكري في العملية السياسية بالنظم الإفريقية.

1- الإرث الاستعماري: لقد حمل الإرث الاستعماري مجموعة من الخصائص والسمات التي باتت جوهرية في المنتظمات السياسية لما بعد الاستعمار،<sup>3</sup> وهو

<sup>1</sup> - أسامة غزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص.151.

<sup>2</sup> - Jagne Baboucarr and Valerio Bosco, "United Nations- African Union Cooperation in conflict prevention and mediation," in: Roba D Sharamo & Chrysantus Ayangafac, eds., **op. cit.**, pp.227-229.

<sup>3</sup> - Richard Gunther and Larry Diamond, **op. cit.**, p. 174.

ما ألحق بالدولة تشوهات اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتي على رأسها غياب المؤسسة، والإرتباط القوي بالعرقية والطائفية من ناحية،<sup>1</sup> دون تسجيل لفاعلية تذكر في الأداء الإداري، ناهيك عن تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة،<sup>2</sup> وقد مهدّ الضعف العام لمؤسسات الدولة في أفريقيا حضورا قويا للمؤسسة العسكرية، التي شغلت حيزا معتبرا لحيازتها القوة العسكرية والتي تعد المحرك الأول في النظم الاجتماعية في أفريقيا.<sup>3</sup>

2- القوة التنظيمية: يرى العديد من الدارسين أن تدخل العسكريين في العملية السياسية، إنما يُعزى بالأساس لأسباب تخص المؤسسة العسكرية، منها روح الخدمة العامة، المهارات الإدارية، والبطولات العسكرية، والانتماء إلى الطبقة المتوسطة، والتماسك الداخلي، ودرجة التعليم.

3- الضعف الاجتماعي: يرى فريق من الباحثين وعلى رأسهم "صامويل هانتغتون" أن الأسباب الرئيسة وراء تدخل العسكريين في العملية السياسية ليست أسبابا عسكرية في الأساس، ولكنها أسباب سياسية لا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، ولكنها تعكس البناء السياسي والمؤسسي للمجتمع، ففي نظم أفريقيا على اختلافها، تفقد السياسة العديد من خصائصها المتعلقة بالاستقلال الذاتي، حيث تتخرط كل قوى المجتمع والجماعات الاجتماعية في العمل السياسي المباشر، وعليه يتصدر المشهد عسكريون سياسيون، وبيروقراطيون سياسيون، واتحادات ونقابات سياسية، وشركات كبرى، ورجال أعمال سياسيون، وبالتالي يصبح تدخل العسكريين بدافع الحرص على مسألة التوزيع الخاص بالقوة والمكانة داخل النظام السياسي.<sup>4</sup>

4- السياق الدولي: لقد لعبت القواعد العسكرية الغربية في عدد كبير من الدول الإفريقية دورا سياسيا حاسما لدعم طرف سياسي على حساب آخر، وتعد "كوت ديفوار" نموذجا بامتياز لمدى الدور الحساس الذي يلعبه السياق الدولي في تدخل العسكريين في العملية السياسية، وتدايعات ذلك على آلية الديمقراطية في إحداث الانتقال الديمقراطي، فعلى الرغم من إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة في "كوت ديفوار" في جولتين، انتهت بصدام مسلح بين المرشحين المتنافسين "الحسن وتارا" ورئيس الوزراء الأسبق "لوران كودو غباغبو"، وهو الصراع

<sup>1</sup> - Daniel BOURMAUD, op. cit., pp.44.48.

<sup>2</sup> - M.-S. Frère, « Pluralisme médiatique au Bénin : l'heure des désillusions ?, » **Politique Africaine**, N° 57, Mars 1995, pp. 142-148.

<sup>3</sup> - مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص.85-86.

<sup>4</sup> - صامويل هانتغتون، مرجع سبق ذكره، ص ص.320-325.

الذي حسم بالدعم الفرنسي للقوات الموالية لـ"وتارا"، ومن ثم فإن الإهتمام الدولي يتباين تبعا لأهمية الدولة المعنية بالانتقال السياسي الذي تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دورا حاسما.<sup>1</sup>

أخذت معظم الدول الأفريقية بعد استقلالها بالنظام البرلماني، إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير منذ انقلاب طوغو في فبراير 1963، والذي عُد ثاني انقلاب في القارة بعد الانقلاب العسكري في مصر 1952، أعقب ذلك عدة انقلابات في أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة.<sup>2</sup>

لقد قامت كل النظم الإفريقية في ظل الحكم العسكري إثر الانقلابات على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة، إذ أن الأساس الجديد للنظام ينبثق من استخدام أو الإنذار باستخدام قوة الجيش ضد السلطات الدستورية،<sup>3</sup> وهذا ما يجعل النظم العسكرية نظما استثنائية طالما أنها لا تقوم على أساس دستوري، إذ في الوقت التي يتسلم فيه العسكريون السلطة يقومون بتجميد وإلغاء الدستور الذي كان موضع التطبيق، أما عن التفسير الذي يقدمه العسكريون لانقلابهم فهو ما يتضح في جميع البيانات الانقلابية التي تخاطب الشعب والجمهير بلغة وطنية، وعبارات حماسية، والغالب في النموذج الإفريقي بصفة عامة أن الانقلابات ترجع إلى العناصر المتناقضة بين صفوف الأقلية الحاكمة نفسها، إذ تبرز في المجتمعات الزراعية التناقضات بين العمال والبرجوازية، أو بين الفئات الاجتماعية المتناقضة داخل البرجوازية نفسها، أو بين البرجوازية الصغيرة أو الناشئة بعد الاستقلال وتلك التي تولدت من صلب النظام الإقطاعي في ظل الحكم الإستعماري، ويذهب هذا التفسير إلى اعتبار الانقلابات تعبيرا أو ترجمة للتناقضات داخل البرجوازية المحلية أو البرجوازية الصغيرة في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة، وتبدو حالة "بنين" كأبرز نموذج في هذا الصدد، ويستند هذا التفسير إلى أن التاريخ الحديث لأفريقيا ساق العديد من النماذج التي تحالفت فيها قوى مجتمعية صاعدة مع الجيش من أجل الوصول إلى السلطة والنجاح في التغيير، ولحسم مسألة التناقضات بين القوى الكادحة وبين الأقلية التي تمارس السلطة، وهنا نقدم حالتنا السنغال والطوغو لهذا التفسير، ففي حالة السنغال فشلت الطبقة العاملة في الوصول إلى السلطة رغم تنظيمها النقابي القوي على الرغم من مظاهرات إسقاط السلطة بين عامي 1968-1969، بينما نجح العمال في حالة الكونغو برازافيل عام

<sup>1</sup> - محمود أبو العينين، الانتخابات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2010-2011، القاهرة:

معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.7، أكتوبر 2011، ص.196.

<sup>2</sup> - أمين إسبر، أفريقيا سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، دمشق: دار دمشق، 1985، ص.39.

<sup>3</sup> - محمود أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص.200-204.

1963، في قلب نظام الحكم بعد أن تحالفوا مع الجيش، فتحالف الجيش والطبقة العاملة لتوليفة أكيدة النجاح في الوصول إلى السلطة.<sup>1</sup> التفسير الماركسي: ينطلق التحليل الماركسي من ضرورة دراسة التناقضات الاقتصادية في المجتمع في تحليل موضوعي، إذ ثمة مسلمة أولية في التفسير الماركسي لحالة ما قبل الانقلاب وهي أن الدولة هي وسيلة الطبقة الأقلية للسيطرة على الأكثرية، والجيش إذ يقوم بالإنقلاب فإنه يمارس مهمة النيابة عن البرجوازية باعتبار أنه ليس ثمة قوة مؤهلة لإستلام السلطة.<sup>2</sup>

التفسير البرجوازي: ينطلق من أن الانقلاب حالة استثنائية في العملية السياسية، والجيش بمركزه ومكانته البارزة إنما يستند لمقومات تاريخية، وهو لذلك أكبر المعارضين للمبادئ الديمقراطية البرجوازية،<sup>3</sup> والأنظمة العسكرية هي أنظمة إستبدادية، فكل العسكريين الأفارقة الذين تسلموا السلطة أعلنوا منذ اللحظات الأولى للإنقلاب إرادتهم في حفظ الأمن وضبط النظام، وبالتالي ممارسة سلطات غير محدودة،<sup>4</sup> إذ يتم حصر السلطات وتكثيفها بين أيدي شخص أو مجموعة أشخاص، وفي الأعم الغالب فإن رئيس السلطة الجديد يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية، والحكام الجدد لا يكفون أنفسهم بصورة عامة عناء إحلال نص دستوري جديد محل النص الملغى، وإنما يكتفون بتصريح قصير يعلنون فيه أن السلطة ستمارس من قبل شخص يساعده جهاز أو عدة أجهزة مؤلفة بصورة مبدئية من العسكريين، فإذا ما أصدر رئيس الإنقلاب عدة مواد دستورية، فإن ذلك يعني أنه قد تمت صياغة دستور جديد.

**ب- خصائص التدخل العسكري في العملية السياسية في النظم الإفريقية: إن** الدراسة المقارنة لأغلب الإنقلابات الحاصلة على مدى أربعة عقود في أفريقيا تقود إلى جملة ملاحظات يمكن الوقوف عليها فيما يلي:

1- تراجع عدد الإنقلابات مقارنة بعقد السبعينيات والثمانينيات.

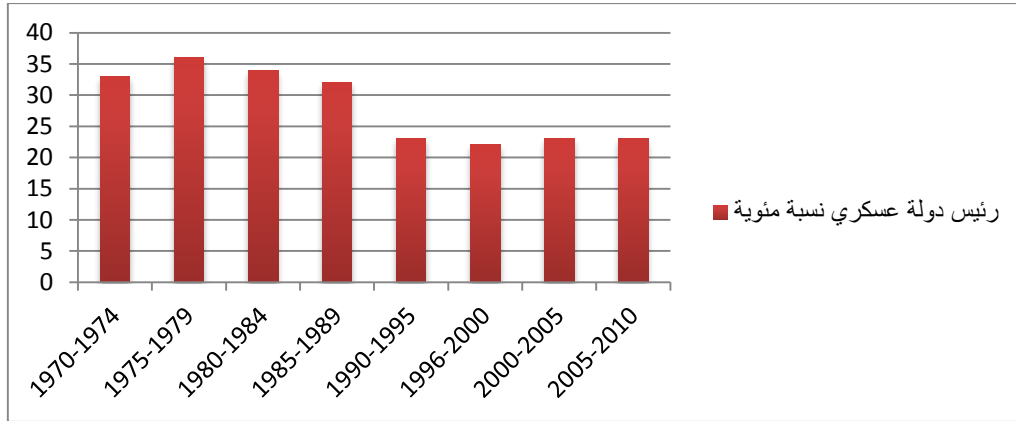
<sup>1</sup> - Jagne Baboucarr and Valerio Bosco, *op. cit.*, pp. 227-228.

<sup>2</sup> - أمين أسير، مرجع سبق ذكره، ص. 41.

<sup>3</sup> - المكان نفسه.

<sup>4</sup> - Jagne Baboucarr and Valerio Bosco, *op. cit.*, p.229.

الشكل رقم 07 التحول من الحكومات العسكرية إلى الحكومات المدنية في أفريقيا.<sup>1</sup>



2- أن السمة الغالبة هي السعي وراء كل إنقلاب إلى دسترة الحكم العسكري، وهو تعبير عن رغبة الحكام العسكريين في إقامة سلطة جديدة تقوم على أساس نص دستوري، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى حالات ك: الدستور البورندي 1971، ودستور كونغو برازافيل 1973، والدستور المالي لسنة 1974، ومدغشقر في 1975.

3- إن العودة إلى الحياة الدستورية تعني رغبة الحكام العسكريين في استقرار سلطتهم السياسية، ومن ثم فإن ثاني أهم الإجراءات إن لم تكن الأولى في العديد من الأنظمة هي تنظيم انتخابات تكرر الطابع الدستوري للحكم العسكري، وبالمقابل لم تُسجل أي حالة خسر فيها قائد الإنقلاب العسكري انتخابات الرئاسة التي تلت الإنقلاب

<sup>1</sup> - المصدر: بيانات المؤلف من التمويل والتنمية، ديسمبر 2006، المجلد 43، العدد 4، ص.27، إضافة إلى تحديث المعلومات في

الجدول رقم 05 انتخاب قادة الانقلابات العسكرية في إفريقيا			
الدولة	قائد الانقلاب ورئيس الدولة	سنة الانقلاب العسكري	انتخابات ترسيخ الحكم العسكري
غينيا الإستوائية	Teodoro Obiang Nguema Mbasogo	1979	انتخب في: 1996 / أعيد انتخابه في: 1996-2002-2009 بـ 95.4%
أوغندا	Yoweri Museveni	1986	انتخب في: 1996 أعيد انتخابه في: 1996-2001-2006
بوركينافاسو	Blaise Compaoré	1987	انتخب في: 1991 أعيد انتخابه في: 1998-2005-2010
التشاد	Idriss Deby Itno	1991	انتخب في: 1996 أعيد انتخابه في: 2001-2006-2011
السودان	Omar ElBéchir	1993	انتخب في: 1996 أعيد انتخابه في: 2000-2010
غامبيا	Yahya Jammeh	1994	انتخب في: 1996 أعيد انتخابه في: 2001-2006
الطوغو	Faure Gnassingbé	2005	انتخب في: 2010
موريتانيا	Mohamed oueld Abdelaziz	2009	انتخب في: 2014
النيجر	Mahamadou Issoufou	2011	انتخب في: 2011
مصر	Abdelfetah El sissi	2013	انتخب في: 2014

لقد كانت المؤسسة العسكرية في أكثر البلدان المستقلة حديثاً آخر مؤسسة تمت أفرقتها بصورة كاملة، حيث ضمت ضباطاً من البلدان الأفريقية تدريباً تدريباً عالياً في الكليات العسكرية للبلدان الكبرى كفرنسا والإتحاد السوفيتي سابقاً، وبلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>، ويختلف نظام المؤسسة العسكرية عن الإتجاهات الإنقسامية المتفشية في حركات الإحتجاج بين النخبة، إضافة إلى تحكمه الجيد في استخدام القوة المادية، وهو ما يبرر سهولة الانقلابات وسرعتها في أفريقيا، وعلى الرغم من الإنتكاسات الديمقراطية الذي تحدثها الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين في الحياة السياسية، إلا أنه لا يمكن بالمقابل إنكار دور المؤسسة العسكرية في إنقاذ أفريقيا من الأنظمة الديكتاتورية الفردية في أثيوبيا "الإمبراطور هيلاسيلاسي"، وفي أفريقيا الوسطى "الإمبراطور الجنرال

<sup>1</sup> - Patrick J. McGowan, *op. cit.*, pp.07-08.



بوساكا"، وفي أوغندا "الجنرال عيدي أمين دادا"، وفي جمهورية غينيا الإستوائية "فرانسيسكو ماتياس نغويما"، وكما قد يكون الجيش أداة لخدمة طبقة معينة، فإنه قد يتحول إلى تبني سياسة تقدمية بعد وصوله إلى السلطة تعيد تنظيم البني الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كما في حالة الكونغو الشعبية، وبنين، وأثيوبيا، وغينيا بيساو.

### المبحث الثاني: أصول الحركات السياسية وواقع المعارضة في أفريقيا.

بعد التفصيل في طبيعة الدولة في أفريقيا وأزمتها البنائية، ومصادر شرعيتها، وخصائص منظومتها الأمنية وواقع مشاريعها التنموية، وطبيعة التوازنات السياسية فيها، تلقي الدراسة في هذا المبحث الضوء على السياق التاريخي لتبلور الحركات السياسية، والعوامل المؤثرة في تشكلها وتحديد توجهاتها، ثم أثر أنماط الثقافة السياسية السائدة في نظم أفريقيا على الأنساق الفكرية والتوجهات السياسية للمعارضة في أفريقيا، قبل تسليط الضوء على ظاهرة عسكرة المعارضة في أفريقيا والتي تعد من بين أبرز سمات وخصائص الحركات السياسية في أفريقيا.

#### المطلب الأول: جينولوجيا الحركات السياسية في أفريقيا:

إن الحركات السياسية في أفريقيا حديثة نسبيا، إذ أن فترة الإستعمار التي شهدتها القارة ساهمت في تعطيل التطور الطبيعي الذي يفضي إلى قيام الجماعات السياسية،<sup>1</sup> ولما أتاحت للوطنية الأفريقية الظروف المناسبة، بادرت إلى إنشاء الجماعات السياسية دفعة واحدة، فقام التنظيم السياسي جنبا إلى جنب مع التنظيم القبلي، إلى درجة امتزاجهما في العديد من الأنظمة كالكونغو مثلا.<sup>2</sup> إن اللافت في طبيعة الجماعات والحركات السياسية في أفريقيا هو التفاوت الشديد بين أنماطها السلوكية والتنظيمية من إقليم لآخر، بحيث تتميز الجماعات السياسية مثلا في شرق ووسط إفريقيا بالنزوع إلى العنف والعمل السري، أكثر من نظيرتها في غرب أو شمال أفريقيا، وفي بعض النظم يصعب تمييز الحركات السياسية عن التقسيم القبلي،<sup>3</sup> ويمكن إجمالاً إرجاع سبب تباين أنواع الحركات السياسية إلى عاملين أساسيين هما:

1- العامل الأول: اختلاف السياسات الاستعمارية في إدارتها للأقاليم والدول الإفريقية وتأثير ذلك على قيام ونمو الجماعات السياسية وممارسة النشاط

<sup>1</sup> - Catherine Boone, *op. cit.*, p.358.

<sup>2</sup> - Wondwosen Teshome, *op. cit.*, p.290

<sup>3</sup> - Jessica Piombo, *op. cit.*, p.450.

السياسي، ويمكن الوقوف على ثلاث محددات محورية في السياسات الاستعمارية<sup>1</sup>.

أ- درجة الحرية الممنوحة للأفريقيين لإنشاء الجماعة والإشراك في الحياة السياسية.

ب- النظم التي رسمتها القوى الاستعمارية وخاصة النظم الدستورية.

ت- الهدف النهائي الذي رسمته الدول الاستعمارية لمستعمراتها وعلاقتها معها ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات:

1- بريطانيا: طبقت نظام الحكم غير المباشر في المستعمرات بالحفاظ على الحدود وعلى دور المناصب التقليدية، ومحاولة إلحاق هذه الأقاليم بنظام التاج أو الكومنولث في إطار الحكم الذاتي.

2- فرنسا: على العكس من بريطانيا قامت السياسة الفرنسية في المستعمرات على قاعدة الضم على أساس التساوي، بالمقابل عمدت إلى تأسيس أقسام إدارية جديدة، وتحطيم الوحدات العرفية بهدف تفتيت طابع الولاء المحلي.<sup>2</sup> وتشارك مع السياسة الاستعمارية الفرنسية كل من البرتغال، وهذا الإتجاه لا يفرق بين النظم الحزبية في البلد الأم أو في الأقاليم التابعة، بل كل منها يتم الآخر، ويعتبر فروعاً منها على نفس نمطها.

3- بلجيكا: تقوم السياسة الاستعمارية البلجيكية على أساس فكرة الوصاية الأوروبية والتي بموجبها تم حصر جميع النشاطات والتنظيمات السياسية لشعوب المستعمرات.<sup>3</sup>

2- العامل الثاني: ويتمثل في نسبة المستوطنين غير الأفريقيين، إذ أثر هذا العامل بشكل كبير في قيام لون بعينه من الحركات السياسية، ويدخل في الاعتبار عدد المستوطنين وجنسياتهم وطبيعة تكوينهم المهني والاجتماعي، فحيث يكثر المستوطنون وتظهر قوتهم وتفوقهم، تثار مشكلة التفرقة العنصرية التي تدفع بالوطنية الإفريقية إلى وسائل الضغط والحركات العنيفة حين تحرمهم حق الممارسة السياسية، وحين تكون نسبة المستوطنين معتدلة، ومركزهم الاجتماعي والسياسي أقل قوة، تنشأ الحركات الوطنية التي قد تكون معتدلة وتسمح بقيام فكرة

<sup>1</sup> - Mumpasi Lututala, « L'Etat Africain entre la crise et les instances internationales », in: Jean Coussy and Jacques Vallin, eds., **Crises et Populations en Afrique: crise économique, politique d'ajustement et dynamiques démographiques**, Paris: C.E.P.E.D., 1996. p.110.

<sup>2</sup> - بقيت القرى دون تغيير، وأصبح رؤساؤها يعينون وفق القانون العربي، عملاء للحكم الفرنسي، وبقيت لقاءات القرى المظهر التقليدي الوحيد في الحقبة الاستعمارية.

<sup>3</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 138-142.

المشاركة، أما إذا تناقص عدد المستوطنين بشكل كبير فإن التطور الطبيعي يأخذ مجراه بعيدا عن كل قيد.

وبناء على تفاعل هذه العوامل يمكن تقسيم الجماعات السياسية في أفريقيا من حيث النمط السلوكي والتنظيمي إلى ما يلي:

1- **الجماعات السياسية في أفريقيا الغربية البريطانية:** إن أهم ما يميز بيئة هذه المنتظمات أو الأقاليم هو قلة عدد المستوطنين الأوربيين فيها، فلم تثر مسائل العنصرية، ولم يحرص الحكام المستعمرون على ترجيح كفة فريق أو جماعة على الأخرى، وكان الهدف البعيد المدى الذي رسمته السلطات الإستعمارية هو التطور نحو الحكم الذاتي ثم ربطه بالتاج البريطاني، تميزت الحركات السياسية في هذه الأقاليم بالإنصياح والسير في الطريق الدستوري الذي رسمته السلطات الإستعمارية، الأمر الذي جعل هذه الحركات مطبوعة بالطابع القبلي لأنها كانت هي المرجعية الأساسية<sup>1</sup>.

إن نمط الحكم غير المباشر<sup>2</sup> الذي طبقتة بريطانيا في مستعمراتها غرب أفريقيا أثر بشكل كبير على نمط الحركات السياسية غداة الإستقلال حيث نشأت في الدولة الحديثة وحدات سياسية مشابهة بل ومطابقة لتلك التي عرفها المجتمع التقليدي، كما تتبّع حدود الدوائر الانتخابية والضواحي حاليا نفس الحدود التي كانت قائمة خلال الحقبة الإستعمارية وفي المجتمعات التقليدية<sup>3</sup>، لكن الظاهرة حملت تبعات سلبية للتطور السياسي إذ أن الناخبين في هذه الأقاليم لا يهتمون للقضايا الأساسية للإنتخاب بقدر اهتمامهم لوصول فرد من جماعتهم إلى العاصمة.

لقد تميزت الجماعات السياسية في غرب أفريقيا بالإستمرار القوي للبعد العرقي في سلوكها وتنظيمها، وعلاوة عن ذلك تعتبر الجماعات السياسية في هذه الأقاليم نتاج تفاعل بين أربع عوامل أساسية هي؛ البعد الاقتصادي لمحاصيل التصدير، والديانتين العالميتين "الإسلام والمسيحية"، والحكم الإستعماري، والشعور القومي الحديث، كل هذا أسهم بدرجات متفاوتة في بلورة نواة الحركات والجماعات السياسية في غرب أفريقيا<sup>4</sup> على الرغم من أن ثلثي سكان غرب أفريقيا حتى مطلع القرن الجديد كانوا فلاحين ومن ذوي المهن التقليدية، إلا أن الإقتصاد

<sup>1</sup> - Shaheen Mazaffar, « Patterns of electoral governance in Africa's emerging democracies,» **International Political Science Review**, Vol.23, N°.01, 2002, p.93.

<sup>2</sup> - تعود جذور هذا النمط إلى الثورات العنيفة التي اجتاحت أمريكا الشمالية، وأفضت إلى اعتقاد بريطاني قوي بوجوب تغيير سياساتها إلى تخفيف سيطرتها القوية وإشرافها المباشر، والذي يعد من سياسات اللورد "لوجارد" في رسالته الشهيرة.

<sup>3</sup> - Judi Wangalwa Wakhungu, « Science Technology and public policy in Africa: a new framework for Action,» **Bulletin of Science Technology and Society**, Vol.21, N°. 04, August 2001, pp.249-250.

<sup>4</sup> - Shaheen Mazaffar, **op. cit.**, pp.94-95.

الحديث قد خلق مهاماً ووظائف أكثر تخصصاً، واتجه الناس إلى إقامة علاقات واسعة المدى، وتشكيل اتحادات جديدة، وعلى الرغم من أن المجتمعات الحديثة بعد انهيار البناء الاجتماعي التقليدي أصبحت تبحث عن اهتمامات وقيم جديدة، إلا أنها في ظل أقاليم غرب أفريقيا تنزع أغلب الجماعات والحركات إلى المحافظة على الروابط الأصلية القدسية مع قدر كبير من التماسك، بدليل أنه على الرغم من تلاشي الإتحادات التقليدية كمجموعات العمر Age Grades، وانتقال مهام الخدمة العامة لتصبح مسؤولية ووظيفة إدارة الحكم المحلي، والإختفاء التدريجي للعديد من الطقوس والعقائد الدينية المحلية التقليدية، إلا أن الجماعات العرقية ظلت أساس التنظيم الاجتماعي.<sup>1</sup>

2- **الجماعات السياسية في أفريقيا الفرنسية:** لقد انتهجت فرنسا في مستعمراتها الإفريقية سياسة الضم والإدماج وطبقت نظام الحكم المباشر،<sup>2</sup> وهي لذلك عارضت قيام الجماعات السياسية القومية، إضافة إلى ذلك تميزت الأقاليم الإفريقية الخاضعة للاستعمار الفرنسي بكثرة المستوطنين بحيث أصبحوا عنصراً حاسماً في تطوير الموقف السياسي، وبناء على ذلك لم تجد الحركات القومية الإفريقية إلا حل الإنتساب إلى الأحزاب السياسية القائمة فعلاً في فرنسا، على اعتبارها امتداداً لها أو فروعاً لها في الأقاليم، ورحبت الأحزاب الفرنسية أُنذاك بذلك، إذ أنه سيكون كسباً عددياً لمؤيديها في الإنتخابات العامة للجمعية الوطنية المكفول فيها أصوات الفرنسيين والأفارقة على حد سواء، ثم تطورت هذه الفروع من الأحزاب الفرنسية وأصبحت أحزاباً إفريقية تلعب دورها في المجالس المحلية بصفة مقبولة.

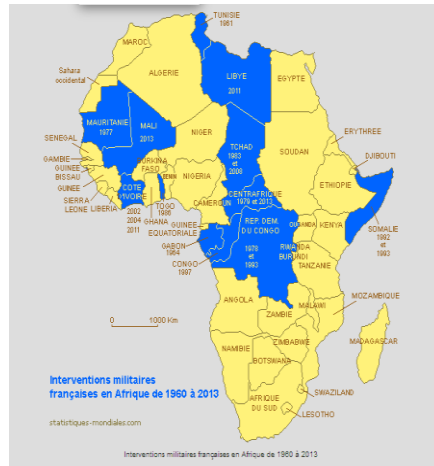
وإذا كانت أقاليم غرب أفريقيا قد حافظت على طابعها التقليدي القبلي والبعد العرقي في الحركات والجماعات السياسية الحديثة، بسبب نظام الحكم غير المباشر الذي طبقته بريطانيا في هذه الأقاليم، فإن أقاليم أفريقيا الفرنسية تميزت في ظل نظام الحكم المباشر بسياسة ثقافية ترمي إلى إلغاء الثقافة الإفريقية إلى صالح الثقافة الفرنسية، وقد بدأ تطبيق هذه الصيغة في ظل المبدأ الذي عرف بالفرنسية الإجماعية أو الإستعابية، وهي تقوم على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم والمنظمات الفرنسية على الحياة الإفريقية حتى يصبح الأفارقة فرنسيون في كل شيء، وبسبب هذه السياسة اختفت ظاهرة التفرقة العنصرية على أساس اللون لا

<sup>1</sup> - Jessica Piombo, *op. cit.*, pp.450-451.

<sup>2</sup> - يقوم نظام الحكم المباشر الذي كانت فرنسا تطبقه في أفريقيا أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات، ويعينون وحدهم كقضاة وموظفين وكتاب، مع بقاء الجيش عموداً فقرياً للوجود الفرنسي، فالإستعمار الفرنسي كان يرى في مستعمراته أراضي ملحقة بأراضيه الأوربية اقتصادياً وإدارياً وسياسياً. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره.

العنصر في المستعمرات الفرنسية، وظهرت زعامات وقيادات سياسية أفريقية مفرنسة، ومنتشبة بالنموذج الفرنسي في تونس، الجزائر، السنغال، أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار.. وهذا ما سيُفسّر في الفصل الموالي حجم ومستوى التأثير الفرنسي على النظم السياسية في أفريقيا، سواء في إدارة الصراعات مثل مالي، أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، أو من خلال التدخل العسكري المباشر في هذه الأقاليم.

### الخارطة رقم 06 خارطة تبين مناطق التدخل العسكري الفرنسي في أفريقيا من 1960-2013



3- **الجماعات السياسية في وسط وشرق أفريقيا:** تميزت مجتمعات شرق ووسط أفريقيا بتعدديتها العرقية والإثنية الشديدة، وبناء على ذلك ابتدعت السلطات الإستعمارية مذهباً جديداً أسمته "مذهب المشاركة"<sup>1</sup> محاولة منها لخلق قنوات للحوار والتعبئة لكن هذا المذهب في حد ذاته كان عرضة للفشل بسبب التعدد الإثني والعرقي واللغوي،<sup>2</sup> مما أفضى إلى غياب أي أرضية للعمل السياسي والحوار المدني. نتيجة لذلك لم تجد القيادات الوطنية صيغة ضغط على الحكومات الإستعمارية سوى اللجوء إلى أعمال العنف والإرهاب لتحطيم قيود المجتمع العنصري.

إن الدراسة المقارنة لأقاليم أفريقيا تقضي إلى أن تعدد العناصر الإجتماعية لم تكن وحدها العامل الجوهرى لفشل العمل السياسي المنظم، فالسنغال مثلاً متعدد العناصر مع ذلك استطاع تجاوز عقبة التنظيم السياسي للحركات والجماعات السياسية، بالمقابل تكمن السمة والخاصية الجامعة لأقاليم شرق أفريقيا ووسطها

<sup>1</sup> - صاحب المذهب هو "روي ويلينسكي" يرى أن المشاركة تعني تقاسم الحكم وليس حكم الأغلبية، تقوم الفكرة على أساس الإدماج السياسي والإقتصادي مع احتفاظ كل عنصر بالانفصال في الإقامة والحياة الإجتماعية. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - Judi Wangalwa Wakhungu, *op. cit.*, p.250.

في فكرة العنصرية التي يعتمدها المستوطنون، ويصرون أن تكرر في علاقاتهم مع الأفارقة في كل الجوانب القانونية والمحلية والاجتماعية والإدارية والإقتصادية والسياسية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: عسكرة المعارضة السياسية في أفريقيا.

لقد شهدت إفريقيا عسكرة مبكرة للعلاقات المدنية، نجم عنها ضعف جلي وواضح في فاعلية الحكم المدني، الذي افتقر إلى مؤسسات قوية وجهاز إداري قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية، وهو ما يفسر النمط الانقلابي الذي ميز العديد من النظم الإفريقية، كما أن تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا منذ الإستقلال أكد مبدأ التوظيف السياسي للجيش الوطنية، وهو الأمر الذي جعلها أداة لتحقيق غايات محددة مثل قمع المعارضة، أو حشد التأييد السياسي للنظام الحاكم.<sup>2</sup>

تقتضي الأعراف والتشريعات الحديثة، والثقافة السياسية المدنية، أن تضطلع المعارضة بدور الوساطة بين الشعب والسلطة السياسية عن طريق التعبير عن المطالب والمصالح بالطرق السلمية عبر قنوات مؤسسية، أو عبر أساليب مضبوطة ودستورية، كالمظاهرات والمسيرات السلمية والإضرابات، لكن اللافت للنظر في النظم الإفريقية ذات التجربة الحديثة في التنظيم السياسي، هو تفضيل المعارضة للخيار العسكري في التعبير عن مطالبها، في مقابل تراجع آليات التسوية السياسية السلمية، كالتفاوض والوساطة، وهذا ما يظهر بجلاء في؛ مالي، وأفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ونيجيريا، وكينيا، والكامرون.<sup>3</sup>

لقد باتت صعوبة مراقبة الأسلحة والذخائر في أفريقيا تأخذ أبعادا متعددة أكثر خطورة، نتيجة للعديد من النزاعات الداخلية المدمرة التي تشهدها هذه الدول،<sup>4</sup> ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية تسببت الحرب التي اندلعت في الجمهورية في 1996، في زيادات معتبرة في حجم الأسلحة داخل البلاد، وأودت حسب المعدل المتوسط إلى مقتل 2600 ضحية يوميا، وفي الصومال ازدادت الانقسامات وأصبحت الوضعية أكثر صعوبة في البلدان المجاورة، وفي منطقة البحيرات

<sup>1</sup> - Ike Udogu, « The issue of ethnicity and democratization in Africa, Toward the Millennium,» **Journal of Black Studies**, Vol.29, N°.6, July 1999, pp.796-800.

<sup>2</sup> - مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص.85-86.

<sup>3</sup> - Patrick J. McGrowan, **op. cit.**, p.09.

<sup>4</sup> - Cassady Craft & Joseph Smaldone, « The arms trade and the incidence of political violence in sub-saharan Africa 1967-1997,» **Journal of peace research**, Vol. 39, N°06, 2002, pp.693-694.

الكبرى تمتلك أوغندا مصنعا صينيا للأسلحة، يفترض أن يكون الممون الرئيسي للمجموعات القتالية المحلية،<sup>1</sup> إلا أن العديد من التحقيقات كشفت أن القدرة الإنتاجية لهذا المصنع لا تعكس حقيقة التسلح الفعلي في الإقليم، وكشفت الدراسات عن وجود دعم أمريكي جنوب أفريقي، وبلجيكي، وإنجليزي فرنسي بالمنطقة.<sup>2</sup> إن أهمية قضية عسكرة المعارضة تكمن في حجم هذه الأسلحة والذخائر التي تقدر بـ 100 مليون قطعة في أفريقيا من بين 500 مليون قطعة موجودة في العالم، إضافة إلى استخدامها من قبل مجموعات معروفة بهشاشتها كالأطفال الجنود، إضافة إلى المتاجرة بها بطريقة غير شرعية، مما يجعل رقابتها أمرا في غاية الصعوبة.<sup>3</sup>

لقد ساهم التفشي الواسع لثقافة العنف والعنف المضاد في النسق الفكري والعقدي للنخبة في أفريقيا، من الانتشار الواسع للأسلحة في أوساط المعارضة إلى درجة دفعت بالعديد من المختصين في الشأن السياسي الإفريقي كـ"روبرت جاكسون" الذي قام بزيارة مناطق الصراعات الملتهبة في غرب أفريقيا، بوصف الوضع "بالفوضى القادمة"، لأنها تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيارا تاما لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الفوضى والجريمة وانهيار حكم القانون.

على الرغم من أن الحلول العسكرية بالنسبة للمعارضة تعد أكثر الخيارات تطرفا وتكلفة في مواجهتها للسلطة، إلا أن تفاعل مجموعة من العوامل أبرزها العامل الخارجي، ساهمت في إعاقة القنوات السلمية وأجبت الصراعات لدرجة الانفجار.<sup>4</sup>

علاوة عن ذلك أصبح المتغير الديني في النسق الاجتماعي والسياسي في إفريقيا أحد العناصر الأساسية التي تصنع الواقع والمستقبل الإفريقي اجتماعيا سياسيا أمنيا وحتى اقتصاديا، ولأكثر من عقد من الزمن ذهبت الحكومات الإفريقية إلى تفضيل الحلول الأمنية والعسكرية لمواجهة وحسم التشدد الديني التي اتخذت من

<sup>1</sup> - Alhaji M. S. Bah, *op. cit.*, p.12

<sup>2</sup> - منذ بدء الأمم المتحدة مناقشة اتفاقية الحد من تجارة الأسلحة ATT في أواخر 2006 شاركت الدول الإفريقية الأعضاء بنشاط في هذه القضية بالتوازي مع ذلك اجتمعت العديد من الأقاليم الفرعية الإفريقية لمناقشة القضايا المتصلة بتجارة الأسلحة، أبرز هذه الجماعات الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS والتي توصلت إلى موقف مشترك في ديسمبر 2010، في كوتونو "بنين" ثم عقد اتفاق "صاوتومي" بين دول وسط أفريقيا في مارس 2011، حيث اجتمع خبراء حكوميون من كل منطقة فرعية في "لومي" بتوغو لهدف التوصل إلى اتفاق بشأن موقف الاتحاد الإفريقي المشترك بشأن اتفاقية الحد من تجارة الأسلحة، واسترشد الاجتماع بقرار من الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي المحقق في جويلية 2011، اتفق الخبراء الأفرقة على موقف مشترك بشأن اتفاقية الحد من الأسلحة.

<sup>3</sup> - Cassady Craft & Joseph Smaldone, *op. cit.*, p.694.

<sup>4</sup> - Matt Pollard and Godwin Odo, *op. cit.*, p.88

العنف طابعا له، ولعل أكبر تحد في القارة هو تحدي الحكومة النيجيرية في مواجهة تنظيم بكو حرام المتطرف الذي يسعى إلى التأسيس لدولة منفصلة، وسط رفض الحكومة النيجيرية أي تدخل خارجي من قبل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، "الإكواس" أو الإتحاد الإفريقي، ويعتبر المتغير الديني أحد الركائز المحورية في المشهد السياسي وحالات اللاستقرار التي تعرفها إفريقيا مثل الفوضى التي تعرفها كل من الصومال ومالي والكامرون، ومصر و خلاصة القول أن عسكرة الجماعات السياسية كانت واحدة من أهم العوامل المسؤولة عن حالات عدم الإستقرار والإنقسام والتشردم، وهو ما أفضل مساعي التنمية والبناء الديمقراطي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أثر الثقافة السياسية على نشاط المعارضة في أفريقيا:

يعرف "لوسيان باي Lucien Pye" و"غابريال ألموند Gabriel Almond" الثقافة السياسية على أنها مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية، فمجموع الأفكار والآراء والمعتقدات والمشاعر للأفراد هي مكونات ثقافتهم السياسية،<sup>2</sup> وقد ميّز "ألموند وفيربا Almond & Virba" بين ثلاث أنواع من الثقافة السياسية هي: الثقافة المحدودة: تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعينهم ما تتخذه من سياسات.

ثقافة سياسية تابعة: يشعر في ظلها الأفراد بأنهم رعايا وتابعون للحكومة. ثقافة مشاركة: يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هذه الثقافة في ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. تفترض إستراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر إلى عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية، سياسية، سلمية، قاعدتها التوافق والتراضي، من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن أدبيات ربطها بالحرب والسلم، وبعيدا كذلك عن التفرد والإحتكار. وطبقا لمدخل الثقافة السياسية فإن الإتجاهات تتكون في صورتها العامة حول عدد كبير من الأمور التي تؤثر على أداء النظام السياسي، وأهم هذه الإتجاهات وأكثرها تأثيرا هو شعور المواطنين نحو وطنهم ودرجة إحساسهم بالإنتماء إليه، فمن المشاكل الأساسية التي تواجه النظم السياسية الإفريقية تبرز صعوبة خلق نوع

<sup>1</sup> - Patrick J. McGowan, *op. cit.*, p.07.

<sup>2</sup>-Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, Princeton: Princeton University Press, 1963, pp.89.95; and Lucien W. Pye, "Political Culture and, Political Development, in : Pye and Sidney Verba, **Political Culture and Political Development**, Princeton: Princeton University Press, 1965, pp. 23-26.



من الإلتواء القومي لدى مواطني هذه الدول الإفريقية، يتجاوز ويتعدى الشعور بالإلتواء القبلي أو الإقليمي أو الطائفي، أو العائلي، إلى جانب هذا الشعور العام بالإلتواء القومي والهوية القومية، توجد كثير من الإتجاهات السياسية التي تركزها الثقافات السياسية في أفريقيا، والتي يحملها الأفراد اتجاه نظمهم السياسية، مثل شعور شرعيته أو عدمها في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهذا يعتمد بالتالي على توجهاتهم اتجاه الشكل الدستوري في بلدهم بما يحتويه من وظائف وإجراءات ومؤسسات حكومية مختلفة.

كذلك فإن المشاعر التي يحملها المواطنون في النظم الإفريقية على اختلافها اتجاه سلطات اتخاذ القرارات السياسية ذاتها طالما حددت مستوى ونمط هذه الثقافة، ما يفسر بالمقابل ضعف الشرعية في النظم الإفريقية وتكرر الانقلابات، وهشاشة الإستقرار والتنظيم في العديد من الأقاليم ك: مالي، النيجر، أفريقيا الوسطى....<sup>1</sup>

يرى كل من "ألموند وباول" في كتابهما السياسات المقارنة أن أفضل طريقة لدراسة الثقافة السياسية الإفريقية هي النظر إليها على أنها خليط من عناصر متضاربة، وأهم تناقضاتها هي تلك القائمة بين أنظمة القيم الغربية التي أدخلتها الدول الإستعمارية والكنيسة الانجيلية المسيحية، إضافة إلى الإتجاهات الثقافية الإفريقية المحلية ممثلة في الباتريمونالية والقبليّة.<sup>2</sup> وفي معرض تحليلهما عن الثقافة السياسية الإفريقية ومحاورها الكبرى يرى "ألموند" أن هذه الثقافة تضمنت نظرة السياسة وقيمها، خاصة بالتوافق والإنسجام الإجتماعي، وصيغة خاصة تجمع بين العوالم المادية وغير المادية، ونظرة إلى المجتمع على أساس أنه جزء لا يتجزأ من سلسلة كبيرة، تظم أرواح السلف والأجيال القادمة، وهو ما يتعارض كلياً مع الثقافة الغربية المادية والعقلانية، كما ترى الفلسفة السياسية الإفريقية أن القيادة تجسد حيوية المجتمع.<sup>3</sup>

بالمقابل ترى أغلب دراسات الثقافة السياسية في إفريقيا أن للدين دور محوري يتسع باستمرار في الثقافة السياسية<sup>4</sup> خاصة في الأنظمة التي تنتشر فيها العقيدة الإسلامية إلى درجة أن التماثل الثقافي العرضي في العديد من النظم السياسية الإفريقية كان يسمو على سمات الثقافات الخاصة بالجماعات العرقية، إضافة إلى

<sup>1</sup> - Jagne Baboucarr and Valerio Bosco, **op. cit.**, pp.227-228.

<sup>2</sup> -Elliott P. Skinner, " African Political Cultures and the Problems of Government," **African Studies Quarterly** , Vol. 2, Issue 3, 1998, pp.17-25.

<sup>3</sup> - غابريال ألموند، بنغهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر. هشام عبد الله، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص. 910.

<sup>4</sup> - المكان نفسه.

الدين كانت هذه الثماتلات ترتبط بشكل خاص بقيادة سياسيين، من أمثال؛ سنجور، وكوامي نكروما، ونيريري، وفلاسفة من أمثال ويلي أبراهام من غانا، وجوزيف كيربو من بوركينافاسو، وجون مبيتي من كينيا، هذا التماثل الثقافي وقوته في شبكة الثقافة السياسية جسده قوة الحركات الإسلامية الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأ باغتيال الرئيس المصري "أنور السادات" في 1981، مروراً بالتحول السياسي في الجزائر، في مطلع التسعينيات، بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكذا المواجهات التي حدثت في نيجيريا بين قوات الأمن و طائفة الميتاتسين Maitatsine وغومبي في 1985، وكادونا في 1982، وكانو في 1980، ومايدوجوري في 1982، ويولا 1984، وذهب ضحيتها آلاف الأرواح إضافة إلى الجماعات الإسلامية الانفصالية في مالي، وجماعة "بوكو حرام" وكلها تجسيد لدور الدين في بلورة نمط معين من الثقافة السياسية الإفريقية.<sup>1</sup>

علاوة على المعتقد والنسق الفكري يرى "ليبيست" و"كوترايت" أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يلعب دورا كبيرا في تحديد نمط التوجهات والشعور، وإدراكات المواطنين اتجاه القضايا الكبرى، ففي الواقع الأفريقي تتذيل النظم السياسية تصنيف الدول والأقاليم من حيث المستوى المعيشي والتعليم، وعليه يكون من المنطقي جدا وجود ثقافة سياسية مغايرة عن تلك التي تشهدها النظم المتقدمة، ففي دراسة لـ"كوترايت" أطلق عليها معادلة النفاؤل في سنة 1979، يرى أن الديمقراطية والثقافة التشاركية في الحقيقة ما هي إلا متغير تابع لإرتفاع المستوى المعيشي وزيادة معدلات التحضر والتمدن، وتدني مستوى الأمية، وارتفاع نسبة التعليم، وتطور تقنيات وأساليب الإتصال.

وفي مستهل بحث ارتباط المستوى المعيشي بنمط الثقافة السياسية السائد في نظم إفريقيا، كان لزاما الوقوف على جملة بيانات محورية، إفريقيا حاليا تتكون من 53 دولة، وهذا الرقم يرسم صورة التجزؤ والتفكك والتمزق السياسي، وفي إفريقيا اليوم يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 140 حالة لكل 1000 طفل، كما أنّ معدل الحياة المتوقعة عند الولادة لا يتجاوز 54 عاما، ويحصل 58 % فقط من السكان على مياه نظيفة، ويصل معدل الأمية بين السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاما 41%.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Silvia Colombo, "The Islamist Trajectory: From Repression to Participation," in: Silvia Colombo & Paola Caridi & Jane Kinninmont, eds., "New Socio-Political Actors in North Africa: A Transatlantic Perspective," **Mediterranean Paper Series**, February 2012, pp.25-35.

<sup>2</sup> - عبد الله تركماني، جدل التنمية و الديمقراطية في العالم العربي و إفريقيا. متحصل عليه:

على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن أفريقيا لا تزال هي الأكثر فقرًا وتخلّفًا بين قارات العالم. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي قد تشمل إنتشار الأمراض القاتلة والفيروسات ولا سيما فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز والملاريا، فضلًا عن الحكومات الفاسدة والتي غالبًا ما ترتكب انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان، وكذلك فشل في التخطيط المركزي، وارتفاع مستويات الأمية، وعدم الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، والصراعات القبلية والعسكرية المتكررة (بداية من حرب العصابات إلى الإبادة الجماعية)، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2003 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، فإن الدول الخمس وعشرين الأقل من حيث الترتيب (من الدولة الواحدة والخمسين بعد المائة إلى الدولة الخامسة والسبعين بعد المائة) هي دولٌ أفريقية. وتتأثر نسبة كبيرة من سكان القارة الأفريقية بالفقر والامية وسوء التغذية وعدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي

وبناء على ذلك فإنه كان جد منطقي أن تتميز الثقافة السياسية في أفريقيا بثقافة سياسية ضيقة حيث لا توجد أدوار ووظائف متخصصة، بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلًا "شيخ القبيلة، أو القائد" يقوم بأداء أدوار سياسية ودينية، واجتماعية مختلفة، دون أن يكون لديه تمييز واضح ومحدد بين هذه الأدوار والنشاطات.<sup>1</sup> فالفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، وبذلك فإن إدراكه لجوانب مختلفة للنظام، هو إدراك بسيط ومشوش.

مع ذلك يشير كل من "ألموند وفيربا" إلى عدم ثبات الثقافة السياسية، وإمكانية تحولها إذ شهدت العديد من المنتظمات السياسية في أفريقيا كـ"تونس، مصر، ليبيا، المغرب، جنوب أفريقيا، كينيا، بوركينافاسو..." حراكا لافتا في الفضاء العمومي يُفسّر في تحول الثقافة السياسية ممثلا في جملة من المؤشرات أهمها:

1- التحرك الشعبي أصبح يعبر عن مجموعة من "القيم الإنسانية الكونية": الحرية السياسية، المواطنة، حق التقرير الشعبي، الإنفتاح على الجميع، الكرامة، المساواة، العدالة، جنبا إلى جنب مع تطلعات برزت مع المرحلة الإنتقالية مثل الأمن والاستقرار.<sup>2</sup>

[Http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top](http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top)

<sup>1</sup> - Elliott p. Skinner, *op. cit.*, pp.19-20.

<sup>2</sup> - عصام نور، مرجع سبق ذكره، ص ص.87-89.

- 2- تجسدت هذه الثقافات السياسية في أشكال جديدة من المشاركة السياسية تبناها فاعلون كان حضورهم أقل وضوحا في المشهد السياسي السابق، مثل الشباب والنساء، والفئات المنتمية للمناطق الهامشية.<sup>1</sup>
- 3- عدم اللجوء إلى العنف ليس مبدأ مطلقا بل هو مشروط بالإمكانيات السياسية المتاحة لكل حركة احتجاجية، ومع ذلك فميزة السلمية الأخلاقية والمعنوية سمة كانت غالبية بدرجة كبيرة، حيث أبدت الحركات السياسية نضجا وتنديدا واضحا للعنف والعنف المضاد، وهو ما أكسبها صدى إقليمي ودولي واسع.<sup>2</sup>
- 4- خلق الحشد الاحتجاجي فرصا لبناء علاقات تضامنية سياسية جديدة، من خلال التركيز على المطالب التوافقية وتجاوز السياسات الطائفية للأنظمة المفترقة للمشرعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Gay W. Seidman, «GENDERED CITIZENSHIP South Africa's Democratic Transition and the Construction of a Gendered State,» **GENDER & SOCIETY**, Vol. 13 No. 3, June 1999, pp. 290-291.

<sup>2</sup> - Ike Udogu, **op. cit.**, pp.804-805.

<sup>3</sup> - Nigel Gibson, **op. cit.**, p.10.

### المبحث الثالث: خلفيات الحراك السياسي والإجتماعي في أفريقيا.

انفردت نظم القارة الإفريقية بسمات وخصائص جعلت من نظمها حالة خاصة عن مختلف النظم الإقليمية والدوائر البحثية في العالم، ويرجع ذلك بالأساس إلى جملة محددات وتراكمات رسمت الواقع الإفريقي كواقع مختلف لا متخلف، ينبغي أولاً لإصلاحه، فهم ظواهره واستقصاء مسبباته، وخلفياته، وتأسيساً على ذلك فإن مقاصد وخلفيات الحراك السياسي في أفريقيا شكلت إحدى الأبعاد الرئيسية المسؤولة عن تفسير مكانة المعارضة وأنماط سلوكياتها.

#### المطلب الأول: أثر التجزئة الإثنية والعرقية على مسارات التحول الديمقراطي:

عرفت مسارات التحول الديمقراطي في النظم الإفريقية العديد من المؤثرات والعوامل التي أسهمت في هشاشة ناتجها الديمقراطي مع نهاية القرن العشرين، فالمؤسسات الحديثة والآليات الديمقراطية كالانتخابات، والمجالس التمثيلية لم تحدث أي استقرار يذكر في العديد من النظم، إذ واجهت العديد من الأنظمة في القارة حروباً أهليةً طويلةً ومكلفةً، كحروب الصومال، و السودان، وتشاد<sup>1</sup>، وأوغندا<sup>2</sup>، ورواندا، وبورندي، وأنجولا<sup>3</sup>، وموزمبيق<sup>4</sup>، والكونغو الديمقراطية<sup>1</sup>، ونيجيريا<sup>2</sup>، وليبيريا<sup>3</sup>،

<sup>1</sup>- كانت أرض تشاد ساحة لحروب أهلية عديدة منذ الستينيات وإلى يومنا هذا، وتدخلت فيها قوات ليبية وفرنسية، ولعل أحدث هذه الاضطرابات ما وقع سنة 2008 في محاولة للإطاحة بنظام الرئيس "ديبي" للمزيد أنظر الرابط: (تاريخ الدخول [http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire\\_du\\_Tchad](http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_du_Tchad) (2013/05/15)

<sup>2</sup>- عاشت أوغندا نزاعات و اضطرابات داخلية مستمرة منذ استقلالها سنة 1962 عن الاستعمار البريطاني و خاصة في عهد إيدي أمين دادا Idi Amin Ddada -1971-1979. و لم تتمكن الدولة من تحقيق الأمن الشامل إلى اليوم، إذ يتعرض حكم يوري موسيفيني (Yoweri Museveni) إلى معارضة شمالية من جيش الرب للصمود (Lord's Resistance Army) الذي يجد مساعدات من السودان.

<sup>3</sup>- بدأت حرب أهلية في أنجولا منذ سنة 1975 في مواجهة بين القوات الحكومية (MPLA) و (UNITA) القوات المعارضة للنظام بزعامة جاناس سافيمي (Jonas Savimbi) الذي قُتل في 2002/2/22. وشهدت هذه الحرب تدخل أطراف إقليمية ودولية، ولم تتوقف بشكل نهائي إلا في 2002/4/4، وقُتل نحو نصف مليون شخص. للمزيد راجع، [http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire\\_de\\_l'Angola](http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_de_l'Angola)

<sup>4</sup>- اندلعت حرب أهلية في موزمبيق بقيادة جبهة الصمود الوطني الموزمبيقي (Résistance nationale mozambicaine) التي تزعمها ألفونسو دلاكاما (Alfonso Dhlakama) سنة 1975 وانتهت سنة 1992 بتدخل من الأمم المتحدة التي أرسلت قوات فصل سميت ONUMOZ وبقيت هناك إلى سنة 1994.

للمزيد راجع، [http://fr.wikipedia.org/wiki/Résistance\\_nationale\\_du\\_Mozambique](http://fr.wikipedia.org/wiki/Résistance_nationale_du_Mozambique)

وسيراليون<sup>4</sup>، وكوت ديفوار<sup>5</sup>، وغيرها. لقد خَلَّفت الصِّراعاتُ بين السُّود و السُّود في إفريقيا منذ منتصف القرن العشرين ضحايا أكثر من ضحايا الصِّراعات بين السُّود و البيض أثناء الإستعمار وبعده، وفي أغلب الأحيان كانت الصِّراعات القبليَّة أكثر دمويَّة؛ فأسوأُ صراعٍ في

1- عرفت الكونغو الديمقراطيَّة حربيْن أهليتين، أولاهما في الفترة 1996-1998، و تمثَّلت في الثَّورة ضدَّ حكم موبوتو (Mobutu) والإطاحة به ووصول رولان ديزيري كابيلا (Laurent-Désiré Kabila) إلى السُّلطة بمساعدة أوغندا ورواندا . والحرب الثَّانية 1998-2003 كانت أعنف، ودارت رحاها في الكونغو ووضعت وجهها لوجه أوغندا ورواندا وبورندي وحركات معارضة لنظام كابيلا مثل التوتسي، من جهة، والكونغو الديمقراطيَّة، وأنغولا، وناميبيا، وزمبابوي وتشاد، ومليشيات مساندة للقوات الحكوميَّة مثل الماي ماي (Mai-Mai) والهوتو، من جهة ثالثة، وخَلَّفت أكثر من 4 ملايين قتيلًا. ورغم الإعلان عن انتهاء الحرب فإنَّ الصِّدمات ما زالت مستمرَّة في بعض المناطق. للمزيد من التفصيل أنظر الرابط:

[http://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxième\\_guerre\\_du\\_Congo](http://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxième_guerre_du_Congo)

2- أُطلق على هذه الحرب الأهليَّة الانفصاليَّة اسم بيافرا، و وقعت في 1967/5/30 عندما أعلن الحاكم العسكريُّ للإقليم الشَّرقيِّ في نيجيريا الانفصال عن الدَّولة الفيدراليَّة و قيام جمهورية بيافرا و عاصمتها أنوجو، واستمرَّت الحربُ 30 شهرًا، لتنتهي بهزيمة الانفصاليين و فرار زعيمهم في شهر جانفي 1970.

3- وقعت حربٌ أهليَّةٌ في ليبيريا بين 1989 - 1997 بين القوَّات الحكوميَّة وقوَّات المعارضة (National Patriotic Front of Liberia) بقيادة شارل تايلور (Charles Taylor)، وراح ضحيَّتها أكثر من 150.000 شخص أغلبهم من المدنيِّين. ثمَّ توقَّفت الحربُ إلى حينٍ لتستأنف من جديد في الفترة من 1999 - 2003، وانتهت بتنازل تايلور عن السُّلطة تحت ضغطٍ إقليمي و دولي وفي 2003/8/11 التَّجَّأ إلى نيجيريا.

للمزيد راجع: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire\\_du\\_Liberia](http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_du_Liberia)

4- وقعت حربٌ أهليَّةٌ في سيراليون في الفترة بين 1991/3/23 - 2002/1/18 وكان طَرَفًا النزاع فيها القوات الحكوميَّة من جهة، والجبهة الثَّوريَّة الموحَّدة (Revolutionary United Front)، بقيادة فودي سانكو (Foday Sankoh) وبمساعدة من شارل تايلور، من جهة ثالثة، وشهدت أحداثًا مأساوية من قتل شنيع وقطع أيِّدٍ واغتصاب، وتدخلت فيها قوات غرب إفريقيا (ECOMOG) لحفظ السُّلام. و نظرًا لبشاعة الجرائم المرتكبة أثناءها، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (2000) 1315 بتاريخ 2000/8/4، الَّذي يقضي بتكوين المحكمة الخاصَّة بسيراليون.

للمزيد راجع، [http://fr.wikipedia.org/wiki/Guerre\\_civile\\_de\\_Sierra\\_Leone](http://fr.wikipedia.org/wiki/Guerre_civile_de_Sierra_Leone)

5- اندلعت حرب أهليَّة في كوت ديفوار في 2002/9/19 بثورة قامت بها قوَّات إيفوارية معارضة للحكومة آتية من بوركينا فاسو واستولت على المدن الشماليَّة (بواكي، كوروغو) ورافقتها أحداث مأساوية. ورغم الاتفاقيَّات العديدة الموقَّعة بين أطراف النزاع، وخاصَّة اتفاقية ماركوسي (Marcoussis) بتاريخ 2003/1/24، فإنَّ الصِّراع استمرَّ، وآخر هذه الاتفاقيَّات هي اتِّفافية واغادوغو الموقَّعة في 2007/3/4، والتي حدَّدت تاريخ تنظيم الانتخابات في البلد وهو 2008/11/30، ويبدو أنَّ الحلَّ في الطَّريق إلى التَّحقُّق إذ لم يتمَّ حرقها إلى الآن.

للمزيد راجع: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise\\_politico-militaire\\_en\\_Côte\\_d'Ivoire](http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_politico-militaire_en_Côte_d'Ivoire)

إفريقيا السوداء في التسعينات كان بين الهوتو والتوتسي، وبخاصة حالات الإبادة الجماعية في رواندا<sup>1</sup> وبورندي<sup>2</sup>، التي بلغت في القسوة حدًا لا يتصوره العقل، وكان ذلك لأسباب عرقية. ويمكن اعتبار حرب دارفور<sup>3</sup> ضمن الصراع العرقي، والصراع في الصومال ضمن الصراع العرقي الفرعي أي بين عشائر أكثر منه بين قبائل.

وتعود أسباب الصراع العرقي أساسا إلى عوامل الثقافة؛ فما جرى بين الهوتو والتوتسي يندرج تحت الصراع الثقافي أي صراع الهوية، وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين المجتمعات من ناحية مكوناتها العنصرية، فنجد مجتمعات متعددة العناصر وأخرى ثنائية العناصر.

### أ- خصائص التعددية الإثنية والعرقية في أفريقيا:

تميزت النظم الإفريقية لعقود بعد استقلالها بتعدد اللهجات والعرقيات والإثنيات والأديان داخل أنساقها الاجتماعية والثقافية، بالقدر الذي أصبحت معه مسألة إدارة التعدد والتنوع في النظام الواحد أكبر تحديات النخب الحاكمة، إذ ما وقع انقلاب، ولا نشب احتجاج، ولا قامت حرب داخلية، إلا بسبب اختلال التوازن بين أطراف وفصائل هذا التنوع والتعدد، الذي لم تسلم منه أي دولة إفريقية بسبب الحدود المصطنعة التي أقامها المستعمر بناء على محددات مصلحة لا على أساس قومي أو عرقي.

شكلت الإثنية في إفريقيا بتلاحمها وقوة حضور القبيلة في النظام الاجتماعي، أحد مصادر التهديد الرئيسية لوحدة الدولة وكيانها واستقرار مؤسساتها، خاصة إذا كانت هذه الإثنية امتدادا لإثنية دولة مجاورة، "والواقع أن الأقليات القومية مقارنة بغيرها تعد من أكثر الأقليات امتناعا عن الذوبان في مجتمعاتها، لأن بعضها يعتبر

<sup>1</sup> - وقعت هذه الإبادة الجماعية بين 6 أبريل و 4 جويلية 1994 (100يوما) أثناء الحرب الأهلية بين الحكومة الرواندية والجمهورية الوطنية الرواندية (Front patriotique rwandais). ويقدر عدد ضحايا الإبادة بحوالي 800.000 أغلبهم من التوتسي، وفق تقديرات الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من تقريرها عن الحرب الأهلية برواندا ومنظمة الوحدة الإفريقية. و يلاحظ أن عملية قتل التوتسي على يد الهوتو بدأت قبل هذا التاريخ؛ ففي ديسمبر سنة 1963 قُتل ما بين 8.000 و 12.000 من التوتسي. وقد أنشئت محكمة دولية (Tribunal pénal international pour le Rwanda) لمحكمة المسؤولين عن الإبادة بالقرار رقم 955 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1994/11/8.

للمزيد راجع، [http://fr.wikipedia.org/wiki/Génocide\\_au\\_Rwanda](http://fr.wikipedia.org/wiki/Génocide_au_Rwanda)

<sup>2</sup> - لقد ارتكبت قوات التحرير الوطنية (Forces nationales de libération) وهم من الهوتو بقيادة أغاثون روازا (Agathon Rwaswa) عدة مجازر ضد التوتسي أبرزها ما حدث في 2004/8/13 في مخيم اللاجئين في غاتومبا (Gatumba) على الحدود مع الكونغو الديمقراطية حيث تمّ إعدام حوالي 160 لاجئا من التوتسي الكونغوليين الذين يعرفون باسم بانيامولنجه (Banyamulenge). للمزيد راجع: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Forces\\_nationales\\_de\\_libération](http://fr.wikipedia.org/wiki/Forces_nationales_de_libération)

<sup>3</sup> - يُنظر أحيانا إلى الحرب الأهلية بدارفور على أنها حربٌ بين العناصر العربية التي منها الجانجاويد (Janjawids) والعناصر الإفريقية السوداء.

نفسه أمة قائمة بذاتها، لذلك وانطلاقاً من هذا التصور فإن البعض من الأقليات كثيراً ما يطالب بحقه في تقرير المصير.<sup>1</sup> علاوة على ذلك اعتبرت الإثنية والعرقية في أفريقيا شكلاً من أشكال الهوية السياسية، خاصة في ظل غياب قنوات ومؤسسات تمثيلية قادرة على تجميع المصالح والتعبير عنها،<sup>2</sup> وفي ظل منطق اللعبة الصفرية بين الإثنية الحاكمة وغيرها من الإثنيات، ذلك أن الأقليات الإثنية في أفريقيا لا تعاني التهميش ونقص البرامج التنموية وحسب، وإنما عادة ما تتعرض للإبادة والترحيل وطمس المقومات في محاولة من الإثنية الحاكمة إعادة ترتيب وتشكيل النسق الاجتماعي، وهو ما حدث في كل من رواندا، بورندي، أفريقيا الوسطى، نيجيريا، بوركينا فاسو، أنغولا..

لم تعتبر الإثنية والعرقية في أغلب أدبيات الفكر السياسي المعاصر سبباً جوهرياً في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، ذلك أنها ظاهرة موجودة حتى في أكثر المجتمعات ديمقراطية واستقراراً في العالم (الولايات المتحدة، كندا، الهند..)، دون أن تسفر عن حروب أو صراعات أهلية، لكنها اعتبرت بالمقابل من ذلك، أحد عوامل التخصيب حال توافر مجموعة من الظروف كما أشار إليها "جون بيار ديرينيك" Jean Pierre Derriennic وهي؛ التركيبة العمرية للمجتمع، والظروف السوسيواقتصادية، بحيث كلما زادت معدلات الفقر والحرمان، زادت معدلات العنف والعصيان الذي يجد في الإثنية سنداً ومجالاً أوسع للحراك، إضافة إلى عامل غياب العدالة الاجتماعية التي تعتبر أحد العوامل المحورية التي تتفاعل مع التعددية الإثنية، بشكل يجعل الحروب أكثر حدة وأشمل فتكاً وأطول أمداً، وقد برز هذا الوضع على امتداد العقود السابقة، وخلال فترات متباعدة، في دول مثل نيجيريا؛ النزاع بين قبائل الإيبو واليوربا والهاوسا، وهو النزاع الذي أدى إلى قيام حركة انفصالية في مناطق الإيبو في إقليم بيفرا خلال سنوات 1967-1970، والكونغو "الزائير" ممثلة بالنزاع المرير في إقليم كاتنغا، وإثيوبيا التي عرفت صراعاً مريراً بين الأمهرا والتيجري والأورومو، إضافة إلى الوضع في أريتيريا مع قبيلة الأوغادين، وأوغندا والصراع بين قبائل الباغندا واتشولي، وفي زامبيا وزمبابوي الصراع بين قبيلتي شونا وندبيل، وفي أنغولا حيث الصراع بين قبائل كيكونجو، كيمبوندو، وفيمبوندو، ورواندا وبورندي حيث الصراع بين قبائل

<sup>1</sup> -سوزان كالفرت وبيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، مقدمة، تر. عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 1996، ص.ص. 244-245.

<sup>2</sup> -محمود أبو العينين، إفريقيا والتحويلات الراهنة في النظام الدولي، مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1996، ص. 302.



التوتسي والهوتو،<sup>1</sup> وغير ذلك كثير من الأمثلة الدالة على الصراع الإثني والعرقى في نظم القارة الإفريقية.

ومن أبرز النماذج التي شكلت فيها الإثنية عاملاً من عوامل التسريع والتخصيب لقيام حرب أهلية، يعتبر النموذج البورندي أقوى مثال على ذلك لعدة أسباب:

- 1- صراع قبلي تمثله قبيلتي التوتسي والهوتو.
- 2- لكونه يعد مثالا عن الصراع بين الأغلبية العديدة والأقلية العديدة.
- 3- أنه نموذج يتميز بسيطرة الأقلية العديدة على الأغلبية العديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع وتيرة العنف والصراع عما تشهده باقي النماذج والحالات الأخرى.

سيطرت قبيلة التوتسي على الحكم منذ الإستقلال باعتلاء ملكها عرش مملكة بورندي منذ الإستقلال سنة 1960 وحتى 1966، تاريخ الإطاحة بالملك، حيث أعلن إلغاء الملكية عقب انقلاب مدني قاده رئيس الوزراء "ميشل ميكومبيرو Michel Micombero" الذي يُعتبر من أشد متطرفي التوتسي، وعلى الرغم من أن الهوتو يشكلون الأغلبية العديدة في النظام الديموغرافي البورندي بما نسبته 85 في المئة مقابل 14 في المئة فقط للتوتسي، لم ينل الهوتو في المجلس الأعلى لقيادة الدولة الذي عينه "ميكومبيرو" سنة 1971 سوى مقعدين مقابل 25 مقعد للتوتسي، الأمر الذي أدى إلى أعمال عنف وصراعات عنيفة سنة 1972 لمطالبته الهوتو بحقهم في السلطة وبضرورة إشراكهم في الحكم بما يتناسب مع غالبيتهم العديدة، وبعد محاولة انقلابية فاشلة للهوتو في السنة نفسها، تعرضت أقاليم الهوتو لأبشع مجازر الإبادة الجماعية في القرن العشرين، "ذهب ضحيتها ما بين 200 و250 ألف شخص، علما أن ثلث هؤلاء القتلى كانوا من المتعلمين، حيث اتبعت الحكومة عملية إبادة منتقاة لقتل كل الهوتو الذين تلقوا تعليما دراسيا".<sup>2</sup>

سيطر أبناء التوتسي على السلطة عما يقارب 35 سنة بالرغم من كونهم الأقلية، وفي أول انتخابات تعددية ديمقراطية جرت في البلاد سنة 1993، حيث كانت الغلبة الطبيعية والحتمية لرئيس من الهوتو "ميليشيور ندادي" قامت القوات المسلحة التوتسية بإختطافه وإعدامه، وفي العام الموالي وبعد حوالي ستة أشهر من الحادثة أغتيل خلفه "كارميرا" مع نظيره الرواندي عن طريق إسقاط الطائرة التي كانت تقلهما فوق العاصمة "كيغالي" في سنة 1994.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2،

2000، ص.211.

<sup>2</sup> - عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص.220.

<sup>3</sup> - أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص.213.

## ب- تداعيات الحروب الأهلية في إفريقيا:

خلفت الحروب الأهلية في العديد من الأقاليم من آثار ما فاقت في محصلتها ما خلفه الإستعمار، وإذا كانت الحروب الدولية في معظمها حروب دمار عشوائي لا تلبث أن تستقر، فإن الحروب الأهلية في أفريقيا بجولاتها الطويلة سميت حروب الدمار المنظم الشامل، وهذا نظرا لجسامة الخسائر واتساع مجالات تأثيرها والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- **المجال السياسي:** تعتبر الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في إفريقيا مصدر التهديد الأول لإستقرار المنظمات والأداء الديمقراطي لمؤسسات الدولة، فالحروب الأهلية غالبا ما تكون وراء إلغاء الإنتخابات ونتائجها، أو حل المجالس الإنتخابية، كما تكون في الغالب السبب المحوري للإنتخابات العسكرية، بدعوى استرجاع الأمن والإستقرار، وبسط النظام العام، وفشل النخب السابقة في التحكم وإقرار النظام.

لقد أسفرت الحروب الأهلية في أفريقيا عن سقوط العديد من النظم الإمبراطورية والملكية، إثيوبيا وبورندي، وإسقاط العديد من الحكومات "السودان، مالي، أفريقيا الوسطى، رواندا، نيجيريا" وإغتيال العديد من الرؤساء والقادة "الجزائر، بورندي، رواندا، ليبيا.." بالقدر الذي جعل منها ظاهرة تستحق الدراسة والإحاطة بخصائصها ومحدداتها، فغالبا ما أدت الحروب الأهلية في النظم الإفريقية إلى إنهاء الدولة إما جزئيا أو كليا،<sup>1</sup> نتيجة الشلل الوظيفي الذي يلحق بالمؤسسات السيادية للدولة، وضعف القدرات الضبطية، وتجزؤ الضبط الإجتماعي، إذ تزداد حدة الحروب الأهلية على المجال السياسي في حالة إهتزاز شرعية النظام السياسي نتيجة تدني مستوى إنجازاته، أو هشاشة الأسس السياسية والدستورية التي يستند إليها،<sup>2</sup> أو انحسار دوائر ومستويات المشاركة الشعبية في العملية السياسية، إضافة إلى تعدد أزمات التنمية بها وتشابكها، وتعد في هذا الشأن كل من ليبيا والصومال المثال الأبرز على ذلك.

أما ليبيا فإن النظام الإنتقالي الذي تم الإعلان عنه بعد سقوط الرئيس الأسبق "معمر القذافي" والذي اعتمد على دستور مؤقت وخارطة طريق للإنتقال الديمقراطي، تبين أن الحرب الأهلية الدائرة بين مختلف الفصائل قد أضعفت المؤتمر الوطني الحاكم، وأسفرت عن عسر التأسيس لجهاز بيروقراطي جديد، بل

<sup>1</sup> - Paul Collier & Anke Hoeffler, « On the Incidence of Civil War in Africa,» **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 46, N°. 1, February 2002, p.18.

<sup>2</sup> - حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 36. 30.

أصبح النظام مع مطلع 2014 بحكومتين متصارعتين، كل منها تدعي أحقيتها بتمثيل الشعب الليبي،<sup>1</sup> فيما آثرت قبائل أخرى التصرف في النفط وبيعه في السوق السوداء.

أما عن الصومال فإن الحرب الأهلية سارعت بشكل لافت في إنهيار الدولة الصومالية، وتعطيل مؤسساتها، حيث أخذ إنهيار الدولة شكلا متطرفا أعاد الوضع إلى ما كانت عليه المنطقة في القرن 19 من حيث غياب السلطة المركزية، والنظام القضائي، وإنهيار الخدمات العامة.<sup>2</sup>

**2- المجال الاقتصادي:** لقد كلفت الحروب الأهلية من الخسائر المادية والإقتصادية ما كان يكفي لتمويل أضعاف ما تم إنجازه منذ الإستقلال في العديد من النظم الإفريقية، فمعدل الدخل الفردي في أفريقيا أدنى اليوم مما كان عليه منذ 25 سنة،<sup>3</sup> كما تسببت الحروب الأهلية كذلك في تعطيل مئات المشاريع الإنتاجية، وهجر وتجميد ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية جراء الحروب، إضافة إلى استنزاف ملايين الدولارات من المعادن النفيسة من الألماس والذهب في الأسواق السوداء في سبيل تمويل الميليشيات المقاتلة، ما يعتبر مساسا بالثروة الوطنية، فتجارة الألماس على سبيل المثال تفوق في السوق السوداء ضعف ما يتم تسويقه رسميا في إفريقيا الوسطى، وتجارة الذهب والعاج والجلود الحيوانية لشراء السلاح في السوق السوداء بأفريقيا باتت تهدد الثروة الحيوانية والمعدنية للعديد من دول إفريقيا في ظل غياب أي سلطة ضبطية تراقب ذلك، فأولويات الأجندة السياسية للحكومات الإفريقية إنصرفت إلى مواجهة الهاجس الأمني، ومحاولة تسيير مراحل الأزمة التي تمر بها النظم في السعي للإبقاء على المؤسسات السياسية، والسيطرة على المطارات والموانئ وقوات الجيش، وتحصي مراكز الإحصاء العالمي أن القارة الإفريقية فقدت منذ 1960 في حروبها الأهلية إلى غاية 2104 ما يزيد عن 200 مليار أورو.<sup>4</sup>

**3- المجال الاجتماعي:** لقد عمقت الحروب الأهلية من إنقسام الأنساق الإجتماعية للمنظمات الإفريقية بشكل يستحيل معه تجاوز مخلفات الحروب وتحقيق الوحدة المعنوية بين أبناء القبائل والفصائل المختلفة، فالتداعيات الإجتماعية للحروب الأهلية تعتبر أكثر الآثار عصيا على التجاوز، إذ في الوقت الذي يمكن فيه بناء

<sup>1</sup> - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 23.

<sup>2</sup> - رانيا حسين عبد الرحمن، "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا"، مجلة البيان، العدد 81، رمضان 1423هـ / ديسمبر 2002،

ص. 65-66 على الرابط: <http://www.meshkat.net/node/14338>

<sup>3</sup> - عبدولاي بيو، تشان والتين ييهو، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

<sup>4</sup> - statistiques-mondiales.com, decembre 2013.

مؤسسات تعددية، وتحسين مناخ وآليات الإستثمار في رأس مال زمني قد لا يتجاوز الثلاثين سنة، تبقى آثار المجازر البشرية وحروب الإبادة حاضرة في المخيال الجمعي للجماعة الإثنية والعرقية لأجيال متلاحقة، بل وحتى لقرون من الزمن تحول دون الإنصهار والشعور بالوحدة الوطنية، وعلاوة عن تعميق الانقسام الإجتماعي خلفت الحروب ملايين القتلى واليتامى والأرامل والنازحين واللاجئين والأطفال المجندين، ما سيهدد الأجيال اللاحقة ويفتح الباب أمام جولات مستقبلية للحرب الأهلية.<sup>1</sup>

وتعد مشكلة اللاجئين أحد المشاكل المركبة التي ينجم عنها العديد من الآثار والتبعات سواء بالنسبة لدول المنشأ أو دول الإستقبال، فدول المنشأ تتعرض لنزيف حاد في رأسمالها البشري بكل أطيافه من يد عاملة مؤهلة، وعلماء ومثقفين، وتقنيين وأطفال، في حين تجد دول الإستقبال نفسها مضطرة لتحمل أعباء جديدة فيما تعلق بالرعاية الصحية والتعليم والإيواء، إضافة إلى خطر إنتشار الأمراض الفتاكة التي قد تهدد النسق الإجتماعي لدول الإستقبال،<sup>2</sup> وتُحصى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ما يزيد عن المليون ونصف المليون لاجئ عابر للحدود، وأكثر من خمس ملايين نازح ولاجئ داخلي بمجموع يقارب السبع ملايين لاجئ.<sup>3</sup> مما جعل القارة تحتل المركز الأول عالميا حتى 2014 من حيث عدد اللاجئين والنازحين، الأمر الذي يلقي بضلاله على العديد من المجالات الأخرى، كتعطيل العجلة الإنتاجية، وانتشار الفقر والأوبئة.

<sup>1</sup> Crisp, J., "Africa's Refugees : Patterns, Problems, and Policy Challenges," Genève, HCR, New Issues in Refugee Research, **Working Paper**, N° 28, 2000, 22 p. Cette référence est disponible sur le site Internet du HCR, à l'adresse : <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/research/opendoc.pdf>, consulté le 23 October 2012. See also :

- Crisp, J., "No Solution in Sight : The Problem of Protracted Refugee Situations in Africa," Genève, HCR, New Issues in Refugee Research, **Working Paper**, N° 75, 2003, 36 p. Cette référence est disponible sur le site Internet du HCR, à l'adresse :

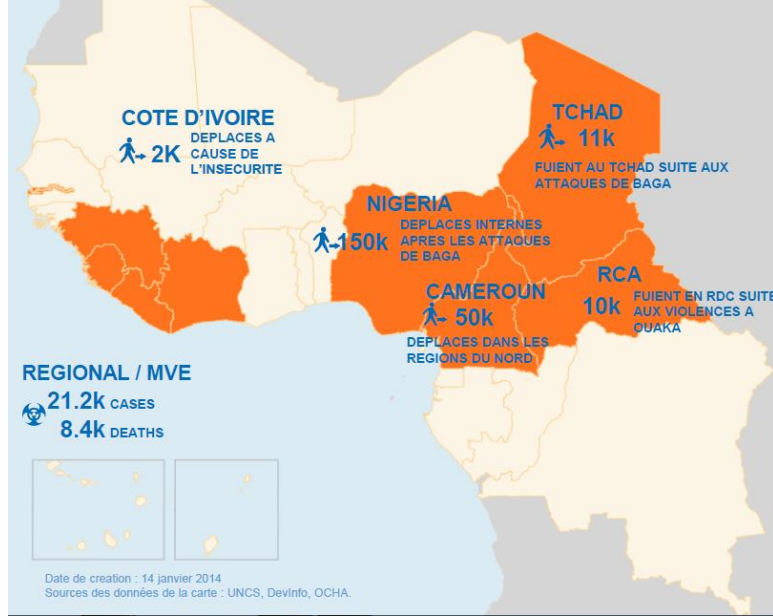
<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf>, consulté le 23 October 2012.

- Chaulia, S.S., "The Politics of Refugee Hosting in Tanzania : From Open Door to Unsustainability, Insecurity and Receding Receptivity," **Journal of Refugee Studies**, Vol. 16, 2003, pp. 147-150.

<sup>2</sup> - Henri Joël Tagum Fombeno, « Réflexions sur la question des réfugiés en Afrique,» **Revue trimestrielle des droits de l'homme**, N° 57, 2004, pp. 248-251.

<sup>3</sup> - David Forest, **op. cit.**, p.2.

الخارطة رقم 07 مناطق وأقاليم تحرك اللاجئين في غرب ووسط إفريقيا



وعلاوة عن مشكلة اللاجئين، تعتبر مشكلة تجنيد الأطفال أكثر المشاكل الخطيرة على مستقبل النظم الإجتماعية، فالأطفال في إفريقيا أكثر الشرائح تعرضا وتضررا من آثار الحروب الأهلية، ففي العديد من بوئر التوتر؛ سيراليون، نيجيريا، رواندا، أفريقيا الوسطى.. يتم تجنيد الأطفال قسريا من قبل الميليشيات لتوظيفهم كمحاربين أو كطهارة، أو جواسيس،<sup>1</sup> وفي 1988 فُدر عدد الأطفال في جبهات الحروب الأهلية بما يزيد عن 200 ألف طفل، ارتفع في 1995 نتيجة اندلاع العديد من الحروب الأهلية ليقف العدد الـ300 ألف طفل حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف،<sup>2</sup> فضلا عن ذلك تترك الحروب وتبعاتها على الأطفال من الجانب النفسي أثارا بليغة من خلال غرس مشاعر الإنتقام والعنف، حيث بدل التعليم أو التمهين يصبح الحصول على قطعة السلاح الهدف الأسمى لكل طفل أو شاب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Child Soldiers Global Report 2004, United Kingdom: Coalition To Stop The Use Of Child Soldiers, 2004, p.15

<sup>2</sup> - رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.ص.69.

<sup>3</sup> - عزيزة بدر، "التكلفة والآثار الإجتماعية والإقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا"، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999، ص.837.

### المطلب الثاني: مكانة الأيدولوجيا في النظم السياسية الإفريقية.

تعد الأيدولوجية الوعاء الجامع للأفكار المقبولة شعبيا أو المعبرة عن بنية الشعب والعمليات التي تجري فيه، كما أنها تفسر تاريخ المجتمع، وتعطينا أساسا لتقييم التجارب والخبرات التنموية، وتجسد الأيدولوجية الأهداف والقيم التي يُقرها المجتمع، كما تلعب الأيدولوجيا دورا محوريا في تحديد مجمل الأنماط والسياسات العامة في التنمية المجتمعية، فالتنمية باعتبارها غاية الأيدولوجيا تعتبر كلاً متاخلا من الإنسان والبيئة والسياسة والاقتصاد، وبناء على ذلك تعتبر الأيدولوجيا مرجعا أساسيا لتحديد التوجهات والتطلعات ومقارنتها بمؤشرات النمو الاقتصادي، كالمساواة، والعدالة التوزيعية، والمشاركة، والإستقلال السياسي والاقتصادي<sup>1</sup>، ويمكن تحديد أهم مقاصد توطين الأيدولوجيا في العمل السياسي في أفريقيا فيما يلي:

1- حاجة أعضاء النخبة الجديدة إلى أيدولوجيا تحدد هويتهم، خاصة إثر تواجدهم في مجتمعات تقليدية تختلف في قيمها وتوجهاتها عن القيم الغربية التي تشبعوا بها في مسارهم الدراسي بأوربا، ويتعلق الأمر تحديدا بأبناء النخبة في الأقاليم المتحدثة بالفرنسية أو الليبراليون الأمريكيون في منروفا و"الكوريوليون" المخلطون في "فري تاون" الذين أرسى أجدادهم قواعد ثقافة توفيقية، وإثباتا لذلك نجد بالمقابل المتعلمون من شعب "الفولاني" في إمارات نيجيريا شمالا الذين لم تفصلهم دراستهم بالمدارس المحلية عن تراثهم الإسلامي، أقل توجهها وتأثرا بالقيم الغربية وأقل تأثرا بالقيم الأيدولوجيا.

2- سعي النخبة الجديدة في إفريقيا من خلال توطينها للأيدولوجيات الغربية إلى صبغ نظام حكمها بصبغة شرعية، فلقد أمسكت النخب الإفريقية بزمام السلطة السياسية، وأصبح منهم رجال السياسة وكبار مسؤولي الدولة، وذلك بفضل تعلمهم ونتائج الإنتخابات، وبالتالي أصبح لزاما على هذه النخبة الجديدة البحث عن مرجعية فكرية جديدة تحضى بالقبول الشعبي<sup>2</sup>.

وكلا الشرطين لم يكن لهما وجود في المجتمعات التقليدية لتحسين المركز الاجتماعي على الأقل، ومن ثم لا توجد قوانين تقليدية يستند إليها القادة الجدد

<sup>1</sup> - Lindelani Mnguni, « The curriculum ideology of the South African secondary school Biology,» **South African Journal of Education**, Vol. 33, N°.2, 2013, pp.2-3.

<sup>2</sup> - Burnell Peter , "The Party System and Party Politics in Zambia: Continuities Past, Present and Future,» **African Affairs**, Vol. 100, N°. 399, April 2001, pp. 240-242.

لتبرير حكمهم، على الرغم من محاولة البعض بعد توليهم السلطة انتحال رموز وطقوس الرئاسة التقليدية، لهذا بات لزاما على النخبة أن تتخذ مذهباً يفسر ويبرر قيادتها، ويحوّل السلطان السياسي إلى سلطة شرعية لها برنامجها ورافدها الفكري، بالمقابل وجب أن تصادف الايديولوجيا قبولا واسعا ليس فقط بين صفوف النخبة بل وأيضا لدى العامة.

لقد لعبت الايديولوجيا في أفريقيا صيغة العقيدة الجماهيرية، وذلك في دول اطلعت حكوماتها إلى حشد وتعبئة كل الشعب لإنجاز مهمة التحديث وتوجيه الروابط الاجتماعية صوب هذه الغاية،<sup>1</sup> فلقد اقترنت الفلسفة السياسية للقادة بتنظيم سياسي نضالي، وأصبحت بذلك قضية تتوحد لأجلها كل الأطياف والتوجهات السياسية، كما يتم معها تسييس جميع مناحي الحياة الاجتماعية، ومع تقوية هذه الايديولوجيا تضعف مظاهر الولاء العرقي، وهو ما حدث في غينيا ومالي وغانا في عصر "نكروما"، وفي مصر عهد عبد الناصر، والجزائر في عهد الهواري بومدين، حيث تم تحديد الايديولوجيات بدقة، ووضّحت للناس وأصبحت العقيدة الرسمية للنخب الحاكمة بدلا من كونها مجرد آراء فردية تعبر عنها هذه النخب.

ومن خلال التتبع التاريخي لتطور الأفكار السياسية الحديثة يمكن تحديد أربع مراحل أساسية ساهمت في بلورة التوجهات الايديولوجية:

1- المرحلة الأولى: تخصّ هذه المرحلة الأقاليم الإفريقية الواقعة تحت الاستعمار البريطاني خلال القرن 19، والأقاليم المتحدثة باللغة الفرنسية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتميزت بتسيد الايديولوجيات الإفريقية، كرد فعل ضد الاستيعاب الاستعماري، وجاء هذا التوجه نتيجة السياسة الاستعمارية التي كانت تسعى لطمس كل معالم الثقافة الإفريقية، وتمكين نخبة إفريقية من مناصب رفيعة بشرط قبولهم لأساليب الحياة الأوروبية.<sup>2</sup>

2- المرحلة الثانية: تميزت بظهور ما اصطلح عليه في التاريخ السياسي الإفريقي بـ"ايديولوجية الإحتجاج" في أواخر حقبة الإستعمار، وخاصة في الأقاليم البريطانية، حيث عرفت المرحلة تميزا واضحا ضد عناصر النخبة الإفريقية في الوظائف العامة.

3- المرحلة الثالثة: تُحدّد هذه المرحلة بانتهاء الإستعمار وبداية التأسيس الفعلي للدولة الوطنية القطرية في أفريقيا، حيث تميزت الحقبة بانتشار واضح لأفكار وتطلعات بناء مجتمع جديد، وأفرقه وظائف النخبة.

<sup>1</sup> - Lindelani Mnguni, *op. cit.*, pp.3-4.

<sup>2</sup> - Luke Uka Uche, «Ideology, Theory and Professionalism in the African Mass Media», *Africa Media Review*, Vol. 5, N°. 1, 1991, p.3.

4- المرحلة الرابعة: تمحورت الأفكار في هذه المرحلة في البحث عن الأطر الفكرية الكفيلة بتحقيق التنمية، ومؤشرات النمو الإقتصادي، والمساواة، والعدالة في التوزيع، والمشاركة السياسية والإستقلال السياسي، وهو ما يفسر توجه أغلب النظم في أفريقيا للإنضمام إلى منظمة عدم الإنحياز.<sup>1</sup>

#### أ- التوجهات الإيديولوجية الكبرى في أفريقيا:

1-الزنوجة: أول من صاغ مصطلح الزنوجة هو شاعر الهند الغربية "إيمي سيزار" سنة 1939، وتبناه بعده مباشرة "اليوبول سنجور"، ثم ذاع بعدها بين أوساط النخبة المتحدثة باللغة الفرنسية في غرب أفريقيا، ونشأ مفهوم الشخصية الإفريقية<sup>2</sup> بين شعوب أفريقيا الغربية المتحدثين بالإنجليزية، بعد أن رَوَّج لها لأول مرة "نكروما" في 1958، وذاع استخدام هذين المفهومين على نطاق واسع.<sup>3</sup>

نشأت أفكار الشخصية الزنجية في باريس بين الدارسين والطلاب الزنوج الذين استوعبهم المجتمع الفكري اليساري، نتج توجههم حسب "س. لويد" من إحساس النخبة الإفريقية ذات الثقافة الغربية بإبتعادها عن الثقافة التقليدية، وعلى الرغم من توجههم اليساري الماركسي، إلا أن توجهاتهم سرعان ما فقدت دلالتها الفكرية بعد عودتهم إلى أوطانهم، حيث وجدت هذه النخبة نفسها في موقع آخر يختلف عن موقعها الإجتماعي في أوروبا، كما أن نمط علاقاتهم في مجتمعاتهم وأبناء عشائريهم تختلف عن تلك التي كانت تربطهم بالقوى السياسية والإجتماعية في أوروبا، ونتيجة لذلك انتشرت أفكار "الزنوجة" في عقد الستينيات.<sup>4</sup>

لقد عبر "سنجور" عن قضايا الزنوجة و"الشخصية الزنجية" في عدد من قصائده التي نشرها في خمسينيات القرن العشرين، وجعل الإشتراكية الإفريقية القضية الرئيسية في كتاباته طوال العقد التالي، وكتب "أزيكيوي" AZIKIWI

<sup>1</sup>-Sebastian Elischer, «Measuring and Comparing Party Ideology in Nonindustrialized Societies: Taking Party Manifesto Research to Africa,” **GIGA Working Papers**, N°. 139, June 2010, p.7.

<sup>2</sup> - استخدم مصطلح الشخصية الإفريقية للدلالة على مساواة الشخصية الإفريقية بشعوب العالم الأخرى، ومن تم يبرون حقهم في تقرير مصيرهم، وهذا الإتجاه لا يركز على الخصوصية الثقافية الإفريقية، وبالتالي فهم لا يعنون بالضرورة أن القيم السائدة في المجتمع الإفريقي تختلف في شيء عن قيم المجتمع الغربي، بالمقابل هناك اتجاه ثاني في أدبيات وتوجهات الشخصية الإفريقية إضافة على دعاء مفهوم الزنوجة، يرى أن القيم الإفريقية مغايرة لقيم الغرب، وإن تساوت معها أخلاقيا "مفهوم الإنسانية، العدالة، المساواة، الحرية".

<sup>3</sup> - Luke Uka Uche, **op. cit.**, pp.3-4.

<sup>4</sup> - Robert Fatton, **op. cit.**, pp.10-12.



أثناء إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية عدة مقالات في تاريخ الزنوج Journal of negro history، تناول فيه تاريخ نيجيريا والمؤسسات وسمات الإمبريالية.<sup>1</sup>

2-الإشتراكية الإفريقية: لقد زعمت أكثر الحكومات الإفريقية أنها إشتراكية بإستثناء إثنين هما ليبيريا، وحكومة شمال نيجيريا، ومع هذا فإن "مؤتمر سياسات التنمية والنهج الإفريقي إلى الإشتراكية" المنعقد في "داكار" ديسمبر 1962، حيث حضر العديد من المثقفين وزعماء عدد كبير من الدول الإفريقية المتباينة، أخفق في تقديم تعريف واضح أو موجز عن الإشتراكية الإفريقية، لكن المصطلح شائع للدلالة على التزام نهج علمي في مواجهة المشكلات الإنسانية، كما وأنه يتطابق مع التخطيط وقواعد متميزة للعمل بلغة ماركسية،<sup>2</sup>مع ذلك فإن دعاة الإشتراكية الإفريقية أدركوا أن تحليل ماركس للرأسمالية في غرب أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، يختلف تماما عن الوضع الإفريقي في القرن العشرين، حيث لا تزال الأرض في حيازة الجماعات السلالية، أما الصناعة التي تملكها الدولة والشركات الأجنبية، تمثل جزءا صغيرا من الإقتصاد، بالمقابل سعت النخبة الإفريقية من خلال تطبيق النهج الإشتراكي تفادي ما حدث من تجاوزات إنسانية في المدن الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأسلوب القهر الذي اقترن بتطور الإتحاد السوفيتي، ومن أهم خصائص الإشتراكية الإفريقية:

1- اعتماد الخصوصيات الثقافية وأثر حركة الزنوجة .

2- التردد الإيديولوجي.

3- شخصنة التوجهات الايدولوجيا.<sup>3</sup>

ب- أثر الايدولوجيا على التوجهات السياسية في أفريقيا:

لقد تراجع بشكل واضح أثر الإيديولوجيا على التوجهات السياسية في مطلع القرن الجديد، خاصة بعد تراجع حدة الصراع الإفريقي مع القوى الخارجية الأوربية، مما أثر بشكل مباشر على تراجع الحركات الفكرية التي كانت بالأمس القريب قوية، كحركة "الزنوجة"، ويظل التحدي الأكبر بدلا من ذلك إقامة مؤسسات أفريقية متميزة تقي بحاجات أفريقيا الخاصة، بالمقابل من ذلك أصبحت الماركسية والحركات الزنوجية الأمريكية لها تأثير على الطلاب الدارسين في الخارج الآن، أقل من تأثيرها منذ عقدين أو ثلاثة مضت، فلم تعد النخبة اليوم

<sup>1</sup> - Sebastian Elischer, *op. cit.*, pp.7-8.

<sup>2</sup> - Lawrence O. Bamikole, « Nkrumah and the Triple Heritage, Thesis and Development in African Societies,» *International Journal of Business, Humanities and Technology*, Vol. 2, N°. 2, March 2012, pp.71-72.

<sup>3</sup> - Sebastian Elischer, *op. cit.*, p.7.

مشغولة بالصراع من أجل الإستقلال أو الإنحياز الإيديولوجي من عدمه، وإنما أصبحت تنتمي إلى البيروقراطية والتكنوقراطية الصاعدة.

### المطلب الثالث: العامل الخارجي في العملية السياسية في أفريقيا.

على الرغم من أهمية العوامل والمحددات الداخلية في رسم توجهات السياسة الداخلية والخارجية للنظم الإفريقية، شكلت الضغوط الخارجية والمتغيرات الدولية بالموازاة من ذلك أحد مصادر تسريع التحولات في بعض النماذج وحسم أو تأجيل بعض النزاعات والصراعات السياسية الداخلية في نماذج أخرى.

تعود الجذور التاريخية لأثر العوامل الخارجية في النظم والمجتمعات الإفريقية إلى حقبة الإستعمار الأوربي، الذي يعتبر حسب أغلب الدارسين والمختصين في الشأن الإفريقي مؤسس الخارطة السياسية، ومهندس الحروب الأهلية والصراعات العرقية والإثنية، حيث أسفر مؤتمر برلين 1884-1885 عن تقسيم القارة وفقا لتصورات واعتبارات مصلحة بين الدول الأوربية الكبرى، دون مراعاة للإثنيات والعرقيات، فإشتملت الدولة الواحدة على أكثر من إثنية، وتفرقت الإثنية الواحدة على أكثر من دولة، مما أحدث شرخا إجتماعيا تعزز تدريجيا بضعف القدرات التوزيعية والضبطية للنظم الحديثة، وساهمت العوامل مجتمعة في خلق مركب من التخلف، وضعف الأداء، والفساد، وغياب روح المواطنة، وزيادة معدلات العنف والحروب اللامتناهية، إضافة إلى الانقلابات العسكرية.

لم تكف الدول الإستعمارية برسم حدود الخارطة السياسية لأفريقيا المعاصرة، بل إنها تدخلت في ترتيب الاختلالات، وتكريس العديد من الأزمات، خاصة في ظل غياب الثقافة السياسية الديمقراطية التشاركية، وتشتت الولاءات وغياب المواطنة كقيمة سياسية وإجتماعية،<sup>1</sup> ذلك أنه على الرغم من المؤسسات المعاصرة صوريا والموروثة عن التنظيم الإستعماري كالبرلمانات، والوزارات، والمجالس الإستشارية، والمحاكم المدنية، إلا أن روح القبيلة بقيت الأساس المحوري لكل التوجهات السياسية وكل البرامج والمخططات التنموية، فالدولة الوطنية في إفريقيا المعاصرة إنما هي دولة تتألف من جماعات قبلية،<sup>2</sup> كما أن أغلب المجتمعات الإفريقية لم تعرف التمايز بين البناء السياسي والبناء القرابي، فالمميز في إفريقيا أن الظاهرة القبلية ليست ظاهرة عرضية تخص نظاما محددة، أو ظاهرة محدودة الأثر في العملية السياسية، فكل النظم دون إستثناء نظم تتعدد فيها القبائل، إذ

<sup>1</sup>-Carbone Giovanni, *No-Party Democracy? Ugandan Politics in Comparative Perspective*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2008. pp. 210-214.

<sup>2</sup>- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص. 206.

تختلف عن بعضها عادة من حيث اللغة والدين والعادات والتقاليد ومستوى التعليم، ونظم استخدام الأرض، وحتى من حيث السمات والبنية المونفولوجية،<sup>1</sup> ويرى "ويليام هانس William Hance" أنه على الرغم من الأثر البالغ للقبيلة في العملية السياسية بالنظم الإفريقية إلا أنه "يصعب تماما وجود أمم أو قوميات متبلورة بأي معنى جاد، وما يوجد هناك في الحقيقة ما هي إلا تكوينات قبلية وعرقية وثقافية عند مرحلة غير ناضجة من التكون، إذ هناك ما يقارب الخمسة آلاف جماعة متميزة ذاتيا من زاوية أحد محاور تكوين الهوية."<sup>2</sup>

وتعتبر بورندي من أكثر النظم الإفريقية تعبيراً عن أثر البعد الخارجي وتبعات السياسة الإستعمارية في العملية السياسية، إذ عرفت بورندي العديد من الإضطرابات الدورية والمذابح البشرية ذات الطابع الإثني على الرغم من أنها تعد واحدة من الدول القلائل المتجانسة إثنيا، إذ تصل نسبة تجانسها وفقا لموسوعة العالم الثالث إلى 96 في المئة،<sup>3</sup> وهذا على الرغم من تكون المجتمع البورندي من ثلاث قبائل هي:

- الهوتو Hutu: يتمركزون في شمال ووسط البلاد ويشكلون الأغلبية في النظام الديمغرافي البورندي بـ 85 في المئة من مجموع السكان.  
- التوتسي Tutsi: يتواجدون في جنوب البلاد، يمثلون ما نسبته 14 في المئة من سكان بورندي.

- التوا Twa: يتمركزون في الحدود الغربية، وهم جماعات هامشية يتميزون بقصر القامة (أقزام) ومع أنهم السكان الأصليون تاريخيا إلا أنهم لا يشكلون سوى نسبة واحد في المئة من سكان بورندي.  
إضافة إلى هذا فإن اللافت في النموذج البورندي هو أنه مع كل هذا التنوع الإثني، إلا أن القبائل كلها تتجانس لغويا وعرقيا، كما تتشابه من حيث العادات والتقاليد والقيم والثقافات، مما يطرح أكثر من سؤال عن سبب العنف والمجازر والحروب الأهلية الدورية.

يرجع السبب الحقيقي إلى مجموعة مؤثرات جوهرية رسخها الإستعمار البلجيكي في النسق الثقافي والإجتماعي للشعب البورندي عن سمو التوتسي، بدأت معالمها جلية مباشرة عقب الإستقلال في سنة 1962، إذ لم تنتقل السلطة إلى الأغلبية العددية "الهوتو"، وإنما سلّمت السلطة إلى الأقلية حين أصبح ملك التوتسي "موامبوتسا Mwambutsa 4" ملكا على البلاد مما أدى إلى إستياء الهوتو

1 - أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص.25.

2 - William Hance, *The geography of modern Africa*, 2<sup>nd</sup>. ed. New York: Columbia University Press, 1975, p.69.

3 - عبد السلام إبراهيم بغدادى، مرجع سبق ذكره، ص.214.

وتذمرهم، وسعيهم لتغيير الوضع القائم بإعتبارهم يشكلون أغلبية السكان في بورندي<sup>1</sup>، "وعلى الرغم من أن الأساطير الشعبية البورندية تحفل بالقصص التي تعزز فكرة تفوق التوتسي على الهوتو والتوا، إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية الإستعمارية أضفت على هذه الأساطير مسحة علمية، وساعدت على خلق وعي جماعي وإثني في بورندي، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري، بينما يشعر الهوتو بالدونية، وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب الأهلية في بورندي ورواندا."<sup>2</sup>

لقد ساهمت السياسات الإستعمارية والبيروقراطيات الموروثة عن الإستعمار بشكل جلي في رسم معالم التوجهات السياسية لنظم إفريقيا المعاصرة، وهو ما يفسّر في خانة الحفاظ على مصالح الدول الإستعمارية، وإيجاد منفذ وسبب دائم للتدخل للحفاظ على مصالحها ومواردها من المواد الأولية والمعادن النفيسة.

لم تقتصر محددات الضغط الخارجي على رواسب السياسة الإستعمارية والنظم الإدارية والأساطير الموروثة عن الإستعمار، وإنما برزت العديد من القضايا السياسية التي أكدت على مدى أهمية الدول الإفريقية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم من جهة، ومدى الأثر البالغ للضغوط والتدخلات الخارجية في الشأن الإفريقي من جهة أخرى، وتعتبر في هذا الشأن الحرب الأهلية في أنغولا أكثر النماذج تعبيراً عن أثر الدور الخارجي في توجيه مسار القضايا السياسية، إذ انقسمت الحركة الوطنية الأنغولية إلى ثلاث جبهات متصارعة هي:

1- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. MPLA.

2- الإتحاد الوطني لتحرير كل أنغولا. UNITA.

3- الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا. FNLA.

بدأ سجل الأحداث حين قام الإتحاد السوفياتي سابقاً بإرسال مجموعة من الجنود كدعم لوجستي لحركة MPLA، لتحدها كل من كوبا، كوريا الشمالية، إضافة إلى دعم لوجستي ومعنوي للحركة ذاتها من ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، موزنبيق، ليبيا، بلغاريا، الجزائر، تنزانيا، غينيا بيساو، رومانيا، زمبابوي، بالمقابل تلقت حركة UNITA دعماً لوجيستياً قوياً من كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين،

<sup>1</sup> - هيمنت الأقلية التوتسية على السياسة والإقتصاد والإدارة والجيش في بورندي مكانة ودورا، إذ في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة التوتسي 14 في المئة إلى إجمالي الاثنيات الأخرى، سيطر أبناء التوتسي على 85 في المئة من المناصب الحكومية المهمة في النظام. للمزيد أنظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-215.

<sup>2</sup> - رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

المغرب، إسرائيل، الزائير، الغابون، كوت ديفوار، جنوب إفريقيا قبل أن تسحب جنودها سنة 1989<sup>1</sup> وعلى الرغم من كون الخلاف السياسي في أنغولا كغيره من الخلافات التي نشأت في أغلب النظم الإفريقية، إلا أن المساندة الدولية الواسعة التي تلقتها أطراف الصراع تحت قيادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، جعلت الصراع الأنغولي يزداد حدة وتشابكا، مما جعل الحرب تستمر لأكثر من 27 سنة كواحدة من بين حروب الوكالة في عرقتها مرحلة الحرب الباردة.

---

<sup>1</sup> - [www.wikipedia.org/wiki/guerre\\_civile\\_angolaise](http://www.wikipedia.org/wiki/guerre_civile_angolaise). Consulté le 15-11-2014.

## خلاصة وإنتاجات.

مع نهاية سنوات الثمانينيات، كان الحزب الواحد يحكم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي بإستثناء بعض الدول مثل بوتسوانا والسنغال وغامبيا، بل أسوء من ذلك أزاحت الديكتاتوريات العسكرية أنظمة الحكم المدنية في العديد من الدول، وعلقت الدساتير ومُنعت النشاطات السياسية. وقد تمت ملاحقة المعارضين أو حتى المحتجين من البسطاء وأوقف العديد منهم، وسُجنوا وعُذبوا وقُتلوا في كثير من الأحيان. ولم تحرم الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في إفريقيا من بداية الستينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن 20 شعوبها من الحريات المدنية فحسب، بل شكلت كذلك عائقاً أمام التنمية الاقتصادية التي استخدمتها مبرراً لوجودها، أو على الأقل لم تستطع تحقيقها، لإستيلاء قادتها على الثروات الوطنية، وعدم المبالاة بأزمة التوزيع التي تفاقمت حدتها مع مرور السنين، بإستثناء بعض الدول مثل بوتسوانا وجزر موريس، التي حافظت على نظام سياسي تعددي منذ استقلالها وإلى غاية سنوات التسعينيات.

ولا شك أن الجيش في إفريقيا كان يشكل العقبة الكبرى أمام الديمقراطية في غالبية الدول الإفريقية، وكان رجاله يبررون عادة استيلاءهم على الحكم باتهام المدنيين بالرشوة والفساد، ويقدمون أنفسهم للشعب بالقول بإنشاء حكومات أفضل، وتحسين الأداء الاقتصادي والقضاء على مختلف الأزمات التي عجزت الأنظمة المدنية عن القيام بها، وقد استولى الجيش على الحكم في 27 دولة إفريقية وباءت محاولاته بالفشل في البقية.<sup>1</sup> مما ساعد على عسكرة الحياة السياسية في نظم القارة.

بالمقابل وإذا كان الإستعمار الأوربي يعد المتغير المستقل الرئيسي المسؤول عن أنماط التنظيم السياسي في النظم الإفريقية، شكلت سياسات المستعمر في نظم القارة في الوقت ذاته، المرجعية الرئيسية لتفسير توجهات الحركات السياسية في نظم القارة، بناء على مجموعة من المحددات كعدد المستوطنين، وأسلوب الحكم المطبق "مباشر أو غير مباشر".

واستناداً للعرض السابق، واتساقاً مع تحليل أداء الديمقراطية المشوّه في إفريقيا، وما كشف عنه الواقع الإفريقي من إخفاقات متتالية في تطبيقها، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات بشأن جدوى الديمقراطية في إفريقيا، على النحو الآتي:

<sup>1</sup> - أحمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص. 45.

- يرى الباحثون الغربيون أن الديمقراطية الليبرالية، وجوهرها مبدأ التعددية الحزبية، هي وحدها الضامن لإستقرار عملية تسليم السلطة، إلا أنها لم تنته للنتيجة نفسها في الواقع الإفريقي، لما يدعمه ذلك من تحفيز حدة التناقضات القبلية والعرقية والجهوية.
- يعدّ الباحثون الغربيون اشتراطات اجتماعية واقتصادية لإنتاج الديمقراطية وفعاليتها، وهي الإشتراطات المغايرة كليةً للواقع الإفريقي الراهن، والتي في حال تطبيقها تنتج مزيداً من الأعباء السياسية على النظام السياسي، وتعمّق الإنقسامات الاجتماعية والإثنية، وتُرسّخ غياب العدالة التوزيعية.
- أن النظام القبلي، بصفته السمة الرئيسة للمجتمع والدولة في إفريقيا، يُجهض جوهر العملية الديمقراطية التي تستند إلى تعددية حزبية عابرة للولاءات التحتية والفرعية والجهوية، والتي تعبّر عن رؤى قومية.
- أن تكلفة التجريب الديمقراطي في الدولة الإفريقية إنما يتجاوز كثيراً حدود تكلفته في الغرب؛ مما يدفعنا إلى التساؤل عن المقاربة بين تكلفة الديمقراطية في إفريقيا وعائدها.
- أن الوضع الإفريقي مع مطلع القرن الواحد والعشرين، أصبح يشتمل على العديد من المحددات والمتغيرات المتشابهة، التي فاقت حدة تعقيدها تلك التي عرفتها النظم الإفريقية عادة الإستقلال، وذلك نتيجة الإنقسامات الحادة التي باتت تشهدها النظم الاجتماعية، والتي تكرست عقب المجازر الإنسانية والحروب الطاحنة التي خاضتها الإثنيات والعرقيات فيما بينها، وهو ما يصعب تجاوز تبعاته في المستقبل القريب، وما يُحتم من جهة أخرى ضرورة التنظير انطلاقاً من وضع أكثر تازماً (اللاجئين، الصراعات الداخلية، انتشار السلاح، توالي الانقلابات، الضغوطات الخارجية...)

## الفصل الرابع

وزن المعارضة كمؤشر لقياس الترسخ

الديمقراطي في إفريقيا



سيطرت على أفريقيا منذ استقلالها حكومات استبدادية، إذ على الرغم من اعتماد بعض النظم انتخابات مبكرة عقب الإستقلال، إلا أن انعدام الثقافة التشاركية والتقاليد الديمقراطية رسّخ حكم الحزب الواحد بسرعة محل الانتخابات التنافسية، وفي ظل الديكتاتوريات، حضيت الحكومات بحكم ذاتي كامل ولم تكن مدينة بالفضل لجماعات مصالح معينة، ولم تحقق بالمقابل النمو المطلوب، أو في بعض الحالات أي نمو يذكر، وبدلاً من ذلك قوضت العلاقات بين الدولة والمجتمع، وهي علاقات مهمة جداً لربط الحكومة بالمجتمع عن طريق توفير قنوات مؤسساتية للتفاوض المستمر وإعادة التفاوض حول الأهداف والسياسة.

لقد بقيت تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا حبيسة المستويات الأولى دون تعزيز أو ترسيخ فعلي للقيم الديمقراطية الجديدة، وعليه تحاول الدراسة في فصلها الأخير محاولة الوقوف الفعلي على مكانة المعارضة في وضع الإنسداد والعجز الديمقراطي الحاصل في معظم النظم الإفريقية.

تجدر الإشارة أن الترسخ الديمقراطي يتحقق وفق ثلاث آليات رئيسية هي: الآلية القانونية ممثلة في المنظومة القانونية والحقوقية، والآلية النظامية والمتمثلة في التداول على السلطة، ثم آلية الأحزاب السياسية والتي تتجلى في مدى تأسيس هذه الأحزاب السياسية للتعددية والتنافسية والتمثيل السياسي الفعلي، وتأسيساً على ذلك تم التركيز في هذا الفصل على دور المعارضة في تجارب الإصلاح والتكيف الهيكلي، بما في ذلك بناء المؤسسات والمشاركة في هندسة القوانين والدساتير الجديدة، ثم دور هذه المعارضة في تحقيق الاندماج الوطني في إفريقيا عن طريق التركيز على المواطنة، وحقوق الإنسان، والتنشئة والتجنيد السياسي، والتداول على السلطة، وصولاً في الأخير إلى دور المعارضة في مقرطة الحراك السياسي في إفريقيا.

### المبحث الأول: المعارضة في تجارب الإصلاح والتكيف الهيكلي.

شهدت النظم السياسية الإفريقية مع مطلع التسعينيات جراحات واسعة على مستوى الدساتير والمؤسسات السياسية، وذلك في خضم ما سمي بموجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت دول العالم الثالث عامة، وبناء على هذه الإصلاحات والجراحات، تم التأسيس لتوازنات سياسية جديدة، تلعب فيها قوى المجتمع المدني والمعارضة السياسية دوراً محورياً في تجاوز مرحلة انتقالية، حيث يتم بالضرورة إشراك هذه القوى في هندسة القوانين، وبناء المؤسسات ودمقرطة السلوكيات وترشيد الحكم، وبناء على ذلك تبحت الدراسة في هذا المبحث مستوى التمكين السياسي لقوى المعارضة، للمشاركة في مبادرات الإصلاح لتجاوز المرحلة الانتقالية، وبلوغ مرحلة تعزيز القيم والمكاسب الديمقراطية.

### المطلب الأول: دور المعارضة في بناء المؤسسات السياسية في النظم الإفريقية.

يرتبط البناء المؤسسي بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتنوع في تركيبه، حيث تتراوح مكوناته من بدائل دستورية ومؤسسية ومن عوامل تتعلق بأنماط ونماذج مختلفة لتوزيع السلطات واقتسامها، وفي مستوياتها المحلية والمركزية، وفي بنية السلطة التنفيذية ذاتها وعمليات نظم الانتخابات وتتسع هذه المكونات والأنماط إلى مجالات اقتصادية واجتماعية، وهذا ما يبرر تسمية البعض لهذا البناء المعقد بالهندسة المؤسسية، أو هندسة التغيير، أو هندسة البناء الديمقراطي.<sup>1</sup>

#### 1- مكانة المعارضة في هندسة المؤسسات السياسية الديمقراطية في إفريقيا:

ترتبط المؤسسية بما يسمى "التصميم المؤسسي" بمعنى بناء المؤسسات، وما يفترضه ذلك من تبني صيغ دستورية محددة أو أشكال من المؤسسات، أو إعادة صياغة مؤسسات ودساتير قائمة، وعادة ما يسترشد في ذلك بتجارب مقارنة تستمد ليس فقط من خلال التجارب السياسية الكبرى في العالم، بل ومن تجارب النظام ذاته الأخذ في عملية البناء المؤسسي خلال خبراته السابقة وتطوره التاريخي.

شهدت المؤسسية مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي حضوراً قوياً ولافتاً في الأوساط السياسية والأكاديمية بعد التراكمات المعرفية التي حدثت عقب دراسات "صامويل هانتنتون" في الموضوع، وأصبحت المؤسسية أحد أبرز المؤشرات الدالة على شدة الديمقراطية، على اعتبار أنها الإطار الأبرز الكفيل

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع، الكتاب 2، مصر: مكتبة الآداب بجامعة القاهرة، ط.2، 2006، ص.149.

بالتقليل من الصراعات العنيفة، خصوصا في المجتمعات المنقسمة سلاليا ولغويا ودينيا،<sup>1</sup> وترجع أهمية البعد المؤسسي في النظم السياسية الحديثة للأسباب التالية:

1- تحقيق مستويات التمثيل المختلفة: حيث يمكن للتمثيل أن يأخذ أربع أشكال

رئيسية هي:

أ- التمثيل الجغرافي.

ب- التمثيل الأيديولوجي.

ت- التمثيل الحزبي.

ث- التمثيل التصويري أو الوصفي للمجتمع ( الديني، العرقي، القبلي، رجالات ونساء ومن كافة الفئات العمرية)<sup>2</sup>

2- ضمان المشاركة السياسية السليمة: فكلما استقرت المؤسسات كانت أكثر فاعلية، وزادت مستويات الرضا والثقة لدى المواطنين، الأمر الذي يفضي إلى زيادة المشاركة والإهتمام السياسي لدى المواطنين.

3- تعدد المؤسسات السياسية أبرز وأنجح آليات إدارة الصراع بالأساليب السلمية: حيث تعمل المؤسسات السياسية في المنظمات السياسية الحديثة على نقل الولاءات بالدرجة الأولى من المجتمع إلى مؤسسات الدولة، إضافة إلى كون المؤسسات الإطار الأنسب للحسم في التنافس والصراع السياسي بين الأطياف والحركات السياسية، وهذا ما يبرر توجه أغلب النظم الإفريقية مع مطلع التسعينيات إلى العمل بنظام التمثيل النسبي ضمنا للاستقرار.<sup>3</sup> ( أنظر الجدول رقم 06).

4- تفعيل الرقابة والمساءلة: لا تستند الإدارة الراشدة للحكم على من يتبوؤون السلطة فحسب، بل على أولئك الذين يقومون بدور المعارض لها، والرقيب على سلوكاتها، وعليه يجب على البناء المؤسسي الإسهام في وجود معارضة قابلة للحراك، تكون قادرة على مناقشة التشريعات والسياسات العامة، ومساءلة الحكومة على أدائها وصيانة حقوق الأقليات،<sup>4</sup> وعلى سبيل المثال كان التمثيل الضئيل الذي ما انفكت تحصل عليه الأحزاب المعارضة

<sup>1</sup>-K.BELMONT & S.MAINWARING & A.REYNOLDS, "Introduction: institutional design conflict management and democracy," in: Andrew Reynolds (ed), **The architecture of democracy constitutional design, conflict management, and democracy**, Oxford: Oxford university press, 2002, pp.08-11.

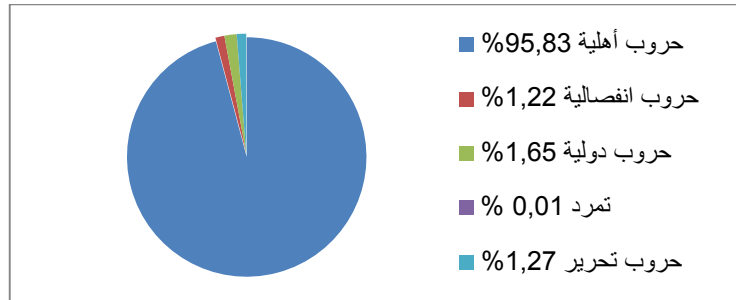
<sup>2</sup>- أندرو رينولدز، وبن ريلي أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص.24.

<sup>3</sup>- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص.157.

<sup>4</sup>- Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler, "the comparative Study of Electoral governance Introduction ," **International Political Science Review**, Vol.23, N°.1, 2002, pp.13-18.

في جنوب أفريقيا، على عهد نظام التمييز العنصري في ظل نظام الأغلبية المطلقة، السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات العنف وإنهيار النظام. إن الربط بين مكانة المعارضة في البناء المؤسساتي بقضية الترسخ الديمقراطي ليس بالمهمة السهلة، خصوصا في المجتمعات التي تشهد انقسامات واضحة، حيث تبرز كبؤرة للبحث مكونات محددة للصراع والديمقراطية، وحيث تبدو قضية اقتسام السلطة أو ما يسميه "ليخفارت Lijphart Arend" بـ"الديمقراطية التشاركية، أو التوافقية Consociational Democracy" وهي التي تبدو للدول المنقسمة الحل الأكثر ملاءمة،<sup>1</sup> خصوصا وأن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد إنقسامات عرقية حلت محل الحرب الباردة، باعتبارها أكثر مصادر الصراعات العنيفة خطورة.<sup>2</sup> حيث سجلت الحروب الأهلية والإثنية في أفريقيا منذ 1960 أكثر من 9 ملايين قتيل وملايين النازحين، ومنذ 1990 كلفت الحروب الأهلية والعنف الإثني في أفريقيا أكثر من 200 مليار دولار.<sup>3</sup>

#### الشكل رقم 08 - نسب عدد ضحايا الحروب في أفريقيا منذ 1960



المصدر : Statistiques mondiales 2014

تثير دراسة المؤسسات السياسية في أفريقيا تساؤلات عديدة في علاقتها باقتسام السلطة وبناء الديمقراطية، ومن هذه التساؤلات: كيف ظلت المؤسسات السياسية تعمل كمنظم لإدارة الصراع في أفريقيا؟ وهل يمكن إعادة هندسة مؤسسات وديناميات الأنظمة المتميزة بشدة انقسامها؟ بما يساعد على التكيف

<sup>1</sup> - يعرف أرنند ليخفارت نظرية اقتسام السلطة تعريفا موسعا بمعنى المشاركة حتى تأخذ في عناصرها الأساسية شكل المشاركة في السلطة التنفيذية من خلال تحالف موسع وكذلك استقلال الجماعات، ويعتقد أن هذه النظرية تناقش على قدر مهم مواضيع من قبيل اللامركزية، والفيديالية، والإستقلال، والمفاضلة بين مبدأ حكم الأغلبية واقتسام السلطة وكذا المفاضلة بين الأخذ بالنظم البرلمانية في مقابل الأخذ بالنظام الرئاسي.

<sup>2</sup> - Arend Lijphart, "The wave of power, Sharing democracy", in : Andrew Reynolds, ed., **op, cit.**, pp.37.54.

<sup>3</sup> - Statistiques mondiales.com

والملاءمة بين الجماعات وتعزيز الديمقراطية فيها؟ كيف ساهمت المعارضة في عملية البناء المؤسساتي؟ وما نصيب المعارضة من الهندسة المؤسساتية؟

## 2- دور المعارضة في بناء المؤسسات السياسية في كينيا:

شهد النظام السياسي الكيني سنة 2008 أحد أهم انتخابات رئاسية في تاريخه الحديث، حيث نشط ثلاث مرشحين الحملة الانتخابية ومجال التنافس السياسي للظفر برئاسة الدولة وهم الرئيس الحالي "مواي كيباكي"، ورئيس حزب "الحركة الديمقراطية البرتقالية" "رايلا أودينجا" ووزير الخارجية السابق "كالونزو موسيوكا"، وعل الرغم من النتائج الايجابية المحققة في عهد الرئيس "كيباكي" في مجال الاصلاح الاداري والاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي وإقرار الامن والسلم الاجتماعي، انعاش السياحة وتحقيق نسبة نمو اقتصادي قاربت 6 في المئة، إلا أن تفاعلات الحملة الانتخابية وتوجهات الناخبين كانت تميل لكفة "أودينجا" حسب مختلف مراكز صبر الأراء في كينيا، مما جعل حزب الحركة الديمقراطية البرتقالية يحتفل بالفوز حتى قبل الاعلان عن النتائج، وهو ما يعتبر في حد ذاته أحد أوجه القصور وعدم النضج السلوكي الديمقراطي، ذلك أنه يستحيل الحسم في نتائج التنافس السياسي بين المترشحين قبل فرز صناديق الاقتراع.<sup>1</sup>

لقد كان لإعلان نتائج الانتخابات في كينيا بعد فوز "كيباكي" بالغ الأثر في العصف بكل المكاسب التي حققت في العهدة الرئاسية الفارطة، حيث شهدت البلاد العديد من الانتهاكات الحقوقية وحالات الفوضى والاضطراب خاصة في الضاحية التي كان يقطن بها "أودينجا" والتي تدعى "كيبيرا" أكبر حي أكواخ في نيروبي إضافة إلى تجاوزات أخرى في أغلب الاقاليم التي كانت موالية لأودينجا، لتشهد البلاد بعد بضع ساعات حالة صراع عرقي مهول بين قبيلتي "الكيكويو" التي ينتمي إليها كيباكي وقبيلة "اللويو" التي ينتمي إليها زعيم المعارضة "أودينجا". لقد كانت مخلفات الصراع السياسي العرقي جسيمة في حق المدنيين إذ خلفت جولات العنف في كينيا ما يزيد عن 1500 قتيل، وأكثر من 600 ألف مهجر ونازح.

رغم الظاهر العرقي والاثني للمشهد السياسي والانتخابي في كينيا إلا أنه لا يمكن تحميل التنوع الإثني بمفرده مسؤولية أعمال العنف التي شهدتها البلاد عقب الانتخابات الرئاسية، فهناك اتجاه من الباحثين يستبعد هذا الأمر، ويؤكد أن السبب الحقيقي وراءه يرجع إلى ضعف المؤسسة التشريعية وعجزها عن القيام بدورها

<sup>1</sup> -Almami I. Cyllah, "Democracy and Elections in Africa," **International Fondation for electoral Systems**, IFES March 2010, p.9.

For more detailed information, visit [www.ifes.org/africa](http://www.ifes.org/africa)

في حفظ التوازن المطلوب بين الجهازين التنفيذي والقضائي، والحيلولة دون سيطرة أحدهما على الآخر حتى قبل الانتخابات. وطبقاً لهذا الإتجاه ثمة علاقة إرتباطية بين ضعف البرلمان واندلاع أعمال العنف في المجتمعات ذات التعددية الإثنية، وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يضطلع به البرلمان، بحيث يوفر الفرصة للمعارضة، التي لم تستطع تولي السلطة التنفيذية للتعبير عن مطالبها، وتعطيل التشريعات التي لا تراها صائبة، وفي حالات أخرى يضمن البرلمان أيضاً، إذا ما توفر له النصاب الضروري، سحب الثقة من الحكومة وعقد انتخابات مبكرة دون الحاجة إلى العنف، أو النزول إلى الشارع.<sup>1</sup> والضمانات السابقة لا تتوافر في كينيا التي يعاني برلمانها من الضعف؛ حيث تحتل المرتبة 126 عالمياً من بين 158 دولة من حيث قوة البرلمان،<sup>2</sup> والمشكلة هنا تتمثل في أن الفوز في الانتخابات الرئاسية يعني الأفراد بالسلطة واحتكار عملية اتخاذ القرار.

رغم تشكيك جميع اللجان الدولية لمراقبة الانتخابات الكينية في نزاهتها وحياديتها، ودعوة الاتحاد الأوربي لإعادة تنظيم الانتخابات الرئاسية لعدم شفافية العملية المشوبة بالعديد من التجاوزات حسب التقارير، إلا أن "كيباكي" رفض الامتثال لمطالب المجتمع الدولي وفضل التثبيت بالنتائج، مما ساهم بشكل أو بآخر في انسداد الحل السياسي في النظام الكيني، وفي مرحلة لاحقة بدأت تظهر في الأفق بعض المؤشرات التي انطوت في ثناياها على بوادر حدوث إنفراج في الأزمة، وكان من أبرزها: تخلي المعارضة عن مطالبة "كيباكي" بالتحني، وكذلك إعلان الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" اتفاق طرفي النزاع على إنشاء

1- عادل علي أحمد، أزمة الانتخابات الرئاسية في كينيا : الأسباب والتداعيات والمواقف، من الموقع

[www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanperspective](http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanperspective)

2- تكونت الهيئة التشريعية في كينيا بعد الاستقلال من البرلمان الذي تكون من مجلسين، المجلس التمثيلي ومجلس الشيوخ بنفس طريقة التكوين وعدد الأعضاء وطريقة انتخابهم بالشكل السابق للاستقلال. ورغم التعديلات الدستورية التي أجريت عام 1964 وعام 1965 لم يتم إلغاء مجلس الشيوخ في تلك الفترة وإن تلخصت وظيفته في المراجعة فقط، وذلك لحماية مصالح الأقليات التي كانت موجودة بكينيا في ذلك الوقت، بحلول عام 1966 تم دمج المجلس التشريعي والمجلس التمثيلي معا ليطلق عليهما الجمعية الوطنية منذ ذلك الوقت حتى الآن. ليصبح البرلمان الكيني ذا مجلس واحد وبنفس عدد الأعضاء وطريقة تكوين المجلس السابق حيث تكونت الجمعية الوطنية عام 1966 من 117 عضواً منتخبين بالاقتراع العام بالإضافة إلى 12 عضو يتم انتخابهم بطريقة خاصة. فينص الدستور الكيني على أن السلطة التشريعية تقع لدى البرلمان الذي يتكون من الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية معا أي من مجلس تشريعي واحد وتتكون الجمعية الوطنية من ثلاثة أنواع من الأعضاء منتخبين ومعيّنون وأعضاء آخرون بحكم المنصب. كما نص على أن تقسم كينيا إلى دوائر انتخابية ينتخب من كل دائرة عضواً واحداً فقط ليمثلها في الجمعية الوطنية على أن يلتزم كل ناخب بالتصويت في نفس الدائرة التي سجل بها اسمه. أنظر:

لجنة مستقلة لمراجعة نتائج الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها، وأخيراً إعلان "كيباكي" موافقته على استحداث منصب رئيس الوزراء<sup>1</sup>. وبعد مفاوضات استغرقت شهرين واتسمت بالإتهامات المتبادلة بين الحكومة والمعارضة، توصل قطبا المعادلة السياسية في كينيا وهما: التحالف الحاكم والحركة الديمقراطية البرتقالية، إلى اتفاق لتقاسم السلطة، وتشكيل حكومة ائتلافية لإخراج البلاد من أزمة ما بعد الانتخابات، وقد تمثلت أبرز ملامح الاتفاق فيما يلي:

- 1- استحداث منصب رئيس وزراء يتولاه رئيس حزب أكبر كتلة في البرلمان، وهو ما ينطبق على "أودينجا" رئيس الحركة الديمقراطية البرتقالية.
  - 2- تعيين نائبين لرئيس الوزراء، يكون أحدهما من المعارضة والآخر من التحالف الحاكم.
  - 3- تقرر الإبقاء على تلك الوظائف التي لم تكن موجودة من قبل في ظل الدستور الحالي، لحين إجراء مراجعة للدستور في غضون عام.
  - 4- ستكون من صلاحيات "أودينجا" كرئيس للوزراء التنسيق والإشراف على أمور الحكومة.
  - 5- توزيع الحقائق الوزارية طبقاً لنسبة تمثيل كل حزب في البرلمان.
  - 6- يتمتع الرئيس بصلاحيات تعيين رئيس الوزراء ونائبيه والوزراء، ولكن عزلهم يتطلب تصويت البرلمان لسحب الثقة عنهم.
  - 7- إجراء مراجعة كاملة للدستور الكيني في مرحلة لاحقة وهو وثيقة تعود لأربعة وخمسين عاماً، حاول الكثيرون في كينيا تغييرها منذ التسعينيات؛ لأنها تعطي رئيس الجمهورية سلطة محدودة فيما يتعلق بشؤون الدولة.
- إن أزمة كينيا ومسارها التحولي في اقتسام السلطة لا يختلف في جوهره عن أزمات القارة الأفريقية، فالنموذج الكيني يعبر بحق عن مدى تشابك المتغيرات المسؤولة عن التخلف السياسي في نظم القارة الأفريقية<sup>2</sup> التي ترتبط جميعها بالعنصر القبلي وبالعرقية؛ حيث يصل أغلب الحكام حتى في الانتخابات الديمقراطية إلى مناصبهم إستناداً إلى تأييد قبائلهم وقومياتهم، بيد أن مشكلة كينيا ورغم أنها قد تمثلت في سيطرة قبيلة الكيكويو عليها منذ الإستقلال، فإن الصراع القبلي المرتبط بالسياسة ظل نائماً ولم يظهر إلا في الانتخابات الرئاسية 2008،<sup>3</sup> والواضح أن المعارضة أخذت مكاناً مهماً في بناء المؤسسات السياسية، خاصة مع

1- عادل علي أحمد، مرجع سبق ذكره.

2- Stephen Brown, « Theorising Kenya's protracted transition to democracy, » **Journal Of Contemporary African Studies**, N°22, September 2004, pp.326-328.

3- عادل علي أحمد، مرجع سبق ذكره.

ظهور آليات جديدة لحراك المعارضة في ظل منطوق الدولة الأمنية كإحتجاج والتظاهر السلمي.<sup>1</sup>

لقد تمكنت المعارضة في العديد من النظم السياسية الإفريقية المشاركة في التشريع واتخاذ القرار، وذلك من خلال الضغط نحو استصدار قوانين وإصلاحات سياسية ودستورية. فلقد واجهت الحكومات في المنطقة ضغوطاً لإجراء تغيير سياسي لم تشهده منذ التخلّص من الحكم الإستعماري قبل ذلك بثلاثين عاماً، فقد تم تسجيل إحدى وعشرين حكومة قامت بإصلاحات سياسية ملحوظة بين نوفمبر 1989 وماي 1991 للسماح بالتعددية والمنافسة السياسية في المجتمع.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الذي حدث في أفريقيا قياساً على النموذج الكيني، يعتبر شرخاً في النظام الشمولي، لا يجب فهمه على أنه انتقال كامل للديمقراطية. ويؤكد "أودونيل وشميتير" في هذا الشأن أن التحرر السياسي، والتحول الديمقراطي عمليتين متزامنتين ومتكاملتين ولكن مستقلتين؛ إذ تشير الأولى إلى تعديل النظام الشمولي، في حين تتطلب الأخيرة البناء المتعمد لمؤسسات الديمقراطية. وعلاوة عن ذلك فإنه من الممكن جداً أن يحدث التحرر بدون الديمقراطية، وهذا ما حدث في العديد من النظم الإفريقية، إذ في العديد من النماذج، تلي مرحلة تحلل النظام الشمولي حالة من الفوضى والفساد والغموض،<sup>2</sup> أو التدخل العسكري، كان آخرها وأبرزها النموذج الليبي، إضافة إلى ذلك فالمراحل الإنتقالية للديمقراطية التي تبعت الإنتخابات التعددية في غانا (1979)، ونيجيريا (1979)، وأوغندا (1980)، والسودان (1986) تعد سوابق مشؤومة في هذا الصدد، ونقول أنه حتى اللحظة فما تشهده الدول الإفريقية هو تحرر للنظم الشمولية وليس تحولاً كاملاً إلى الديمقراطية، فمن بين 67 عملية لإنتخابات تشريعية و35 رئاسية في إفريقيا إلى غاية 2008 لم يتم التأسيس إلا لـ 20 تجربة أسفرت عن هندسة مؤسساتية شبه ديمقراطية.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: دور المعارضة في هندسة النظم الإنتخابية في إفريقيا.

تعتبر مسألة انتقاء النظام الإنتخابي من أهم القرارات بالنسبة إلى أي نظام سياسي، إذ يترتب عن هذا الإختيار تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية، وعليه تحتاج النظم الناشئة إلى اختيار محكم لنظام إنتخابي معين، يكون مسؤولاً عن رسم توازنات صحيحة، كفيلة بضمان الإستقرار وبناء المؤسسات القوية،

<sup>1</sup> -AFRICAN UNION, Election Observation Manual, Johannesburg: Corpnnet Design, 2013, p.23.

<sup>2</sup> - Guy Massamba, Samuel M. Kariuki and Stephen N. Ndegwa, "Globalization and Africa's Regional and Local Responses," *Journal of Asian and African Studies*, Vol.39, N°.1/2, 2004, pp.29-45.

<sup>3</sup> - Matt Golder, Leonard Wantchekon, *op. cit.*, p.6.



وعليه فإن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته، فعملية هندسة النظام الانتخابي وفق مقاسات وأبعاد محددة، هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء أو القانونيين المستقلين معالجتها. إذ غالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الإعتبارات، إن لم تكن الإعتبار الوحيد.

### 1- مقاصد إصلاح النظم الانتخابية في إفريقيا:

لقد تمت العديد من عمليات تصميم وصياغة أنظمة انتخابية جديدة في أفريقيا (الجدول رقم 06).

#### جدول رقم 06 تغيير النظم الانتخابية في إفريقيا

الدولة	النظام القديم	النظام الجديد
مدغشقر	نظام التمثيل النسبي	نظام مختلط (الأغلبية المطلقة والتمثيل النسبي)
جنوب أفريقيا	نظام الفائز الأول	نظام التمثيل النسبي
سيراليون	نظام الفائز الأول	نظام التمثيل النسبي
رواندا	نظام الفائز الأول	نظام التمثيل النسبي
ليزوتو	نظام التمثيل النسبي	نظام مختلط (الأغلبية المطلقة والتمثيل النسبي)

حفزت الحركات الدافعة باتجاه الديمقراطية مع نهاية القرن الماضي باتجاه البحث عن أشكال أكثر استقرارا وملائمة للمؤسسات التمثيلية وللتركيبة الإجتماعية، وقد شجع على ذلك الإدراك المتزايد لحقيقة مفادها أن للخيارات الممارسة فيما يخص تنظيم المؤسسات السياسية تأثير كبير على النظام السياسي العام، فهناك إدراك متعاظم لدى جميع الأحزاب والحركات السياسية في أفريقيا لضرورة تصميم النظم الانتخابية بشكل يوفر التمثيل الجغرافي، ويحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد،<sup>1</sup> ما يشجع قيام الأحزاب السياسية الفاعلة على المستوى الوطني، وفي الوقت نفسه توفير المزيد من الفرص لتمثيل المرأة والأقليات،<sup>2</sup> وإمكانية استخدام النظام الانتخابي لتحقيق التعاون والتوافق في المجتمعات الإفريقية التي تنسم خاصة بالإنقسام، وذلك من خلال اعتماد وسائل وأساليب وآليات مبتكرة واستخدامها كمحفزات وضوابط في الوقت نفسه.

<sup>1</sup> - Khabele Matlosa, *op. cit.*, p.99.

<sup>2</sup> - Gay W. Seidman, *op. cit.*, p.291.

لقد تميزت النظم الانتخابية على مدى عقود تلت الإستقلال بعقمها في إحداث تداول سلمي على السلطة، في الوقت الذي نجحت فيه الانقلابات العسكرية في إحداث التحول،<sup>1</sup> فعلى الرغم من التعددية المعتمدة في العديد من النظم الإفريقية كتونس، مصر، كينيا، تنزانيا، الجزائر، أوغندا، أفريقيا الوسطى... إلا أن المعارضة بقيت عاجزة عن الوصول إلى السلطة على الرغم من الإخفاق السياسي والإقتصادي للنخب الحاكمة،<sup>2</sup> بالمقابل نجحت أساليب المعارضة الشعبية في التغيير مثلما حدث في ليبيريا للرئيس "صمويل دو"، و"محمد سياد بري" في الصومال و"موسى تراوري" في مالي، و"منغستو هيلامريام" في إثيوبيا، ومعر القذافي في ليبيا، و"زين العابدين بن علي" في تونس، و"حسني مبارك" في مصر، ولم تتميز الانتخابات في أفريقيا القرن العشرين بعقم النظم والعمليات الانتخابية فحسب، وإنما بعدم جدواها وإلغاء نتائجها في العديد من التجارب، مثل انتخابات الجزائر 1991، وكذا انتخابات نيجيريا التي ألغى فيها الجنرال "بابا نجيدا ابراهيم" نتائجها لسنة 1993، والتي فازت بها المعارضة، وعلى المنوال نفسه لجأت العديد من الحكومات لعدم التسليم بنتائج الانتخابات كما حدث في الزائير سابقا، وكينيا، وزمبابوي.<sup>3</sup>

ميزت ظاهرة الطعن في نتائج الانتخابات من قبل المعارضة الحدث الأكثر تواترا في التجارب الانتخابية في أفريقيا، فالانتخابات التي جرت في أنغولا سنة 1993، والتي فاز بها الرئيس "دوس سانتوس" زعيم الجبهة الشعبية رفضتها المعارضة برئاسة "سافيمي"، واتهمت الحكومة بالتزوير، والسيناريو نفسه حدث في موريتانيا 1992، وفي رئاسيات الجزائر 2004، 2009، وزيمبابوي 2008... وكلها مظاهر تسهم في خلق تراكم يسيء لعمليات ومسارات التحول السياسي نحو الترسخ الديمقراطي.<sup>4</sup>

لقد شهدت النظم الإفريقية أشواطاً من التحول وبدرجات متفاوتة، الأمر الذي يعكس مخاضاً عسيراً نحو تثبيت قيم ديمقراطية جديدة، تدفع نحو إشراك المعارضة وإعطائها قدراً أكبر في العملية السياسية، حيث مثلت هذه المعارضة في العديد من نماذج التحولات السياسية في أفريقيا كغانا، المغرب، الجزائر، جنوب أفريقيا، كينيا.. جزءاً هاماً من الحل لأزمة النظام،<sup>5</sup> بدل اعتبارها جزءاً من

<sup>1</sup> - Jean-Louis Seurin, «Les régimes militaires, » **Pouvoirs**, N°. 25, 1983, p.90.

<sup>2</sup> - Matt Golder, Leonard Wantchekon, **op. cit.**, p.16.

<sup>3</sup> - رياض عزي هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص.85.

<sup>4</sup> - رعد صالح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص.272.

<sup>5</sup> - Andreas Schedler, «The Menu of Manipulation, » **Journal of Democracy**, Vol. 13, N°.2, April 2002, pp. 37-39.

الأزمة، كما أصبح عليه حال العديد من الحركات الانفصالية أو المعارضات المسلحة، خاصة في دول الساحل، والتي اقتضت تعاملًا خاصًا وفق استراتيجيات أمنية لإستئصالها، على عكس المعارضة السياسية العقلانية التي نجحت في بعض النماذج بعد التفاوض مع النخب الحاكمة، وبعد الوساطات الإقليمية والدولية من اقتسام السلطة مثل كينيا، كوت ديفوار، السنغال أو نموذج المغرب الذي يعطي مثالًا عن وصول الإسلاميين إلى السلطة "حزب العدالة والتنمية" دون عنف يذكر، وبقبول جميع الأطراف.

## 2- الهندسة الانتخابية في جنوب أفريقيا.

عرفت المعارضة في جنوب أفريقيا في ظل نظام التمييز العنصري حضورًا قويًا في منتصف الثمانينيات، أهلها للقضاء كلية على "الإستراتيجية الشاملة" التي جاءت بها حكومة "بياتر بوثا"، إذ رفضت الحركات السياسية المعارضة الدستور الجديد والمجالس المدنية بشكل مطلق، وانهارت الحملة الحكومية لكسب تأييد الشعب وولائه، خاصة بعد سجن الآلاف من المعارضين بطريقة عشوائية وانتشار قوات الجيش في الأحياء، وحتى منظمة المقاولين التي كانت موالية للحكومة انضمت إلى صفوف المعارضة سنة 1985، ومع نهاية الثمانينيات كانت جنوب أفريقيا تتخبط في مأزق يصعب الخروج منه بعد أن إنهارت قوى الطرفين المتصارعين، إذ كان ضعف المقاومة في القضاء على هيمنة الدولة العنصرية يقابله ضعف هذه الأخيرة في القضاء على أية مقاومة<sup>1</sup>.

واستمرت الأمور على هذا النحو إلى غاية 1989، عندما أُجبر "بياتر بوثا" على الإنسحاب من السلطة، بطلب من أعضاء مكتبه التنفيذي، بعد التوبيخ العلني الذي وجه لرئيس مكتب الحزب الوطني في مقاطعة "الترنسفال TRANSVAL" فرانك دوكليرك"، بسبب التخطيط للقيام بزيارة لممثلي حزب المؤتمر الوطني في لوساكا، وجرت الانتخابات لتعين رئيس حكومة جديد، انتهت بفوز "دوكليرك" على منافسه وزير الخارجية "بك بوثا"، مع فقد الحزب الوطني للعديد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية لحساب حزب المحافظين اليميني، والحزب الديمقراطي اليساري، وبمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في فيفري 1990، أحدث الرئيس الجديد المفاجأة، بإعلانه عن رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي، وفي الأسابيع اللاحقة قام بإطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين وعلى رأسهم "نيلسون منديلا"، الذي مكث في السجن لما

<sup>1</sup> - Beudet Pierre, Hein Marais, « L'Afrique du sud au bord de la "balkanisation" », *Le Monde Diplomatique*, Janvier 1993, p.23.

يزيد عن 27 سنة،<sup>1</sup> وفي سنة 1991 ألغيت أهم القوانين التي كان يتضمنها التشريع الأساسي لنظام التمييز العنصري، مثل قانون فصل الأعراق في المقاطعات، وقانون الأرض، وقانون تسجيل السكان، وفي نهاية السنة بدأت الحكومة في إجراء سلسلة من المفاوضات مع العديد من الأحزاب السياسية من بينها المؤتمر الوطني الإفريقي، في إطار ما سمي بـ"الميثاق من أجل دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية The Convention For a Democratic South Africa"، وعلى الرغم من قصر وقت المحادثات إلا أنها كانت تشكل مؤشرا واضحا على بداية الخطوات الأولى لإرساء دعائم الديمقراطية في مبادرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ جنوب أفريقيا.

كاد الإستقرار النسبي الذي شهدته جنوب أفريقيا خلال مرحلة المفاوضات أن يزول في سنة 1993، بعد مقتل أحد رموز المقاومة الشعبية ورئيس الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي، ومنظمة براعم الأمة Umkhonta We Sizwe المدعو "كريس هاني" من قبل أحد أعضاء اليمين المتطرف، وبما أن الأوضاع أصبحت تنبئ بحدوث مجازر بين أعضاء اليمين المتطرف والشباب السود المهمش، حاول حزب المؤتمر الوطني إنقاذ الموقف بتوجيه سلسلة من النداءات مطالباً الحكومة بإجراء الإنتخابات في شهر ماي من السنة نفسها، ومشاركته في عمليات مراقبة نشاط قوات الأمن والشرطة ووسائل الإعلام وانتهت باتفاق الطرفين الرئيسيين على إجراء تلك الإنتخابات في أجل لا يتجاوز أبريل 1994، كما تضمنت مسودة الدستور التي نشرت في جويلية 1993 مجموعة من المبادئ تنص على إقامة دولة فيدرالية وإنشاء برلمان من غرفتين، وحق جميع السكان في التصويت في الإنتخابات المزمع عقدها دون تمييز في العرق أو الدين أو اللغة، أو المنطقة الجغرافية، والتوزيع العادل للثروات.<sup>2</sup>

دفعت الإحتجاجات المتزايدة الطرفين إلى الاتفاق على إقامة مجلس تنفيذي انتقالي، متعدد الأعراق يعمل بالتعاون مع رئيس الحكومة "دوكليرك" في

<sup>1</sup> - Frederik Van Zyl Slabbert, « Attention ! Afrique du sud en construction au bout du tunnel », **Politique Africaine**, N°. 43, Octobre 1991, pp.87.88 See Also :

- Mandela Nelson, **long walk to freedom : the autobiography of Nelson Mandela**, Boston: Little Brown, 1994.

- Mandela Nelson, & (al), **Voices from Robben island**. Jurgen Schadeberg, comù. Randburg: Raven Press, 1994.

-Jack Roberts, **Nelson Mandela: Determined to be free**. Brookfield, Connecticut: Millbrook Press, 1995.

<sup>2</sup>-Jean Copans, **La long Marche de la modernité africaine : savoirs intellectuels & démocratie**, 2 ed., Paris : Karthala, 1998, p.270.

التحضير لإجراء الانتخابات. على الرغم من الأحداث والمشاكل الناجمة من أعمال العنف التي مارسها اليمين المتطرف والتي وقفت عقبة في طريق عمل الهيئة المكلفة بتحضير الانتخابات، وخاصة في ظل غياب قوائم تسجيل الناخبين السود، واستمرار أعمال العنف والعنف المضاد بتشجيع من زعيم الزولو "بوتليزي"، وتورط العديد من رجال الشرطة فيها. جرى الاقتراع في 26 أبريل 1994 بمشاركة أكثر من 22 مليون ناخب وآلاف الملاحظين الدوليين الممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتم الإعلان عن النتائج الرسمية في 6 ماي 1994 بفوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بنسبة 62.6%، والحزب الوطني الحاكم بنسبة 20.4%، وحزب الانكاثا للحرية بنسبة 10.5%، أما نسبة 6.5%، المتبقية فتقاسمتها مجموعة من الأحزاب الصغيرة، وفي 9 ماي 1994 سلم "دوكليرك" وحكومته مقاليد السلطة في جنوب أفريقيا إلى الرئيس الجديد "نيلسون مانديلا" وحزبه ليبدأ أول حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا.<sup>1</sup>

يأتي استعراض هذا السياق التاريخي للمخاض الديمقراطي في جنوب أفريقيا، والذي استمر لأكثر من عقد،<sup>2</sup> تأكيداً على أهمية الانتخابات كعملية أولاً، وعلى الهندسة السليمة للنظام الانتخابي، فعند الإفراج عن الزعيم التاريخي "مانديلا" في 1990، لم تكن هناك أي مؤشرات خاصة تدل على أن جنوب أفريقيا ستعتمد نظام القائمة النسبية، إذ جرت العادة دائماً على انتخاب البرلمان أثناء فترة الفصل العنصري، والمقتصر على البيض فقط عملاً بنظام الفائز الأول، وهو النظام الذي كان من شأنه أن يعمل لصالح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي المعارض، الذي بدأ بالتفاوض من موقع قوي، علماً بأن البيض كانوا يشكلون الأغلبية في 5 فقط مما يزيد عن 700 دائرة انتخابية، الأمر الذي كان سيمكن المعارضة ممثلة في حزب المؤتمر الوطني من الفوز بحوالي 70 إلى 80 في المائة من مقاعد البرلمان بحصوله ما بين 50 و60% من أصوات الناخبين، في ظل نظام الفائز الأول، مع ذلك فإن حكمة المعارضة وعدم اندفاعها لم يحفزها للتشبث بنظام الفائز الأول، إضافة إلى وعي قادة المعارضة بأن حصول الفائز الأول في الانتخابات على معظم المقاعد التمثيلية من شأنه أن يعمل على زعزعة استقرار البلد على المدى الطويل، كما أن اعتماد نظام القائمة النسبية، وفر الدخول في مسألة ترسيم الدوائر الانتخابية الشائكة،<sup>3</sup> والتي اعتبرت على درجة عالية من الحساسية السياسية،

<sup>1</sup>-Jessica Piombo, *op. cit.*, p.450.

<sup>2</sup>- شكلت نتائج انتخابات 27 أبريل 1994 نهاية 300 سنة من الاستعمار وأربعين سنة من نظام الفصل العنصري.

<sup>3</sup>-Khabele Matlosa, *op. cit.*, p.99.

بالإضافة إلى كونه يتلاءم بشكل أفضل مع روح الشراكة وتقاسم السلطة، والذي رأى فيه كل من حزب المؤتمر، والحزب الوطني، عنصرا محوريا استند إليه الدستور الإنتقالي، ففي حال تنظيم تلك الإنتخابات الأولى على أساس الفائز الأول في دوائر انتخابية أحادية التمثيل، فعلى الأرجح بأن الأحزاب الصغيرة لم تكن لتحصل على أي تمثيل لها في الجمعية الوطنية المنتخبة، على الرغم من استنادها إلى مجموعات من المؤيدين المتمركزين في مناطق جغرافية محددة، إلا أن نظام القائمة النسبية مكنها من دخول البرلمان، حيث حصلت جبهة الحرية على 9 مقاعد، والحزب الديمقراطي على 7 مقاعد، وحزب المؤتمر الإفريقي على 5 مقاعد، والحزب المسيحي الديمقراطي الإفريقي على مقعدين، وبينما لا تمثل هذه الأحزاب الصغيرة مجتمعة سوى على 6 % من مجموع أعضاء الجمعية الوطنية، إلا أن ثقلها في تركيبة الحكومة الجديدة فاق بكثير أهميتها العددية، نظرا لوجود قناة دستورية للتعبير عن مطالب الأقليات، ماساهم بحق في تدني معدلات العنف السياسي.<sup>1</sup>

لقد أسهمت الهندسة الإنتخابية الجديدة، والتي كانت المعارضة أحد أطرافها في إنتاج تركيبة برلمانية جديدة من حيث التعددية العرقية وتمثيل المرأة، حيث ضمت الجمعية الوطنية التي باشرت مهامها في ماي 1994، ما يزيد عم 70 عضوا من بين بيض أعضاء البرلمان السابق، وهو عامل على قدر كبير من الأهمية في الحفاظ على استقرار النظام، وإلى جانب البيض جلس السود والشيوخ والمحافظون، والمنتمون إلى قبائل الزولو مع المنتمين إلى قبائل الشوسا، والمسلمون إلى جانب المسيحيين. ولقد أفضت انتخابات تشكيلة الجمعية الوطنية إلى ما يلي: 52 % من السود بما في ذلك قبائل الشوسا، الزولو، السوتو، الفيندا، التسوانا، البيدي، السوازي، الشانغان، النديلي، 32 % من البيض بما في ذلك الناطقين بالإنجليزية والأفريكان، 8 % من الهنود، 7 % من المجموعات الأخرى، وتوزع الناخبون على النحو التالي 73 % من السود، 15 % من البيض، 9 % من المجموعات العرقية الأخرى، و 3 % من الهنود، أما مجموع النساء المنتخبات في الجمعية الوطنية فبلغ 27 % من مجمل الأعضاء.<sup>2</sup>

في انتخابات 1999 وبنفس النظام الإنتخابي (التمثيل النسبي) ارتفعت نسبة الأعضاء السود إلى 58 % ونسبة الأعضاء المنتمين إلى الأعراق الأخرى إلى 10 %، بينما انخفضت نسبة الأعضاء البيض إلى 26 %، والهنود إلى 5 %.

<sup>1</sup> - Jessica Piombo, *op. cit.*, p.456.

<sup>2</sup> - Khabele Matlosa, *op. cit.*, p.99.

وفي انتخابات 2004 اقتربت نسبة الأعضاء السود من نسبتهم الحقيقية من مجموع السكان، حيث مثلوا 65 %، من مجموع الأعضاء المنتخبين، بينما حصل البيض على 22 % من المقاعد التمثيلية، وارتفعت نسبة النساء إلى 30% في 1999، وإلى 33 % في انتخابات 2004.<sup>1</sup>

تأسيسا على ما سبق فإن رشادة المعارضة رغم قوة مركزها التفاوضي في جنوب أفريقيا وقبولها بنظام التمثيل النسبي، قد ساهم بقسط كبير في ترسيخ التجربة الديمقراطية واستقرار النظام، لأن نظام الفائز الأول كان سيؤدي إلى فوز أعداد أقل من النساء، وأعضاء أقل من الممثلين البيض والهنود، بينما يسيطر على البرلمان النواب السود، ما كان ليكون دون أدنى شك، باعثا حقيقيا للعديد من الصراعات وأعمال العنف، التي تؤثر على مسار التحول، وإجهاض عملية الترسخ الديمقراطي التي تعرفها جنوب أفريقيا.

### المطلب الثالث: الديمقراطية والحكم الراشد في أفريقيا.

يعد الحكم الراشد من أكثر المفاهيم إلتباسا في أدبيات التنمية، فحتى منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين لم يكن هذا المفهوم منتشرا، إذ كانت أدبيات الأمم المتحدة تركز على مفهوم التمكين باعتباره إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، والذي يعني توفير الوسائل والقدرات التي تمكن الأفراد من ممارسة الخيارات التي صيغت بالإدارة الحرة، والمشاركة في القرارات التي تخص حياتهم على مختلف المستويات. تشير مختلف أدبيات الرشادة السياسية إلى أن تحقيق التمكين يتطلب وجود الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، والسلطة اللامركزية، ومشاركة جميع الأفراد، والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار، وتنفيذ خطط التنمية،<sup>2</sup> وبناء على ذلك عرف العنصر المفاهيمي في حقل السياسات المقارنة ثراء واضحا، حيث شاع استخدام مجموعة من المصطلحات كالمشاركة والتمكين، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة اللامركزية، الإدارة الصالحة، الحاكمية وغيرها. وفي نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين تم التحول إلى الإستخدام المكثف لمفهوم الحاكمية من بين المصطلحات التي ذكرت أعلاه، والتي تعني الحكم الصالح أو الراشد باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود

<sup>1</sup> - Judith Large and Timothy D. Sisk, **Democracy conflict and human security, Pursuing Peace in the 21st Century**, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2006, p.106.

<sup>2</sup> - Khabele Matlosa, **op. cit.**, pp.102-105.

آليات وأدوات المراقبة، والمحاسبة، وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد.<sup>1</sup>

كانت الدول المانحة لمدة طويلة تعتقد أن العلاج الوحيد للبوئس والفقر اللذان تتخبط فيهما إفريقيا يرجعان أساسا إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وكان يقاسمها في وجهة النظر تلك أغلب القادة الأفارقة الذين اتجهوا في بداية سنوات التسعينيات إلى تشكيل حكومات أغلب وزراءها من الفنيين، بغية الخروج من تلك الحالة، باتباع الطرق العلمية في التسيير، لكن الإخفاقات الاقتصادية المزمنة، رغم التدفقات المالية الكبيرة التي أغرقت القارة الإفريقية، جعلت المؤسسات الدولية تدرك عدم نضج الرؤية الفنية اتجاه البوئس الإفريقي، والاتجاه نحو البحث عن أسباب غير اقتصادية مسؤولة عن ذلك في المجال السياسي.<sup>2</sup>

ولتفسير هذا التداخل بين الإقتصاد والسياسة استخدم مصطلح "الحكم الراشد" الذي عرفه البنك الدولي على أنه: "ممارسة السلطة السياسية بالإعتماد على هياكل مؤسساتية تعددية وصحافة حرة، وعلى احترام حقوق الإنسان"، فالبنك الدولي بالإضافة إلى بقية المؤسسات الدولية الأخرى يرجع السبب الرئيسي للبوئس الإفريقي إلى أزمة الحكم،<sup>3</sup> إذ ارتأى للخروج منها اعتماد الطريقتين التاليتين: 1- الطريقة الأولى: ذات طابع تقني تتمثل في تعليق المساعدات التي كانت تحصل عليها الأنظمة التسلطية إلى ذلك الحين، إلا أن هذا الإجراء سوف لن يكون له تأثير كبير على النخب الحاكمة التي تستأثر بمصادر الثروة على قلتها أو كثرتها على حساب أغلبية شعوبها، وقد تسوء الأوضاع أكثر مما كانت عليه، وبذلك تفشل تلك الإستراتيجية الساعية إلى التخفيف من معاناة وبوئس الشعوب الإفريقية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص. 200.

<sup>2</sup> - Alice N.Sindezinger, « conditionnalités démocratiques, gouvernementalités et dispositif du développement en Afrique, » in: Sophia Mappa, *op. cit.*, p.40

<sup>3</sup> - Lazare Marcellin Poame, « Système technicien, mondialisation et démocratie en Afrique, » in: Josiane Boulad-Ayoub & Luc Bonneville, eds., **Souverainetés en Crise**. Paris: L'Harmattan, 2003, p.514. See also :

-Mbaya Kankwenda, **Marabouts où Marchands du Développement en Afrique ?** Paris : L'Harmattan, 2000, pp.194-196.

-Banque Mondiale, **L'Afrique Sub-saharienne: de la crise à une croissance durable**. Washington, D.C.: Bank Mondiale, 1989, p.73.

<sup>4</sup> - استخدمت العقوبات الاقتصادية وتعليق المساعدات تاريخيا على نطاق موسع كأداة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية . وتم استخدامها كوسيلة من وسائل الضغط على الدول المستهدفة بها، يتم اللجوء إليها عندما تفشل الوسائل الدبلوماسية من مفاوضات وغيرها في الوصول إلى النتيجة المرجوة. وتعتبر العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ضد النظام الحاكم في زيمبابوي هي الأطول زمنا نظرا لاستمرار فرضها لسنوات عديدة. وعلى الرغم من طول الفترة الزمنية للعقوبات المفروضة على زيمبابوي والتي تعود لما قبل 2002 إلا أنها لم يكن لها التأثير المرتجى على النظام الحاكم بها، ولم يحدث أي تغيير في سلوكياته.



ولتفادي الوقوع في هذا الخطأ إختارت الدول المانحة اعتماد إلى جانب الطريقة الأولى؛

2- **طريقة ثانية:** تتمثل في نشر الثقافة الديمقراطية في أوساط النخب الحاكمة والسكان معا، والتدريب على ممارستها بإقامة أنظمة ديمقراطية تعددية فورية، وخاصة بعد زوال المصالح الإستراتيجية التي كانت تغلب على العلاقات بين الدول المانحة والدول الإفريقية.<sup>1</sup>

على الرغم من تعدد برامج قياس الحكم الراشد،<sup>2</sup> إلا أن جميعها حسب دليل "مو ابراهيم" المختص والمهتم في الشأن الإفريقي والمؤسس لجائزة الحكم الراشد في إفريقيا، تتفق حول نقاط وقواسم مشتركة يمكن إجمالها فيما يلي: الأمن وسيادة القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، الفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، وعليه يمكن الوقوف على وضع الحكم الراشد في إفريقيا من خلال المؤشرات التالية:

1- **الأمن وسيادة القانون في أفريقيا:** تنقسم المؤشرات الخاصة بفئة السلامة وسيادة القانون إلى أربع فئات فرعية: السلامة الشخصية، سيادة القانون، المساءلة والفساد، والأمن القومي.<sup>3</sup>

أ- مؤشرات السلامة الشخصية: تشتمل هذه الفئة من المؤشرات؛ مستويات جرائم العنف والإضطراب الاجتماعي والإتجار بالبشر ومدى الإضطهاد السياسي الداخلي، وتعتبر القارة الإفريقية في هذا الصدد من بين أكثر الأقاليم تسجيلا لمعدلات عالية من العنف والإضطهاد، حيث تم إحصاء أكثر من سبعة ملايين لاجئ في القارة أي نصف اللاجئين على المستوى العالمي، وأكثر من 500 ألف

<sup>1</sup> Nicholas Van de Walle, « L'Economie politique de l'efficacité de l'aide, » in: Stephen Ellis, **op. cit.**, pp.408-410.

<sup>2</sup> تعددت برامج قياس الحكم الراشد ويمكن ذكر أهمها كالتالي:  
أ- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم الراشد  
ب- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.  
ت- مؤشرات معهد البنك الدولي.  
ث- مؤشرات الجمعية الدولية للتنمية  
ج- مؤشرات منظمة الشفافية الدولية.  
د- مؤشرات منظمة بيت الحرية.

<sup>3</sup> - Andreas Godsater, Fredrik Soderbaum, "Civil Society in regional governance and Southern Africa," in: David Armstrong, Valeria Bello, Julie Gilson and Debora Spini, eds., **Civil Society and international Governance, The role of non-state actors in global and regional regulatory frameworks**, NewYork: Routledge, 2011, p.151.

طفل مجندين قسرا، ويبين الجدول التالي حجم تبعات الحروب الأهلية في إفريقيا على السلامة الشخصية.<sup>1</sup>

جدول رقم 07 أثر الحروب الأهلية على السلامة الشخصية في عينة من نظم إفريقيا<sup>2</sup>

الدولة المصدر	عدد اللاجئين(1)	المهجرين داخليا(2)	عدد الجرحى والمصابين(3)
السودان	490.000	4.000.000	2.000.000
أنغولا	421.000	4.000.000	1.000.000
بورندي	570.000	1.000.000	200.000
الكونغو الديمقراطي	395.000	2.000.000	3.000.000
سيراليون	500.000	4.500.000	75.000
ليبيريا	/	2.400.000	150.000
كوت ديفوار	400.000	800.000	/

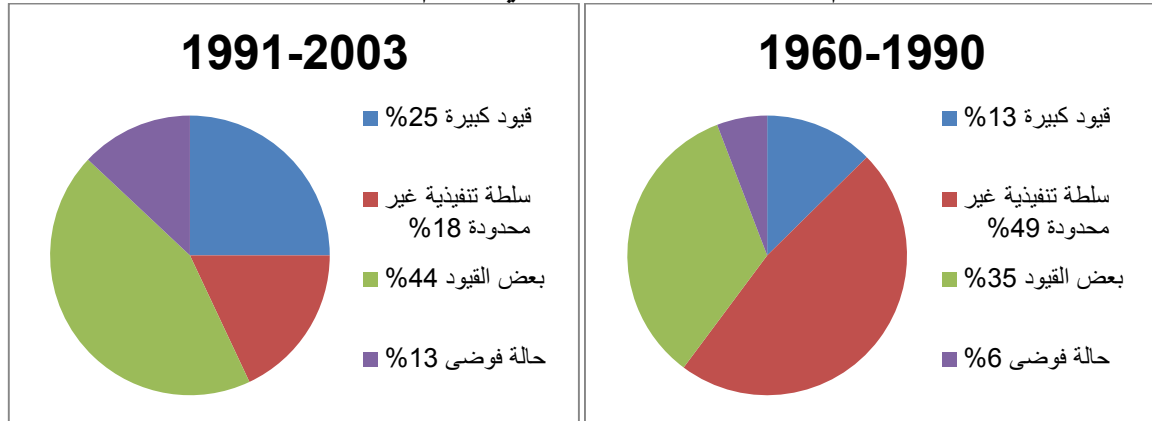
ب- سيادة القانون: تشتمل فئة سيادة القانون في أغلب الأدبيات على ستة مؤشرات تقيس مدى قوة العملية القضائية، واستقلال القضاء وحقوق الملكية، والوقت المستغرق في تسوية النزاعات التعاقدية، والنقل المنظم للسلطة عقب حدوث تغير في الحكومة، وما إذا كانت الدولة خاضعة للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، والواضح أن الوضع الإفريقي يعرف انتهاكا واضحا للقاعدة القانونية، إذ تم تعديل العديد من الدساتير من أجل تمديد عدد العهديات الرئاسية مثل: الكاميرون 1997، رواندا 2003، تشاد 2004، أوغندا 2005، الجزائر 2008، زمبابوي 2008. كما أن البيروقراطيات غير المترابطة الناتجة عن الإدارات المسيسة بدرجة عالية، تجعل الحكومات عاجزة عن حل المشاكل الجماعية وتجاوز مصالح الأفراد والجماعات، وهكذا تصبح القواعد والقرارات في نظم إفريقيا سلعا تباع لأعلى المزايدين،<sup>3</sup> والأمر راجع بالأساس إلى اتساع صلاحيات السلطة التنفيذية، أو ما يسمى في النموذج المعرفي الهولستي بدولة الثقب الأسود في إفريقيا، حيث تسيطر السلطة التنفيذية على جميع الصلاحيات التشريعية والقضائية، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

<sup>1</sup> - The IBRAHIM Index of African Governance, in : www.wikipedia.org

<sup>2</sup> - Sources: Compilation: (1) Refugees. Volume 2. No. 131. 2003: Africa at a Crossroads. (2) 2003 UNDP report, (3) PAC report (2000).

<sup>3</sup> - عبدلاوي بيو، تشان واتين ب. بيهو، "المقومات التي تفتقر إليها إفريقيا، التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 44، ديسمبر 2007، ص.46.

الشكل رقم 09 السلطة التنفيذية في النظم السياسية الإفريقية<sup>1</sup>



ت- المساءلة والفساد: ساهمت التبريرات الأيديولوجية التي صاغتها النخب الحاكمة من أجل الاستمرار في السلطة إلى سيادة الحكم العسكري لعقود متتالية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفساد الحكومي في مختلف الدوائر الحكومية بالنظم الإفريقية،<sup>2</sup> تؤكد وتبرزه البيانات الرسمية التي تزيغها النخب العسكرية عقب كل انقلاب عسكري، إذ شكل الفساد عنوان وسبب جميع الانقلابات العسكرية في إفريقيا، كان أبرزها الانقلابات التي أوصلت كلا من "ابراهيم بابا نغيدا" في نيجيريا، و"جيرري راولنجز" في غانا، و"فالنتين ستراسر" في سيراليون،<sup>3</sup> كما أن فضيحة الفساد التي عرفتها نيجيريا في سنة 1983، بشأن شراء طائرة الجاغوار كانت السبب الرئيسي وراء اسقاط الحكومة المدنية آنذاك، وفي السياق ذاته تعتبر كل من نيجيريا والكاميرون من الدول الأكثر فسادا في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية، على الرغم من أنهما دولتان مؤسستين للجنة توجيه النيباد الداعية لمحاربة الفساد، إذ حسب تقدير الخبرة الأمريكي البريطاني فإن 60% من الفساد في نيجيريا مصدره الرئاسة، وفي مقدمتهم الرئيس "أوباسنجو"،<sup>4</sup> والأمر نفسه يصدق على الغابون حيث تعرض الرئيس "عمر بانغو" الذي حكم الغابون منذ سنة 1976 حتى 2009 قبل أن يولي ابنه "علي بانغو أندمبا" تعرض إلى غلق

<sup>1</sup> - مارك سوندرج وآلان جلب، "حتى تكون المعونة مجدية"، التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص.ص.14-17.

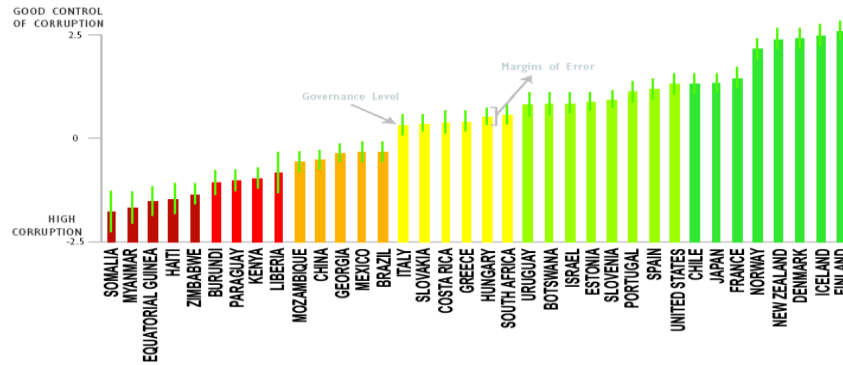
<sup>2</sup> - Ike Udogu, *op. cit.*, p.798.

<sup>3</sup> - سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سبق ذكره، ص.263.

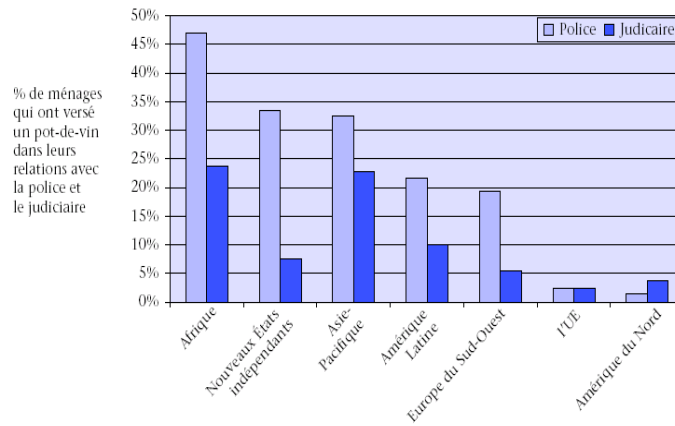
<sup>4</sup> - Matt Pollard & Godwin Odo, *op. cit.*, pp.88-89.

حسابه الشخصي سنة 1999، في CITIBANK بنيويورك بسبب تحويله لمبلغ 130 مليون دولار،<sup>1</sup> ويبين الشكلان المواليان مستوى الفساد في النظم الإفريقية مقارنة مع دول العالم.

الشكل رقم 10 مراقبة الفساد في أفريقيا مقارنة بدول العالم 2006 - المصدر: البنك العالمي



الشكل رقم 11 الرشوة في مؤسسة الشرطة والمؤسسة القضائية حسب المناطق في العالم في 2006.



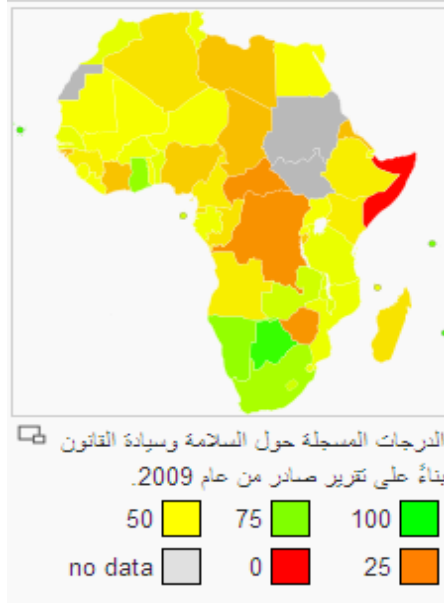
المصدر: البنك العالمي

ث- الأمن القومي: يقاس الأمن القومي بسبعة مؤشرات تتعلق بـ: الصراع المسلح الداخلي، وأعداد الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين من داخل الدولة، وانتزاع الحكومة في النزاع المسلح، والموت نتيجة المشاركة في الحرب (العسكرية والمدنية على حد سواء)، وحالات الوفيات الناجمة عن الهجمات التي تستهدف المدنيين، ومستويات التوترات الدولية، ويلاحظ جلياً مدى التداخل بين مؤشرات الأمن القومي ومؤشرات السلامة الشخصية على اعتبار أن الأمن

<sup>1</sup> - رضوان بروسى، مرجع سبق ذكره، ص. 222.

الإنساني أصبح أساس قياس الرشادة والحكمة، وتتراوح الدرجات في هذه المجموعة من 9.06 بالنسبة لدولة الصومال إلى 89.94 بالنسبة لدولة الرأس الاخضر، ويبين الشكل الموالي تفاوت أقاليم القارة في مؤشرات السلامة وسيادة القانون.

الخارطة رقم 08 درجات السلامة وسيادة القانون في إفريقيا



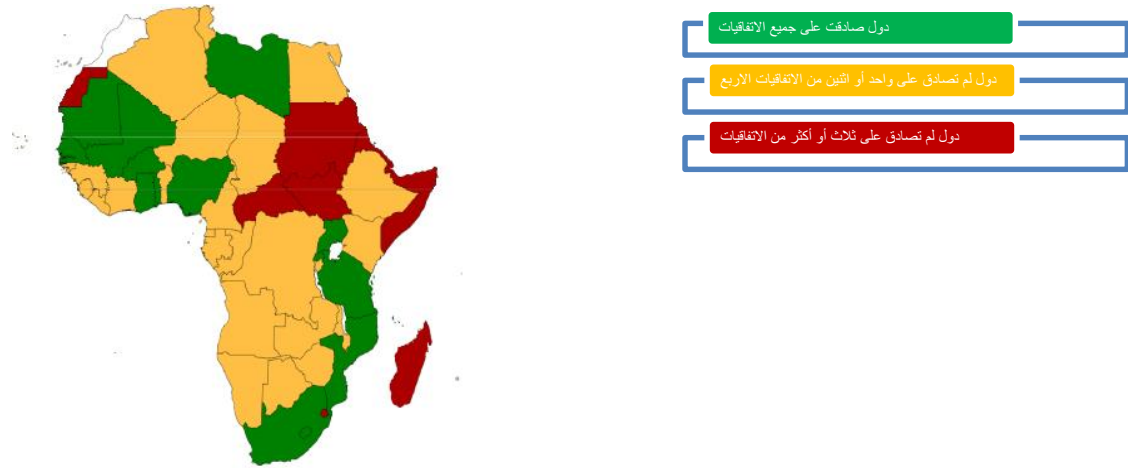
### المشاركة وحقوق الإنسان في أفريقيا:

تتسم المؤشرات الدالة على المشاركة وحقوق الإنسان في إفريقيا بضعف شديد في مستوياتها، نظرا للأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية، إذ شهدت القارة في ظل موجات الحروب الأهلية السالفة الذكر، موجات موازية من التهجير والنزوح والمجاعة، جعل القارة تدخل في نفق الانقلابات العسكرية، التي أثرت سلبا على مستويات المشاركة السياسية، ففي بيئة إجتماعية يقدر فيها معدل الأعمار بـ 19 سنة مقابل 42 في أوروبا،<sup>1</sup> ونسبة شباب تقدر بـ 70 في المئة، مقابل أكثر من 75 في المئة من السكان تحت خط الفقر، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ومعدلات بطالة هي الأعلى في العالم، كما أن القارة تضم عشرة دول من بين 13

<sup>1</sup>- Danielle Resnick and Daniela Casale, "The political participation of Africa's youth: turnout, partisanship and protest ," **Afrobarometer, Working Paper**, No. 136, November 2011, p.01.

دولة الأكثر فقرا في العالم،<sup>1</sup> لا يمكن الحديث عن ثقافة سياسية تشاركية، إذ أن التحدي الأكبر لنظم القارة هو الحد من انخراط الشباب في الإحتجاج وأعمال الشغب، خاصة وأنهم يمثلون نصيبا ديمغرافيا هائلا في المجتمع، أما فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في القارة، فإنه على الرغم من وجود 31 مؤسسة ومجلس حكومي لحماية حقوق الانسان في القارة،<sup>2</sup> إلا أن سطوة النزعة الإثنية، والفقر، والمجاعة واللاوساوة الإجتماعية، والفساد، وسوء التسيير، وعدم استقلال القضاء والإعلام، والحروب الأهلية، جعل أكثر من 700 مليون إفريقي يعيشون تحت خط الفقر، بالمقابل يتم تجنيد أكثر من 150 ألف طفل في القارة بين سن السابعة والسابعة عشر حسب تقارير " تحالف وقف استعمال الأطفال الجنود"، وحسب منظمة Amnesty فإنه مع مطلع القرن الجديد تم إحصاء أكثر من 25 دولة تعاني من تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان في القارة،<sup>3</sup> حيث تعد العديد من النظم لعدم المصادقة على الإتفاقيات، والبروتوكولات المتممة للعقود والمعاهدات القارية والأممية الحقوقية، وتبين الخارطة الموالية أقاليم التنصل من البنود والمعاهدات.

الخارطة رقم 09 منتظمات التصديق والتنصل على أربع اتفاقيات قارية هي: اتفاقية اللاجئين، بروتوكول المرأة، العهد الإفريقي لحقوق ورفاه الأطفال، وبروتوكول تأسيس محكمة إفريقية.<sup>4</sup>



<sup>1</sup> - Paul J. Magnarella, « Achieving Human Rights in Africa: The Challenge for the New millennium,» **African Studies Quarterly**, Vol. 4, Issue 2, Summer 2000, p.18.

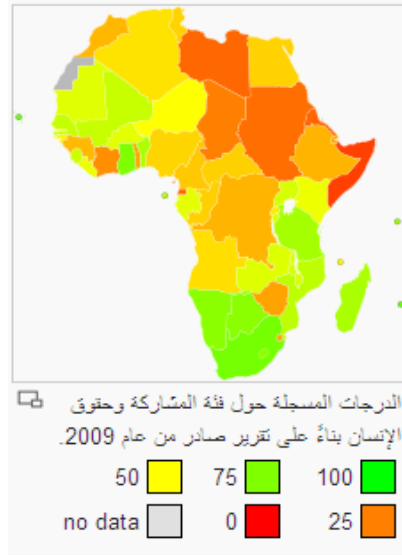
<sup>2</sup> - Chris Maina Peter, « Human Rights Commissions in Africa - Lessons and Challenges,» in: Anton Bösl and Joseph Diescho, eds., **Human rights in Africa**, Namibia: Windhoek Macmillan education, 2009, p.352.

<sup>3</sup> - Paul J. Magnarella, **op. cit.**, p.17.

<sup>4</sup> - Source: African Commission on Human and People's Rights <http://www.achpr.org/instruments/>

وتتراوح إجمالاً الدرجات المسجلة في فئة المشاركة وحقوق الإنسان في إفريقيا من 12.53 بالنسبة للصومال إلى 80.71 بالنسبة لدولة موريشيوس حسب معدل المؤشرات المعتمدة في عدد من البرامج.<sup>1</sup>

الخارطة رقم 10 درجات مؤشرات المشاركة وحقوق الإنسان في إفريقيا 2009



**الفرص الاقتصادية المستدامة:** تنقسم المؤشرات في فئة الفرص الاقتصادية المستدامة إلى مجموعة فئات فرعية هي: الإدارة الاقتصادية، والقطاع الخاص، والبنية التحتية، والقطاع البيئي والريفي. "وعلى عكس الاعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس؛ فإن دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 - 1999 أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية"<sup>2</sup>.

على الرغم من استمرار الجدل حول فاعلية بعض الإصلاحات، تتوافر أدلة كثيرة على أن هناك العديد من الاختلالات والمؤشرات الدالة على الركوض والانتكاس الاقتصادي على جميع المستويات (مناخ الإستثمار، تحرير التجارة، القطاع المالي والبنكي) فحصة إفريقيا جنوب الصحراء في التجارة العالمية انخفضت من 4 إلى 2 في المئة، كما أدى الإفتقار إلى البنية الأساسية إلى تباطؤ النمو، وعلى الرغم من أن ثلثا الدول الإفريقية أجرت إصلاح لوائح الأعمال

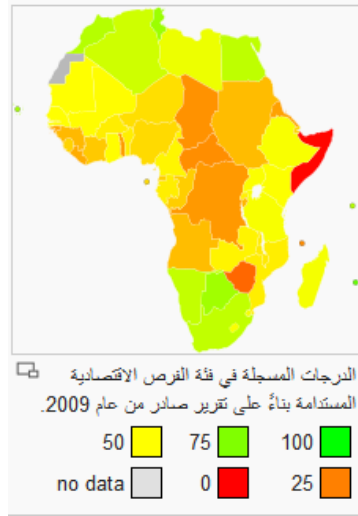
<sup>1</sup> - The IBRAHIM Index of African Governance, *op. cit.*

<sup>2</sup> - رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره. للمزيد أنظر أيضاً:

- Paul Collier & Anke Hoeffler, *op. cit.*, p.18.

والإستثمار، فإنها بقيت تعاني العديد من المشاكل المتعلقة بالتراخيص، العمالة، الإئتمان، المعاملات مع الحكومة، فعلى سبيل المثال يقتضي الأمر في المتوسط 11 إجراء لبدء مشروع أعمال في إفريقيا، مقابل 8 إجراءات في جنوب آسيا، ويستغرق ذلك شهرين مقابل شهر واحد في جنوب آسيا.<sup>1</sup> وتتراوح الدرجات المسجلة وفق معيار الفرص الاقتصادية المستدامة في أفريقيا من 0.89 بالنسبة للصومال إلى 80.47 بالنسبة لموريشيوس.<sup>2</sup>

الخارطة رقم 11 درجات الفرص الاقتصادية في إفريقيا 2009



وفي حين كانت الإصلاحات المالية الجارية بطيئة في تحقيق ثمارها، فإن المناخ الإقتصادي للإستثمار عرف العديد من التحولات بفعل آثار العولمة على الأسواق المالية الإفريقية، ومعظم هذه التغييرات إيجابية، لكن دائما في سياق الأطر المؤسسية الضعيفة، والأسواق غير المضبوطة، والأطر القانونية والتنظيمية المشوهة، وما لم يكن التعجيل بإصلاح القطاع الإقتصادي والبنكي المالي، قد لا تستطيع البلدان الإفريقية في حالات كثيرة الإستفادة من التغييرات على النحو الكامل.<sup>3</sup> مع ذلك ورد مؤخرا ترتيب تنزانيا وغانا من بين 10 دول في العالم الأحسن من حيث إجراء إصلاحات إقتصادية .

### التنمية البشرية في أفريقيا

تنقسم المؤشرات في فئة التنمية البشرية إلى: التعليم والصحة والفقير، أما اللافت في إفريقيا فهو الارتباط الشديد بين مؤشرات التخلف إجمالا، إذ تتبادل المتغيرات

<sup>1</sup> - عبدلاي بيو تشاني، بينديكت فيب كريستنسن، مرجع سبق ذكره، ص.12.

<sup>2</sup> - The IBRAHIM Index of African Governance, **op.cit.**

<sup>3</sup> - Nigel C. Gibson, **op. cit.**, p.14.



فيما بينها التأثير لتشكل حلقة مفرغة يصعب الوقوف على بدايتها ونهايتها، فالأمية في إفريقيا مثلا هي نتاج السياسات التنموية الفاشلة والنزعة الاثنية والحكم الشمولي غير الديمقراطي، وهي في الوقت ذاته سبب تخلف الوعي الجمعي، وإرتفاع مستويات العنف في المجتمع، وضعف روح المواطنة والمشاركة السياسية، ورغم خطورة إرتفاع مستوى الأمية في المجتمعات الحديثة، فإن إفريقيا لا تزال تسجل مستويات هي الأعلى في العالم إذ تفوق في العديد منها نصف السكان كما يبين الجدول رقم 08.

أما عن الوضع الصحي فتسجل التقارير والدراسات أنه على الرغم من تحسن مستويات الصحة في نظم القارة على مدى العقود الأربع الماضية؛ حيث ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بـ 20 عاما، وارتفع متوسط الإنفاق العام على الصحة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012 من 3 في المئة إلى 3.75 في المئة،<sup>1</sup> إلا أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن نسبة 20 % إلى 40 % من مجموع الإنفاق على الصحة تستخدم بطرق ليس لها تأثير يذكر على تحسين مستويات الصحة في القارة،<sup>2</sup> ما يفسر نسبيا تفشي الأمراض المختلفة في ربوع القارة كداء فقدان المناعة الإيدز، الكوليرا، إيبولا، وفي الوقت الذي سجلت فيه الدراسات الأممية زيادة في متوسط العمر المتوقع على مدار العقدين الماضيين، انخفض المتوسط في خمسة بلدان إفريقية هي بوتسوانا وجنوب إفريقيا وليسوتو سوازيلاندا وزيمبابوي،<sup>3</sup> وعلاوة عن ذلك تسجل هذه الدراسات والإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فجوة قدرها 38 عاما بين البلد صاحب أطول متوسط عمر متوقع وهو اليابان حيث يسجل متوسطا قدره 83 عاما، والبلد صاحب أقصر متوسط عمر متوقع وهو سيراليون الذي يسجل 45 عاما،<sup>4</sup> وفي أنغولا وهي ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء، وأحد أغنى بلدان القارة تسجل نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة أكثر من 60 طفلا في 1000 مولود بينما تسجل الدول المتقدمة مثلا أقل من 4 وفيات لكل 1000 مولود حي،<sup>5</sup> كما لم تسجل أي من الدول الإفريقية جنوب الصحراء حسب آخر

<sup>1</sup> - ديفيد كودي ومورا فرانسيس وبوينغ شانغ، "زيادة الكفاءة ضرورة ملحة"، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، ديسمبر 2014، ص.30.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 32.

<sup>3</sup> - ديفيد بلوم، "شكل الصحة العالمية"، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، ديسمبر 2014، ص.8.

<sup>4</sup> - المكان نفسه.

<sup>5</sup> - سانجيف غوبتا، وأليكس سيغورا، وأوبيير غو، وإنريكي فلوريس، "تقاسم الثروة"، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، ديسمبر 2014، ص.52.

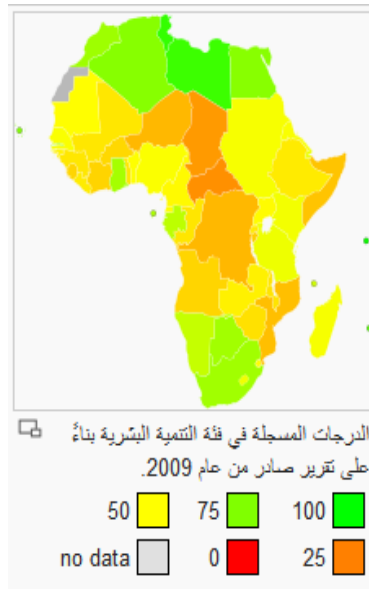
الإحصائيات متوسّطاً يقل عن طبيب واحد لكل 1000 نسمة وهذا ما يوضحه الملحق رقم 01. وتتراوح الدرجات المسجلة في هذه الفئة من 28.26 بالنسبة لدولة جمهورية إفريقيا الوسطى إلى 97.91 بالنسبة لدولة سيشيل.

"جدول رقم 08 نسبة الأمية في 10 دول أفريقية تتجاوز 50 في المائة.

الدولة	نسبة الأمية
تشاد	65.5%
سيراليون	57.9%
سنغال	50.3%
النيجر	71.3%
مالي	68.9%
غينيا	59%
غامبيا	50%
إثيوبيا	61%
بركينافاسو	71.3%
بنين	57.6%

statistiques-mondiales.com octobre 2014

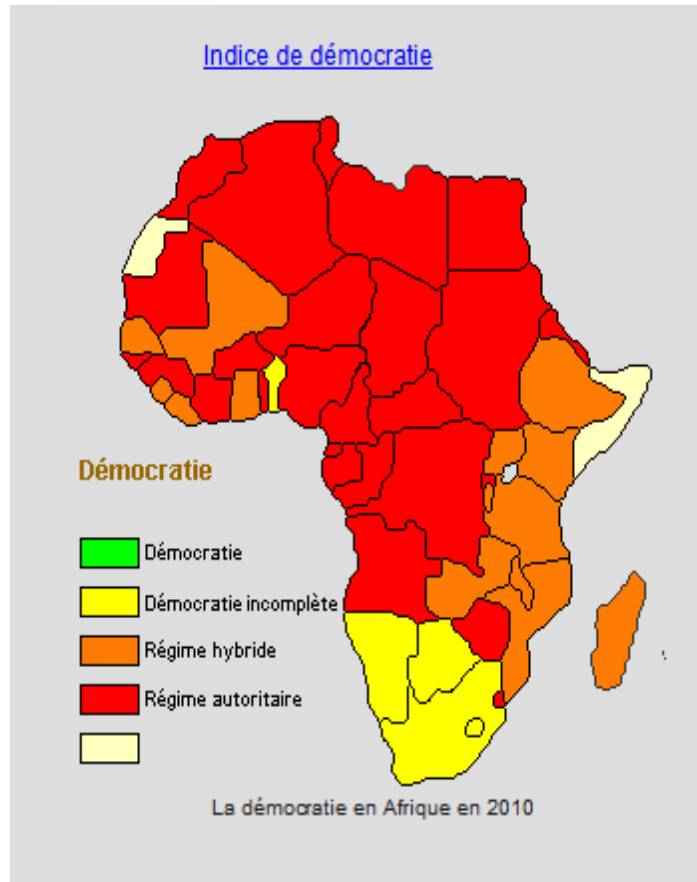
الخارطة رقم 12 درجات التنمية البشرية في إفريقيا 2009



وإجمالاً للمؤشرات السالفة الذكر ومختلف مقاسات الرشادة السياسية المتمثلة في الأمن وسيادة القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، الفرص الاقتصادية المستدامة،

والتنمية البشرية، يمكن توصيف البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا، على أنها واحدة من أكثر الأقاليم ضعفا على مقياس الديمقراطية والحكم الراشد، وهو ما تبينه الخارطة رقم 13 وبالتالي فنظمها أكثر النظم حاجة للإصلاح والتنمية على كل المستويات والأصعدة، وذلك باشراف جميع الفواعل والأطراف السياسية وهو ماسيعطي للمجتمع المدني والمعارضة السياسية مكانة مهمة في خارطة الفواعل والتوازنات المستقبلية.

الخارطة رقم 13 خارطة شدة الديمقراطية في أفريقيا



المصدر: Statistique mondiale 2014.com,

### المبحث الثاني: دور المعارضة في تحقيق الإدماج الوطني.

إن أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الوطنية في أفريقيا المعاصرة، هي مشكلة الإدماج الوطني وإنصهار الولاءات الفرعية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الأمم للتكامل والتوحد والتحالف لمواجهة التحديات والتهديدات بقوة أكبر، تعرف معظم النظم الإفريقية ضعفا شديدا في وظيفة الإدماج الوطني بسبب سيطرة الولاءات القبلية والعرقية، وتحول المعارضة السياسية في العديد من النظم الإفريقية إلى حركات إنفصالية، خاصة إذا توافر إقليم انتمائها على موارد أولية، وفي هذا المقام تظهر وظيفة المعارضة السياسية الحديثة كحاجة ملحة لتنشئة سياسية جديدة تراهن عليها النظم في مسألة التجنيد السياسي والمواطنة، واحترام حقوق الإنسان وإثراء التعددية السياسية، التي من شأنها تحويل الولاءات القبلية الإثنية، إلى ولاء سياسي يسهم في تقوية مركز الدولة .

#### المطلب الأول: التنشئة والتجنيد السياسي في أفريقيا:

أ- دور المعارضة في التنشئة السياسية: تُعرّف التنشئة السياسية على أنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتخذ مكانا معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية ويكتسب شخصية، أو هي العملية التي من خلالها يتكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية بحيث يصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين.<sup>1</sup>

فالتنشئة السياسية هي إحدى عمليات النظام السياسي، بحيث تنطوي على أهداف معينة بالنسبة للوظائف التي يؤديها هذا النظام، وتمثل أعمال ديفيد إيستون David Easton لتحليل النسق العام مدخلا هاما في هذا الصدد، كما تمثل أيضا أعمال جبريل ألموند Gabriel Almond مدخلا آخر يسعى إلى استخدام التحليل البنائي الوظيفي في الدراسات السياسية، وينظر كل منهما إلى التنشئة السياسية على أنها أداة لتطوير ودعم النظام السياسي، فهي وسيلة خلق وتطوير القيم السياسية الأساسية الملائمة لاستمرار هذا النظام.<sup>2</sup>

ويستخدم مصطلح التنشئة السياسية للإشارة إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال قيم واتجاهات مجتمعهم، وما ينتظر أن يقوموا به من أدوار عند الكبر، ويعرفها

1- أبو عامود محمد سعد، السياسة بين التنمية والمحাকা، الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 2004، ص. 196.

2- علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 226.

البعض،<sup>1</sup> على أنها تلك العملية التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافة ومعايير جماعية في السلوك الإجتماعي.<sup>2</sup>

ويمكن أن نخلص إلى تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية على النحو التالي:

- 1- التنشئة السياسية عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته.
- 2- التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.
- 3- تلعب التنشئة السياسية أدواراً رئيسية ثلاثة:
  - \* تكوين الثقافة السياسية.
  - \* تغيير الثقافة السياسية.
  - \* نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال.

4- هناك العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور.

5- هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي؛ سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.<sup>3</sup>

إن دراسة الراهن الإفريقي في مكانة المعارضة السياسية ضمن قنوات ومؤسسات التنشئة السياسية في أفريقيا كمؤشر لدراسة هذه المعارضة في إسهامها

<sup>1</sup> - لقد تطورت تحليلات التنشئة السياسية بوضعها أداة مناسبة لفهم الأنظمة السياسية من حيث عملياتها السياسية الأساسية وعوامل استقرارها وأسباب تغييرها، وهذه النظرة لا تقوم على فحص توجهات الأفراد ومواقفهم وقيمهم السياسية، وإنما تنهض على أساس فهم النظام السياسي، فالتنشئة السياسية مفهوم قديم كفكرة، حديث كصياغة يمكن دراستها بصورة موضوعية ويشير هاربرت صايمون Harbert saymone وهو من الرواد الباحثين في التنشئة السياسية في كتابه "التنشئة السياسية" إلى أن تلك العملية تعني مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعد على التعايش معه على وجه العموم. كما يرى فريد جرينستين Fred Grestin أنها تعني بالتلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية.

هناك تعريف آخر ل: هيوسون Hussin "بوشليف" Bouchliff حيث يريان أنها تظم أشكال مختلفة من التربية السياسية الشكلية وغير الشكلية للقيم والمعارف السياسية في كل مراحل حياة الفرد.

ويرى كليري "Killiry" أن عملية التنشئة السياسية هي وظيفة النظام السياسي وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها وهي عملية تطبيع المواطن على الثقافة السياسية، ونتائج هذه العملية هو خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية.

وفي معجم المصطلحات السياسية نجد تعريف التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم، يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات، وهي من المنظور الاجتماعي بمثابة السبيل إلى البقاء على أو تغيير الثقافة السياسية، أما لاجنتون "Lajinton" فيرى أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع. من جيل إلى جيل، للمزيد أنظر: عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي، مصر: المعرفة الجامعية، ج3، 2002، ص ص 20.19.

<sup>2</sup> - محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص. 169.

<sup>3</sup> - خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، مصر: يترك للنشر والتوزيع، 2004، ص ص. 62.58.

في المسار الديمقراطي، تقودنا إلى جملة تساؤلات جوهرية لتفسير الخصوصية الإفريقية، إذ تثور التساؤلات حول: كيف تتشكل الثقافة السياسية في المنتظمات الإفريقية؟ وكيف تكتسب طابعها المتميز؟ وما الذي يفسر تلك الفروق بين الشعوب الإفريقية في المشاعر والأفكار نحو المسائل السياسية؟ ولماذا تختلف الجماعات، والأحزاب المعارضة في النظم الإفريقية في اتجاهاتها السياسية داخل الدولة الواحدة؟ وما هي أبرز التوجهات السياسية التي تسعى المعارضة في نظم أفريقيا زرعها في النسق الاجتماعي؟ وهل ساهمت المعارضة في بناء السلم والإستقرار الوطنيين؟ أم أنها كانت جزءاً محورياً من أزمات اللإستقرار السياسي؟ إذا ما سلّمنا بأن لمصادر التنشئة السياسية المختلفة تأثيرات متباينة<sup>1</sup> مع تأكيدنا على أهميتها جميعاً، فإن لكل مصدر من هذه المصادر تأثير أقوى على شريحة عمرية معينة، ولعل الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر للأساليب

1 - للتنشئة السياسية عموماً أربع مجالات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ- الثقافة السياسية: وهي ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع (النظام السياسي).

وللثقافة السياسية ثلاث دلالات كالتالي:

\* الدلالة الأولى: أن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاء معرفياً تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى من خلال ثلاث محددات:

- محدد معرفي: يتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي.

- محدد عاطفي: ويتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات.

- محدد تقييمي: ويمثل مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.

\* الدلالة الثانية: يتم إكتساب الثقافة السياسية عند الفرد في المراحل المبكرة من العمر عبر عملية التنشئة الاجتماعية، فالأفراد يتعلمون المواقف السياسية في وقت مبكر من حياتهم، حيث يكون تعلمهم لها بشكل خاص. وبعد ذلك تأخذ الخبرات التي تعلموها في الظهور مع الوقت.

\* الدلالة الثالثة: وهي الأكثر دقة في التعبير عن الثقافة السياسية، حيث تضع المفهوم في إطار مؤسسي لتجعله محدداً لمفهوم الدولة ونموذج الشرعية على نحو ما يرى "لوسيان باي"، فالثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية.

ب - مهارات التفكير السياسي: ويقصد بها تنمية قدرة الفرد على استخدام المهارات العقلية في وصف وتفسير وتحليل وتقييم الظواهر والمعلومات، وكذا الحقائق السياسية، التي يقرأها أو يشاهدها، كذلك القدرة على استخدام حق التأيد أو المعارضة.

ج- الاتجاهات السياسية: وهي قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الفرد تساعد على تحديد موقفه إزاء الأشخاص أو الموضوعات أو الأحداث السياسية.

د- مهارات المشاركة السياسية: وهي قدرة التنشئة على تنمية المهارات لدى الفرد مثل الاتصال بالآخرين والتعاون معهم وتعلم فن الحوار السياسي أو التفاوض أو القدرة على الاقتناع أو التأثير في الآخرين. للمزيد أنظر: خطاب، سمير، مرجع سبق ذكره،

ص. 42.

التنشئية الناجمة عن تأثيرات الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية في إطار الأنظمة التقليدية، ويبدو أن الأحزاب السياسية في النظم الإفريقية تلعب دوراً يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، فإذا سلّمنا بأن هناك تخلفاً في نظم هذه الدول، فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد أنه أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، إن الحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس، وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة، ويقترح البرامج القومية، وبايجاز فإنه يقوم بدور هائل في التنشئة السياسية، ولا يمكننا فهم واستيعاب المؤسسات السياسية في المجتمع، من حيث تراكيبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وأيدولوجياتها وأنماط سلوكياتها وتفاعلاتها الإجتماعية الرسمية وغير الرسمية، دون دراسة وتحليل الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية في المجتمعات التي تتبع هذا النمط السياسي هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية وفعاليات وتقدم المجتمع ونهوضه، لكن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في تنافس بعضها مع البعض الآخر، من أجل استلام مراكز الحكم وممارسة السلطة للسيطرة على أمور ومقدرات المجتمع .

تميزت الأحزاب المعارضة وكذا الحركات السياسية في أفريقيا بخاصية جوهرية في ما تعلق بالتنشئة السياسية والإجتماعية ككل، خاصة فيما تعلق بظاهرة تجنيد الأطفال، حيث شهدت العديد من المنظمات سعياً منها على نطاق واسع في ظاهرة تجنيد الأطفال،<sup>1</sup> وتشير تقديرات وتقارير الأمم المتحدة عن إطلاق سراح أكثر من 100000 طفل أعيد دمجهم في مجتمعاتهم المحلية منذ عام 1998 في أكثر من 15 بلداً إفريقيا متأثراً بالنزاعات المسلحة. وفي عام 2010 دعمت اليونيسف إعادة دمج نحو 11400 طفل كانوا مرتبطين سابقاً مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة، فضلاً عن 28000 من الأطفال الضعفاء الآخرين المتضررين من الصراعات.

ومنذ منتصف الثمانينيات، قامت اليونيسف<sup>2</sup> وشركاؤها بالدفاع عن الأطفال وتأمين إطلاق سراحهم من القوات المسلحة في البلدان المتضررة من الصراعات

<sup>1</sup> - Wessells Mike, **Child soldiers Street Children Community Children Africa**, Chicago: Pangaea, Bulletin of the Atomic Scientists, Nov- Dec1997. pp.152.153.

<sup>2</sup> - وتشجع اليونيسف أيضاً الإطار القانوني والعرفي الذي يدعم حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، خاصة من خلال التصديق على وتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال

وذلك في كل من؛ أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، وليبيريا، وموزمبيق، ورواندا، وسيراليون، والصومال، والسودان، وأوغندا.

تعد السيراليون<sup>1</sup> واحدة من النماذج الأكثر حدة في مسألة تجنيد المعارضة للأطفال، فخلال فترة الحرب الأهلية تعرض الكثير من الأطفال للتجنيد من قبل القوات المتصارعة في صفوفها، إما طوعاً أو قسراً، حيث كان يتجه بعض الأطفال إلى التجنيد تحت تأثير المغريات أو الأساليب غير المشروعة، فهم مضطرون إلى الانضمام إلى صفوف القوات أو الجماعات المسلحة تحت وطأة الفقر أو التمييز،<sup>2</sup> وكثيراً ما كان يُختطف هؤلاء الأطفال من المدارس أو الشوارع أو البيوت، وما أن يُجند الأطفال أو يُجبرون على الخدمة في صفوف تلك القوات حتى يتم استغلالهم لأغراض شتى.<sup>3</sup> فهناك كثير من الأطفال شاركوا في القتال، وهناك آخرون استغلوا لأغراض جنسية أو في التجسس أو نقل الرسائل أو للعمل كحمالين، أو خدم أو للوقوف في نقاط التفتيش التي يمر بها المدنيون أو حتى كحرس خاص للقادة.

وما يؤيد هذا الوضع ما ورد في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة بسيراليون 2004 والذي ركز فصل كامل به على الأثر المستمر للصراع على الأطفال، والذي ورد به أن كل الجهات المتصارعة في سيراليون قامت بتجنيد الأطفال أقل من 18 عاماً بالإكراه في عام 1998 وأن نسبة تجنيد هؤلاء الأطفال

في النزاعات المسلحة، وإقرار مبادئ باريس: قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتعهدات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير القانوني من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

<sup>1</sup> شهدت سيراليون منذ استقلالها عام 1961 وإعلانها جمهورية عام 1971 عدة انقلابات عسكرية ثم بدأت الحرب الأهلية ما بين عام 1991-2001 بين الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فودي سنكوه وحكومة سيراليون وجيشها النظامي والتي كان محورها الرغبة في السيطرة على السلطة ومناجم الماس في سيراليون

<sup>2</sup> شوقى عطا الله الجمل "الصراعات والحروب الأهلية في سيراليون" في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعته القاهرة 29-23 مايو 1999.

<sup>3</sup> هؤلاء الأطفال كان يتم تجنيدهم من جانب الجبهة الثورية المتحدة أو القوات المتمردة والجيش على حد سواء وذلك لعدة أسباب تتلخص في إمكانية السيطرة على الأطفال وإرهابهم لإطاعة الأوامر التي يتلقونها وينفذوها بدرجة عالية من الإجابة أكثر من الجنود الكبار في بعض الأحيان كما أن الأطفال ليس لديهم مسؤولية عائلية يتحملونها ولا يخشون القتال خوفاً على أنفسهم بل أحياناً كان الأطفال يقومون بالمهام القتالية التي يكلفون بها ويفخرون بها بين أقرانهم وبقدرتهم على حمل السلاح واستخدامه.



في القوات المتقاتلة وصلت إلى 25 % وأن الأطفال المستهدفين من التجنيد كانوا في عمر 10-14.<sup>1</sup>

وفي الصومال تعد "حركة الشباب" أكبر جماعات المعارضة المسلحة المتهم الأول في قضية تجنيد الأطفال، حيث أوردت تقارير صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف أن حركة الشباب كانت تجبر مدرسي القرآن وغيرهم من المعلمين، على إحضار تلاميذهم لكي يتم تدريبهم عسكرياً، مما يؤثر على النسق الإدراكي والقيمي للأطفال، وهو ما يفسر بقوة انخراط الشباب في حركات العنف، وفي هذا الشأن حذر التقرير الأممي سالف الذكر من التنامي والزيادة الكبيرة في تجنيد الأطفال منذ يناير 2011، حيث تصادف ذلك مع التصاعد الجلي للقتال في مقديشو وأجزاء من جنوب ووسط الصومال.<sup>2</sup>

وفي السياق ذاته ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف تم إحصاء ما يزيد عن الستة آلاف طفل، تم تجنيدهم في ظرف سنة واحدة (2013) من قبل الجماعات والحركات السياسية المعارضة المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى. إن استعراض ظاهرة تجنيد الأطفال من قبل المعارضة والحركات السياسية في هذا المقام، ليس لأجل تسليط الضوء على الجانب الإنساني أو الحقوقي، بالقدر الذي هو تسليط للضوء على إحدى أهم مظاهر التأثير المباشر للمعارضة على النسق الفكري والاجتماعي للمجتمعات الإفريقية عن طريق تنشئة تدفع نحو عسكرة المجتمعات وترسيخ العنف والامية والتخلف،<sup>3</sup> علاوة على العديد من أبعاد الظاهرة التي يمكن ذكر أبرزها:

1. كان يتم إرغام هؤلاء الأطفال على تعاطي المخدرات والعقاقير الطبية، وحبوب الهلوسة والتهديد بالقتل لإفقادهم المقاومة، ولجعلهم أقدر على القتال، وهو ما كان له تأثير نفسي وبدني على هؤلاء الأطفال، والذي كان يصل الأمر في بعض الأحيان إلى قتلهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- L.Hirsch Jone, *Sierra Leone – Diamond and the Struggle for Democracy*, Colorado: Lynne Rienner Inc, Boulder, 2001, pp.21-33. See Also: - Shepler Susan, "The social and cultural context of Child soldering in Sierra Leone," **Paper for the PRIO sponsored workshop on Techniques of Violence in Civil War**, Oslo: The International Peace Research Institute. August 20-21 2004.

<sup>2</sup> - عزيزة محمد على بدر، " التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا "، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعه القاهرة 29-23 مايو 1999 .

<sup>3</sup>- Jean Hervé Jezequel, « les enfants soldats d’Afrique, un phénomène singulier, » **Vingtième Siècle Revue d’histoire**, N.° 89, Janvier- Mars 2006, pp.99-108.

<sup>4</sup> - Naomi Cahn, **op. cit.**, p.414.

2. كما كان لتعريضهم لجرعات كبيرة من العنف خلال فترة انضمامهم للقوات المقاتلة أثر كبيراً في خلق جيل همجي، فاقد للحس الإنساني وللشعور، مفقداً للأمان النفسي والاجتماعي. وهو ما يفسر أيضاً المجازر الإنسانية التي ارتكبتها العديد من الميليشيات المسلحة في أفريقيا.
3. بعض الأطفال تعرض لحفر علامات على أجسادهم باسم الجماعة التي ينتمون إليها حتى يمكن العثور عليهم في حال هروبهم، مما أدى إلى التشويه الجسدي والمعنوي لهؤلاء الأطفال.
4. اختطاف الأطفال وتجنيدهم أدى إلى تفرقهم عن أسرهم وتفكك أو اصر العلاقات الأسرية في المجتمع .
5. انتشار الأمية بين الأطفال سواء المجندين أو المدنيين نتيجة لغلق المدارس وعدم مرورهم بمراحل تعليمية طبيعية .

بصفة عامة سواء فيما يتعلق بالنظم العسكرية اجتماعياً، أو حتى فيما يخص النظم غير العسكرية، لم تقدم المعارضة دوراً كبيراً فيما تعلق بإثراء منظومة الثقافة السياسية بالقيم الديمقراطية التشاركية إلا في حالات قلائل كجنوب إفريقيا، وغانا التي بدأت تتجلى فيها إسهامات المعارضة في صياغة نسق ثقافي جديد تشاركي وديمقراطي، حيث يمكن دراسة ذلك من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2008 والتي فاقت فيها نسبة المشاركة 70 في المئة. إضافة إلى تميزها بغياب العنف بشكل شبه كلي في جميع مراحل الاستحقاق السياسي. استعداد أطراف المعادلة السياسية للانتخابات بتقبل نتائج الاستحقاق، حيث صرح زعيم المعارضة أن الفائز هو رئيس الوطن الواحد وأنه يمثل كل الشعب الغاني بدون استثناء.

إذن ما يفسر نجاح التجربة الغانية هو جهود نكروما في التأسيس لتنشئة سياسية صحيحة بعيدة عن العنف والإثنية. على عكس النماذج السابقة التي كرس الإثنية من خلال الإقصاء أو الإبادة الجماعية للعديد من الأقليات مما غذى أسباب عدم الاستقرار، وساهم في وجود معارضة متطرفة على غرار "السليكا في أفريقيا الوسطى، وبوكو حرام في نيجيريا...." والتي من شأنها لا محالة التأثير الفعلي في قنوات التنشئة السياسية، بما يصبح أشبه بالدائرة المفرغة في توليد المزيد من التخلف والامية والعنف والتطرف.

خلاصة التحليل في مسألة التنشئة السياسية في التجارب الإفريقية تشير إلى أن المعارضة كانت متغيراً تابعاً لنمط المسار المؤسس للنظام عقب الإستقلال، بل أكثر من ذلك كانت المعارضة السياسية في حد ذاتها نتاجاً وردّ فعل لأساليب التنشئة السياسية التي اعتمدها النظم بعد استقلالها في عقد الستينيات والسبعينيات،

والتي تقوم على تكريس العرقية والطائفية والقبلية، على حساب قيم التسامح والمساواة والعدالة الإجتماعية والوحدة الوطنية، ونظرا للاضطهاد والقمع الذي لقيته الأقليات والحركات المعارضة الذي وصل إلى درجة الإبادة الجماعية والمجازر الإنسانية مثل بورندي، أوغندا، إفريقيا الوسطى، رواندا، فإن هذه المعارضة هي الأخرى مارست العنف كرد فعل طبيعي مما جعلها طرفا في التنشئة السياسية العنيفة.

**ب - دور المعارضة في التجنيد السياسي:** يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد،<sup>1</sup> وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة.. الخ. أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى دون أن تنجح في كثير من الأحيان لأن يكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما، فيكون هناك ميكانزمات محددة للتجنيد. ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة، فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، وبين الأحزاب بعضها البعض، والإنغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.<sup>2</sup>

### ج- المعارضة والتجنيد السياسي في السنغال والمغرب دراسة مقارنة:

حصلت السنغال على استقلالها التام من فرنسا عام 1960 وتتبَّع السنغال المعاصرة نظامًا نصف رئاسي للحكومة، قائمًا على أساس الجمهورية الفرنسية الخامسة، أنشئ عام 1958، يتميز النظام الديمغرافي السنغالي بتعدد عرقي واثنى مكون من 90% من المسلمين، أصبح "ليوبولد سيدار سنغور" أول رئيس منتخب للبلاد بعد ذلك بوقت قصير، بعد أن فاز في الانتخابات البرلمانية في العام نفسه. وبعد منافسات سياسية بين رئيسي السلطة التنفيذية ذات المستويين، ألغي النظام

<sup>1</sup> - Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow, **Political Parties Functions and Organisation in Democratic Societies**, Singapore : Konrad Adenauer Stiftung, 2011, p.35.

<sup>2</sup> - Pippa Norris and Joni Lovenduski, **political recruitment Gender, Race and Class in the British Parliament**, United Kingdom: Cambridge University Press, 1994, pp.15-18.

البرلماني ووضع نظام رئاسي ينتمي الرئيس فيه إلى السلطة التنفيذية. وبقي سنغور رئيساً حتى عام 1981.<sup>1</sup>

تعتبر السنغال حالة فريدة في الممارسة الديمقراطية والتعدد السلمي بالقارة الأفريقية، والدليل على ذلك أنها تلقب بالواحة الأمانة حيث لم تشهد في تاريخها المعاصر أي انقلاب عسكري وذلك بخلاف جل النظم الأفريقية التي عرفت ما يزيد عن السبعين انقلاباً.

لقد اعتبرت انتخابات الرئاسة في مارس 2000، امتحاناً حقيقياً للاستقرار السياسي الذي شهدته السنغال لأربع عقود متتالية، حيث تأكدت الفرضية وتعززت الصورة الإيجابية بالانتقال السلس للسلطة من الحزب الاشتراكي، الذي ظل في السلطة لأربعين سنة 1960-2000، إلى الحزب الديمقراطي.

لقد اعتبر سنجور مؤسس ومهندس النظام السياسي السنغالي الحديث عن طريق إجراء العديد من التعديلات والإصلاحات السياسية، والتي ترجمت في التعديل الدستوري الذي أجري في عام 1976، حيث نص التعديل على جعل رئيس الوزراء خليفة لرئيس الدولة في حالة الاستقالة أو الوفاة، إلى حين إجراء انتخابات جديدة، وعلاوة على ذلك تم السماح في العام ذاته بقيام حزبين آخرين، إلى جانب الحزب الاشتراكي الحاكم، وفي عام 1982، انضمت السنغال لغامبيا لتشكلا "اتحاد سنغامبيا الكونفيدرالي" الذي لم يدم طويلاً.

على الرغم من بناء وتعزيز الحكم الديمقراطي إلى حد ما بين عام 1960 ونهاية الثمانينيات، إذ مع أواخر 1976 أصبحت هناك في السنغال ثلاثة أحزاب شرعية: أولها الحزب الاشتراكي بزعامة سنجور، ويرفع لواء الاشتراكية الديمقراطية، ثم الحزب الديمقراطي السنغالي بزعامة عبد الله وادي، ويعبر عن الفكر الليبرالي الديمقراطي اليميني، وأخيراً حزب الإستقلال، بزعامة "محمود ديوب" معبراً عن التيار الماركسي، وبالرغم من التعددية السياسية فإن انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت في فبراير 1978 أكدت الشعبية الواسعة للزعيم "سنجور"، إذ حصل على 82.2% من جملة أصوات الناخبين، في مقابل 17.38% من الأصوات لمنافسه "عبد الله وادي"، كما تؤكد اتساع القاعدة الشعبية للحزب الاشتراكي، فقد حصل في انتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت في نفس اليوم،

<sup>1</sup> - Gérard-François Dumont & Seydou Kanté, « Le Sénégal: une géopolitique exceptionnelle en Afrique, » *Géostratégiques*, N° 25, 10/2009, pp.119-121.

على نسبة 82.54% من الأصوات، وفاز بـ 83 مقعدا من المقاعد المائة للجمعية الوطنية.<sup>1</sup>

مع تسلّم "عبدو ضيوف" السلطة عام 1981 اكتسبت الانتخابات الرئاسية في السنغال قدرا أكبر من الأهمية، إذ أصبح نقل السلطة من الحزب الحاكم ممكنا، وفي هذا السياق شهدت السنغال ثلاثة انتخابات رئاسية أعوام 1983-1988-1993 كان التنافس فيها بين الرئيس الممسك بالسلطة "عبدو ضيوف" وبين أبرز قادة المعارضة "عبد الله واد" الذي خاض الانتخابات الثلاث تحت شعار واحد هو Sopi أو التغيير باللغة الولوفية السائدة في السنغال.<sup>2</sup>

2000 جولة الإعادة		2000 الدورة 1		1993		1988		1983		الانتخابات
عبد الله واد	عبدو ضيوف	عبد الله واد	عبدو ضيوف	عبد الله واد	عبدو ضيوف	عبد الله واد	عبدو ضيوف	عبد الله واد	عبدو ضيوف	مرشحي السلطة والمعارضة النسبية المحصل عليها
58	41	31	41	32	58	25	73	15	83	

لقد أدت الاضطرابات المتكررة في أعقاب الإنتخابات إلى وضع قضايا الإصلاح الدستوري والتنازلات السياسية في مقدمة مطالب المعارضة، وفي مارس 1991 وافقت الجمعية الوطنية على العديد من التعديلات الدستورية، وتضمنت الملامح الرئيسية للتعديلات إعادة منصب رئيس الوزراء، وهو إجراء وُضع لتخفيف السلطات الرئاسية، وسمح أيضاً لأحزاب المعارضة بالمشاركة في الحكومة.

إضافة إلى ذلك تضمنت التعديلات التي أدخلت على النظام الإنتخابي فترة ولاية رئاسية مدتها سبع سنوات بحد أقصى ولايتين، وتجرى الإنتخابات الرئاسية على دورتين إذا دعت الضرورة إلى ذلك، على أن ينتخب الرئيس في هذه الحالة من قبل ربع عدد الناخبين المسجلين على الأقل وبأغلبية مطلقة من الأصوات، ولم يعد من اللازم أن تتزامن الإنتخابات الرئاسية مع الإنتخابات التشريعية، التي تظل

<sup>1</sup>- Moustapha TAMBA, « Approche sociologique d'une pratique dans la démocratie sénégalaise : la transhumance politique, » in, **Annales de la Faculté des Lettes et Sciences humaines**, N°38/B, ETHOS, Dakar, pp 47-50

<sup>2</sup>- أحمد أمل، "الإنتخابات الرئاسية في السنغال، النجاح في الإختبار الصعب"، آفاق أفريقية، المجلد 10، العدد 36، 2012، ص.74.

كما كانت تُقام كل خمس سنوات، وخفض سن التصويت من 21 إلى 18 عام،<sup>1</sup> وأسفرت الإصلاحات القضائية عن إلغاء المحكمة العليا، وتقسيم وظائفها بين ثلاث جهات جديدة؛ محكمة دستورية، ومجلس دولة، ومحكمة استئناف عليا، وبرغم ذلك، هيمن الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه "ضيوف" على الحياة السياسية في السنغال على مدى العشر سنوات التالية.<sup>2</sup>

انتهت الانتخابات الرئاسية لعام 2000 هيمنة الحزب الاشتراكي بزعامه "ضيوف" على نحو غير متوقع. وخاض "عبد الله واد"، وهو محام ظل في صفوف المعارضة لأكثر من 20 عامًا، المعركة الانتخابية من أجل التجديد والتغيير، وقاد الحزب الديمقراطي السنغالي نحو النصر في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية لعام 2000، إذ تخلى "عبدو ضيوف" عن منصبه لخصمه القديم "عبد الله واد"، في ما وُصف آنذاك بواحدة من أولى الانتخابات الحرة والنزيهة في غرب أفريقيا، فقد مكنت هذه الانتخابات السنغاليين من تقديم درس في الديمقراطية الناشئة،<sup>3</sup> في وقت كانت فيه ساحل العاج تغرق في أزمة ما بعد "هوفويت بوانيي".

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للدستور في السنغال مقارنة بغيرها من دول غرب إفريقيا إلا أنه خلال فترة رئاسته إقترح الرئيس السنغالي "عبد الله واد" تعديل الدستور في ثلاث مناسبات نجح في اثنتين تتعلقان بتعديل عهدة الرئاسة، وتغيير نمط النظام الرئاسي إلى الطابع البرلماني في 2001 و2007 على التوالي،<sup>4</sup> وخفض الحد الأدنى من الأصوات اللازم حصولها لإعلان فوز أحد المرشحين من الجولة الأولى من 50% إلى 25% إضافة إلى مقترح "واد" لإستحداث منصب نائب الرئيس، والذي كانت كل المؤشرات تتجه نحو توليته لـ"كريم واد" نجل الرئيس "عبد الله واد" كإصلاح ثالث في 2011،<sup>5</sup> وهو ما لقي رفضا شعبيا

<sup>1</sup>-Jean Meissa Diop, *La Liberté D'expression un défi pour la Démocratie Sénégalaise*, London: Article 19, 2007, pp.36-37.

<sup>2</sup>- التاريخ الدستوري للسنغال، في الرابط بتاريخ 2014-10-15.

[www.constitutionnet.org/ar/country/constitutional-history-senegal](http://www.constitutionnet.org/ar/country/constitutional-history-senegal)

<sup>3</sup> - Ismaïla Madior Fall, « Sénégal, » in, Ismaïla Madior Fall, Mathias Hounkpe, Adele L. Jinadu, Pascal Kambale, eds., *Organes de gestion des élections en Afrique de l'ouest, Une étude comparative de la contribution des commissions électorales au renforcement de la démocratie*, Afrique du Sud : Open Society Initiative for West Africa, 2011, pp.228-230.

<sup>4</sup>-Ismaïla Madior Fall, *Évolution constitutionnelle du Sénégal, de la veille de l'indépendance aux élections de 2007*, Dakar: Éditions, CREDILA - CREPOS, UCAD, 2007. pp.36-39.

<sup>5</sup>-Babaly Sall, «La gouvernance politique au Sénégal, » *Afrobarometer Briefing Paper*, No. 94, October 2010, pp.4-6.

وجماهيريا واسعا أدى في النهاية إلى العدول عن الفكرة، لتتجدد الإحتجاجات في جانفي 2012 في أعقاب إصدار المجلس الدستوري قراره بالسماح للرئيس "واد" بخوض الإنتخابات الرئاسية لولاية ثالثة، إذ اعتبرت هذه الموجة من الإحتجاجات الأكثر تنظيما وعنفا بعد تشكل حركة 23 جانفي التي ضمت أكثر من خمسين من رموز المعارضة،<sup>1</sup> وعلى الرغم من التحكم السياسي للرئيس "واد" بمقاليد السلطة، وكذا الإرث والحنكة السياسية، إلا أن المعارضة في النظام اكتسبت هي الأخرى خبرة وحنكة أكبر في الحشد والتجنيد السياسي وإنتهاز الفرصة السياسية لتحقيق التحول والتغيير بالآليات السلمية الديمقراطية، إذ إنه وعلى الرغم من إصدار المجلس الدستوري قراره الخاص بالإعلان عن أسماء المترشحين لرئاسيات 2012، والسماح للرئيس المنتهية ولايته للترشح لعهدة ثالثة بما يتناقض مع الدستور، إلا أن المعارضة حسمت النتائج بالمرآهنة على التجنيد والتعبئة في مجالين مفصلين في النظام الإجتماعي هما:

1- الطرق الصوفية: ننتشر الطرق الصوفية بشكل كبير في السنغال، وكثيرا ما يتجاوز دورها الجانب الروحي والإجتماعي إلى القضايا السياسية على نحو قضايا تعديل الدستور أو القوانين المتعلقة بالحريات والحقوق، حيث قام الرئيس "واد" بالعدول عن قرار إستحداث نائب الرئيس استجابة لرجال الدين في الطريقتين التيجانية والمريديية، واللذان ينتمي إليها أكثر من 80 % من السكان،<sup>2</sup> وعلى الرغم من التقارب النسبي بين مؤسسة الرئاسة والطرق الصوفية في السنغال، استطاعت المعارضة اقناع الشعب والطرق الصوفية والمؤسسات الدينية، بعدم دستورية قرار السماح للرئيس "واد" بدخول الإستحقاقات الإنتخابية للمرة الثالثة، ما تسبب مباشرة في هزيمة الرئيس "واد".

2- الحركات الشبانية: من بين ثاني أكبر المقومات التي أدت إلى فوز المعارضة بإنتخابات الرئاسة في 2012 بالسنغال هي الحشد والتأييد التي استطاعت المعارضة تحقيقه على مستوى الحركات الشبانية، والقدرة التنظيمية العالية التي تجسدت في تحكم المعارضة السياسية في الحركات الإحتجاجية للشباب، إذ أنها استطاعت حشد وتعبئة أكثر من 60 تنظيما شبانيا كبيرا على رأسها تنظيم " Y en a marre".<sup>3</sup>

على الرغم من الإحتجاجات والمعارضة السياسية القوية، قرر الرئيس "عبد الله واد" خوض غمار الإنتخابات لولاية ثالثة، متحديا القواعد الديمقراطية استعدادا

1 - أحمد أمل، مرجع سبق ذكره، ص.77.

2 - Gérard-François Dumont & Seydou Kanté, *op. cit.*, p.122.

3 - أحمد أمل، مرجع سبق ذكره، ص.88.

لتوريث ابنه. غير أن المعارضة السياسية السنغالية كانت أقوى منه، حين حسمت توجهات الوعاء الانتخابي لرئيس الوزراء الأسبق "ماكي سال" بـ 65 % مقابل 34 %<sup>1</sup>، في نقلة ديمقراطية نادرة قادتها جبهة عريضة تضم كل أطراف المعارضة (ليبراليين، اشتراكيين وماركسيين) ومكونات المجتمع المدني، أطلقت على نفسها اسم حركة 23 يناير. التي ضمت كل المرشحين الذين انهزموا في الدورة الأولى من الرئاسيات، والذين دعوا للتصويت لصالح "ماكي سال".

إن هذه الديمقراطية الناشئة كانت من وراء بقاء السنغال من الدول القلائل في القارة السمراء التي لم تعرف في تاريخها انقلابا عسكريا واحدا، إن مقومات نجاح التجربة السياسية السنغالية ذاتيا بامتياز قياسا بالتجارب الفاشلة لجيرانها (موريتانيا، ساحل العاج، مالي وكينيا) القائمة على قاعدة القهر والإستبداد والقمع، ومصادرة الحريات، والإستئثار بالسلطة، وتغييب مشاريع التنمية كليا، تجربة أحاطت نفسها بقيم الحرية والتحرر، وإحترام الخصوصية والتنوع، الذي يعرفه المجتمع السنغالي، بغية ضمان نجاحها، تجربة حرص روادها من توظيف العوامل الداخلية لصالح بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على التنافس الديمقراطي، فالرئيس "واد" نفسه وعلى الرغم من المناورات السياسية التي حاول من خلالها توريث السلطة لابنه، وفتح عدد العهديات الرئاسية، كان نفسه من كرس مبدأ التنافس الديمقراطي السلمي طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حين كان على رأس المعارضة، وكان نفسه من عزز قنوات التجنيد والتنشئة، والتعبئة في المعارضة السياسية بعيدا عن أساليب العنف، حتى استطاع الوصول إلى السلطة في رئاسيات 2000، وإذا كان الرئيس "سنغور" (1960-1980) سمح بتأسيس 04 أحزاب، وسمح لخليفته "عبدو ضيوف" (1981-1999) بتأسيس 37 حزبا وحركة سياسية، فإنه في عهد الرئيس "عبد الله واد" (2000-2012) تم تأسيس 110 حزبا وحركة سياسية بنسبة 73 % من فواعل المعادلة السياسية في السنغال، وكان إضافة إلى ذلك كله، من إعترف شخصيا ورسميا بهزيمة حزبه في انتخابات 2012 لصالح مرشح المعارضة "ماكي سال".

لقد مكن حسن توظيف المعارضة لقنوات التجنيد والتنشئة السياسية النظام السنغالي من تجاوز بعض الحواجز كقضايا الإثنية، الهوية والجهوية، التي لا تزال تنخر النسيج الاجتماعي لدول إفريقيا. هذا دون تجاوز معطى جوهرى عزز هذه

<sup>1</sup> - Mission d'Observation électorale de l'Union européenne au Sénégal, **Rapport Final Élection présidentielle Sénégal 2012**. Bruxelles : Union européenne, 2012, pp.11-12.



التجربة يكمن في حياد المؤسسة العسكرية عن السجال السياسي، حيث ظلت تمارس وظائفها الدستورية رافعة شعار الشعب مصدر كل السلط،<sup>1</sup> وهو الطرح الذي من شأنه تأكيد نظرية "صامويل هنتنغتون" بخصوص الأسباب الحقيقية وراء تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، والتي يرجعها بالدرجة الأولى إلى عجز المجتمع السياسي، وضعفه الوظيفي في التنشئة والتجنيد والتعبئة السياسية ومتابعة الأهداف.

انتقالا إلى النموذج المغربي تميز النظام السياسي غداة الإستقلال بتسيد قوتين كبيرتين هما: قوة حزب الإستقلال وقوة القصر أو العرش، لكن حزب الإستقلال الذي انتظم الناس حوله وانتصروا لشعاره في التحرر واسترداد السيادة الوطنية، أصبح أمام تغذية استرجاعية تستتبع تغيير الهدف الأصلي، بغية التكيف مع الواقع الجديد ومن أجل الحفاظ على استمراره، فالوعي بضرورة التغيير الذي كان من المفترض أن تهيأ له القاعدة، ظهر على مستوى النخبة القائدة، الأمر الذي وضع الحزب أمام جملة من الإنشقاقات الداخلية، معلنة بذلك عن ميلاد "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" بتاريخ 25 جانفي 1959، الذي أسسه المهدي "بن بركة"، و"عبد الرحيم بوعبيد"، و"محمد البصري"، لكنه لم يسلم هو أيضا من ظاهرة الإنشقاقات الداخلية، حيث انفصل جناحه اليساري مؤسسا الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1974، والذي خلف وظيفة المعارضة في المغرب لمدة طويلة، بل أصبح القوة السياسية المعارضة الأولى مع بداية التسعينيات، بالمقابل تم تأسيس حزب الإتحاد الدستوري، كتنظيم أسسه رئيس الوزراء السابق "المعطي بوعبيد" بإيعاز من القصر سنة 1983 أثناء التحضير لإنتخابات 1984، وقد ترأسه بعد ذلك "جلال السعيد"، ثم ترأسه "عبد اللطيف السملالي" وأصبحت رئاسته دورية. كما نجد إلى جانب الإتحاد الدستوري الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في جوان 1981 بزعامة "محمد أرسلان" بعد انشقاق عرفه التجمع الوطني للأحرار، وقد اعتمد عليه القصر أثناء توليه رئاسة الحكومة لسنتين بدءا من نوفمبر 1981، ليتزعمه "عبد الحميد قادري" بعد وفاة أرسلان.

أما ثالث حزب وطني مغربي هو الحركة الديمقراطية الإجتماعية، الذي أسسه "محمود عرشان" في ربيع 1997 بإنشقاق عن الحركة الوطنية الشعبية، بالإضافة إلى التجمع الوطني للأحرار الذي أسسه "أحمد عصمان" رئيس الوزراء السابق، وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978، وهو حزب موال للقصر،

<sup>1</sup> - Momar-Coumba Diop, Mamadou Diouf et Aminata Diaw, « Le baobab a été déraciné. L'alternance au Sénégal, » *Politique africaine*, N° 78, juin 2000, pp.157-158.

ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية، ويتألف مكتبه السياسي من 25 رجل أعمال كبير.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للأحزاب الإسلامية في المغرب فيتزعمها "حزب العدالة والتنمية" الذي كان يعرف بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا، وهو حزب إسلامي معتدل، يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر"، ويرجع هذا التصنيف إلى إلتحاق أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد"، وهي حركة إسلامية مغربية بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، بعدما فشلوا في ماي 1992 في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذو التوجه الإسلامي.

وقد سمح الدكتور عبد "الكريم الخطيب" الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، لمجموعة من الأفراد ينتمون إلى حركة الإصلاح والتجديد بالعمل في حزبه شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم، ومع دخول هذه الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات عديدة لتغيير إسمها حتى تُعبر عن الوضع الجديد، ودامت هذه المرحلة إلى غاية عام 1998 حين أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية يسمى بحزب العدالة والتنمية، هذا الحزب يقود الحكومة المغربية برئاسة "عبد الإله بن كيران"<sup>2</sup>، ولقد كان لتنامي قوة ونفوذ حزب العدالة والتنمية أثر بالغ في تناقص حصة الإتحاد الاشتراكي في البرلمان نتيجة نظام النسبية في توزيع المقاعد، بالإضافة إلى تجنيد جميع التيارات الإسلامية بمختلف فصائلها للتصويت على حزب العدالة والتنمية.

على الرغم من المناخ السياسي المكثف بالرموز في ظل نظام ملكي، انعكس مباشرة على التعددية الحزبية في المغرب، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها مُسججة بالتصور الأبوي للسلطة السياسية، والذي يجعلها حتما خارج المنافسة السياسية، ويجعلها مضطرة إلى قبول هذه المبادئ بغية دخول المنافسة على مقاعد البرلمان والحقائب الوزارية، إذ الملك "الحسن الثاني" نفسه يقول على أنه "فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع"، إلا أن معدل عدد الأحزاب المشاركة في الإستحقاقات التشريعية والمحلية منذ منتصف التسعينيات<sup>3</sup> بلغ 26 حزبا، أربعة منها

<sup>1</sup> - محمد شقير، الديمقراطية الحزبية في المغرب، المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003، ص ص. 31-34.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 158-159.

<sup>3</sup> - ففي الإنتخابات البرلمانية التي أجريت عام 1993، أفرزت النتائج وجود كتل برلمانية مختلفة متوازية في عدد المقاعد، فمن بين 222 مقعدا حصل الإتحاد الاشتراكي على 48 مقعدا بنسبة 21.6% من إجمالي المقاعد، وحصل حزب الإستقلال على 43 مقعدا بنسبة 19.36%، كما جاء في المرتبة الثالثة حزب الحركة الشعبية بـ33 مقعدا بنسبة 14.68%، وحصل التجمع الوطني للأحرار على 28 مقعدا، والإتحاد الدستوري على 27 مقعدا بنسبة 12.6%.

فقط كان لها وجود في الانتخابات الأولى التي أجريت في المغرب عام 1960 (الانتخابات محلية) والانتخابات الثانية 1963 (انتخابات برلمانية)<sup>1</sup> أما الأحزاب الأخرى وعددها 22 حزبا فقد خرجت كلها من جوف الأحزاب الأربعة القديمة عن طريق الإنشقاق والانفصال، مما يعني أنّ المعارضة السياسية ساهمت بشكل قوي في إثراء خارطة السياسة ومجال الحراك السياسي بفواعل تداولت السلطة التشريعية، وساهمت بشكل ايجابي في تحقيق الإستقرار والتوازن التمثيلي في النظام المغربي.

إن استنتاجات الدراسة المقارنة للنموذجين السنغالي والمغربي في مسألة التجنيد السياسي، تشير إلى الدور المحوري الذي يمكن للمعارضة أن تلعبه من أجل ترسيخ القيم السياسية الديمقراطية، فعلى الرغم من اختلاف نمط النظامين (جمهوري، ملكي)، ساهمت المعارضة بالقدر نفسه في إثراء خارطة الفواعل؛ أولاً بما يعزز البناء المؤسسي للنظام، ثم في خطوة موائية قامت هذه المعارضة بسد الفراغ السياسي بين السلطة والشعب في نموذجين مختلفين، وفي بيئتين مختلفتين من حيث القيم والرموز السياسية، في نظام مغربي مثقل برموز العرش ونظام المخزن والنمط الأبوي، بالمقابل نظام سنغالي تطغى عليه النزعة الإثنية والقبلية، واللافت في نمودجي المقارنة أن المعارضة السياسية كانت في كلا النظامين طرفاً غير مرغوب فيه، حيث أستبعد الإسلاميون لعقود من جل الانتخابات في المغرب، وكانوا تحت مراقبة مشددة شأنهم شأن كل الحركات الإسلامية في العالم العربي، وفي السنغال تم تعديل الدستور والسماح للرئيس بالانتخاب لعهد رئاسية ثالثة، وخُفض الحد الأدنى من الأصوات اللازم حصولها لإعلان فوز أحد المرشحين من الجولة الأولى للانتخابات من 50% إلى 25%، في خطوة لإضعاف المعارضة وتقسيمها، والحيلولة دون تحالفها في الدور الثاني، إلا

وفي الانتخابات التي أجريت عام 1997 أفرزت النتائج ثلاث كتل متوازية هي: الكتلة الديمقراطية المعارضة التي كانت تضم كل من حزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الإستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، حزب منظمة العمل الديمقراطي، وقد حصلت على 102 مقعداً من إجمالي 333 مقعداً، وكتلة الوفاق اليمينية المتكونة من الإتحاد الدستوري والحركة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي، والتي حصلت على 100 مقعداً، وكتلة أحزاب الوسط التي حصلت على 56 مقعداً والتي ذهب معظمها للتجمع الوطني للأحرار، وما يمكن استنتاجه من تلك النتائج أن العملية الانتخابية قد أسفرت عن وجود كتل برلمانية متوازية، لم تترك المجال لأي حزب في السيطرة على البرلمان.

أما في الانتخابات التشريعية التي أجريت في سبتمبر 2002 والتي تعتبر الأولى في عهد الملك محمد السادس، فقد خاضها 22 حزبا، جاءت الأحزاب الستة السابقة في مقدمة الفائزين فيها، مع تبادل في المواقع نسبياً، ولعل أول ما يجب ملاحظته هو إجماع المراقبين داخل المغرب وخارجه، وكذا الأحزاب المشاركة على كون هذه الانتخابات قد جرت عكس سابقاتها التي عرفها المغرب خلال اثنا وأربعين سنة مضت في جو من الشفافية والتزام الحياد الشبه التام.

<sup>1</sup> - حزب الاستقلال، الحزب الشيوعي المغربي، حزب الشورى والاستقلال، حزب الإصلاح الوطني.

أن الحنكة واستغلال الظرف السياسي، واحترام المعارضة لقواعد اللعبة السياسية، مكنها في كلا النموذجين من تحقيق التجنيد اللازم للوصول إلى السلطة، ففي السنغال كان دور المعارضة مفصلياً في حشد تأييد الطرق الصوفية والحركات الشبانية، في حين كان السلوك المعتدل للمعارضة الإسلامية في المغرب، وقبولها قواعد اللعبة السياسية بالغ الأثر في تحقيق التجنيد والنجاح في بلوغ السلطة.

### المطلب الثاني: المواطنة وحقوق الإنسان.

أ- دور المعارضة في تعزيز روح المواطنة في إفريقيا: تعتبر المواطنة<sup>1</sup> مركز الفكر الإنساني الحديث في مختلف مجالاته، من كونها المدخل لإستقرار المجتمعات وتطورها، ونمائها وترسيخ الديمقراطية بجانب ترسيخ ثقافة المؤسسات وفكرها. ذلك أنه يحتل مفهوم المواطنة موقعاً مركزياً في الفكر القانوني والدستوري المعاصر، إذ أنها بما تشكل من شخصية اعتبارية لها حقوق وواجبات، وهي أحد الأعمدة الرئيسية للنظريات الدستورية والسياسية المعاصرة، كما أنها عماد الفكر السياسي الحديث في البناء القانوني للوطن، فالمواطنة بشكل بسيط هي إنتماء الإنسان إلى بقعة أرض، يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات اتجاه الدولة التي ينتمي لها، والمواطنة قانونياً هي اكتساب جنسية ما، مع التمتع الكامل بحقوقها السياسية والمدنية وتأدية واجبات معينة اتجاه الدولة، إذن فالمواطنة حقوق وواجبات، ومبادرة الإنسان ومسؤوليته تجاه نفسه واتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي، يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها، وفتح آفاق تحسين ممارستها بروية تتطلع إلى المستقبل.

<sup>1</sup> - لقد ذهب الدكتور محمد عابد الجابري إلى التفصيل في المواطنة فقال: "ذلك أنه يجب التمييز بين لفظ "الوطني" الذي يقابل في اللغتين الأجنبية الرائجتين عندنا (الفرنسية والإنجليزية) لفظ patriote، المأخوذ من patrie بمعنى الوطن. ومنه patriotisme بمعنى الوطنية (حب الوطن والاستعداد للدفاع عنه... الخ)، وبين لفظ compatriote ومعناه الشخص الذي يعيش في بلد واحد مع آخرين، وهذا هو معنى "المواطن" كما يستعمل في عصر العولمة. و"المواطنة" بهذا المعنى يعبر عنها بـ compatriotisme، ومعناها وضعية المنتسبين إلى بلد واحد. والجدير بالتنبيه هنا أن هذا المعنى لا يتضمن أن الذين يسمون بهذا الاسم compatriote المواطن يحملون "جنسية" واحدة، إن لفظ "الجنسية" الذي نترجم به لفظ nationalité هو مشتق من nation بمعنى أمة أو قومية، وليس من patrie بمعنى "وطن"، وقد جاء في قاموس oxford إن المواطنة citizenship تعني: أن يكون المواطن مواطناً لبلاد معينة بالحقوق والواجبات. وقد وردت citizenship أيضاً بمعنى "الجنسية" وتعني انتساب أو انتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصراً من العناصر المكونة لها."

لقد كان من أكبر الصعوبات التي واجهت الدول الإفريقية بعد الإستقلال، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق هي أزمة الهوية، والتي تعد أحد مخلفات الإستعمار كما سبق الذكر، إذ عانت الدولة القطرية الإفريقية من إنتشار الضبط الإجتماعي في المجتمع، وضعف الدولة أمام قوة المجتمع، وهو ما أشارت إليه دراسة "جول ميغdal" الصادرة في 1988 المعنونة بـ"مجتمعات قوية ودول ضعيفة"، والتي أكدت على تعدد الولاءات داخل الدولة الإفريقية الواحدة، مما يفقدها التجانس والتلاحم، إضافة إلى ذلك عرفت الدولة الوطنية الإفريقية إشكالا كبيرا في الهوية الأيديولوجية التي تنتمي إليها. فهل تعتمد هذه الدول في بناء شخصيتها ومجتمعاتها على نفسها وعلى ثقافتها الإجتماعية التي تعاني في العديد من الحالات تعددا وانقسامًا كبيرًا؟ أم أنها تعتمد على واحد من النسقين الأيديولوجيين الكبيرين الرأسمالي أو الإشتراكي.<sup>1</sup> وتباينت دول العالم في موقفها المؤيد إلى هذا الشق أو ذلك لإعتبارات عدة، ولكن يبدو أن النسق الإقتصادي الإشتراكي لاقى قبولا لدى كثير من الدول الفقيرة، وعدد من الدول الأخرى وظفت النسق الإشتراكي وحافظت على أصولها وهويتها التراثية الثقافية.

ورأت معظم الدول الإفريقية في النظرية الإشتراكية مفتاح الأمل يساعدها في الخروج من كثير من مآزقها، ورأت في معارضة الإشتراكية للرأسمالية الإستعمارية خيارا مناسبًا لها لأنه يحارب الإستعمار. إضافة إلى ذلك، فإن نجاح الثورات الإشتراكية في العالم وبطريقة مستمرة شجع كثيرا من النظم على إتخاذ الإشتراكية بديلا للنظام الرأسمالي. كما أن الرأسمالية تبدو أمام هذه الدول طريقا مسدودا، حيث لا سبيل للقضاء على الفقر والجهل وتوفير حياة إنسانية كريمة لملايين الفقراء إلا بإختيار الإشتراكية، بل إن التنمية حسب أغلب القادة الأفارقة إما أن تكون إشتراكية أو لا تكون على الإطلاق.<sup>2</sup>

إن أهمية الهوية الأيديولوجية وعلاقتها بموضوع المواطنة في النظم الإفريقية، تكمن في أن هذه الهوية الأيديولوجية هي المحدد الرئيسي لطبيعة الحقوق والواجبات المنصوص عليها قانونا، إذ أن الإختيار الأيديولوجي للنخب السياسية عقب الاستقلال، أسس بالضرورة إلى قاموس حقوقي، كان مسؤولا عن تكوين جيل من المواطنين متشبعين بالقيم والأفكار الإشتراكية، ومتحمسين للدفاع عنها والإيمان بدورها في تطور المجتمع وتحقيق المساواة بين جميع الطبقات. وانعكس هذا التوجه على أنظمة التربية بشكل ملحوظ في كافة المراحل التعليمية، وبشكل

<sup>1</sup> - عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "البعد السياسي لحركة تعليم الكبار : منظور عالمي"، في، هلال عصام الدين علي، وطلعت عبد الحميد فايق (محررين)، قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2002. ص.154.

<sup>2</sup> - Julius K. Nyerere, "Ujamaa-The Basis of African Socialism," **The Journal of Pan African Studies**, vol.1, No.1, 1987, pp.6.9.

خاص في مجال التنشئة السياسية، وقنوات "تعليم الكبار" حسب تعبير "إيفان إيلش" Ivan Illich والتي سُوِّست تسييساً منقطع النظير، حيث أخذت التربية السياسية مساحة كبيرة من مساحات المنهاج التربوي.<sup>1</sup> فالتوجه الإشتراكي إنتشر في القارة الإفريقية بشكل كبير، وضُخمت المخرجات الرمزية للنظم الإفريقية لأجل تعبئة المواطنين وتحقيق نوع من الإلتفاف والرضا وبلوغ الشرعية.

مع إنهيار الإتحاد السوفييتي وسقوط حائط برلين، وما صاحبه من تغيرات جذرية في المفاهيم وممارسة السلطة خاصة في دول أوروبا الشرقية، وتنامي هيمنة النماذج الرأسمالية وسيطرتها بقيادة الولايات المتحدة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة الأخذ بالقيم والأفكار المرتبطة بالنموذج الغربي الأمريكي خاصة في بعث الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية الكبرى.

وهكذا رأينا كيف اصطبغت حركة تعليم الكبار في العالم بهذه التوجهات التي بدأت تركز على قضايا محورية كبرى، مثل قضية مكافحة العنصرية، والعناية بالبيئة، وتفعيل دور المرأة، وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواطنة الديمقراطية، والديمقراطية التشاركية، وجميعها قضايا ومسائل تمثل الإنشغالات الكبرى للنموذج الرأسمالي. وهذه الصيغ المستحدثة لبرامج تعليم الكبار فرضت نفسها وبشدة على الساحة الإفريقية، ملغية بذلك عهد الإشتراكية وما صاحبها من رؤى وأفكار، حيث لعبت المعارضة السياسية الإفريقية في هذا الصدد، الدور المحوري لما يسميه "إيفان إيلش" تعليم الكبار، بحيث ساهمت المعارضة في إعادة نمذجة دور المواطن في المشاركة السياسية، والانتقال من المواطن المعبأ "تعبئة سياسية" إلى المواطن المشارك "مشاركة سياسية"،<sup>2</sup> وهو ما يفسر إنخراط المواطنين في الإحتجاجات والمظاهرات المنددة بالسلطة مع مطلع التسعينيات، والمطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية، والانتقال من المطالب الطائفية العرقية القبلية، إلى مرحلة تسييس المطالب، والدعوة إلى تعديل القوانين والنصوص، وهو ما تجلى في العديد من النماذج مثل بوركينا فاسو، زيمبابوي، جنوب إفريقيا، أفريقيا الوسطى، نظم شمال أفريقيا...

وإذا كان المواطن الإفريقي في واجباته اتجاه دولته مشتت الإتجاه بسبب عدم وضوح الرؤى الإيديولوجية من جهة، وتعدد الإنتماءات والولاءات العرقية والإثنية من جهة أخرى، فإن جانب الحقوق لم يسلم هو الآخر من التشويه الذي أثر بشكل مباشر على المواطنة في أفريقيا، فمعدلات الأمية، والرعاية الصحية، والمستوى المعيشي هي الأدنى في العالم.<sup>3</sup> كما أن أغلب النظم الإفريقية يعاني

<sup>1</sup> - Ivan Illich, *Deschooling Society*, Mexico: CIDOC Cuernavaca, 1970, pp.58-60.

<sup>2</sup> - *Ibid*, pp.28-29.

<sup>3</sup> - أنظر الملحق رقم 01

مواطنوها من تمييز صارخ في الاستفادة من الثروة والمشاريع التنموية، إما على أساس قبلي مثل رواندا، وزمبابوي، وكينيا، والتشاد، وليبيا... وإما على أساس ديني مثل المسلمين المهمشين في أفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو، ونيجيريا..، وتأسيسا على ذلك، فإنه بالقدر الذي لعبت فيه البيئة الإثنية والقبلية في تشويش جانب أو شق الواجبات في المواطنة، ساهمت الدولة بسياساتها الإنتقائية في حالات، وضعف قدرتها التغلغلية في حالات أخرى، في إضعاف شق الحقوق من المواطنة، بالمقابل كانت المعارضة في أغلب الحالات ضحية السياسات الإنتقائية وتحجيم مركزها في العملية السياسية، مما جعل العديد منها ينخرط في أعمال عنف عن طريق امتلاك ميليشيات تابعة تزيد من حجم الهوة بين المواطن والكيان السياسي، وتسهم في تجزئة وانشطار الولاءات السياسية في النظم الإفريقية.

ب- دور المعارضة في حماية حقوق الإنسان في أفريقيا: منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سارعت الفواعل الدولية، كالأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات غير الحكومية إلى البحث عن أدوات ملزمة لجميع الأطراف، وذلك من أجل حماية حقوق الإنسان في جميع الميادين.

وإذا كان المجتمع الدولي منذ اتفاقيات "جنيف" لسنة 1864، قد وضع مجموعة من الإجراءات الدولية، للتخفيف من معاناة الجرحى، والمرضى ومنكوبي الحروب، فإنه لم يرق بصياغة قوانين صارمة وفعالة تحمي الأفراد من تجاوز السلطة أثناء الإعتقال، وتقييد الحريات والإخلال بأدمية الفرد في حالة السلم وأثناء الاضطرابات والحروب الداخلية، إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وجاءت هذه الإجراءات أو الأدوات في إطار اتفاقيات دولية سواء تعاقدية أو غير تعاقدية، بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث سارعت الفواعل الدولية كالأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات غير الحكومية، إلى البحث عن أدوات ملزمة لجميع الأطراف، وذلك من أجل حماية حقوق الإنسان في جميع الميادين.

لقد قامت الأمم المتحدة ومؤسساتها باتخاذ عدد من التدابير الخاصة بجعل ثلاثية حقوق الإنسان، الديمقراطية، واقتصاد السوق، عولمية التنفيذ وعالمية المبدأ، بدءاً بتكريس مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية والجماعية عند ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة، التطهير العرقي، أو التعديات السافرة ضد حقوق الإنسان، وذلك من خلال إنشاء محاكم متخصصة في بلجيكا وسويسرا، لمتابعة مواطنين أجانب لحكامهم، أو إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة برواندا وأخرى بيوغسلافيا، وذلك قبل تفعيل معاهدة روما سنة 1998، التي أسست فعليا

للمحكمة الجنائية الدولية،<sup>1</sup> التي تقر المادة الخامسة منها بتحريم جرائم العدوان، والإبادة، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

لقد ساهم العديد من المفكرين والباحثين في نشر هذه الرؤية الأمريكية من بينهم "جوشوا مورافتشيك" (Joshua Muravchik)<sup>2</sup>، حيث ناقشوا كيفية نشر القيم الخاصة بحقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية، سواء عن طريق الدبلوماسية، أو المساعدات المالية التي تقدمها الإدارة الأمريكية، وإذا إقتضى الأمر استعمال العمل العسكري (التدخل الديمقراطي)<sup>3</sup>.

وعليه طالبت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، من الدول التي لا تتوافق مع طروحاتها لحقوق الإنسان، إعادة بناء إطار مؤسساتي يسمح في أن واحد بالتماشي مع التصورات الغربية، وذلك بإعطاء المواطنين الوسائل لممارسة حقوقهم بمختلف أنواعها، من خلال الديمقراطية التشاركية المبنية أساساً على حقوق الإنسان.<sup>4</sup>

إن المعارضة السياسية تسعى في المقام الأول للمشاركة في مراقبة التطبيق الفعلي لمعايير واحترام قواعد حقوق الإنسان، ولهذا فإنها تلجأ إلى القرارات الأممية لتؤكد على أن المعايير والتشريعات والمنظومة الحقوقية الداخلية لا قيمة لها مادام محتواها ومعناها لم يرسخ في أذهان المسؤولين، ولذلك عادة ما تستنجد المعارضة السياسية في النظم الإفريقية بالمنظمات غير الحكومية.<sup>5</sup> وبعد استقصاء

<sup>1</sup>- غالي بطرس، "العلاقة بين مفاهيم الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان متكاملة"، العالم الاستراتيجي، الجزائر، ع. 8، جانفي 2009، ص. 14.

<sup>2</sup>- يعتبر "جوشوا مورافتشيك" من أبرز باحثي السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أبرز مفكري "التيار المحافظ الجديد" وهو تيار يميني، هو من مواليد 1947 كتب 11 كتاباً متخصصاً في الدراسات السياسية أبرزها:

Heaven on Earth: The Rise and Fall of Socialism (2002), and Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny (1991). Making David Into Goliath was featured on CSPAN in July and August 2014, Trailblazers of the Arab Spring: Voices of Democracy in the Middle East(2013),

<sup>3</sup>- عمر بسيوني، "الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، السياسة الدولية، يناير 1998، العدد 127، ص. 117.

<sup>4</sup>- تعزز هذا المسعى بالتأسيس للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب : صودق عليه سنة 1981، ويتألف من ديباجة و68 مادة ويبين هذا الميثاق الحقوق المحمية تحت لوائه، وتتولى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان بموجب هذا الميثاق بمراقبة مدى إلتزام الدول الأعضاء بتعهداتها.

<sup>5</sup>- Résolution de l'Assemblée générale des Nations Unies du 17/12/1979, portant adoption d'un «Code de conduite pour les responsables de l'application des lois».



شكاوي الأفراد والجماعات والتحقق من وقائعها وأدلتها ونشرها في نشرات دورية وغير دورية، وحث السلطات على تحرير المعتقلين السياسيين، وإيقاف التعذيب والممارسات غير الإنسانية، ونشر التقارير على نطاق واسع، تلعب هذه الحملات دورا فعالا في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، أما المعارضة السياسية في تنسيقها مع هذه المنظمات الدولية فإنها تعمل تحت المظلة الرقابية، مستندة في ذلك إلى النصوص الدولية كالمادة الأولى المشتركة لإتفاقيات جنيف، وإجراءات المراقبة المنصوص عليهما في العهدين لسنة 1966.

وفي كثير من الحالات سعت المعارضة السياسية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية<sup>1</sup> لتحل محل الدول في تعاملاتها مع المواطنين من أجل حمايتهم أو القيام بما يسمى "التدخل غير المادي"<sup>2</sup>، مستغلة في ذلك العجز الإرادي للدولة، الناتج عن التسلط الحكومي في بعض الحالات، والعجز غير الإرادي في حالة الأزمات أو الكوارث الطبيعية، مستدلة بالقرارات الأممية على سبيل المثال المادة الثالثة المشتركة لإتفاقيات جنيف 1949، واللائحتان الأمميتان 43-131 لسنة 1988، و45-100 لسنة 1990.

ومن خلال إستغلال علاقة المعارضة السياسية في النظم الإفريقية بالمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وكذا الوظيفة الإستشارية التي تتمتع بها هذه المنظمات، قامت هذه المنظمات بالإخطار عن العديد من الانتهاكات المسجلة في القارة الإفريقية كمجازر موزنبيق "1981-1992"، والصومال "1988-2005"، وبورندي "1993-2005"، وكونغو كينشاسا "1996-2005"، والسودان "2003-2007"، وفي المحصلة ساهمت منظمة العفو الدولية مثلا في 90% من الشكاوي المقدمة لدى لجنة حقوق الإنسان سابقا،<sup>3</sup> وغالبا ما كانت تؤدي دور محامي الشعوب الإفريقية اتجاه حكوماتهم.

وإذا كان للمعارضة السياسية في النظم الإفريقية في مجمل الحالات سابقة الذكر الفضل في التبليغ عن الانتهاكات الإنسانية وحشد التأييد الدولي من أجل تحرير المعتقلين، أو وقف المجازر الإنسانية، أو بالتحقيق في مسؤولية بعض الإبادات الجماعية، فإن المعارضة هي الأخرى كانت بالمقابل أحد المتضررين من

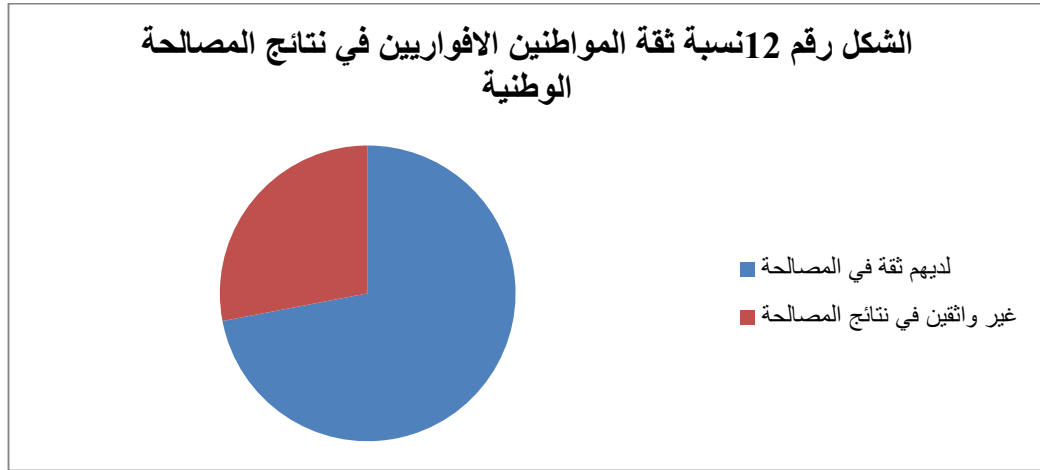
<sup>1</sup> - إن إتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين بها لسنة 1977، أعطوا للمنظمات غير الحكومية الإستعجالية الناشطة في المجال الإنساني، دور الحامي البديل للدولة لتحل محلها وتقوم بوظائفها في تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث أعطتها هذه الإتفاقيات حق زيارة كل الأماكن التي يوجد بها أسرى حرب أو معتقلين مدنيين، كذلك يمكن لها تقديم المساعدات الإنسانية. أنظر مادة 10 من الإتفاقية الأولى والثانية والثالثة، والمادة 11 من الإتفاقية الرابعة، والمادة 5 فقرة 4 من البروتوكول الأول. المادة 126 فقرة 4 من الإتفاقية الثالثة لسنة 1949.

<sup>2</sup> - Mario Bettati , « Le droit d'ingérence , mutation de l'ordre international, » **op.cit** , p. 60.

<sup>3</sup> -M. Lefebvre, **op.cit**, p.127.

السياسات القمعية للمعارضة، حيث تعرض العديد من الناشطين السياسيين والمعارضين والحقوقيين للملاحقات والتعذيب والإغتيال، كلها تم تجاوزها بما بات يعرف بـ"المصالحة الوطنية" في مسعى لتجنيب المسؤولين عن تلك التجاوزات من المحاسبة، والأبرز في هذا الشأن نموذج البنين في "مشروع الحوار الوطني الجامع بغرض تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية والإستقرار السياسي"، إضافة إلى النموذج الإيفواري، حيث تم تشكيل "لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في كوت ديفوار"، وهي هيكل تأسس في سبتمبر عام 2011، مستوحى من نموذج جنوب أفريقيا لفترة ما بعد الفصل العنصري، ويعنى بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال عقدين من الصراع السياسي (1990-2011)، في محاولة لتضميد الجراح وخلق مناخ من السلام الإجتماعي والسياسي في كوت ديفوار. وعملت اللجنة المتألفة من 11 عضواً، منذ تشكيلها، على تحديد قائمة الضحايا الذين شملتهم إنتهاكات الأزمة منذ انطلاقتها، إلى حين إحتدامها عندما رفض الرئيس الإيفواري السابق "لوران غباغبو" الإعراف بهزيمته في إنتخابات العام 2010. لقد كانت عملية تجاوز الإنتهاكات والتجاوزات الإنسانية التي حدثت في العقدين الأخيرين بكوت ديفوار أمراً عسيراً، والأصعب من ذلك إيجاد صيغة قانونية ترضي الشعب الإيفواري، فعندما قام الرئيس بإصدار القانون، ومع أنه كان من المفترض ألا يشمل العفو، الجرائم التي ارتكبت ما بين أكتوبر 2002 ومارس 2003، فقد مُنحت الحصانة من العقاب لعدد من القادة السياسيين والعسكريين في فترة النزاع المسلح بين عامي 2002 و2003. وشملت قائمة من مُنحوا الحصانة الرئيس السابق "أنجي فيليكس باتاسيه"، رئيس البلاد في تلك الفترة، ووزير دفاعه "جان جاك ديمافوث"، ومساعد الرئيس للشؤون الأمنية، "مارتن كومتامادجي".<sup>1</sup> وهو الأمر الذي أعتبر قناعة من المعارضة التي وصلت في مسار ديمقراطي إلى السلطة، بأن إثارة بعض القضايا الحساسة والحديثة نسبياً من شأنه جر النظام إلى المزيد من التمردات والإنقلابات وأعمال العنف، وهو الأمر الذي تقبله الشعب الإيفواري بمزيد من الرضى والثقة في نجاح المعارضة في مسعاها للصلح الوطني كما أشارت إلى ذلك أغلب الدراسات والتقارير، والتي على رأسها دراسة "أفروباروماتر" كما يبين الشكل رقم 12.

<sup>1</sup> - Actions pour la Protection des Droits de l'Homme, Ligue Ivoirienne des Droits de l'Homme, Mouvement Ivoirien des droits Humains, «**Observatoire de la Justice transitionnelle de cote d'ivoire**, » France : NED National Endowment for democracy,2013, pp.11-12.



المصدر : Observatoire de la Justice transitionnelle de cote d'ivoire, op.cit p.13

لكن اللافت في البيئة الحقوقية بأفريقيا وموقع المعارضة فيها، أن المعارضة السياسية لم تكن ايجابية أو ضحية في كل أدوارها، بل إن المعارضة هي الأخرى انخرطت في العديد من التجاوزات التي جعلت من المعارضة جزءاً كبيراً من الأزمة الحقوقية التي تعيشها النظم الإفريقية، وما تجاوزات السيليكاف في أفريقيا الوسطى، وحركة من أجل التغيير الديمقراطي في زيمبابوي، وحركة تحرير أزواد في مالي، والجمهوية الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا، إلا أمثلة عن ذلك، ففي أوغندا اختطف عشرات الرجال والنساء والأطفال على أيدي أفراد جماعة جيش الرب للمقاومة المسلحة، وأقدم أفراد هذه الجماعة على إغتصاب نساء وفتيات، وإساءة معاملة عدة أشخاص آخرين، وقتل عدد من المدنيين بوجه غير مشروع، كما تعرض كثير من المعتقلين لمعاملة سيئة أثناء إحتجازهم في ظروف تهدد حياتهم بعد القبض عليهم تعسفياً. وتلقى بعض الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان تهديدات أو تعرضوا للإعتقال لقيامهم بأنشطتهم المهنية.

### المطلب الثالث: المعارضة في معادلة التعددية السياسية والتداول على السلطة في أفريقيا.

تعرف التعددية على أنها: " مجموعة الترتيبات المؤسسية من أجل توزيع واقتسام السلطة الحكومية بالإضافة إلى القيم والعقائد التي تدافع عن هذه الترتيبات"<sup>1</sup>، ويقترب الدكتور "سعد الدين ابراهيم" من التعريف السابق في نظريته للتعددية التي قصد بها أنها: " مشروعية القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، أما الدكتور "محمد الرميحي" فيجد في التعددية مفهوما حديثا، وهو بداية الطريق، أو مكان ما من طريق اسمه الديمقراطية. وينظر الأستاذ "عبد الرحمن أبو زيد" إلى التعددية على أنها: "هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء المطروحة لكي تعبر عن نفسها سلميا"<sup>2</sup>.

أما عن التعددية الحزبية فيعرفها "بوكرا ادريس" في كتابه "الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية" على أنها: " وصول أكثر من حزبين إلى البرلمان (ثلاثة فما فوق)<sup>3</sup>، وفي ظل هذا الوضع ينصب على كل من هذه الأحزاب الحصول بمفرده على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبرة، بالتالي الحكم بمفرده، ذلك ما يدفعه إلى التحالف مع الأحزاب الأخرى، غير أن هذا التحالف قد يتعرض للتصدع عندما يكون قائما بين أحزاب مختلفة في الأهداف والمبادئ، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي "<sup>4</sup>.

تمثل التعددية الحزبية واحدة من المبادئ الدستورية الهامة التي تقوم عليها الديمقراطية، بل وتعد أحد أبرز الآليات السياسية لتحقيق هذه الديمقراطية، عن طريق ضمان الإشتراك الجماهيري في الحكم من خلال منحها حرية اختيار ممثليها، لذلك فإن علاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية هي علاقة وطيدة جعلت الفقه يكاد يجمع على أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب، فبالمعنى الواسع تعني الحرية الحزبية، أي أنها تجمع ولو بشروط معينة، الحق في التعبير عن النفس ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من

1- صلاح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

2- الهادي رياض عزيز، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1996، ص. 63.

3- بوكرا ادريس، مرجع سبق ذكره، ص. 118.

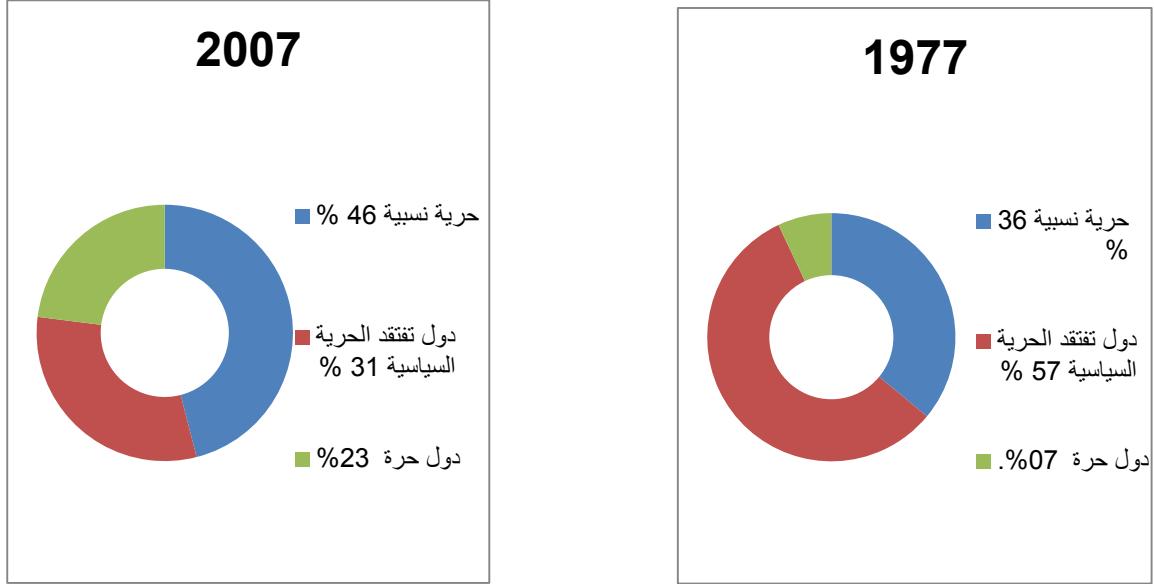
4- مدحت، أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004، ص. 32. 33.

المجتمعات السياسية، من أجل الوصول للسلطة أو المشاركة فيها، فالتعددية الحزبية بهذا المعنى هي وجود أكثر من حزب في الدولة.

عرفت التعددية السياسية في أفريقيا تذبذبا واضحا عكسته خصوصيات الطابع الإنتقالي داخل كل نظام إفريقي، كما ارتبطت الظاهرة بالهندسة الدستورية والقانونية في كل نظام، إذ ارتبطت بعض التجارب بالعقلانية القانونية، بمعنى إضفاء الرشد القانوني على العديد من القوانين، على رأسها دستور الدولة، بما في ذلك قانوني الأحزاب والانتخابات، وفي هذا الصدد قد تتخذ الدول أشكالا مختلفة حسب طبيعة السياق السابق على الانتقال نحو التعددية الديمقراطية، ففي سياق سلطوي حديث مثل النظام الأوغندي، الزمبابوي، مالاوي، الكامرون، رواندا، الكونغو الديمقراطية. يتخذ الإصلاح نحو التعددية شكل تقليص مساحة الإستبداد، المرتبط بالقيادة الفردية، وبشخصنة السلطة والأشكال المختلفة من الأبوية، وتتخذ العقلانية القانونية الشكل المتمثل في فك الارتباط بين الحزب الواحد والدولة، وتحسين قدرات للنظام السياسي، وتندرج حالات عديدة مثل الجزائر، تنزانيا، السنغال، كينيا، أثيوبيا في هذا الإطار.

ومن ثم فإن منطق الهندسة الدستورية المواكبة للانتقالات الديمقراطية، مبني على إعادة ترسيم التوازنات التي يتوصل إليها في السياق الإنتقالي، والتقليص من هامش عدم اليقين الذي يرافقه، إذ أن أهم ما يميز سياقات الانتقال إلى التعددية في النظم الإفريقية هو إنخفاض مستوى اليقين من مآلات التحول أو مايسميه "جيمس روزنو" STALMATE" إذ أسفرت الضغوط الداخلية نحو تسريع انفتاح الفضاء السياسي دون تقدير للخصوصيات الداخلية أو حساب لنتائج الإنفتاح المفاجئ.

الشكل رقم 13 الحرية السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء



Source: Freedom House, op.cit,p.1

### 1- جدلية الديمقراطية غير التعددية والتعددية الحزبية في أفريقيا:

كشفت التجارب التحولية في العديد من النظم السياسية الأفريقية عن هشاشة الأحزاب والحركات السياسية، حيث تميزت في العديد من النظم بضعف التنظيم، وقصر التوجه، والفراغ الأيديولوجي، بل وصل الأمر في حالات إلى فوز المعارضة في الانتخابات وفشلها في تشكيل الحكومة نتيجة الانقسامات، مثل النموذج الكيني في 2008، حيث ونتيجة الانقسامات الحادة فشلت المعارضة بعد فوزها من تشكيل الحكومة، ما أدى إلى إنحسار المجال السياسي لصالح الحزب الحاكم، وتأسيسا على ذلك راجت أطروحة الديمقراطية غير الحزبية والتي يعد الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" أحد روادها والمدافعين عنها،<sup>1</sup> حيث يرى أن هذا النمط التنظيمي يضمن التطبيق الفعلي للديمقراطية بعيدا عن مخاطر التعددية والانقسام، كما أن هذا النمط حسب "موسيفيني" وهو المطبق في أوغندا بقيادته على رأس حركة المقاومة الوطنية،<sup>2</sup> يضمن تحقيق الأهداف المتعلقة بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والتنمية، والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وعلى الرغم من قوة مسلمات أطروحة "موسيفيني" التي ترجع في أصلها إلى

<sup>1</sup> - ترجع فكر الديمقراطية غير الحزبية إلى عالم السياسة الأرجنتيني "غليمو أودنيل" في مقارنته "البيروقراطية السلطوية"

<sup>2</sup> - يرى "موسيفيني" أن الحركة الوطنية التوافقية التي تكون بديلا عن الأحزاب السياسية تضم في عضويتها الكوادر والعناصر الجيدة

ونخبة المجتمع، Clear Headed Movement with Clear Objectives and Good Membership

مقاربة البيروقراطية السلطوية لـ"غيليرمو أودنيل" "Guillermo O'Donnell" إلا أنها فقدت بريقها مع نهاية الثمانينيات، خاصة بعد الركوض الإقتصادي والتخلف السياسي الذي عرفته نظم عديدة اعتمدت هذا النمط التنظيمي، علاوة على التجاوزات الإنسانية المسجلة في هذه النظم في حق الأقليات والجماعات الإثنية والعرقية، تحت مسميات الحفاظ على الوحدة الوطنية، مثل ما حدث في العديد من الدول كالشيلي، والعراق والعديد من النظم الإفريقية كليبيا، رواندا، أوغندا...

على الرغم من أن التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية أصبحت القاعدة أو المبدأ العام في أفريقيا، فإنه من الضروري التمييز بين أشكال الظاهرة ومضامينها، ففي معظم الدول الأفريقية تشير التطورات الأخيرة إلى أن الانتخابات التعددية تبدو مجرد مناورة من جانب النظم الحاكمة، نظرا لما تتطوي عليه من مضامين إقتصادية تتمثل في تدفق المعونات والمساعدات الإقتصادية، ويرجع ذلك إلى دورها في دعم وتحسين الصورة السياسية للنظم الحاكمة في الميدان الدولي، وحتى بالنسبة للنظم التي تقلدت السلطة من خلال الانتخابات الشعبية مثل زامبيا، فإنها ارتدت بعد ذلك إلى الحكم الأوتوقراطي، من خلال إجراء انتخابات مصطنعة، ومن هنا يتمثل الوضع السائد في اتجاه معظم الحكام إلى ما يمكن تسميته بالإنقلابات الانتخابية، حيث يتم من خلالها ضمان البقاء في السلطة. وتشمل الوسائل المتبعة في هذا السياق قمع أحزاب المعارضة وإجبارها على الإنصياع والخضوع، والإفساد السري للعملية، أو ما يسمى بالترتيبات الانتخابية أو الانتخابات الحرة الميكافلية، والأمثلة على ذلك كثيرة تشمل نظما ك: النيجر، غامبيا، غانا، الكامرون، زيمبابوي، توغو، كينيا، زامبيا، ساحل العاج، السنغال، أوغندا، في الفترة الممتدة بين 1996-2012 ففي زيمبابوي لا يزال الرئيس "موغابي" قابعا في الحكم منذ سنة 1980 تاريخ استقلال البلاد، وفي زامبيا تحول الرئيس "باتريك" إلى مستبد بالتلاعب في القوانين الانتخابية لضمان تأييد حكمه واستمراره في السلطة، كما أن طبيعة العملية الانتخابية وسياساتها ونتيجتها في العديد من الدول مثل: غامبيا، النيجر، غانا، كانت واحدة حيث كان التلاعب والسيطرة السمتين البارزتين في كل مرحلة من مراحل عملية الانتقال، وتأسيسا على ما سبق فإن تجربة التعددية في أفريقيا لا يزال يكتنفها الكثير من الغموض والجدل، وقد شابها في الوقت ذاته قدر كبير من الفوضى والعنف، ومازالت تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تؤثر في فعاليتها وصدقيتها بوصفها آلية من آليات التحول الديمقراطي، والتغيير السياسي داخل القارة الأفريقية.

ويمكن الإشارة إلى تجارب بعض الدول الإفريقية سواء فيما تعلق بالركود والجمود أو بالنجاح النسبي للتعددية المواكبة لعملية التحولات الديمقراطية كالتالي:

## 2- المعارضة والتداول على السلطة في غانا:

تعد غانا من النماذج الديمقراطية القليلة في أفريقيا، حيث تشهد تداولاً سلمياً للسلطة منذ الأخذ بتجربة التعدد الحزبي في أوائل تسعينيات القرن الماضي، فخلال العشرين عاماً الماضية من عمر التجربة الديمقراطية، شهدت البلاد تداولاً سلمياً للسلطة بين حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الذي أسسه الرئيس السابق "جيري رولينجز"، والذي نجح في انتخابات عامي 1992، 1996، ثم خسر بعد ذلك لدورتين متتاليتين عامي 2000، 2004 لصالح منافسه الحزب الوطني الجديد برئاسة الرئيس السابق "جون كوفور"، لكن حزب "كوفور" خسر الجولة الأخيرة من الانتخابات التي تمت أواخر عام 2008 لصالح حزب المؤتمر الذي فاز مرشحه "جون عطا ميلز" بالرئاسة.<sup>1</sup>

جدول رقم (10) يوضح تداول السلطة على مقعد الرئاسة بين حزبي المؤتمر الوطني الديمقراطي والحزب الوطني الجديد

الانتخابات الرئاسية	الحزب الفائز
1992	جيري رولينجز مرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الحاكم
1996	جيري رولينجز مرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الحاكم
2000	جون كوفور مرشح الحزب الوطني الجديد المعارض
2004	جون كوفور مرشح الحزب الوطني الجديد الحاكم
2008	جون ميلز مرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المعارض
2012	جون دراماني ماهاما مرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الحاكم

يؤرخ للتجربة الديمقراطية في غانا مع دستور 1992 والذي تضمن مجموعة من المبادئ التي أكدت على احترام الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان والحكم الجيد، ناهيك عن فكرة التعدد الحزبي وعدم

<sup>1</sup> - Clementina Amankwaah, "Election-Related Violence: The Case of Ghana," CURRENT AFRICAN ISSUES, Vol. 56, NORDISKA AFRIKA INSTITUTET, UPPSALA 2013, pp.22-26.



التمييز، وكذلك تحديد مدة الترشح لإنتخابات الرئاسة في دورتين فقط، أربع سنوات لكل منهما على غرار النظام الأمريكي، أو حتى القوانين الشارحة أو المفسرة والمنظمة للعملية الديمقراطية<sup>1</sup>.

تميزت تجربة التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة في غانا منذ بدء عملية التحول الديمقراطي عام 1992، بجملة من الخصائص جعلتها تنفرد عن باقي نماذج التعدد الحزبي في القارة، خاصة وأن مواعيدها الانتخابية تزامنت مع العديد من التجارب الانتخابية السلبية لنظم إفريقية مثل كينيا وزمبابوي، أوغندا، التشاد، مالاوي، وبالتركيز على الإنتخابات الرئاسية التعددية التي تمت عام 2008 يمكن الوقوف على جملة ملاحظات مهمة بشأن نجاح هذه التجربة التعددية:

1- إن عملية التداول السلمي للسلطة تتم بين حزبين كبيرين فقط بالرغم من فكرة التعدد الحزبي. ربما هذا لا يعود فقط لفترة التسعينيات، وإنما لفترة الستينيات مع اختلاف القوى السياسية في كل فترة، فخلال عقد الستينيات سادت قوتان رئيسيتان: الأولى هي "النكروميون"، نسبة إلى "كوامي نكروما" ذو التوجهات الاشتراكية صاحب حركة التحرير، وأول رئيس للبلاد بعد الإستقلال وحتى عام 1966. الثانية هم أتباع الرئيس "كوفي بوسيا دانكوه"، ذي التوجه الرأسمالي الذي حكم البلاد في الفترة من 1966 وحتى عام 1972. أما في عقد التسعينيات فقد برزت قوتان رئيسيتان أيضاً، الأولى هي "القوة الوطنية الإصلاحية"<sup>2</sup> التي مثلها حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الذي أسسه الرئيس السابق "جيرى رولينجز"، والذي وصل للحكم عقب إنقلاب عسكري في عام 1981. ولم يكن للحزب أيديولوجية فكرية

<sup>1</sup> - هناك ارتباط قوي في غانا بالتحربة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الهندسة الدستورية والمؤسسية في غانا منذ 1992 على محاكاة النموذج الأمريكي، وهي لذلك تحظى باهتمام كبير من قبل الساسة الأمريكيان، لعل هذه الأجواء الإيجابية هي التي دفعت الرئيس الأمريكي أوباما إلى زيارة غانا بعد وصوله للسلطة، حيث كانت غانا أول دولة أفريقية جنوب الصحراء يقوم أوباما بزيارتها، حيث ألقى خطاباً داخل البرلمان أشار فيه إلى أن غانا التي كانت أحد أكبر مراكز تجارة العبيد في أفريقيا أصبحت "نموذجاً للدول الديمقراطية في أفريقيا"، داعياً قادة الدول الأفريقية إلى وضع حد للممارسات غير الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وانتهاج سياسات تقوم على مبدأ "الحكم الرشيد"، ومشجداً على ربط دعم بلاده لجهود التنمية في الدول الأفريقية.

<sup>2</sup> - لقد جاء صعود حزب "رولينجز" على حساب التيار النكرومي بعد عجز الأخير عن تطوير نفسه، فضلاً عن الإنقسامات التي تعرض لها وانقسامه لثلاثة أحزاب هي حزب مؤتمر الشعب، وحزب التضامن الشعبي العظيم، وحزب مؤتمر الشعب الوطني. القوة الثانية هي الحزب الوطني الجديد الذي أسسه الرئيس السابق جون كوفور عام 1992، والذي إلتزم بمبادئ بوسيا دانكوه الليبرالية. وقد ظل الحزب يشكل المعارضة الرئيسية لحزب المؤتمر الوطني، إلى أن نجح جون كوفور في انتخابات عام 2000 في مواجهة جون عطا ميلز مرشح حزب المؤتمر.

واضحة، حيث ثار في حينها جدل كبير داخل الأوساط السياسية في البلاد حول هوية هذا الحزب، فأعتبره البعض ثوريا، في حين إعتبره آخرون شعبويا، وإعتبره تيار ثالث برجماتيا.<sup>1</sup>

2- إن عملية المشاركة في الإنتخابات، خاصة بالنسبة للمعارضة، هي الأفضل من فكرة المقاطعة، لأنها تساهم في تحسين أداء الحكومة من ناحية، كما تعد من ناحية أخرى، تدريبا للمعارضة حال وصولها للسلطة بعد ذلك. وقد حدث هذا بالنسبة للحزب الوطني الجديد الذي قاطع إنتخابات عام 1992 البرلمانية بعد هزيمة مرشحه "جون كوفور" في الإنتخابات الرئاسية وما تردد عن حدوث تجاوزات بها، لكن الحزب عاد وشارك في إنتخابات عام 1996 بالرغم من خسارة كوفور لها، لكنه نجح في الحصول على 61 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ 199 مقعدا، وبالتالي شكّل المعارضة الرئيسية في البلاد، وهو ما دفعه لإظهار سلبيات حكومة المؤتمر، الأمر الذي ساهم في فوزه في انتخابات 2000 على الصعيد الرئاسي والبرلماني في آن واحد .

3- وجود رغبة سياسية لدى النظام الغاني في احترام قواعد الدستور واللعبة الديمقراطية فيما يتعلق بعملية تداول السلطة، لاسيما فيما يتعلق بعدم تولي الرئاسة أكثر من دورتين (مدة الدورة الواحدة أربع سنوات)، حيث كان "جيرى رولينجز" أول من إحترم الدستور بعدم ترشحه لدورة ثالثة في انتخابات 2000 بالرغم مما تردد في حينها حول رغبته في الترشح، وقيامه بترشيح نائبه الرئيس الحالي "جون عطا ميلز" الذي خسر الإنتخابات في مواجهة "جون كوفور". الأمر نفسه حدث مع "جون كوفور" بعد إنتهاء مدة ولايته الثانية عام 2008، حيث قام بترشيح "نانا أكوفو أدو" Nana Akufo-Addo الذي خسر الإنتخابات لصالح "جون ميلز" لتعود البلاد لحكم المؤتمر الوطني بعد فترة غياب إستمرت ثمان سنوات.<sup>2</sup>

4- إن حسم عملية الإنتخابات الرئاسية لا يتم إلا من خلال جولة الإعادة، وحتى في هذه الجولة غالبا ما يكون هناك تقارب كبير في نسب التصويت، وهو ما يعكس حالة الشفافية والنزاهة التي اتسمت بها الإنتخابات في غانا بصفة عامة مقارنة بغيرها؛ ففي إنتخابات عام 2000 على سبيل المثال والتي فازت فيها قوى المعارضة التي مثلها في حينها حزب المؤتمر، حصل "كوفور" في الجولة الأولى على 48% مقابل 44% لـ"ميلز". وفي الجولة الثانية حسم "كوفور" الجولة

<sup>1</sup> - Charles Wiafe Akenten, "Ghana- Country Report based on Research and Dialogue with Political Parties," IDEA, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2006, pp.5-6.

<sup>2</sup> - Jean Mensa, *An Evening Encounter With NANA AKUFO ADDO*, Ghana: The Institute of Economic Affairs, 2010, pp.5-8.

لصالحه بحصوله على 57%<sup>1</sup> أما في انتخابات 2008 فلم تحسم نتائج الانتخابات أيضا إلا من خلال الجولة الثانية وبفارق ضئيل للغاية، فقد حصل مرشح المعارضة "ميلز" على 47.8 % مقابل 49.3 % لصالح مرشح الحزب الحاكم "نانا أكوفو أددو". لكن تغيرت النتيجة في جولة الإعادة حيث حصل "ميلز" على 50.23 %، مقابل 49.77 لـ "أكوفو"، الأمر الذي دل على نزاهة الانتخابات بشهادة المراقبين الدوليين الذين أشرفوا عليها. فقد أشاد فريق مراقبي الانتخابات التابع للاتحاد الأوروبي بالجولة الأولى للانتخابات ووصفها بالديمقراطية، كما وصفت جولة الإعادة بأنها موثوق بها، وفي السياق ذاته كانت نتائج انتخابات 2012 متقاربة النتائج، بشكل كرّس مرة أخرى نزاهة العملية الانتخابية في غانا حيث فاز مرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي بنسبة 50.7 % مقابل 47.7 % لـ "نانا أكوفو أددو" مرشح الحزب الوطني الجديد.

5- السماح بالإشراف الدولي على الانتخابات، وعدم اعتبار ذلك إنقاصا من السيادة الداخلية للبلاد، فلقد ساهمت هذه الخطوة في تأكيد الصورة الإيجابية للديمقراطية في غانا، من خلال شهادة المراقبين الأجانب.

6- وجود لجنة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية، هذه اللجنة لا يقتصر عملها على الانتخابات الوطنية فقط، وإنما يناط بها أيضا الإشراف على كافة الانتخابات التي تشهدها البلاد بما في ذلك انتخابات النقابات المهنية، ويتم إختيار أعضائها بحسب الكفاءة والخبرة، ولا توجد مدة محددة لعضوية اللجنة، فضلا عن كونها مستقلة عن أي جهة حكومية، وهو ما يكسبها مكانة وهيبة لدى الجميع، ولعل هذا ما يفسر إعلان اللجنة فوز "جون ميلز" بالرغم من إعتراض الحزب الحاكم على بعض النتائج في الدوائر الأخرى، حيث أعلن رئيس اللجنة الانتخابية في غانا، "كوادو أفاري غيان"، أنه بناءً على النتائج الرسمية، فمن واجبي أن أعلن أن البروفسور "جون أتا ميلز" هو الرئيس المنتخب لجمهورية غانا.<sup>2</sup>

7- يرتبط بما سبق وجود مناخ إيجابي بخصوص حرية الصحافة بإعتبارها السلطة الرابعة في البلاد، وهو ما يساهم في ضبط أداء الحكومة، وتحجيم الفساد بسبب إمكانية الكشف عنه من خلال الصحافة الخاصة تحديدا؛ فالقوانين في غانا تسمح بحرية وسائل الإعلام والصحافة في ممارسة عملها دون تدخل من النظام السياسي أو الدولة في عملها، وهو ما جعل غانا تحصل في مارس 2010 على

<sup>1</sup> - Daniel Smith, «Ghana's 2000 elections: consolidating multi-party democracy,» **Electoral Studies**, N°. 21, 2002, pp. 495-499.

<sup>2</sup> - Lindsay Whitfield, "Change for a Better Ghana": Party Competition, Institutionalization and Alternation in Ghana's 2008 Elections,» **African Affairs**, Vol.108, Issue 433, August 2009, pp.631-635.

المركز الأول في حرية الصحافة على مستوى القارة والمركز رقم 27 على مستوى العالم.<sup>1</sup>

### 3- التعددية السياسية في زيمبابوي:

يعتبر النموذج الزيمبابوي في القارة الإفريقية من أعسر نماذج الانتقال الديمقراطي وأكثرها أحقية بالدراسة والتمحيص للوقوف على مكامن الخلل، فرغم حداثة النظام في المجتمع الدولي الذي يؤرخ له في 1980 إلا أن النظام بقي من أغلق النظم وأشدّها استبدادا، ورغم موجة التحول الديمقراطي في مطلع تسعينيات القرن العشرين إلا أن النظام لم يحرك ساكنا بأي ضمانات قانونية للمعارضة، ومع تراكم الممارسات الشمولية للسلطة وجد النظام نفسه ملزما بتنظيم أولى الاستحقاقات الرئاسية التعددية في 2008. حيث خاض الرئيس "روبرت موغابي" معركة الاستحقاق الرئاسي ضد زعيم المعارضة مورجان تسيفانجيراي وعلى الرغم من إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية وإنتخابات مجلس الشيوخ<sup>2</sup> التي جرت في اليوم ذاته مع الانتخابات الرئاسية، إلا أن نتائج الانتخابات الرئاسية بقيت لأزيد من شهر مما جعلها فريدة من نوعها في تاريخ الانتخابات الحديثة، ورغم الانتقادات الإقليمية والدولية وكذا الأممية<sup>3</sup>.

وبعد انتظار طويل وتزايد الضغوط الخارجية التي شككت كلها في نزاهة العملية الانتخابية، حيث أيقنت كل الجهات الدولية فوز المعارضة، تم الاعلان عن نتائج الإنتخابات بتاريخ 2 ماي 2008، حيث أعلن عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات، مما يوجب تنظيم جولة ثانية حددت في 27 جوان، وأن النتائج الرسمية تشير إلى فوز "تسفانجيراي" بنسبة 47,9% من الأصوات، بينما حصل الرئيس "موغابي" على 43,2%.

ورغم انغلاق النظام وممارساته الاستبدادية في الدورة الأولى إلا أن المعارضة ممثلة في زعيمها "مورجان تسفانجيراي" فضلت خوض الدورة الثانية وذلك راجع تحديدا للأمل الذي تركته نتائج الدورة الأولى حيث فازت بأعلى نسبة، بالمقابل اشترط "تسفانجيراي" تمكينا أكبر للمراقبين الدوليين، كما يجب أن تتاح

<sup>1</sup> - Peter Arthur, « Democratic consolidation in Ghana: the role and contribution of the media, civil society and state institutions,» **Commonwealth & Comparative Politics**, Vol.48, Issue 2, 2010, pp.210-214.

<sup>2</sup> - حسب النتائج المعلنة من قبل اللجنة الإنتخابية فاز كل من الحزب الحاكم والمعارضة بـ 30 مقعد في مجلس الشيوخ، بينما حصلت المعارضة على 99 مقعدا في مجلس النواب وحزب صغير موالي للمعارضة على 10 مقاعد مقابل 97 مقعدا لحزب "زانو بي إف"، وهي المرة الأولى التي يفشل فيها هذا الحزب في الفوز بالأغلبية منذ استقلال البلاد.

<sup>3</sup> - Michael Bratton, Eldred Masunungure, "Zimbabwe's Long Agony," **Journal of Democracy**, Vol. 19, N°.4, October 2008, pp.47.50.

للإعلاميين المحليين والدوليين حرية أكبر في تغطية الحدث السياسي الأهم في تاريخ زيمبابوي السياسي الحديث.<sup>1</sup>

إتهمت حكومة زيمبابوي المعارضة بتوطيد علاقاتها مع المنظمات الدولية التي تحاول التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للتأثير على نتائج الانتخابات، وهدد "موجابي" هذه المنظمات الدولية بوقف أعمالها الإنسانية إن لم تتخلى عن تلك السياسة، ودعت قمة عاجلة لدول أفريقيا إلى إرجاء الجولة الثانية، حيث صرحت حكومات تنزانيا وسوازيلاند وأنجولا بأن الظروف وأعمال العنف في زيمبابوي لا تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، كما دعا "بان كي مون" يوم 23 جوان إلى إرجاء موعد الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية بسبب أعمال العنف التي تعم البلد، لأن أي انتخابات تجرى في هذه الظروف ستكون خالية من الشرعية، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات في البلاد وإعلان نتائج تفتقر إلى المصداقية.<sup>2</sup>

دعا الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء أفارقة، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي سلطات زيمبابوي إلى تأجيل الانتخابات، إلا أن حكومة زيمبابوي رفضت كافة دعوات تأجيل الانتخابات الرئاسية وأعلن "موجابي" أن شعب زيمبابوي هو الذي يقرر وليس أي طرف آخر، وقبل الجولة الثانية من الانتخابات بيوم واحد أصدر زعيم المعارضة تحذيراً أخيراً للرئيس "موجابي" قائلاً أن فرصة إجراء مفاوضات ستندعم إذا أقدم الأخير على إجراء الانتخابات،<sup>3</sup> إلا أن الحكومة وهيئة الانتخابات الزيمبابوية أصرت على إجراء الانتخابات في موعدها لأن انسحاب "تسفانجيراي" جاء متأخراً بما لا يسمح برفع اسمه من القوائم، ومن ثم لا يمكن إلغاء الانتخابات.<sup>4</sup>

شهد يوم السابع والعشرين من جوان الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إقبلاً ضعيفاً على صناديق الاقتراع حيث كان هناك مرشح وحيد هو الرئيس موجابي رغم أن اسم "تسفانجيراي" كان مطبوعاً على بطاقات الانتخابات (فتحت حوالي تسعة آلاف مركز اقتراع أبوابها لإستقبال حوالي 9,5 ملايين ناخب مسجل في اللوائح الانتخابية. علق "تسفانجيراي" على إجراء الانتخابات بالقول بأنها "مشينة ولا معنى لها"، وأن ما يجري يعتبر يوماً مأساوياً جديداً في تاريخ بلده

<sup>1</sup> - "Punishing Dissent, Silencing Citizens: The Zimbabwe Elections 2008," **Solidarity Peace Trust report**, Johannesburg, May 2008, pp.8-11.

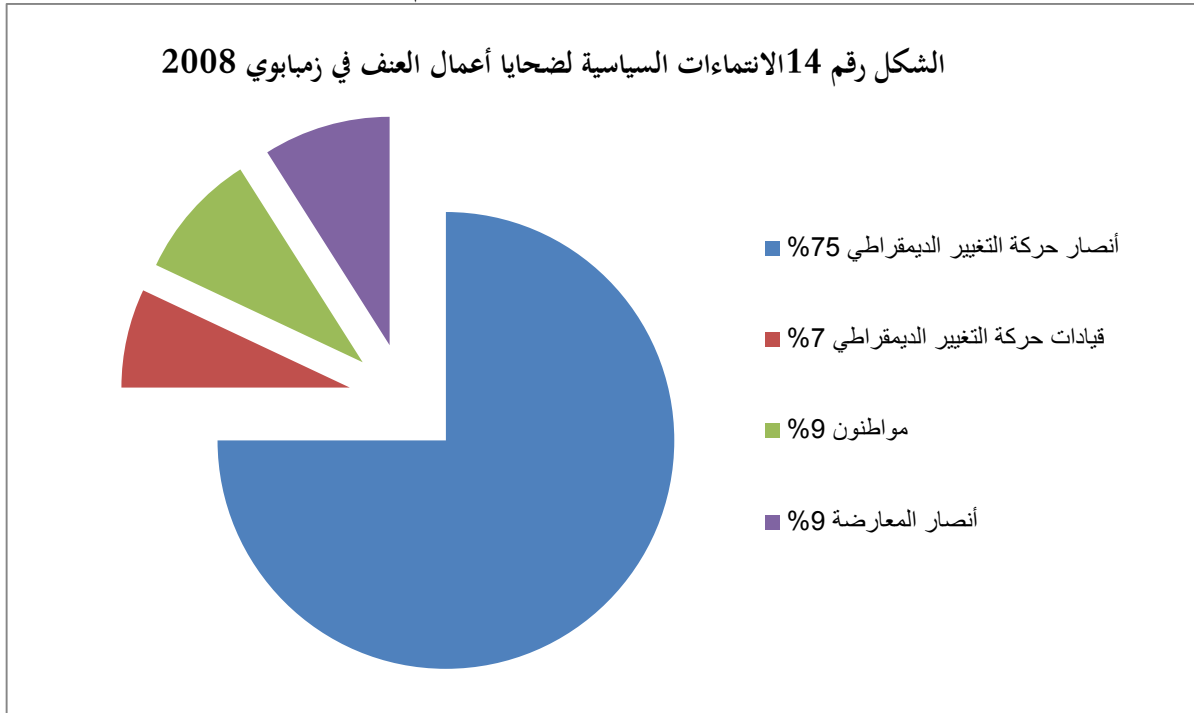
<sup>2</sup> - مدحت البيومي، داليا سعيد، الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي المعطيات والنتائج، متحصل عليه من

11/12/2014 [www.sis.gov.zw/Ar/Pub/africanperspective](http://www.sis.gov.zw/Ar/Pub/africanperspective)

<sup>3</sup> - Sabelo J. Ndlovu, **Do Zimbabweans' Exist? Trajectories of Nationalism, national Identity Formation and crisis in a postcolonial state**, Germany: Peter Lang AG International Academic Publishers, 2009, pp.193-195.

<sup>4</sup> - مدحت البيومي، داليا سعيد، مرجع سبق ذكره

وإتهم "موجابي" بإجبار المواطنين على التصويت داعياً أنصاره إلى التصويت لو تطلب الأمر لتجنب العنف الإنتقالي، حيث طغت على البلاد في غضون بضعة أيام موجة عنف حادة راح ضحيتها أكثر من 500 مواطن من أنصار "تسفانجيراى"، وتوضح مختلف التقارير لمنظمات حقوقية دولية حجم التجاوزات الإنسانية التي إرتكبتها مناصرو "موجابي" مدعومين بقوى النظام في حق أنصار حركة التغيير الديمقراطي بزعامة "تسفانجيراى" إذ تداولت مختلف وسائل الاعلام صور عشرات المشوهين والجرحى والقتلى بسبب انتماءاتهم السياسية.<sup>1</sup>



المصدر: "Punishing Dissent, Silencing Citizens: The Zimbabwe Elections 2008," op. cit, p.55  
أسفرت النتائج إلى حصول الرئيس الزيمبابوي "روبرت موجابي" على 85 % من أصوات الناخبين في الإنتخابات التي كان فيها المرشح الوحيد، وقال عنها المراقبون أنها لم تعكس رغبة الشعب، وفي يوم الأحد 29 جوان أدى "موجابي" اليمين الدستورية لفترة رئاسية سادسة، ودعا موجابي بعد أداء اليمين المعارضة إلى إجراء محادثات، قاطع مراسم الإحتفال سفراء دول الإتحاد الأوروبي ، بينما حضر المراسم زعماء بعض الدول الأفريقية.

على الرغم من الإختلاف الكبير بين النموذجين الغاني والزمبابوي في مسألة التعددية السياسية والتداول على السلطة بين المعارضة والحزب الحاكم، إلا أن الدراسة المقارنة للنموذجين تحيل إلى العديد من الملاحظات والإستنتاجات الهامة أبرزها:

<sup>1</sup> - المكان نفسه

- 1- أن للبعد التاريخي دور محوري في رسم التوازنات السياسية ومدى نجاح التعددية وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.
- 2- أن الضغوطات الخارجية لا تكفي لفرض منطق الهندسة الديمقراطية، دون توافر عناصر بنية الفرصة السياسية POS.
- 3- أن المعارضة كانت في كلا النظامين حجر الزاوية في تكريس الإستقرار السياسي، فعلى الرغم من التجاوزات التي إرتكبها النظام في زيمبابوي برئاسة "موغابي" سواء فيما تعلق بالإضطهاد السياسي للمعارضة، أو بالتزوير الجلي لإنتخابات 2008، فإن المعارضة فضلت إبقاء قنوات الحوار والإتصال مع النظام، ما ساعد فيما بعد إلى تولي "تسفانجيراى" منصب رئيس الوزراء في خطوة لإقتسام السلطة بين المعارضة والسلطة، وهو الحل الأمثل حسب معظم الدراسات السياسية المتخصصة، لأنه أكثر الحلول عقلانية لتحقيق الهدف بأقل التكاليف.

### المبحث الثالث: دور المعارضة في ديمقراطية الحراك السياسي في أفريقيا.

عانت النظم السياسية الإفريقية من فراغ سياسي كبير بين السلطة والمجتمع، فلعقود طويلة ودون جدوى حاولت السلطة ملء هذه الهوة بشعارات وتنظيمات كوربراتية تابعة للدولة، دون أن يكون لها دور في تحفيز المشاركة أو حرية التعبير، الأمر الذي أدى إلى سيطرة النخب العسكرية على العملية السياسية، إلا أن تبعات موجة التحول الديمقراطي في القارة أسفرت تدريجيا عن بروز قوى المعارضة كحلقة محورية كانت مفقودة لعقود ما بعد الاستقلال، هذه الحلقة من شأنها إثراء هامش الحراك السياسي بقيم تواصلية جديدة بعيدة عن منطق الدولة الكوربراتية Corporate State، حيث يتم اعتماد آليات جديدة لتجميع المصالح والتعبير عنها، وهذا ما سيتناوله المبحث بالتفصيل.

### المطلب الأول: الآليات الجديدة لحراك المعارضة في ظل منطق الدولة الأمنية:

تشكل الدولة الأمنية القاسم المشترك للأقطار الإفريقية، وهي دولة تحكمها الأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها: شرطة، مباحث أمن الدولة، ميليشيات الرئيس، مخابرات عامة، أمن مركزي، أمن وطني... وذلك تحت مسمى الأمن القومي، والذي هو في الحقيقة أمن النظام لا الأمن القومي، الأمن السياسي وليس الاقتصادي، أمن حكم وليس أمن البلاد حسب تعبير الدكتور حسن حنفي.

بعد ما يناهز الثلاث عقود من الإستقلال، ومع مطلع تسعينيات القرن العشرين بدا واضحا أن أجهزة الأمن ورجال المباحث أصبحوا أصحاب الكلمة العليا، وأقوى من مؤسسات الدولة كافة، بما في ذلك الرئاسة، والبرلمان، والقضاء، والجامعات، والنقابات، والصحف، والجمعيات والتحركات الشعبية، وتحول الشعار ضمنيا من " الشرطة في خدمة الشعب" إلى " الشعب والمواطن في خدمة السلطة".<sup>1</sup>

مع التضييق على المعارضة، وبطء عملية التوجه الديمقراطي " بدا نوع من الإنغلاق السياسي يواكب الإنفتاح الاقتصادي، وبدأت المعارضة أضعف من أن تقدم بدائل للسياسة الوطنية، فبرزت تعددية حزبية خاضعة للسيطرة الحكومية، وتعززت هذه التعددية الحكومية مع تقييد نشاط وفاعلية النقابات المهنية، والتي صادفت صعوبات متزايدة، فأضحت التعددية شكلية أكثر منها واقعية، والمعارضة رمزية أكثر منها فعلية، والتوجه الديمقراطي إبطاء للتحول أكثر منه تحركا حقيقيا.

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 251.



ونتيجة لهذه الأوضاع عاشت 16 دولة أفريقية إحتجاجات شعبية هامة أواخر سنة 1989. والمميز في ذلك كله أن هذه الموجة لم تنبني على حدث معلوم أو نقطة إنطلاق محددة لبدء تسلسل تاريخي، وإنما أعتبرت رد فعل مباشر عن تعثر برامج التنمية وتضاعف معدلات البطالة والامية والمجاعة وتدني مستويات المعيشة، فقد عبر الطلبة والموظفون والعمال والمهنيون عن آرائهم من خلال إضرابات ومظاهرات ومسيرات ومقاطعات<sup>1</sup>.

#### أ- توصيف هامش الحراك السياسي في النظم السياسية الإفريقية:

لقد تميز هامش الحراك السياسي الجديد في أفريقيا والذي يؤرخ له مع مطلع التسعينيات بأنه إشمئ على سلوكيات أكثر جرأة في زيادة حدة الإحتجاجات والمطالب، حيث بدأ المحتجون المطالبة بتغييرات سياسية منهجية نتيجة الصعوبات الإقتصادية الزائدة، وردود الفعل الحكومية القاسية. وللمرة الأولى تنحت المطالب الفئوية جانبا لتفسح المجال لطلب الإطاحة بالقادة السياسيين. بدأ المحتجون يربطون بين الصعوبات الإقتصادية التي يعانون منها والفساد السياسي وسوء الإدارة. وبدأت الشعارات تربط بين الدين العام والأموال التي تنهبها النخبة<sup>2</sup>.

واكتسب قادة المعارضة جمهورا جديدا. في الكاميرون، أثار اعتقال ومحاكمة الكاتب الأنجلوفوني "ألبرت موكونج" بتهمة "الأعمال التخريبية" اهتماما عالميا أدى إلى إضراب المحامين. وفي كوت ديفوار ساهم الإعلام في دفع المعارضة مع زيادة الإحتجاجات الطلابية التابعة للأستاذ الجامعي "لوران جاباجبو". وفي كينيا حينما خطب الأسقف "أوكيلو وموجي" والكاهن "تيموثي نجويا" ضد الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وجدوا أنفسهم قادة لحركة إجتماعية ناشئة<sup>3</sup>. وفي دول أخرى أيضا دعم رجال الكنيسة الإصلاح، وفي هذا الجو، وجد السياسيون المعارضون الفرصة سانحة لترويج فكرة التعددية الحزبية. ففي زامبيا، مهد "فريدريك شيلوبا" رئيس إتحاد النقابات العمالية في زامبيا الطريق أمام الحوار حول التعددية الحزبية حينما سأل على الملأ مشيرا إلى أوروبا الشرقية: "إذا كان ملاك الاشتراكية تخلوا عن نظام الحزب الواحد، فمن نكون نحن الأفارقة لنستمر به؟"

وبعد استمرار النظم الإفريقية في مواجهة أساليب الحراك الجديدة بنفس الأساليب البوليسية القمعية تحولت المظاهرات والإحتجاجات الشعبية في أفريقيا إلى أسوأ موجة من العنف منذ الإستقلال، ففي زامبيا في جوان 1990 قاد الطلبة

<sup>1</sup> - Nigel C. Gibson, *op. cit.*, p.14.

<sup>2</sup> - عبير الفقي، مرجع سبق ذكره

<sup>3</sup> - المكان نفسه.

الجموع في إحتجاجات في "لوساكا" منشدين شعارات مؤيدة لتعدد الأحزاب وتم فيها إشعال تمثال الرئيس "كاوندا". وأدى اعتقال "ماتيبا" و"روبيا" ومنع الحكومة لمسيرة مؤيدة لتعدد الأحزاب أدى إلى أربعة أيام من السلب والنهب في مراكز المدينة في جويلية 1990. وفي الجابون تحولت الإحتجاجات في "بورت جنتيل" إلى تأييد الحزب الجابوني التقدمي، حزب معارض حديث الإنشاء. وفي الكاميرون طالب المحتجون من مارس إلى ماي 1991 بحكومة انتقالية ولجنة إنتخابية وميثاق وطني لصياغة دستور جديد.

لقد قاومت النظم الإفريقية موجات الحراك الجديد بشدة، إذ رفع القادة السياسيون حملة أيديولوجية دفاعا عن الوضع القائم. حيث حذر رئيس زامبيا "كاوندا" أن المنافسة الحزبية ستمثل عودة إلى "سياسيات العصر الحجري" بالتحريض على النزعات الطائفية والعنف خلال الإنتخابات. وفي حديث تليفزيوني، قال رئيس الكاميرون "بول بايا" أن نظام الحزب الواحد هو الطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد. وكان رئيس كينيا "موي" ورئيس زيمبابوي "موجابي" صاخبين في رفض جهود الحكومات الغربية في دعم تعددية الأحزاب، على أنها تدخل في سيادة الدول الإفريقية. أما الجنرال "كولينجا" رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فبرر رفض المطالب بأن "البلاد ليست مهينة بعد لديمقراطية تعددية". ومما يثير السخرية أن هذه التبريرات هي نفسها ما كان يتحجج بها الإحتلال لتأخير منح الدول الإفريقية استقلالها السياسي.<sup>1</sup>

مع تزايد الضغوطات والإحتجاجات، وتزايد قناعة الإصلاح لدى النخب الحاكمة بعد إنهيار جدار برلين، أعتمدت بعض الإصلاحات كإستراتيجية لمنع إصلاح شامل. وهكذا، بدأ القادة في سبع دول هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والنيجر، وتنزانيا، وزائير، وزيمبابوي، الجزائر إصلاحات دستورية مباشرة، وأنشأ القادة فتحات في واجهة النظام الشمولي عن طريق الإفراج عن المعارضين المعتقلين، ومنح القليل من حرية الصحافة. وعلى الرغم من ضآلتها وإمكانية الرجوع عنها، مثلت تلك الإجراءات تحررا للنظم السياسية الشمولية، إذ حتى أكثر القادة تسلطا كما في كينيا وسيراليون حاولوا إرضاء المحتجين عن طريق حوار سياسي محدود، والقبول بمنافسة في حدود الحزب الحاكم.<sup>2</sup>

إن الدراسة المقارنة لمختلف النماذج والحالات التي عرفت إحتجاجات شعبية في أفريقيا تفضي إلى أن الحكومات التي لديها اقتصاد أقوى نسبيا من الأخرى

1 - عبير الفقي، مرجع سبق ذكره

2 - Khabele Matlosa, *op. cit.*, p.95.

تمكنت من تجنب الإصلاح الدستوري عن طريق تقليل حجم الإحتجاجات بالتنازلات الإقتصادية،<sup>1</sup> ففي حين إستطاعت النخبة السياسية في كينيا وزيمبابوي إستخدام هذه الإستراتيجية بنجاح، لم تتمكن الكامبيرون والجابون من فعل ذلك، ومن الملاحظ أيضا أن الإصلاح الدستوري حدث بشكل غير متساو في دول أفريقيا،<sup>2</sup> ربما أيضا بسبب الضغط المتزايد من فرنسا والولايات المتحدة، والأطراف المانحة كالصندوق والبنك الدوليين والدول الإسكندنافية. ولكن أكثر من نصف الدول في أفريقيا باشرت إصلاحات سياسية وإدارية متفاوتة الشدة، ومن مجموع ذلك قامت 20 حكومة إفريقية بإصلاحات دستورية معمقة.<sup>3</sup>

مع مطلع القرن الجديد بدأت النخب الإفريقية الحاكمة تواجه ضغوطا أكثر حدة لم تعهدها من قبل على صعيدين:

أولهما: ضغوط خارجية تطالب بإصلاح ديمقراطي حقيقي لكسر حلقة توليد العنف والإرهاب وتغذيته، من خلال الممارسات الإقصائية والقمعية والشمولية غير الديمقراطية، وقد أصبحت هذه الضغوط الخارجية بمثابة صمام أمان لإستمرار الحراك السياسي بألياته وأنشطته، خاصة بعد الإنتخابات التعددية التي أسفرت عن بقاء النخب نفسها ودون تغيير يذكر، مثل النظام الأوغندي، زمبابوي، المصري، أفريقيا الوسطى، بوركينافاسو....

ثانيهما: ضغوط داخلية نتيجة العجز المزمن لهذه النظم، وتراجع مستويات الأداء، وتفشي الفساد والتردي الإقتصادي، وفي مواجهة هذه الضغوط اضطرت هذه النظم إلى تراجع جزئي لقبضتها الفولاذية، دون تفكيك البنية الأساسية لدولة الأمن والإستخبارات في أرجاء واسعة من القارة الإفريقية، بالدرجة التي تسمح بالحراك السياسي في الحدود التي تتيح تفريغ شحنة الغضب فحسب،<sup>4</sup> دون أن يصل ذلك إلى حد تهديد النظم القائمة أو الإطاحة بها، كما حدث في الجزائر، المغرب، زمبابوي.. في المقابل لم تحسن بعض النخب تقدير الوضع، وإنتهى بها المطاف في دوامة حراك جماهيري واسع النطاق يستحيل إيقاف زحفه أسفر عن الإطاحة بنظم كانت تبدو في أمس القريب أنه يستحيل الإطاحة بها كنماذج التغيير لما بات يعرف بالربيع العربي في شمال أفريقيا (تونس، ليبيا، مصر)، إضافة إلى بوركينافاسو في نوفمبر 2014 .

<sup>1</sup> - Patrick J. McGowan, **op. cit.**, p.08.

<sup>2</sup> - Nigel C. Gibson, **op.cit.**, p.11.

<sup>3</sup> - Matt Golder & Leonard Wantchekon, **op. cit.**, p.6.

<sup>4</sup> - Guy Lamb, "Militarising politics and development ," in, Lars Buur & steffen Jensen & Finn Stepputat, eds., **The Security development nexus Expressions of sovereignty and securitization in southern Africa**, Cape Town: Nordiska Afrika Institutet, UPPSALA , HSRC Press, 2007, pp.154-156.

لقد تعددت أساليب حراك المعارضة في النظم الإفريقية تبعا لطبيعة النظام، ودرجة إنفتاحه وتبعاً لما يسميه "سيدني تاراو" بنية الفرصة السياسية، والتي تحدد نمط المناورات المسموح بها من قبل المعارضة، وإن كانت النظم الإفريقية قد شهدت طفرة نوعية في تطوير أنماط الحراك السياسي مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، فإن هذه الأساليب تطورت واكتست وزناً أكثر في تغيير الأنظمة، إذ نجحت في العديد من الحالات التي لم تنجح فيها الانقلابات العسكرية، كمصر، تونس، أفريقيا الوسطى، وكانت في العديد من الحالات سبباً لتدخل المؤسسة العسكرية لإستبعاد الرئيس، والحفاظ على النظام العام مثل ما حدث في بوركينا فاسو.

### ب- الحراك السياسي في أفريقيا الوسطى والإطاحة بالرئيس "بوزيزيه".

تميز نظام إفريقيا الوسطى بانقسام إجتماعي شديد بين شمال تدين قبائله بالإسلام يعاني غياب المشاريع التنموية، ومستبعد من الوظائف والدوائر الحكومية والعسكرية، وبين قبائل الجنوب المسيحية ذات الأغلبية العددية المدعومة لوجيستياً من الحكومة الفرنسية، وعلى الرغم من الغنى الطبيعي لدولة إفريقيا الوسطى بثروة حيوانية هائلة من أبقار وأسماك، وخصوبة أراضيها مع وفرة المياه، إضافة إلى غناها بالمعادن النفيسة إذ يصل الإنتاج الرسمي للماس إلى 485 ألف قيراط سنوياً، وإلى إنتاج غير رسمي يناهز المليون ونصف مليون قيراط، إضافة إلى ما تملكه من ثروات أخرى كالذهب بإنتاج 120 كلف سنوياً، علاوة عن ثروات هائلة من النفط واليورانيوم،<sup>1</sup> إلا أن ضعف القدرة التوزيعية وغياب العدالة الإجتماعية شكلاً حسب مقاربة "ديرينيك Derriennic" أحد العوامل الرئيسية لتعطيل ميكانيزم كبح العنف والحروب الأهلية، إذ ولسنوات تلت استقلال البلاد دخلت القبيلتان في حرب أهلية ذهب ضحيتها الآلاف من الضحايا، واللافت في ذلك كله هو إحجام النظام عن الوساطة أو التدخل لإنهاء التجاوزات الإنسانية، بل إن الحرب شكلت سبباً ومبرراً آخر للحكومة المسيحية في إقصاء الأقاليم الشمالية من المشاريع التنموية والبنى التحتية، وفي غمرة الحرب الأهلية بين القبائل المسلمة "رونغا" و"قولا"، ما كان لمتقفي ولا لزعامات الشمال المسلم، أن تطالب بتقاسم الثروة والمناصب مع القبائل المسيحية الجنوبية التي سيطرت على الجيش والإدارة والحكومة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد السلام بغدادى، الجماعات العربية في إفريقيا، دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا جنوب الصحراء، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.586.

<sup>2</sup> - Patrice GOURDIN, « République Centrafricaine: géopolitique d'un pays oublié. » Disponible sur : [www.diploweb.com/Republique-centrafricaine.html](http://www.diploweb.com/Republique-centrafricaine.html), Consulté le 10-02-2014.

بعد وساطات خارجية ومساعي حثيثة لجيل جديد من الساسة والقادة التكنوقراط من مواطني الشمال المسلمين الذين زاولوا دراساتهم العليا في جامعات كبرى بالإمارات والسعودية ومصر وأوربا تمكن زعماء قبائل الشمال من التوصل إلى اتفاق لوقف القتال، لكن دون ذكر لتجريد المقاتلين من السلاح، ما سمح بتجدد أعمال العنف في مسار وهدف جديد، إذ طالبت الأقلية المسلمة في الشمال بضرورة تفعيل المشاريع التنموية والوعود التي بقيت تتكرر في كل مناسبة، خاصة في ظل مؤشرات اقتصادية تسمح بتوسيع ورعاية وتمويل المشاريع، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الشمال.

وفي الوقت الذي كان فيه متاح للحكومة تجاوز المرحلة بإعادة توزيع الثروة وإحاق أقاليم الشمال بمسارات التنمية، تصرفت وفق سلوكيات أصبحت جد متكررة في جميع النظم الإفريقية، إذ تعتمد الحكومات الإفريقية للتصرف مع المعارضة والإحتجاجات وفق منطقتين رئيسيتين:

1- تأجيج النعرات الداخلية بين القبائل الصغيرة لإشغالها عن المطالب السياسية وعن دورها السياسي في النظام.

2- الإحتكام إلى منطلق القوة العسكرية بتدمير المدارس، وحرق المنازل وتهجير السكان وقتل الزعماء والقادة والمتقنين؛ مثل ما حدث في بورندي ورواندا، الصومال والسودان.

حاولت حكومة "بوزيزيه" شق صفوف المعارضة بالتفاوض معها كفضائل وجبهات متعددة لا كجبهة واحدة، وإتضح ذلك بجلاء أكثر في التوقيع على إتفاقية السلام مع جبهة دون الأخرى، وإدماج مقاتليها في الجيش دون مقاتلي الجبهات الأخرى، إضافة إلى إمتيازات مالية ومنصبية، وكلها في مسعى شق صفوف المعارضة.<sup>1</sup> نجحت الحكومة نسبيا في إحتواء الوضع الداخلي والتخفيف من إحتجاجات الشمال، لأنها استطاعت ضبط مركز الثقل والتفاوض مع الجبهة الأقوى بمنطق أنه لا يجوز التفاوض والتنازل أمام الضعيف، وبدا الوضع مبدئيا أنه تحت السيطرة، حيث إستقر الوضع وبقيت أقلية مسلمة مهمشة، حاولت الحكومة وقوات النظام التقليل من وطأة الحراك السياسي للفضائل الإسلامية، فقامت بإستهداف ممتلكات المسلمين، وتدمير المنازل، وقتل الشباب وتجريدهم من السلاح، دون خرق يذكر لإتفاقية الصلح مع بعض القبائل القوية،<sup>2</sup> إلى أن أقدمت قوات النظام على إحراق أحد المساجد في 2010، حيث أسفر ذلك عن تأجيج

<sup>1</sup> - Rapport "République centrafricaine : Les urgences de la transition", **International Crisis Group**, 11 juin 2013.p.7-8.

<sup>2</sup> - Vincent Munié, « Agonie silencieuse de la Centrafrique, » **Le Monde diplomatique**, octobre 2013.p.12.

مشاعر ملايين المسلمين، وإعادة بعث العصيان والتمرد واستهداف قوات النظام على نطاق واسع، وعادت بذلك الأوضاع في إفريقيا الوسطى إلى نقطة الصفر، وإعتبرت القبائل والفصائل الإسلامية أن استهداف المسلمين ومقدساتهم يعتبر خرقا واضحا لبنود الصلح والإتفاقيات المبرمة، الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام حراك سياسي داخلي ودولي مثلته كل من السعودية، ليبيا، الإمارات العربية، التشاد بإستنكار الإعتداءات، حيث قام وزير الدفاع التشادي بزيارة رسمية إلى إفريقيا الوسطى لحمل رسالة ضرورة إيقاف الإعتداءات، وأرسلت التشاد قوات حفظ الأمن بهدف الحد من التجاوزات والعنف.<sup>1</sup>

سمحت فترة الحماية التي وفرتها القوات التشادية لمسلمي الشمال بتنظيم الصفوف وإعادة جبر ما خلفته السياسة الحكومية، حيث مع أواخر 2012 بدأت الفصائل الإسلامية بالزحف في ميليشيات منظمة نحو المقرات الحكومية في الجنوب، ومع قناعة الحكومة التشادية بحجم الإضطهاد والقهر الذي تعرض له مسلموا أفريقيا الوسطى، ونظرا للتذمر الشديد لكل أطراف المعارضة نتيجة إنتشار الفقر والتخلف والأوضاع المعيشية المزرية، قامت القوات التشادية بالإنسحاب من إفريقيا الوسطى تاركة المجال أمام ميليشيات المعارضة، التي إستطاعت السيطرة على القصر الجمهوري والمنشآت الرئيسية. إستطاع المسلمون لأول مرة منذ إستقلال البلاد في 1960 السيطرة على الحكم، لكن في ظروف هشة تميزت بغلبة الروح الإنتقامية لميليشيات المعارضة "سيليك" حيث أقدمت في أولى سلوكياتها على الحرق والقتل والتكيل بالمسيحيين، وعض الإستفادة من دروس الحكومة السابقة، عمد "ميشال اندوتجيا" بعد إستيلائه على السلطة إلى تشكيل الحكومة بغالبية مسلمة، ما أثار المسيحيين والزعامات التي بادرت هي الأخرى إلى تشكيل ميليشيات مناهضة، كانت السبب في تجدد أعمال العنف، وحُجَّة أمام التدخل الفرنسي الذي أعاد الحكم للمسيحيين ووجد الفصائل والميليشيات المسلمة من السلاح.<sup>2</sup> ويشكل نموذج أفريقيا الوسطى واحدا من بين مجموعة من النظم الشمولية المنهارة في أفريقيا على غرار النظام التونسي والليبي والمصري، وكلها جاءت

<sup>1</sup> - BENZIMON Cyril. « Centrafrique : manœuvres politiques à Bangui sur fond de violences. Disponible sur :

[www.lemonde.fr/afrique/article/2014/01/19/centrafrique-man-uvres-politiques-a-bangui-exactions-en-province\\_4350613\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/01/19/centrafrique-man-uvres-politiques-a-bangui-exactions-en-province_4350613_3212.html). consulté le 15-02-2014

<sup>2</sup> - « International Crisis Group République Centrafricaine: anatomie d'un Etat fantôme, »

**Rapport Afrique N°136.** Disponible sur

[www.crisisgroup.org/fr/regions/afrique/afrique-centrale/republique-centrafricaine/136central-african-republic-anatomy-of-a-phantom-state.aspx](http://www.crisisgroup.org/fr/regions/afrique/afrique-centrale/republique-centrafricaine/136central-african-republic-anatomy-of-a-phantom-state.aspx), Consulté le 07-02-2014

نتاج عاملين رئيسيين هما: عامل الحراك الشعبي الداخلي الذي يعتمد الإتصال كعصب محوري، وعامل الدعم الخارجي الذي شكل في النماذج كلها عاملا جوهريا في إنجاح التحول السياسي، بما يفتح المجال للتساؤل حول مغزى الدعم وأهدافه، ومدى خدمته للتطلعات الإجتماعية الداخلية ولإستقرار الأنظمة.

إن ديناميكيات التغيير السياسي الجديدة في العديد من نظم أفريقيا تعتبر مكسبا مهما في تعزيز مسارات التحول الديمقراطي المتعثرة والمنتكسة في العديد من النظم كما تم التوضيح لها في ما مضى، فحركات الحشد والإحتجاج الأخيرة في شمال أفريقيا، وأفريقيا الوسطى، وفي جنوب أفريقيا قبيل احتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم، تعطي دليلا على وجود تغيير عميق في الثقافة السياسية، مع وجود أنماط جديدة من المشاركة في العمل السياسي، ووضع علاقات السلطة في موضع المساءلة والنقد، والتفاعلات الجديدة بين الهويات الفردية والجماعية من خلال ظهور "مواطنة فردانية"، فالتحرك الشعبي في أفريقيا أصبح يعبر عن مجموعة من "القيم الإنسية الكونية": الحرية السياسية، المواطنة، الإنفتاح على الجميع، الكرامة، المساواة، العدالة، جنبا إلى جنب مع تطلعات برزت مع المرحلة الإنتقالية مثل الأمن والإستقرار، تجسدت هذه الثقافات السياسية في أشكال جديدة من المشاركة السياسية تبناها فاعلون كان حضورهم أقل وضوحا في المشهد السياسي السابق (مثل الشباب، والنساء، والفئات المنتمية للمناطق الهامشية).<sup>1</sup> إن إدماج هؤلاء النشطاء الجدد في المجال السياسي المؤسساتي (بما في ذلك الشباب الذين ينتقدون منظماتهم الحزبية من الداخل أو لا يحبذون المشاركة السياسية في نطاق الأحزاب) يعتبر تحديا كبيرا، وذلك لأن لديهم كثيرا من الريبة ويميلون إلى العزوف عن المجال السياسي التقليدي.<sup>2</sup>

إن القاسم المشترك لكل الهوامش الحراكية للمعارضة في أفريقيا، هو أن الحشد الإحتجاجي خلق فرصا لبناء علاقات تضامنية سياسية جديدة، من خلال التركيز على المطالب التوافقية وتجاوز السياسات الطائفية التي تميزت بها المعارضة في فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات، والإنتقال إلى مرحلة تسييس المطالب، ما قد يكون مفيدا في عملية اكتساب وتبني حكمة ومواطنة توافقية، من صنع المعارضة، وتأسيسا على ذلك تميزت قوى الحراك السياسي الجديد في أفريقيا بجملة سمات وخصائص من أهمها:

<sup>1</sup> - Catherine Boone, *op. cit.*, pp.363-365.

<sup>2</sup> - Elliott P. Skinner, *op. cit.*, p.19.

- 1- أنها حركات جديدة على الساحة، ترفع شعار التغيير، وتتبنى أساليب سلمية في الغالب لتحقيقه؛ مثل حركات ثورة الياسمين في تونس، حركة بركات في الجزائر، حركة كفاية في مصر، وحركة "مامفكينش" في المغرب.
- 2- تنحصر مطالب هذه القوى عادة في محاربة الفساد والإستبداد، لذلك يتوقع أن تثير صداما مع قوى الفساد والإستبداد، وهكذا فإن الطابع السلمي لهذه القوى قد يواجه تحديات الصدام مع قوى أعتبرت نموذجا للقمع والعنف والتعذيب.
- 3- ارتبطت هذه الحركات بالوعي المتنامي لقطاعات واسعة من المثقفين والمفكرين، بأن غياب الحريات والشفافية، والمساءلة والتداول على السلطة تشكل الأسباب الرئيسية للتدهور والتردي في الدولة الإفريقية المعاصرة، وهذا يفرض ضرورة التغيير الجذري، ويبرر النقد المتزايد والإحتجاج، ومن هنا فإن مطلب هذه القوى والحركات يعد أعظم بكثير من قدرة النظم الإفريقية على استيعابها أو الإستجابة لها، لأنها تعني في الفصل الأخير من التحليل إستبدال هذه النظم ذاتها، أو تحولها جذريا بما يفقدها طابع الإستمرارية والبقاء الجامد الذي إتسمت به لعقود ماضية.
- 4- واجهت هذه الحركات محاولات مبكرة لإجهاضها، أو تحويل أهدافها وكذا لإختراقها، مما دفعها إلى محاولات التنسيق فيما بينها، ومع التيارات والقوى الأخرى على الصعيد الداخلي، وإلى تبني آليات لدعم قوى وتيارات وشخصيات قد يمثلون توافقا وإنسجاما مع مطالبها، كالتأييد السياسي لحزب معين، أو مرشحين مستقلين أو معارضين في الإنتخابات الرئاسية أو التشريعية
- 5- تعتمد هذه الحركات والقوى الجديدة في تعاملها مع السلطة وصدامها مع قوى الفساد والإستبداد على عناصر متعددة، يأتي في مقدمتها الإعلام لفضح أساليب القمع، وتكنولوجيات الإتصال الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي.



**المطلب الثاني: المعارضة ومستوى العنف السياسي في أفريقيا.**

ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدراسين لظاهرة العنف السياسي، على أن العنف<sup>1</sup> يصبح سياسيا عندما تكون الأهداف أو الدوافع سياسية، رغم الإختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها، وعلى سبيل المثال فإن "بول ويلكنسون" يعرف العنف السياسي بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية"، وتتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي، كما تتباين بالطبع الأهداف السياسية التي ترغب بتحقيقها، ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به.<sup>2</sup>

وجد العنف السياسي أسبابه الموضوعية في أنظمة أفريقيا المثقلة بتداخل العوامل الأيديولوجية مع الأفكار المتطرفة والضغط الخارجية، وحالات عدم الرضا العام، من عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتعتبر الظروف التي نشأت فيها الجماعات والحركات السياسية المعارضة، خاصة تلك التي ازداد فيها نشاط الجماعات ذات الصبغة الدينية والإثنية والقبلية وارتباطها بأطراف خارجية (كارتباط "أنتي بلاكا" في أفريقيا الوسطى بفرنسا، التشاد ودعمها لمسلمي شمال إفريقيا الوسطى، والدعم السعودي والليبي للعديد من الحركات الإسلامية المضطهدة في أفريقيا على غرار الدعم المقدم لحكومة عيدي أمين في أوغندا)، حيث شكلت هذه الظروف باعثة قويا على استمرار وبقاء العنف السياسي وزيادة حدته.

جاء التركيز على تصاعد وتيرة العنف السياسي في أفريقيا من أفراد القارة السمراء بسماوات تساهم في رسوخ أسباب ظاهرة العنف في جذورها، إذ تأسس

<sup>1</sup>- يعرف العنف على أنه استخدام القوى المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص و إتلاف الممتلكات و من هذا التعريف نجد مجموعة من التعريفات تصب في موضوع العنف و منها تعريف تشارلز ريفيرا وكينيث سورتز إذ عرف العنف بأنه الإستخدام الغير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين و الضرر بممتلكاتهم " وهناك تعريف لأرنست فان دينهاغ ، القائل أنه "استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب للأشخاص والممتلكات وقد يكون الهدف منه هو تحدي السلطة"، ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف وعلى هذا الأساس فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف للمزيد أنظر: حسن توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، 1992، ص . 102 .

<sup>2</sup>- حسن طوالب، العنف و الإرهاب من منظور إسلام سياسي مصر والجزائر نموذجا، الأردن: دار العالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط. 1، 2005، ص . 14 .

العنف في أفريقيا على تاريخها المغموس في العنصرية الاجتماعية وإختلاف العديد من أشكال الحكم والممالك، وحتى دخول الإستعمار الذي قام بترسيم الحدود.<sup>1</sup> وهي ليست حدود على الأرض فحسب، وإنما تم تقسيم البلدان بصيغة تزيد من حدة الصراعات الإثنية والعرقية.

تعاني دول أفريقيا جنوب الصحراء من إستشراء التطرف والعنف، وقد عانت بلدان مثل مالي وتشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا والصومال من التطرف، بوصفه التحدي الأوحى الأكثر أهمية الذي يواجهها. وهذه الدول الغارقة في هشاشة مؤسساتها وضعف هياكلها، فشلت في محاربة العنف والتطرف، كما فشلت في مكافحة المجاعات والأمراض المستوطنة والجماعات الإرهابية، فلا يمكن بأي حال تجاوز مجزرة رواندا عام 1994 كأكبر إبادة جماعية في أفريقيا حدثت في القرن العشرين، نفذتها جماعة جيش نظام "الهوتو" المعروف بـ"أنتيرا هاموي"، والتي قتلت ثمانمائة ألف فرد من التوتسي، بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وهناك الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، وهي جماعة مسلحة سعت للسيطرة على مناطق إنتاج الألماس، وأدخلت البلاد في حرب أهلية استمرت 11 عاما، وأودت بحياة ما يزيد على خمسين ألفا خلال السنة الأولى وحدها. وكان نشاطها يقوم على ممارسة الإبتزاز لتوفير حاجتها المالية، ثم لجأت إلى الأساليب الإجرامية والإرهابية، وحرب العصابات لمحاربة الحكومة وبث الذعر بين الجماهير، وتوسع نشاطها وإمتد إلى ليبيريا وغينيا.

وهناك "جماعة الشعب ضد العصابات"، والتي تأسست عام 1996 في "كيب تاون" بجنوب أفريقيا، بهدف مكافحة الجريمة والعنف والمخدرات. لكنها سرعان ما تحولت إلى مناهضة الحكومة والغرب، وتبنت صوت المسلمين في "كيب تاون"، ونفذت عدة عمليات إرهابية باستخدام القنابل والمتفجرات في أهم المناطق السياحية.

أما الجماعات الأفريقية التي ارتبطت بالإسلام بشكل واضح،<sup>2</sup> فكان من أهمها "حركة بوكو حرام" التي نشأت في نيجيريا إثر تمرد لها على الحكومة النيجيرية

<sup>1</sup> - بنفس التحول الدراماتيكي الذي خفت فيه صوت الإرهاب اليساري في العالم، وبحصول معظم البلدان الأفريقية على استقلالها، فقد مثل عقد الثمانينيات من القرن الماضي عمليات إرهابية من اليمين المتطرف، كالهجوم على السفارات الغربية في أفريقيا وتفجير الطائرات مثل حادثة طائرة لوكربي باسكتلندا. والسفارتان الأمريكيتان في نيروبي ودار السلام.

<sup>2</sup> - بعد أن تحررت معظم الدول الأفريقية واستبدلت أنظمتها الإستعمارية بأنظمة عسكرية في أغلبها، نشأت جماعات أخرى تطالب بالديمقراطية. ووسط هذه الجماعات تسربت تيارات إسلامية تنادي بالعدالة، فتكون هذا المهجين الذي تغذى بالأفكار الثورية التي تروج للتغيير بالعنف، وأخذ الصبغة الإسلامية التي كانت تعاني تمييزا أيضا وسط الديانة الرسمية المسيحية وطوائف أخرى تدين بالروحانيات. أنظر

في جويلية 2009، ولم يقتصر عنفها على الحكومة فقط وإنما شملت المدنيين، فأحدثت تدميرا واسعا في البنية التحتية للمرافق العامة من مدارس ومستشفيات وغيرها، وتعد حادثة اختطاف 276 فتاة من داخل مدرسة بولاية "بورنو" شمال شرق نيجيريا في أبريل 2014 أكبر العمليات وأكثرها بروزا، وقد نفذتها بهدف الضغط على الحكومة النيجيرية للإفراج عن بعض عناصرها. كما لم تكن العملية الأخيرة تلك التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 24 من رجال الأمن النيجيريين في 27 أوت 2014، أثناء الهجوم على قاعدة عسكرية نيجيرية تابعة للشرطة شمال شرق نيجيريا.

إنخرطت جماعة "بوكو حرام" في الإرهاب المنهجي، بحيث أصبحت فاعلا محوريا في زيادة معدلات العنف في النظام. والذي يعكس عنفا هيكليا<sup>1</sup> في المقام الأول، إذ تتميز نيجيريا بانعدام العدالة التنموية، في بلد يعد الأكبر أفريقيا في الإحتياطي النفطي، حيث يعاني المسلمون الذين يتركزون في شمال البلاد من الفقر، بينما يتركز المسيحيون في جنوب البلاد ويستفيدون من عائداته، كما أن هنالك غياب واضح للتعايش السلمي الذي هيا لهذه الجماعة مناخا مواتيا.

لقد شكلت الحركات المسلحة السالفة الذكر خلفية محورية لزيادة مستويات العنف في الأنظمة السياسية الأفريقية، ولئن كان العديد من هذه الحركات السالفة قد خرج فعليا عن دائرة المعارضة السياسية بالتحول إلى حركات إرهابية، فإن العديد منها بقي في خانة المعارضة المسلحة المسؤول الأول عن المجازر والتجاوزات الإنسانية، وتعد أفريقيا الوسطى في هذا الصدد المثال الأبرز.

بدأت شرارة الإقتتال والعنف السياسي أفريقيا الوسطى في مارس 2013،<sup>2</sup> حين نجح مسلحو تحالف "سيليك" الذين أغلب عناصرهم من المسلمين، في

- Rapport Afrique N°136. International Crisis Group République Centrafricaine, **op. cit.**

<sup>1</sup> - يعرف العنف الهيكلي باعتباره مجموعة من الإختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع و لذلك يطلق عليه " العنف الكلي " ويتخذ عدة أشكال منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوة معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق والسياسات، وعدم إشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والمأكل، والمسكن ... لقطاعات عديدة من المواطنين، أو التبعية على المستوى الخارجي، وعلى هذا الأساس ولكي يتم الكشف عن أبعاد ظاهرة العنف يجب تحليل سياقها الاجتماعي، ويرى "إدوارد عازاران" أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى الصراعات الاجتماعية الممتدة، وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات وتتسم بتعدد المشاركين فيها وتشعب القضايا المرتبطة بها، وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية، كما تتميز باستمرار حالة من العداء والتوتر الذي قد ينفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلحة، وفي حالة الصراع الاجتماعي الممتد لا يبدو أن هناك نقطة أو نقاط محددة لإنهاء الصراع . للمزيد أنظر: حسن توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص . 103 .

<sup>2</sup> - عقدت انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب لأول مرة في عام 1993، مع المعونة من الموارد التي تقدمها الجهات المانحة في البلاد و مساعدة من الأمم المتحدة. جلبت الانتخابات "أنجي فيليكس باتاسيه" إلى السلطة ، لكنه خسر الدعم الشعبي خلال

الإطاحة بالرئيس المسيحي "فرانسوا بوزيزيه" الذي تناصره مليشيات "آنتي بالاك" المسيحية والمدعومة فرنسيا، حيث اتسم المشهد السياسي في إفريقيا الوسطى بتعدد الفواعل وعدم ثبات التوازنات السياسية على وضع محدد، نتيجة تقلب الحلفاء الخارجيين، ومدى إلتزامهم في تقديم الدعم المادي والمعنوي للفصائل الداخلية، فتنظيم "سيليك" الذي يقدر تعداد مقاتليه بحوالي 25 ألف مقاتل، حضي بدعم لوجستي هائل من قبل العديد من التنظيمات الإقليمية، وبتعاطف دولي هائل من قبل الدول الإسلامية نظرا للإضطهاد والعنف الذي تعرض له مسلموا أفريقيا الوسطى من قبل المسيحيين في البلاد، وأولى سلوكات "سيليك" للفت انتباه النظم والحركات الإسلامية، وكسب المزيد من التأييد والتعاطف، إقدام زعيم التنظيم "ميشال دجوتوديا" على تغيير إسمه إلى "محمد ضحية"، حيث إستطاع في خطوة هي الأولى في تاريخ إفريقيا الوسطى من إعتلاء رئاسة البلاد بعد سيطرة قوات السيليك على العاصمة والمطارات والأجهزة الحكومية، وفرار الرئيس "بوزيزيه".

في غمرة البسطة العسكرية التي تحققت للإثنية المسلمة في إفريقيا الوسطى، سارع زعماء وقادة الإنقلاب إلى تشكيل الحكومة المؤقتة التي ضمت لأول مرة 14 وزيرا مسلما من مجموع 28 وزيرا، إضافة إلى سيطرة المسلمين على وزارة الداخلية ومعظم المناصب الحساسة في النظام. أثار وصول المسلمين إلى السلطة وكذا التمكين السياسي الذي حظي به المسلمون في عهد الحكومة الجديدة قلقا كبيرا لدى الأوساط الغربية قبل الإنقلاب عليها. وعلى الرغم من التنامي الملحوظ للأقلية المسلمة في إفريقيا الوسطى، وتعالى مطالبها التي دُونت ضمن بنود اتفاقية المصالحة في جانفي 2013 بليبرفيل،<sup>1</sup>

فترة رئاسته و أطيح به في عام 2003 من قبل الجنرال "فرانسوا بوزيزي" ، الذي ذهب إلى الفوز في انتخابات ديمقراطية في مايو 2005. عدم قدرة "بوزيزيه" لدفع أجور العاملين في القطاع العام أدت إلى إضرابات في عام 2007 ، والذي أدى به إلى تعيين حكومة جديدة في 22 كانون الثاني 2008، برئاسة "فوستين أرشانج تواديرا". في فبراير 2010 ، وقَّع "فرانسوا بوزيزيه" مرسوما رئاسيا الذي حدد 25 أبريل 2010 موعدا للانتخابات الرئاسية. تم تأجيل هذا، ولكن جرت انتخابات في يناير 2011، التي فاز فيها "بوزيزيه" وحزبه، كان يعاني حكم "بوزيزيه" من الفساد والمحسوبية والسلطوية، الأمر الذي أدى إلى تمرد علني ضد حكومته. وقاد التمرد تحالف من فصائل المعارضة المسلحة المعروفة باسم "تحالف سيليك" خلال الحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى (2004-2007) ونزاع 2012-2013. هذا أدى في النهاية إلى الإطاحة به يوم 24 مارس 2013، أنظر: رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، للمزيد أنظر:

- BENZIMON Cyril, op. cit.

1 - عُقد مؤتمر المصالحة في العاصمة الجابونية لبيرفيل في 2013/1/11، ومن أهم البنود التي اتفقوا عليها:

- اختيار رئيس الوزراء من المعارضة الديمقراطية المدنية.

وتمكنها من الوصول إلى السلطة والسيطرة على مؤسسات الدولة وتشكيلها للحكومة، إلا أن التحالف الخارجي الداعم للفصائل المسيحية لم يستطع بلوغ صيغة قانونية أو مضلة أممية للتدخل في إفريقيا الوسطى إلا في ديسمبر 2013، حيث حصلت فرنسا على تفويض من مجلس الأمن للتدخل في البلاد عن طريق نشر 1600 جندي تضاف إلى ستة آلاف جندي من القوة الأفريقية المشتركة. في الوقت الذي كان فيه القلق الفرنسي يتزايد بشأن التمكين السياسي للفصائل الإسلامية في إفريقيا الوسطى، كان تنظيم السيليكا يخلق المزيد من أسباب التدخل، عن طريق ارتكاب المزيد من المجازر الإنسانية بحق الأغلبية المسيحية، بحرق الكنائس، ونهب المساكن المملوكة للمسيحيين، مما زاد من تدهور الوضع الإنساني داخليا، وطرح بالحاح مسألة زيادة اللاجئين خارجيا بما يزيد عن المليون لاجئ.<sup>1</sup>



الخارطة رقم 14 خارطة أفريقيا الوسطى

- يُسلم منصب وزير الدفاع للمعارضة المسلحة "سيلكا".
- الحكومة التي سُشِّكل لا بد أن تضم جميع أطراف المجتمع الأفرووسطى ومكوناته، بمن فيهم زعماء الأديان الممثلة في البلد والمعترف بها، وهي: النصرانية (الكاثوليك، والبروتستانت)، والإسلام، بالإضافة إلى المعارضة المدنية، ومجموعة من أعضاء حكومة بوزيزيه، بالإضافة إلى الثوار.
- مدة هذه الحكومة اثني عشر شهراً، بعدها يُنتخب مجلس برلمان يشرف على الانتخابات الرئاسية المقترح إقامتها في عام 2016.
- أن لا يترشح الرئيس "بوزيزيه" لفترة رئاسية جديدة؛ لأنه حسب الدستور المعمول لا يسمح له بترشيح نفسه أكثر من مرتين.
- عدم إشعال النزعات القبلية في أوساط الشعب، المسلمين وغيرهم.
- <sup>1</sup> - رانيا حسين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

ومع تزايد الضغوط الدولية على الحكومة المؤقتة من أجل التدخل لوضع حد للتجاوزات التي بات يرتكبها تنظيم "سيليك"، أقدم "ميشال دجوتوديا" في قرار شكلي بحل قوات السيليك ونزع أسلحتها، لكن القرار لم يغيّر في الوضع شيئاً. بالموازاة مع الضغوط الخارجية تمكنت الفصائل المسيحية من إعادة تنظيم نفسها في ظل بيئة مضطربة تميزت بمعدلات عالية للعنف والتسلح، وفي سبتمبر 2013 بدأت أولى جماعات المزارعين المسيحيين بالمقاومة، تحت اسم "أنتي بالاكا" رداً على التجاوزات التي ارتكبها مسلحوا تنظيم السيليك، ونظراً لوتيرة العنف الانتقامي المتزايدة أقدمت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الأفريقية الموجودة في البلاد في ديسمبر 2013 على نزع أسلحة أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي سيليك، ووضعهم في ثكنات مختلفة بالعاصمة، وهو إجراء أغضب المسلمين، باعتبار أن هذه القوات كانت تمثل لهم شيئاً من الحماية في مواجهة الميليشيات المسيحية.

لقد لاحت نهاية النجاح قوية بعد إقدام القوات الفرنسية والقوات الإفريقية على نزع السلاح لأكثر من 7000 جندي من مقاتلي السيليك، وهو الإجراء الذي أعاد ترتيب التوازنات السياسية في النظام، ما ترك إستياء شديداً لدى الفصائل الإسلامية التي اعتبرت الإجراء خطوة نحو إبعادها عن الحكم في ظل غياب أي ميليشيات أو فصائل مسلحة.

بعد الخطة الفرنسية المحكمة التي لم تستغرق أكثر من سنة، والتي أفضت إلى إضعاف مركز الحكومة الإنتقالية على مرحلتين، المرحلة الأولى زيادة معدلات العنف وضعفها في إدارة المرحلة وتزايد التجاوزات الإنسانية، وبالتالي ضعف التأييد الخارجي وزيادة الضغوط الأممية.

أما المرحلة الثانية فتمثلت في تجريد هذه الحكومة من الميليشيات العسكرية التي كانت تمثل الجناح العسكري الداعم، الأمر الذي تسبب بشكل مباشر في إستقالة الرئيس "ديوتودجيا" في جانفي 2014 بعد مرور خمس أشهر من الحكم، إضافة إلى إستقالة رئيس الوزراء "نيكولاس تينغاي"، وبعد الفراغ السياسي الحاصل إثر ذلك قام برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى بإنتخاب "سامبا بانزا" في 20 يناير 2014 من قائمة تضم ثمانية مرشحين لتكون أول رئيسة مؤقتة للبلاد.

لكن رحيل قائد "السيليك" عن الرئاسة لم يحل أزمة أفريقيا الوسطى، إذ إتخذت الأحداث منحى خطيراً آخرًا عندما شكل بعض المواطنين هناك فصيلاً عسكرياً، أطلقوا عليه اسم "أنتي بالاكا"<sup>1</sup> للانتقام من أفراد "سيليك" والمتعاونين معها. كانت

<sup>1</sup> - أنتي بالاكا: إن مغزى اسم "ضد السيف" الذي اختاره الفصيل، يرجع إلى أن السيف يرمز للإسلام، وهو نفسه السلاح الذي استخدمته "سيليك" في قتل الآلاف من المسيحيين.

أغلبية الفصيل العسكري من المسيحيين، لم يكتفي الفصيل بإستهداف "سيليك"، لكنه إستهدف أيضا الأقلية المسلمة التي كان بعضها تعاون مع "سيليك" أو قدّم لها التسهيلات. وقد أسفرت العمليات الإجرامية لـ"أنتي بالاك" عن مصرع العشرات وربما المئات من المسلمين، بعضهم من أعضاء "سيليك" والبعض الآخر من الأبرياء<sup>1</sup>.

وإضافة إلى البعد الطائفي والعقدي والقبلي في النموذج، يعتبر نموذج أفريقيا الوسطى قاسما مشتركا للعديد من الحالات في أفريقيا كليبيا، الصومال، نيجيريا، مالي، حيث الصراع على السلطة والموارد أحد الأسباب الداخلية القوية لدخول المعارضة في زيادة معدلات العنف، وإجهاض التجربة التعددية والديمقراطية، أما على المستوى الخارجي فهناك أطراف دولية وإقليمية متورطة في الصراع من أجل مصالحها ولضمان نفوذها في البلد الأفريقي الضعيف الذي يمتلك موارد ضخمة.

وتأسيسا على ما سبق تميزت النظم الأفريقية على إختلافها بمعدلات عالية للعنف الهيكلي، والذي يطلق عليه اسم "العنف الخطي" لأنه عنف كامن في البنى الإجتماعية والسياسة والثقافية للمجتمعات الأفريقية، وفي الوقت الذي كان يمكن للمعارضة السياسية في إفريقيا الإنخراط في السياقات التحولية، عن طريق التأسيس لمؤتمرات وطنية وإقليمية والضغط السلمي على النخب الحاكمة لإنجاح مسارات التحول، التي بدأت بصياغة دساتير تعددية ديمقراطية في أغلب النظم الإفريقية، نجد أن المعارضة إنتهجت أكثر الأساليب بعدا عن التقاليد الديمقراطية والدخول في العديد من الصراعات العسكرية<sup>2</sup>. مع ذلك تُرجع أغلب الدراسات خلل المناهج وأساليب الحوار لدى المعارضة، إلى غياب قنوات الحوار وهشاشة وضعف المؤسسات الوطنية، فحساب أو قياس العلاقات الإرتباطية بين العنف السياسي من جانب، وكل من عدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل والتنمية الإقتصادية، والتبعية من جانب ثاني، هو جوهر تحديد وتحليل العلاقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي للمعارضة في الأنظمة الإفريقية.

### المطلب الثالث: الحراك السياسي للمعارضة ودوره في تعزيز المسار الديمقراطي في كوت ديفوار:

<sup>1</sup> - بعد استقالة الرئيس، تم تعيين الرئيسة الجديدة "بانزا" والتي لم تلقى هي الأخرى أي تأييد، إذ طالبت قوات السيليك و"الأنتي بالاك" على السواء إضافة إلى "الحزب من أجل الحكومة الديمقراطية"، وعلى رأسه "جون ميشال ماندابا"، باستقالة الرؤساء الثلاثة:

(رئيسة البلاد "كاترين سامبا بانزا" ورئيس الحكومة "محمد كمون" ورئيس المجلس الأعلى الانتقالي "ألكسندر فرديناند نغينديت".

<sup>2</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1992، ص. 103.

كوت ديفوار دولة في غرب أفريقيا، تحدها غانا من الشرق، وغينيا وليبيريا من الغرب ومالي وبوركينا فاسو من الشمال، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، خضعت منذ 1843 للحماية الفرنسية، وفي عام 1893 أصبحت مستعمرة فرنسية، نالت استقلالها في 07 أوت 1960.<sup>1</sup>  
الخارطة رقم 15 الموقع الجغرافي لكوت ديفوار



توجد في جمهورية ساحل العاج 26 إدارة حكومية. يترأس كل منها مسؤول حكومي يتم تعيينه من قبل الرئيس، وترأس المحكمة العليا مختلف أنظمة المحاكم الموجودة في البلاد، يعتبر الحزب الديمقراطي أكبر الأحزاب في ساحل العاج وأقدمها تأسيساً، وقد كان حتى عام 1990 الحزب الوحيد بالبلاد، ثم سُمح لأحزاب أخرى بممارسة نشاطاتها منذ ذلك التاريخ، ليصل العدد إلى أكثر من 150 حزبا في 2014.<sup>2</sup>

#### الجدول رقم 11 الأحزاب السياسية في ساحل العاج

سنة التأسيس	أبرز الأحزاب السياسية في ساحل العاج	
1993	UDCY	اتحاد المواطنين الديمقراطي
2011	LIDER	الحرية الديمقراطية من أجل الجمهورية
1946	PDCI	الحزب الديمقراطي لساحل العاج

<sup>1</sup> - [http://fr.wikipedia.org/wiki/Politique\\_en\\_cote\\_d'Ivoire](http://fr.wikipedia.org/wiki/Politique_en_cote_d'Ivoire)/consulté le 05-11-2014.

<sup>2</sup> - FRANCIS AKINDÈS, Les transitions démocratiques à l'épreuve des faits, **Rapport introductif**, N°. 3, Symposium international de Bamako, Novembre 2000.



1982	FPI	الجبهة الشعبية العاجية
1990	PIT	حزب العمال العاجي
1992	MFA	حركة قوات المستقبل
1994	RDR	تجمع الجمهوريين
2005	UDPCI	الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام
<b>الجدول رقم 12 أبرز جماعات الضغط في النظام الايفواري</b>		
FESCI	اتحاد طلبة الجامعة ومدارس كوت ديفوار العليا	
CNRD	المؤتمر الوطني للمقاومة والديمقراطية	
RHDP	تجمع الهوفوتستس Houphouetists من أجل الديمقراطية والسلام	
JP	الوطنيين الشباب	

لجأت الدولة الإيفوارية ما بعد الإستعمار إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الإستعمارية ولاسيما سياسة القمع والإكراه المادي، فلقد كان واضحاً أن التنمية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد،<sup>1</sup> وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبنتهم ضد الإستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها،<sup>2</sup> أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها، ولعل أقرب نموذج لذلك أن حزب الرئيس السابق "لوران غباغبو" FPI "لم تتح له فرصة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية إلا في سنة 1990، رغم ما كان يتمتع به من شعبية مقارنة بالظروف التي أسس فيها الحزب في 1982، أما حزب الرئيس "حسن وترا RDR فلم يشارك في الإنتخابات الرئاسية أبداً إلا في نوفمبر 2010، رغم أن الحزب أنشأ في 1994 بقاعدة شعبية كبيرة جداً.

ظل "هوفيت بوانييه" رئيساً لساحل العاج حتى وفاته عام 1993 فخلفه، بنص الدستور رئيس المجلس الوطني "هنري كونان بيديه Konan BEDIE". وفي عام 1995، انتخب "بيديه" رئيساً للبلاد بعد أن استبعد "الحسن وتارا" الذي كان يمثل الشمال المسلم و"لوران جبابيو" الذي كان يمثل الجنوب والغرب المسيحيين.

<sup>1</sup>- Mamadou DIOUF, «SUCCESSIONS LÉGALES ET TRANSITIONS POLITIQUES EN AFRIQUE», in: Momar Coumba Diop & Mamadou Diouf, eds, **Les successions légales : Les mécanismes de transfert du pouvoir en Afrique**, Dakar: CODESRIA, 1990, pp.81-82.

<sup>2</sup>- Bonnie Campbell , « Réinvention du politique en Côte d'Ivoire, » **Politique africaine**, N° 78, juin 2000, pp.144-145.

عمد "بيديه" بعد خلافته للرئيس "بوانبيه" إلى إستبعاد كافة القوى السياسية التي أفرزتها التعددية السياسية منذ عام 1990، فتصاعدت المواجهات والتحديات السياسية المعارضة، حيث شهدت أعوام 96، 97، 98 حتى بداية 1999 سلسلة من مظاهرات الطلبة والإضطرابات، التي أدت في نهاية المطاف إلى هز ثقة العسكريين في "بيديه"<sup>1</sup> فأطاح الجيش بقيادة "روبير جي" Robert GUEI بالرئيس "بيديه" في إنقلاب عسكري في 24 ديسمبر 1999، أستتبت الخطوة بعدها بمجموعة إجراءات إستهدف منها "جبي" التواصل مع كافة القوى السياسية داخل النظام للتفاهم، ونيل الرضا الدولي، بحجة أن الوضع العسكري في البلاد مؤقت وأن عودة الحكم المدني ستكون قريبة وأهم هذه الخطوات هي:

1- أعلن تمسكه بالحياة الحزبية التعددية، وقام بتشكيل حكومة إنتقالية، ومجلس إستشاري بمشاركة الأحزاب السياسية، كما حرص على لقاء قادة الأحزاب السياسية وطمأنتهم على عودة الحكم المدني، وأعلن أن العسكريين سيحتفظون لأنفسهم ببعض الحقائب الوزارية السيادية مثل الدفاع والأمن والداخلية.

2- طالب قادة الأحزاب السياسية بتقديم أسماء المرشحين للمناصب الوزارية في الحكومة الإنتقالية التي سيشكلها، وأعلن بعدها الجنرال أسماء الحكومة التي ضمت 22 وزيراً، نصفهم من أتباع التجمع الجمهوري المعارض الذي يقوده "الحسن واثارا".

3- الإفراج عن جميع المعتقلين وكبار الساسة المسلمين، وأعضاء حزب التجمع الجمهوري RDR وإسترضى المسلمين خاصة زعيمهم "الحسن واثارا"، الذي عاد للساحة السياسية، وأعلن ترحيبه بالإنقلاب العسكري الذي اعتبره ثورة.

4- الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك لنقل الحكم العسكري في البلاد إلى المرحلة المدنية، لطمأنة القوى الدولية خاصة المؤسسات المانحة وفرنسا والولايات المتحدة.<sup>2</sup>

وبالفعل فقد صدرت ردود فعل إرتاحت لخطوات "جبي" لإنهاء الأزمة في ساحل العاج والتحول للحكم المدني، ورغم أن خطوات الجنرال "جبي" حاولت علاج أزمة الإندماج الوطني التي عمق منها سلفه الرئيس "كونان بيديه"، إلا أنها لم تستمر إلى النهاية، إثر إقدامه على خطوات أخرى كشفت رغبته في الإستحواذ

<sup>1</sup>-Claudine Vidal, « La brutalisation du champ politique Ivoirien 1990-2003, » in, Jean Bernard Ouédraogo et Ebrima Sall, eds, **Frontiers de la citoyenneté et violence politique en cote d'ivoire**, Dakar: CODESRIA, 2008, pp.170-171.

<sup>2</sup>- Azoumana Ouattara, «Le coup d'État de décembre 1999 ou la fin de l'exception militaire ivoirienne: les mutations de l'armée ivoirienne depuis 1960, » in, Francis Akindès, ed, **Côte d'Ivoire La réinvention de soi dans la violence**, Dakar: CODESRIA, 2011, pp.197-200.

على السلطة بملابس مدنية، وإبعاد المنافسين عن الانتخابات الرئاسية،<sup>1</sup> منها أن مشروع الدستور الجديد الذي وافق عليه المجلس الإستشاري الدستوري وصادق عليه المجلس العسكري الحاكم، قد نص على الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية، ومنها أن يكون من أب أيفوارى وأم أيفوارية، وقد أدى ذلك النص إلى أزمة سياسية جديدة في البلاد لأنه بموجبه استبعدت المحكمة العليا في ساحل العاج "الحسن وتارا" زعيم المعارضة الشمالية من دخول الانتخابات الرئاسية، نظراً لأن والدته من بوركينافاسو، وهو ما أثار المسلمين والمعارضة الشمالية بوجه عام، لأن "وتارا" كان رئيساً للوزراء من قبل، فكيف يستبعد من الانتخابات الرئاسية؟ غير أن الملاحظ أن الجنرال "جبي" كان لا يمانع في أن يشترك وتارا في الوزارة وليس أن ينافسه في الانتخابات الرئاسية.

تم تحديد إقامة "الحسن وتارا" ومنعه من مغادرة البلاد، كي لا يضغط على النظام من قبل القوى الخارجية، وفي ظل هذه الأجواء المتوترة تم إجراء إنتخابات رئاسية في 22 أكتوبر 2000، وأعلن فوز "جبي" بنسبة 52,72% وحل "لوران جبابو" Laurent GBAGBO ثانياً بنسبة 41,20%. رفض "جبابو" نتيجة الإنتخابات، وطلب من مؤيديه الخروج في مظاهرات فردّ "جبي" على ذلك بإعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال،<sup>2</sup> كما حل اللجنة المشرفة على الإنتخابات التي عادت وأيدت فوز "غباغو" بالرئاسة بنسبة 51.3% مقابل 32.3% لـ "جبي" وتصاعد الغضب الشعبي ضد الجنرال، وامتألت الشوارع بالمتظاهرين في غضون ذلك نجح "غباغو" في إقناع قادة المؤسسة العسكرية بمساندة الشعب، والإطاحة بالجنرال "جبي" الذي فر خارج البلاد، وتم تنصيب "غباغو" رئيساً للبلاد، وهكذا فإن سياسة الإستبعاد التي إتبعها "جبي" للإطاحة بمعارضيه في الإنتخابات أدت لسقوطه على غرار سلفه "كونان بيديه"، وهو ما يؤكد عدم قدرة النظام السياسي في ساحل العاج على إستيعاب المطالب القبلية والإقليمية والدينية، وعلى الدور المحوري الذي تلعبه المعارضة في التحول الديمقراطي والإستقرار السياسي.<sup>3</sup>

وبالرغم من التوصل النسبي إلى إتفاق سياسي بين الحكومة الجديدة والمتمردين، لم تهدأ الأمور بعودة الحكم المدني، حيث جرت مع مطلع عام 2001 محاولة إنقلاب على الرئيس "غباغو" وأعقبها محاولة ثانية في 19 سبتمبر 2002 ، ورغم أن المحاولتين لم تنجحا إلا أنهما قسمتا البلاد إلى جزأين، شمال يسيطر

<sup>1</sup> - Jean Pierre Dozon, « La Côte d'Ivoire au péril de l'ivoirité. Genèse d'un coup d'État. », *Afrique contemporaine*, N° 193. 2000, pp.14-15.

<sup>2</sup> - Azoumana Ouattara, *op. cit.*, pp.199-201.

<sup>3</sup> - Francis Akindès et Moussa Fofana, « Jeunesse, idéologisation de la notion de patrie et dynamique conflictuelle en Côte d'Ivoire, » in, Francis Akindès, ed, *op. cit.*, pp.215-217.

عليه المسلمون، وجنوب مسيحي، وانتقل الصراع بين الجانبين إلى تصفية حسابات قديمة راح ضحيتها مئات المواطنين وقتل الرئيس السابق "روبرت جبي" وأسرته ومقربوه ووزير الداخلية "إيميل بوجا دودو" والشخص الثاني في الحزب الحاكم "أميل بوكا"، هذا المسار العنيف تأجج بشدة، حيث لا يمكن فهمه وتفسيره إلا في سياق أشمل يرتبط بخصوصيات النظام الاجتماعي الإفوارى، الذي يضم أكثر من 60 لهجة محلية داخل البلاد، علاوة عن التقسيم الديني داخل البلاد، فحسب العديد من الدراسات والتقديرات يشكل المسلمون في النسيج الاجتماعي قرابة 60% من السكان، فيما يشكل المسيحيون ما نسبته 20% إلى 25%<sup>1</sup> و يدين باقي المواطنون بديانات أفريقية ووثنية، وتتفاقم خطورة التقسيم الديني داخل ساحل العاج أنه يتقاطع مع التقسيم الإقليمي والقبلي داخل البلاد، فغالبية المسلمين يقطنون الإقليم الشمالي للبلاد وينتمون لقبيلة الجيولا Jula بينما يتركز المسيحيون في شرق وغرب البلاد وينتمون لقبيلتي البولّي Poli والبيتي Pete ، أما الجنوب فالأغلبية فيه للمسيحيين، كما تضم ساحل العاج ستين مجموعة عرقية أبرزها البولّي والبيتي والجيولا.

منذ حسم نتائج إنتخابات الرئاسة في 2001، إنقسمت السلطة في ساحل العاج فعليا إلى قسمين، شمال مسلم ومهمّش تنمويًا، يقطنه الفلاحون من مزارعي الكاكاو، الذي يمثل أحد أهم مصادر الدخل القومي تحت سيطرة "الحسن وتارا"، وجنوب وغرب مسيحي تقطنه النخب السياسية والاقتصادية المسيحية والمهيمنة على عمليات صناعة القرار بقيادة "لوران جاجبو"، والجيش العاجي الذي تمّت إعادة هيكلته على أسس عرقية، لتكون قياداته ومفاصله المؤثرة منتمية إلى عرقية الرئيس "جاجبو".<sup>2</sup>

لقد تداخلت عوامل تسريع الأزمة في النظام الإفوارى بتصاعد الضغوط الأميركية والفرنسية، بحيث ساهمت التدخلات الفرنسية في تأجيل الإنتخابات لست مرات متوالية، بعد انتهاء ولاية "جاجبو" الأولى 2005، ونجحت الولايات المتحدة في الضغط لصالح عقد اتفاق "اوجادوجو" السياسي عام 2007، والذي بمقتضاه أصبح "غيوم" رئيساً للوزراء، وتم كذلك تضيق الخناق والعزلة الدولية على "جاجبو"، للقبول بإجراء إنتخابات رئاسية تعيد توحيد البلاد، تمّ إجراؤها عملياً في نوفمبر 2010، حيث أسفرت عن فوز "جاجبو" بـ 38 بالمائة مقابل 32

1- بسام المسلماني، "مسلمو ساحل العاج، الأزمة وسيناريوهات المستقبل"، قراءات أفريقية، ع.8، إبريل/ جوان 2011، ص.10.

2 - Michel Luntumbue, «L'implication de la communauté internationale dans les processus électoraux en Côte d'Ivoire et RDC :Une analyse comparée, » GROUPE DE RECHERCHE ET D'INFORMATION SUR LA PAIX ET LA SÉCURITÉ, 3 août 2012, pp.3-6.

بالمائة لواتارا، ما استدعى إجراء جولة إعادة أسفرت عن فوز واتارا بـ 54.1 بالمائة مقابل 45.9 بالمائة لـ "جباغبو"، لتدخل كوت ديفوار في حلقة أخرى من حلقات الأزمة السياسية المعاصرة الحادة، إثر رفض الرئيس "غباغبو" التسليم بالنتائج وتسليم السلطة، مما زاد من حدة العنف والإضطرابات واللامن. في ظل الإحتقان الداخلي وحالة الفوضى، كانت الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة، قد طالبت "لوران غباغبو" والمسؤولين المؤيدين له، بالإعتراف بشرعية رئاسة "الحسن واتارا"، كرئيس منتخب لكوت ديفوار. فيما هددت عدة جهات "غباغبو" ومؤيديه بعقوبات في حال تمسكهم برفض تسليم السلطة للرئيس المنتخب. وهدد رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا المجتمعون في "أبوجا" بنيجيريا يوم 24 ديسمبر 2010، باللجوء إلى القوة لإجبار "غباغبو" للتخلي عن السلطة لفائدة "واتارا". عرف النظام بعدها أزمة حادة استمرت لأربع شهور أسفرت عن مقتل أكثر من 3 آلاف شخص إنتهت بالقبض على "غباغبو" ورموز نظامه في 11 أبريل 2011، وتسليمه لمحكمة الجنايات الدولية بلاهاي، وإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، للتحقيق في التجاوزات الإنسانية ضد المدنيين من جانب طرفي الصراع في ساحل العاج،<sup>1</sup> ويمكن في ختام التجربة الإفوارية لوصول المعارضة للسلطة، الوقوف على عدة نقاط محورية ودروس هامة يمكن إستثمارها في التجارب الإفريقية أهمها:

1- أن المعارضة في كوت ديفوار برئاسة "حسن واتارا" استطاعت التأكيد على متغير مهم في إنجاح الحراك الفعال للمعارضة، وهو عنصر القيادة والحنكة السياسية "دراسة شخصية "واتارا" تكوينه، وعلاقاته، ورصيده الفكري والعملية، تعتبر متغيرا مفصليا في تفسير نجاح المعارضة في التعبئة وإدارة الحراك السياسي في النظام وحسم الصراع في ظرف قياسي، فالرئيس تقلد مناصب هامة منذ 1968 كخبير اقتصادي في صندوق النقد الدولي، ومستشار خاص لمحافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، في 1975، ثم مديرا لقسم إفريقيا في صندوق النقد الدولي في ثمانينيات القرن العشرين، ثم محافظا للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وفي أبريل 1990، عين واتارا رئيسا للجنة التنسيق المشترك بين الوزارات لتحقيق الإستقرار والانتعاش الإقتصادي لكوت ديفوار من قبل رئيس كوت ديفوار "فيليكس هوفوييه بوانيه"، مع إستمراره محافظا للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا. وفي 7 نوفمبر 1990، أصبح رئيساً للوزراء في كوت ديفوار.

<sup>1</sup> - Michel Luntumbue, *op. cit.*, pp. 21-25.

2- أن العلاقات الخارجية للمعارضة تعتبر متغيرا هاما في سبيل تسريع حسم الصراع المحسوم سلفا على المستوى الداخلي، وإرساء التوازنات السياسية الداخلية.<sup>1</sup>

3- أن التعدد الإثني والعرقى لا يشكل عائقا أمام الاستقرار السياسي، وذلك بالإحتكام إلى صناديق الإقتراع ومباشرة البرامج التنموية، وهو ما تجسد في النموذج الإفوارى مع تولي "واتارا" للحكم بعد أكثر من 10 سنوات من اللإستقرار والإنقسام الإثني والإقليمي بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، لتحقق كوت ديفوار بعد ذلك معدلات عالية للنمو الإقتصادي قدرت بـ 10.7 بالمئة في 2012، و8.7 في المئة في 2013، وفي حدود 9 في المئة في سنة 2014 وهي من بين النسب الأعلى في العالم حسب البنك العالمي.<sup>2</sup>

4- أن معارضة "الحسن واتارا" على رأس حزب تجمع الجمهوريين RDR، الذي تم تأسيسه في 1994، وبالرغم من إستبعاده من الإستحقاقات الرئاسية حتى 2010، إلا أنه خلق تقليدا سياسيا بضرورة التقيد بمبادئ اللعبة الديمقراطية كآلية وحيدة من أجل التغيير والتداول على السلطة، وهو ما يفسر حراك المعارضة في عهدة "واتارا" لتشكيل تجمع "الهوفوتستس" من أجل الديمقراطية والسلام.

## الخلاصة والاستنتاجات:

<sup>1</sup> - Mamadou DIOUF, «SUCCESSIONS LÉGALES ET TRANSITIONS POLITIQUES EN AFRIQUE, » op. cit., pp.86-89.

<sup>2</sup> - **Groupe Banque mondiale 2014**, « La Côte d'Ivoire: présentation, » consulté le 15-11-2014. <http://www.banquemoniale.org/fr/country/cotedivoire/overview>

بما أن ممارسة السلطة في الأنظمة الإفريقية عادة ما تعكسها الطريقة التي تم بها الحصول عليها، فالذي وصل إلى هرم السلطة بالقوة يستخدم هذه الأخيرة للمحافظة عليها، وهذا ما يفسر العديد من الثورات الدامية داخل قصور الرئاسة، وعمليات التصفية الجسدية للكثير من الشخصيات الإدارية والعسكرية العليا بحجة محاربة الفساد ومحاربة الحركات الداعية إلى الإصلاح والديمقراطية داخل نظام يحتل فيه رئيس الحزب أو رئيس الدولة مكانة الملك، وتغيب فيه إرادة الشعب بشكل شبه كلي رغم ادعاء الحكام سعيهم لتحقيق مصالحه.

لقد انخرطت المعارضة في العديد من النظم الإفريقية في أعمال العنف والسلوكات المقوضة لعملية التحول الديمقراطي الذي شهدته القارة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فعوض السعي للحفاظ على المكتسبات، سواء من خلال كسب تأييد الشعوب والتخلص من الولاءات الاثنية والعرقية، أو من خلال تدويل قضايا القمع والتصرف باحترافية وسلوكات ديمقراطية، انخرطت المعارضة في أغلب النظم كأوغندا، نيجيريا، أفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، كوت ديفوار، الكونغو، مالي التشاد، السودان، الصومال في أعمال عنف وقامت أغلبها باعتماد أجنحة مسلحة وميليشيات مسلحة تجند الأطفال وتسهم بشكل مباشر في هدم المكتسبات الديمقراطية، وتزيد من تأجيج النعرات والخلافات الطائفية، العرقية، والاثنية.

إن الخاصية الإفريقية من خلال الدراسة المقارنة لنظم القارة تشير إلى أن التحولات الديمقراطية ستعزز مستقبلا لكن بخطوات جد متناقلة، ففي الوقت الذي كان فيه معدل الدخل الفردي في غانا يساوي معدل دخل الفرد في كوريا الجنوبية، شهد النموذج الآسيوي تطورا عملاقا فيما بقي النموذج الإفريقي بطيء الخطوات، وعلى الشاكلة البطيئة نفسها يلتحق في كل مرحلة عدد ضئيل من النظم بخانة التحول الديمقراطي، وبالبطئ ذاته يتراجع التدخل العسكري، والذي كان آخر فصوله في القارة الانقلاب في النظام البوركينابي 2014، وإجمالا فإنه بنفس المتغيرات التي أثرت في التأسيس إلى نظم أفريقيا، وكانت مسؤولة عن توجهات وسلوكات المعارضة، فإنه وبنفس سلبيات النظم ووصفات إصلاحها يجوز إسقاطها على المعارضة الإفريقية التي كانت في معظم الحالات جزءاً من الأزمة لا جزءاً من الحل، وبالتالي يجب على المعارضة إن أرادت هي كسب تأييد الشعوب وتغيير أوضاع بلدانها أن تبادر إلى إصلاح استراتيجياتها، وهياكلها، والإستفادة من فرص البيئة الدولية لتسريع التحولات، والحفاظ على المكتسبات و فقط بذلك تسهم في ترسيخ البناء الديمقراطي الذي عدا كل من غانا، وجنوب إفريقيا بقيت المعارضة بعيدة عن الدور المنوط بها.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العدالة الإنتقالية وحدها لا تكفي لترسيخ القيم الديمقراطية، إذ لا بد من إستحضار الدور الذي يلعبه السياق الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي يتم فيه تطبيق العدالة ودور الفواعل وقواعد الهندسة السياسية الجديدة.

لقد عرفت القارة العديد من بعثات السلام العالمية، وكلها بقيت عاجزة عن الإحاطة بممكن الخلل ومعالجة الوضع، وهنا يجب الإشارة إلى المقاربة الجزائرية التي طالما ألحت على ضرورة إشراك جميع الفواعل والأطراف السياسية في الحوارات الوطنية، ولعل الأزمة في النظام المالي مع تنظيم الأزواد في الشمال وكيفية تعامل الجزائر مع الفرقاء السياسيين فيها يحيل إلى العديد من الدروس المستفادة التي كانت مغيبة فيما سبق، إذ انتهجت الخارجية الجزائرية مقاربة جديدة لحل النزاعات والأزمات، بضرورة تقوية الحوار الداخلي، عن طريق إشراك جميع الفرقاء والمعارضة بشكل محوري، وهو ما يبدو في المدى المنظور الحل الأمثل للأزمة الليبية كذلك، وهو الطرح الذي تم تناوله في الدراسة كمقاربة تستحق التعميم في العديد من بؤر التوتر في إفريقيا كنيجيريا، إفريقيا الوسطى، وبوركينا فاسو خاصة، فمقاربة الحوار الوطني التي تقتضي إشراك المعارضة وتمكينها من العمل السياسي، وإعادة هندسة النظم القانونية والمؤسسية بما يتلاءم والتركيبية السياسية للنظام، تشكل مدخلا جديدا يجنب النظام العديد من ملاحم استظهار القوة بين المعارضة والسلطة، فعوض خوض المعارك الإنتخابية التي تسهم في ترسيخ القيم والثقافة الديمقراطية، فضلت العديد من النخب في النظم الإفريقية المراهنة على القوة العسكرية في مناخ سبق الإشارة إلى تميزه برواج واسع للتجارة غير الشرعية للسلاح، وبتجنيد الأطفال، وبعسكرة المعارضة، مما أطال أمد الحروب الداخلية وجعلها السمة الأبرز في نظم أفريقيا.



الختامة

## الخاتمة:

تُعتبر المعارضة من أبرز ركائز الحياة السياسية الديمقراطية، وهي شرط من شروط إستقرار الدولة، وتأمين الإستمرارية في مؤسساتها. إلا أن دور المعارضة في آلية التداول السلمي والدوري على السلطة، قد يتعرض لإنتكاسات نتيجة خلافات سياسية حادة أو أزمات إقتصادية، أو تصادم خيارات جذري، يعطل إمكان إتخاذ القرارات، ويشل العمل في المؤسسات، فيلجأ المعنيون إثر ذلك إلى الآليات الدستورية، ويحتكمون إلى المؤسسات القضائية لحل النزاعات. ويترافق ذلك مع ضغوط سياسية تأخذ أشكالاً عدة، فقد تخف وتيرتها وتذوب إذا بلغ المعنيون الحل المنشود، أو تنفجر إذا تعذر الوصول إلى الحل، فيلجؤون إلى الإستفتاءات، أو الإستقالات، فالإنتخابات المبكرة، أو إلى التعديلات الحكومية، لتخطي المأزق ومواصلة العمل.

ويعتبر اللجوء إلى الشارع إضراباً أو تظاهراً، كما السعي إلى ممارسة كل الضغوط السلمية على السلطة، وتنظيم الحملات الإعلامية ضدها وفق القوانين المرعية، حقاً أساسياً يمارسه الأفراد والجماعات، ويكون عادة مرافقاً للأزمات، ضاغطاً لحلها في هذا الاتجاه أو ذلك، أو يكون أقصى الخيارات، حين تقفل المسالك وتضيق السبل بالمعنيين، فيتحوّل مسرحاً للتغيير أو منطلقاً له.

ولا شك في أن دور المعارضة السياسية في أفريقيا لفرض التغيير أو الإسهام فيه بترسيخ وتعزيز مكتسباته، له معان وتجليات ومستويات عدة. فيمكن أن يتخذ شكل تظاهرات وإعتصامات وإضرابات متواصلة، (نماذج أو غندا، جنوب أفريقيا، بوركينا فاسو، ليبيا، السنغال، كوت ديفوار..) تنتج تغييراً في أعلى هرم السلطة، وفي بعض اتجاهاتها.

لقد كان للحرب الباردة، ولقيام المعسكرين، ونهاية حقبة الإستعمار، الأثر الكبير في الإنقلابات والأحلاف، وما أدت إليه من نزاعات وثورات داخلية، على مستوى عشرات البلدان في العالم الثالث، ثم كان لإنهيار جدار برلين وسقوط الإتحاد السوفيتي، وأنظمة أوروبا الشرقية تأثير كبير على التطورات السياسية في أكثر دول العالم، واليوم صار لتوافق الدول الكبرى، (أو تنافرها) ولصراعات

المصالح، كما لقرارات الأمم المتحدة، ولمواقف المحاكم الدولية ولقوانين العقوبات، وللإعلام والفضائيات، والبت المباشر، أثر كبير في الأحداث، وفي تكوين الرأي العام حولها.

كشفت الإزمات السياسية المتتالية في نظم إفريقيا مدى هشاشة البناء المؤسساتي، وتخلف النظم الإجتماعية، فعلى ما يزيد عن الأربع عقود بقيت المعارضة السياسية في أغلب النظم بعيدة عن السلطة إلا في حالات ركبت فيها المعارضة موجة العنف بتحالفها مع الميليشيات أو النخب العسكرية، لتعاود هي الأخرى نفس السيناريو في ممارستها للسلطة، فالإنتخابات كآلية لبناء المؤسسات التمثيلية والتداول على السلطة بقيت عاجزة في إفريقيا عن تحقيق الإستقرار إلا في نماذج قليلة، أما عن مكانة المعارضة في الأنساق السياسية فاللافت في كل نظم إفريقيا أن المعارضة تأثرت تأثراً مباشراً بنمط الثقافة السياسية السائدة، والتي تميزت بأنها ثقافة سياسية ضيقة وتابعة، إضافة إلى ذلك كانت المعارضة في أغلب الحالات أوغندا، أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، زيمبابوي، زامبيا كانت المعارضة جزءاً من الأزمة وليس جزءاً من الحل، بمعنى أنها في الوقت الذي كانت فيه هذه المعارضة عرضة للملاحقة والتصفية، ساهمت هذه المعارضة إلى تأجيج النعرات العرقية والإثنية، وكانت مسؤولة في العديد من الحالات كأفريقيا الوسطى، نيجيريا، رواندا، بورندي عن مجازر إنسانية، وبالتالي فإن المعارضة كانت في العديد من الحالات، مسؤولة عن تعثر مسارات التحول الديمقراطي، والفشل في تعزيز وترسيخ القيم المكتسبة غداة الإصلاحات الدستورية، التي عرفتها هذه النظم مع مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وعليه وحتى تستقيم عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، يجب التأكيد على المصالحة بين المعارضة والسلطة والمجتمع، أي أن تكون انعكاساً لمطالب اجتماعية وليس استجابةً لمطالب خارجية. وهذا يتطلب تسوية الكثير من المشكلات والتي من أهمها:

- يجب أن تكون قوى المعارضة تتميز بالشرعية، وخبرات سياسية، وإدارية، وبرامج عمل جدية، مبنية على معطيات، واستراتيجيات ومفاهيم و تصورات واقعية، لأصول الحكم.

- إن فرصة المعارضة في تحقيق ترسيخ وتعزيز القيم الديمقراطية، تعتمد حسب مايكل أوكشت "Michal Oakeshott" على الترابط المدني " Civil

Association" بين الأفراد القائمين بالدور الطلائعي، ثم الترابط بين القمة والقاعدة، وهذا ما وجدناه بقوة في النموذج الغاني، والجنوب أفريقي، وهو ما يبرر التداول السلمي على السلطة بين السلطة والمعارضة.

- أما فيما يخص مسألة "بنية الفرصة السياسية" (P.O.S)، فإنه قد يبدو مبدئياً أن مرحلة التحول والإصلاحات الديمقراطية كانت جد مناسبة، ففي العديد من النظم الإفريقية جاءت بعد مرحلة من الإنسداد و الفشل السياسي للنخب العسكرية الحاكمة، مع ذلك فإن دراسة بنية الفرصة السياسية حسب "سيدني تارو S.Tarrow" لا تتوقف على مدى تأزم النظام وعجزه فقط، وإنما تقوم علاوة على ذلك على خمس عوامل رئيسية هي: درجة انفتاح أو انغلاق النظام، استقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي، وجود أو غياب المتحالفين أو جماعات الدعم، مدى تسامح النخب الحاكمة تجاه عمليات الإحتجاج، وأخيراً قدرة النظام على التكيف، وإن كان من خلال الدراسة أن العديد من التجارب الإفريقية عرفت إكتمالاً نسبياً في عناصر بنية الفرصة السياسية، فإن تجارب عديدة عرفت قصوراً واضحاً، خاصة في مسألتني: تسامح النخب الحاكمة تجاه عمليات الإحتجاج، وغياب المتحالفين وجماعات الدعم، وهو ما تجلّى واضحاً في النموذج الكيني والزمبابوي والأوغندي، والبوركينابي..

من خلال الدراسة إتضح أن المؤشر الرئيسي للترسيخ الديمقراطي هو تغير مركز المعارضة، فمقياس الترسخ هو بالدرجة الأولى التداول على السلطة بين السلطة والمعارضة، وهذا ما لم يتحقق إلا في حالات نادرة مثل غانا، كوت ديفوار، والأسباب عديدة، ولعل أبرزها عدم تغير وزن الفواعل الرئيسية في النظام لما بعد التحول الديمقراطي، ما يؤكد صحة أطروحة كل من "هانس هافركمب، نيل سملسر، جيسب دي بالما..." والتي تذهب إلى صعوبة إنجاز الترسخ الديمقراطي ما لم يتم مراجعة مراكز الفواعل السابقة، والنخب المسيطرة، وكذا وزنها في النظام، فالتحول الديمقراطي في إفريقيا كان في الأساس آلية للحفاظ على الإعانات الخارجية، واسترضاءً للدول المانحة من جهة، وإستراتيجية لإحتواء بعض الضغوطات الداخلية.

إن جميع الدول الإفريقية التي عرفت حضوراً قوياً للمعارضة السياسية ممثلة في قادة سياسيين محنكين، ونضجاً نسبياً في طروحاتها ومطالبها، على غرار كوت ديفوار وغانا وزمبابوي وجنوب أفريقيا، عرفت بالمقابل تراجعاً واضحاً

لدور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، ما يعزز بالمقابل طروحات "صامويل هانتنغتون Samuel Huntington" في مسألة صراع النخبتين السياسية والعسكرية، في السيطرة على النظام السياسي، والذي يرى أن تدخل النخبة العسكرية في العملية السياسية، لا يرتبط بقوة هذه الأخيرة، بقدر ما يرتبط بضعف القوى السياسية، وبزواها الإستراتيجية في النشاط السياسي، ومنه فإن تراجع النخبة العسكرية في العديد من نظم الحكم في أفريقيا كما جاء في الدراسة، تبين مدى التطور الحاصل على مستوى الهياكل التنظيمية للمعارضة ورواها وأنساقها الفكرية في أفريقيا، خاصة بعد الدور الذي أصبحت تضطلع به في العديد من بؤر التوتر في القارة كفاعل سياسي أساسي لتسوية الخلافات والصراعات العالقة، التي تقوم أولاً وقبل كل شيء، على التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف، مثل نموذج زمبابوي، كينيا، أفريقيا الوسطى، مالي، بوركينا فاسو..

وفي سياق متصل بضرورات الفاعلية، وبناء على دراسة مختلف جوانب العملية السياسية في إفريقيا من مدخل الأدوار السياسية لمختلف الفواعل، وبالخصوص دور المعارضة في ترسيخ القيم والممارسات والمؤسسات والسلوكات الديمقراطية، يمكن رسم ثلاث سيناريوهات رئيسية لمسألة التمكين السياسي للمعارضة في إفريقيا هي:

أولاً : سيناريو التمكين الفعلي للمعارضة والوصول إلى السلطة.

ثانياً: سيناريو التمكين الصوري ولعبة صراع المواقع خارج السلطة.

ثالثاً: سيناريو الإقصاء وتهميش المعارضة.

### **السيناريو الأول: التمكين السياسي الفعلي للمعارضة السياسية والوصول إلى السلطة:**

ويصدق هذا السيناريو على النظم التي عرفت تعددية سياسية حقيقية وفعالية، بالموازاة مع تراجع معدلات العنف، وعرفت تمكينا حقيقيا للمعارضة وصلت من خلاله إلى السلطة، حيث تدرج ضمن هذا السيناريو نظم إجتهدت فواعلها في إعادة هندسة وصياغة دساتيرها، مع إنتشار نسبي لحالة الرضا والقبول الجماعي لجملة تطورات أولية سبقت المواعيد الإنتخابية الكبرى، إضافة إلى تراجع العنصرية كنظام جنوب أفريقيا، وإنهيار أنظمة إستبدادية ودكتاتوريات عسكرية

في أجزاء كثيرة من القارة: أثيوبيا، الصومال، ليبيريا، وترسيخ العديد من المسارات الديمقراطية مثل كوت ديفوار، غانا، السنغال.

وتتميز نظم هذا السيناريو بما يلي:

1- دعم المبادئ الدستورية وحكم القانون، لأن ذلك يعد الضامن الحقيقي لمفهوم العدالة.

2- الحيادية والإستقلالية النسبية للأبنية المؤسسية للإنتخابات، والتي يسند أمرها إلى الهيئة الإنتخابية، والسلطة القضائية والصحافة.

3- النضج النسبي للمجتمع المدني، وحرية الصحافة، واللذان تعدان ضامنا أساسيا للقيم والممارسات الديمقراطية في الدولة، لتشجيع الشفافية المالية وتراجع الفساد.

4- إرتفاع المستوى المعيشي، وإنخفاض معدلات الفقر، وفعالية المشاريع التنموية.

5- تحرر الحكومات من ظاهرة "صناعة الملوك" وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

6- إستقلال الحكومة وإبتعادها عن الإنتماءات العرقية والإثنية.

**السيناريو الثاني: سيناريو التمكين الصوري ولعبة صراع المواقع خارج السلطة:**

تميل أغلب الإنتخابات في أفريقيا مع مطلع القرن الجديد نحو تكريس الأنموذج غير التنافسي الخاضع لتنظيم الدولة، ففي العديد من النظم الإفريقية مثل: توغو، بنين، سيراليون، كينيا، زامبيا، أنغولا، زمبابوي، الجزائر، غامبيا، بتسوانا، موريطانيا، السنغال التي عملت بنظام الحزب الواحد عقودا قبل التحول، بقي نظام الحزب الواحد هو المسيطر إذ كانت الإنتخابات تجرى لإضفاء الشرعية على النظم الحاكمة، أو تلبية لمساومات وضغوط خارجية لتقديم الإعانات المالية. والأمر يصدق حتى على النظم التي باشرت التعددية قبل عقد التسعينيات مثل نيجيريا 1979، غانا بين 1969-1979، أوغندا 1980 والتي عرفت على عكس معظم النظم الإفريقية إنتخابات تنافسية قائمة على التعددية الحزبية، إذ على الرغم

من ذلك لم ينتج عن هذه الانتخابات أي تغيير يذكر فيما يتعلق بالقيادة والإدارة والنظام.

وتأسيساً على هذه المحددات يمكن القول أن منطق الأزمة هيكل الحياة الحزبية برمتها بشكل حولها إلى توجه دائري يعيد إنتاج المسببات ذاتها والسلوكيات نفسها والنتائج عينها، دون تصور تجاوزي أو تحولي أو إصلاحي، وهو ما يفسر وجود سلوك حزبي مأزوم.<sup>1</sup> فالفعل الحزبي والمعارضة عموماً في هذا السيناريو تعيش على مفارقة تكاد تلخص جزءاً أساسياً من ملامح الأزمة الحزبية في إفريقيا، والتي تتمثل أساساً في بلورة خطاب مكثف تختلف تلويناته ومستوياته حول ديمقراطية النظام في سياق محكوم بمنطق رد الفعل. موازاة مع ذلك وجود إطار تنظيمي يكاد يلغي مسألة الديمقراطية الداخلية، إضافة على ضعف التنظيم وقصر التوجه، والفراغ الإيديولوجي.

وتتسم الأحزاب السياسية والمعارضة في هذا السيناريو على اختلاف مشاربها وتباين منطلقاتها، بالإنحصر في لعبة المواقع التي تبقى من حيث شروطها وتجلياتها، امتداداً طبيعياً للعبة التوازنات المتصلة برهانات الحكم المركزية، وتصورات النخب لمعادلة التغيير والإستمرارية. والوضع يشكل في مجمله إختزالا لواقع التضارب في المنطلقات، ليس فقط حول طبيعة السلطة السياسية، بل كذلك حول حدود التحديث السياسي بمختلف مستوياته، في ظل نظم تشكل بنياتها التقليدية إحدى آليات تثبيت إستمراريتها وشرعيتها، وتدعيم مركزية سلطاتها سياسياً ودستورياً، لتبقى الإشكالية الدستورية حبيسة موازين القوى داخل الحقل السياسي ومرتهنة بالسياق العام للعلاقة بين النخب الحاكمة وأحزاب المعارضة، وبالاختيارات المرحلية في ظل التباين بين الممكن والمتعذر والثابت والمتغير في أسس السلطة السياسية.

### السيناريو الثالث: سيناريو الإقصاء والتهميش:

على الرغم من موجة التحولات السياسية التي شهدتها النظم الإفريقية مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتنظيم العديد من الانتخابات التعددية لأول مرة في الكثير من النظم الإفريقية بقصد خلق مناخ للتعدد والتنافس الديمقراطي بين

<sup>1</sup> - Mohamed Tozy, *op. cit.*, p.71.

مختلف التوجهات السياسية، وإقدام العديد من النظم على إعادة هندسة نظمها القانونية والحقوقية بإصلاحات دستورية موسعة، إلا أن سيناريو إقصاء المعارضة وتهميشها يبقى قائماً بقوة، ذلك أن الإصلاحات الدستورية لم تسفر في أغلب الدول الإفريقية عن تداول سلمي للسلطة، ففي ظل التحولات بقيت الحروب الأهلية (أفريقيا الوسطى، مالي، ليبيريا، ليبيا)، وبقيت الانقلابات العسكرية (أفريقيا الوسطى في 2003 وفي 2013، موريتانيا في 2005 و2008، غينيا في 2008، مدغشقر 2009، النيجر 2010، غينيا بيساو 2012، مالي 2012، مصر 2013، بوركينا فاسو 2014، كما سلبت المعارضة فوزها في الانتخابات في كل من مصر 2013، وزمبابوي 2008، وأغتيل زعماء المعارضة في أفريقيا الوسطى، وزمبابوي، وبقيت الفوضى والعصيان والتمرد المنطق الغالب في نيجيريا، كوت ديفوار، ليبيا، الصومال..

لم تكن نظم القارة بحاجة إلى إصلاح قانوني مؤسساتي ستاتيكي وحسب، وإنما كانت بحاجة إلى حوارات وطنية جادة بين مختلف الفصائل والفرقاء، وتجاوز الإعتبارات الإثنية والعرقية من الطرفين (السلطة والمعارضة)، ذلك أن الإصلاحات التي عرفتها أغلب النظم الإفريقية إنما كانت إصلاحات صورية إستجابة لموجات الإحتجاج الداخلي، وحفاظاً على المساعدات الخارجية، وهو ما من شأنه أن يبقي المعارضة بالرغم من مركزها القانوني بعيدة عن السلطة.

لقد أكدت عملية تعديل الدساتير من أجل تمديد عدد العهديات الرئاسية في العديد من الدول الإفريقية مثل، أوغندا، التشاد، الجزائر مدى حرص العديد من الرؤساء في النظم الإفريقية على البقاء في السلطة، وعلى الرغم من أن تلك الدساتير هي وليدة حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان من المفترض إحترام حداتها، وخصوصية أنه بدأ العمل بها في ظل حكم معظم هؤلاء الرؤساء، ومن ثم كان ينبغي أن يضربوا المثل في الإلتزام والإقتداء بها، إلا أن ما حدث كان غير ذلك على الإطلاق، إذ أنه طالما أصبح الأمر متصلاً بمسألة البقاء في السلطة بالنسبة لهم فإن كل المعوقات ينبغي أن تزول، حتى وإن كانت عقبات دستورية، ولذلك تكررت ظاهرة التعديلات الدستورية على البنود المقيدة للبقاء وإنشاء بنود دستورية مطلقة للبقاء لإستمرار نفس النخب في الحكم.

تتسم نظم هذا السيناريو بتأزم شرعيتها، وبالتالي الإستعاضة عنها بأشكال السطوة والرهبة حتى لو تسترت خلف القوانين المكتوبة، وأحاطت نفسها بالدساتير



المعلنة، ومن هذا المنطلق فإن الأنظمة غير الشرعية التي إنتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية، تسارع عادة إلى تعليق الدساتير وتلجأ إلى العمل بالأحكام العرفية، وهو إقرار صريح من جانب تلك الأنظمة بأن قانونيتها مع ما هي عليه من شكلية لم تعد مبررا كافيا لممارسة السلطة. كما لم يعد مبررا أيضا أن يتم في إطار ممارسة السلطة أن يظل مبدأ تفضيل أهل الثقة والولاء للنظام الحاكم في مواجهة الإصلاحيين وأهل الخبرة هو الأساس الذي يتم وفقا له ممارسة السلطة وتكريسها لصالح فرد ما أو نخبة ما، وفي مقابل ذلك يكون لهؤلاء مصلحة في بقاء وإستمرار الطغمة الحاكمة رغم إنتفاء الشرعية عنها، وهو ما يدفعهم إلى المشاركة والدفاع عن سياسات وممارسات الترهيب وقمع الجماهير، كما أنها تتولى الترويج والتضخيم لمنجزات النظام الحاكم وإفتعال الأزمات الداخلية والخارجية لتبرير التقاعس والفشل، بمعنى أنهم يقومون بالدور الأساسي في تبرير وتلفيق وفرض وسائل شرعيتها من خلال مؤسسات الدولة المتعددة كأجهزة الإعلام والأمن وغيرها .

كما سنتسم هذه الأنظمة الحاكمة السلطوية في أفريقيا بأنها ستظل تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة، وإنعدام الثقة والمصادقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، كما لن تتيح تلك الأنظمة لمواطنيها الفرصة للتعبير السلمي عن المظالم التي يتعرضون لها، ولا تلبية رغباتهم في تغيير القيادات الفاسدة وغير المقبولة شعبيا.

تتميز أنظمة هذا السيناريو عن بقية النظم بإدعاءات الثورة غير المنتهية Unfinished African Revaluation فقد إتسمت العديد من النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والإستعمار الجديد، وهو الأمر الذي أسهم في إعتلال النظم السياسية الإفريقية نتيجة الإسراف والإستنزاف للموارد في إستيراد الأسلحة وتكديسها، والدخول في مغامرات عسكرية داخلية، أو مع الدول المجاورة، وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الإستقرار السياسي، والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية وتزعمهم للإنقلابات العسكرية.



الملاحق

الملحق رقم 01

عدد الأطباء لكل 1000 نسمة في إفريقيا

السنة	عدد الأطباء لكل 1000 نسمة	الدولة	السنة	عدد الأطباء لكل 1000 نسمة	الدولة
2008	0.01	ليبيريا	2013	0.80	جنوب افريقيا
2010	1.90	ليبيا	2010	1.20	الجزائر
2010	0.20	مدغشقر	2009	0.20	أنغولا
2008	0.02	ملاوي	2010	0.10	البنين
2010	0.10	مالي	2010	0.30	بتسوانا
2009	0.60	المغرب	2008	0.06	بوركينافاسو
2010	0.10	موريتانيا	2004	0.03	بورندي
2006	0.02	موزنبيق	2009	0.10	الكامبيرون
2010	0.40	ناميبيا	2009	0.05	إفريقيا الوسطى
2008	0.02	النيجر	2004	0.15	جزر القمر
2010	0.40	نيجيريا	2010	0.10	كونغو برازافيل
2010	0.10	أوغندا	2007	0.10	كونغو كينشاسا
2010	0.10	رواندا	2008	0.14	ساحل العاج
2010	0.10	السنغال	2008	0.20	جيبوتي
2010	0.02	سيراليون	2008	2.80	مصر
2006	0.03	الصومال	2004	0.05	أرثيريا
2010	0.30	السودان	2007	0.02	اثيوبيا
2009	0.20	سوازيلاند	2007	0.30	الغابون
2006	0.01	تنزانيا	2006	0.10	غامبيا
2004	0.04	التشاد	2010	0.10	غانا
2010	0.01	الطوغو	2010	0.10	غينيا
2010	1.20	تونس	2009	0.10	غينيا بيساو
2010	0.10	زامبيا	2007	0.30	غينيا الاستوائية
2009	0.10	زمبابوي	2011	0.20	كينيا
			2006	0.10	ليزوتو


الملحق رقم 02  
الرؤساء الأفارقة حتى 2014


	<p>Président <b>Jacob Zuma</b> 9 mai 2009 (réélu en mai 2014) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président <b>Ibrahim Boubacar Keita</b> 4 septembre 2013 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>
	<p>Président du Congrès Général National <b>Nouri Bousahmein</b> 25 juin 2013 Indice de démocratie ●</p>		<p>Président <b>Abdelaziz Bouteflika</b> 15 avril 1999 Réélu en 2004, 2009 et 2014 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>
	<p>Président <b>José Eduardo dos Santos</b> 10 septembre 1979 (réélu en août 2012) <b>Désigné à la suite de Agostinho Neto</b> Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président <b>Peter Mutharika</b> 31 mai 2014 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>
	<p>Président <b>Yayi Boni</b> 19 avril 2006 (réélu le 13 mars 2011) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président <b>Hery Rajaonarimampianina</b> 17 janvier 2014 Indice de démocratie ●</p>
	<p>Président <b>Seretse Ian Khama</b> 1er avril 2008 <b>Désigné par son prédécesseur. Elu en octobre 2009</b> Indice de démocratie ●</p>		<p>Roi <b>Mohammed VI</b> 23 juillet 1999 <b>Prend la suite de son père</b> Indice de démocratie ●</p>
	<p>Président <b>Blaise Compaoré</b> 15 octobre 1987 (élu en 1991, réélu en 1998, 2005 et 2010) <b>Prise du pouvoir : coup d'état</b> Indice de démocratie ●</p>		<p>Président <b>Anerood Jugnauth</b> 7 septembre 2003</p>

	<p>Président Pierre Nkurunziza 26 août 2005 (réélu en 2010 avec 91% des suffrages) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Burundi</a>
	<p>Président Mohamed Ould Abdel Aziz 5 août 2009 (réélu en juin 2014) <b>Prise du pouvoir : coup d'état</b> Mandat de 6 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Mauritanie</a>
	<p>Président Paul Biya 6 novembre 1982 (élu en 1992, réélu en 1997, 2004 et 2011) Mandat de 7 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Cameroun</a>
	<p>Président Armando Guebuza 2 février 2005 (réélu le 28 octobre 2009) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Mozambique</a>
	<p>Président Jorge Carlos Fonseca 9 septembre 2011 Mandat de 5 ans</p>		<a href="#">Cap Vert</a>
	<p>Président Hifikepunye Pohamba 24 mars 2005 (réélu en 2009) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Namibie</a>
	<p>Présidente de transition Catherine Samba-Panza 20 janvier 2014 Indice de démocratie : ●</p>		<a href="#">Centrafrique</a>
	<p>Président Mahamadou Issoufou <b>Prise du pouvoir : suite à un coup d'état</b> 12 mars 2011 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Niger</a>
	<p>Président Ikililou Dhoinine 26 mai 2011 Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Comores</a>
	<p>Président Goodluck Jonathan 6 mai 2010 Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Nigeria</a>
	<p>Président Denis Sassou-Nguesso 25 octobre 1997 (réélu en 2009) Mandat de 7 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Congo Brazzaville</a>
	<p>Président Yoweri Museveni 29 janvier 1986 (élu en 1996, réélu en 2001 et 2006) <b>Prise du pouvoir : coup d'état</b> Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Ouganda</a>
	<p>Dictateur Joseph Kabila 28 janvier 2001 <b>Président désigné à la suite de son père</b> (élu en 2006 et réélu en décembre 2011) Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Congo Kinshasa</a>
	<p>Président Paul Kagame 24 mars 2000 (élu en 2003, réélu en 2010 avec 93% des suffrages) Mandat de 7 ans. Indice de démocratie ●</p>		<a href="#">Rwanda</a>

	<p>Président Alassane Ouattara décembre 2010 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président Manuel Pinto da Costa 3 septembre 2011</p>
-----------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------

	<p>Président Ismail Omar Guelleh 9 avril 1999 (réélu en 2005 avec 94% des suffrages et en 2011 avec 80 %) Mandat de 6 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président Macky Sall 2 avril 2012 Mandat de 7 ans Indice de démocratie ●</p>
-----------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------

	<p>Président de la République arabe d'Egypte Abdel Fattah al-Sissi 7 juin 2014 Indice de démocratie ●</p>		<p>Président James Michel 16 avril 2004 (réélu le 21 mai 2011) Mandat de 5 ans</p>
------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------

	<p>Président Issayas Afeworki 24 mai 1993 <b>Président autoproclamé</b> Indice de démocratie ●</p>		<p>Président Ernest Bai Koroma 17 septembre 2007 (réélu le 17 novembre 2012) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●</p>
-------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

	<p>Président Mulatu Tesheme Wirtu 7 octobre 2013 Mandat de 6 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Président Hassan Sheikh Mohamoud 10 septembre 2012</p>
-------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------

	<p>Président Ali Bongo Ondimba 16 octobre 2009 <b>'élu' à la suite de son père</b> Mandat de 7 ans Indice de démocratie ●</p>		<p>Dictateur Omar el-Béchir 1993 (élu en 1996, réélu en 2000 et 2010) <b>Prise du pouvoir : coup d'état</b> Indice de démocratie ●</p>
-------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

	<p>Président Yahya Jammeh 1994 (élu en 1996, réélu en 2001 et 2008) <b>Prise du pouvoir : coup d'état</b> Indice de démocratie ●</p>		<p>Président Salva Kiir juillet 2011</p>
-------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------

	 <a href="#">Ghana</a> Président John Dramani Mahama, 29 juillet 2012 (réélu le 9 décembre 2012) Indice de démocratie ●		 <a href="#">Swaziland</a> Roi (monarchie absolue) Mswati III 25 avril 1988 Prend la suite de son père Indice de démocratie ●
	 <a href="#">Guinée</a> Président Alpha Condé 21 décembre 2010 Mandat de 5 ans Indice de démocratie : ●		 <a href="#">Tanzanie</a> Président Jakaya Kikwete 21 décembre 2005 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●
	 <a href="#">Guinée Bissau</a> Président par intérim Raimundo Pereira 9 janvier 2012 Mandat de 5 ans Indice de démocratie : ●		 <a href="#">Tchad</a> Président Idriss Déby Itno 28 février 1991 (élu en 1996, réélu en 2001, 2006 et 2011) Prise du pouvoir militaire Indice de démocratie : ●
	 <a href="#">Guinée Equatoriale</a> Dictateur Teodoro Obiang Nguema Mbasogo 1979 (réélu en 1996, 2002 et en 2009 avec 95,4% des suffrages) Prise du pouvoir : coup d'état Indice de démocratie ●		 <a href="#">Togo</a> Président Faure Gnassingbé 4 mai 2005 (réélu en mars 2010) Prise du pouvoir par un coup d'état 'médical' Indice de démocratie ●
	 <a href="#">Kenya</a> Président Mwai Kibaki décembre 2002 (réélu en 2007) Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●		 <a href="#">Tunisie</a> Président Moncef Marzouki 13 décembre 2011 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●
	 <a href="#">Lesotho</a> Roi Letsie III 7 février 1996 Prend la suite de son père Indice de démocratie ●		 <a href="#">Zambie</a> Président Michael Sata 23 septembre 2011 Mort le 29 octobre 2014 Mandat de 5 ans Indice de démocratie ●
	 <a href="#">Zimbabwe</a> Dictateur Robert Mugabe 31 décembre 1987 ('réélu' en 2002 et en 2008) Mandat de 6 ans Indice de démocratie ●		 <a href="#">Libéria</a> Présidente Ellen Johnson-Sirleaf (Prix Nobel de la Paix 2011) 16 janvier 2006 (réélue le 8 novembre 2011) Mandat de 6 ans Indice de démocratie ●



# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب.

باللغة العربية

1. إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1992 .
2. إبراهيم، حسنين توفيق ، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
3. ألدن، كريس، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ تر. عثمان الجبالي المثلوثي، الامارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
4. الألوسي، رعد صالح، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي، 2006.
5. ألموند، غابريال، وباول، بنغهام الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر. هشام عبد الله، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
6. ألموند، غابريال، وباول، بنغهام الابن، السياسة المقارنة، ترجمة، أحمد علي عناني، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت.
7. أنار، بيار ، الأيديولوجية والمنازعات والسلطة، ترجمة، إحسان الحصيني، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984.
8. الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986.
9. إسبر، أمين، أفريقيا سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، دمشق: دار دمشق، 1985.
10. أصيفا، طابع، روجومامو، سيفرين، عبد الغفار، محمد أحمد، العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والافريقية والتوثيق، 2003.
11. بلقزيز، عبد الإله، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
12. أبو النصر، مدحت، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية (إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان). ط.1، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.
13. أبو العينين، محمود، الانتخابات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2010-2011، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.7، أكتوبر 2011.
14. أبو العينين، محمود، مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1996.
15. أبو زيد فهمي، مصطفى، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الحديثة للنشر، 2003.
16. أبو عامود ، محمد سعد، السياسة بين التنمية والمحاكاة، الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث.

17. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط.3، جزء 1، بيروت: دار صادر، 1994.
18. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، الخلافة والملك، الأردن: مكتبة المنار، 1988.
19. ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، مقدمة بن خلدون، بيروت: دار الجيل، د.ت.ن.
20. جمعة البحر، منى، وسليمان، حسن، وسيد عبد المجيد، هشام، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
21. دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة، مجذوبة، أحمد يعقوب، والجبوري، محفوظ، الأردن: دار البشير، 1996.
22. دوفر جيه، موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
23. الهادي، رياض عزيز، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1996.
24. هوريو، أندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة، علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد، ج.1، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ط.2، 1977.
25. الزيات، عبد الحليم، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.
26. حوى، سعيد، الإسلام، ط.2، الجزائر: دار الشهاب، 1988.
27. حمدي، عبد الرحمن، أفريقيا والقرن الواحد والعشرين، رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.
28. حمدي، عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
29. حسن، إبراهيم حسن، وعلي، إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.4، 1970.
30. حمروش، مولود، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
31. طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2013.
32. طوالبه، حسن، العنف والإرهاب ( من منظور إسلام سياسي ) مصر والجزائر نموذجا، الأردن: دار العالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2005 .
33. الطماوي، سليمان محمد، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: دار الفكر العربي، 1988.
34. يسين، السيد، العالمية والعولمة، القاهرة: نهضة مصر، 2001.
35. كابلان، مورتن، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة، سامي عادل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970.
36. لونيسي، رابح، البديل الحضاري، دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا، الجزائر: دار المعرفة، د.ت.
37. الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية، 1973.

38. مان، ميشال، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر. عادل مختار الهواري، وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
39. المودودي، أبو الأعلى، تدوين الدستور الإسلامي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
40. محمود، أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
41. محفوظ، مهدي، اتجاهات الفكر السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
42. مرتضى الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، جزء 5، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1306 هـ.
43. نور، عصام، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
44. النيسابوري، بن الحجاج، وأبو الحسن، مسلم، صحيح مسلم، جزء 5، بيروت: دار الكتب العلمية.
45. نصار، ناصف، الفلسفة في معركة الأيديولوجية، بيروت: دار الطليعة، ط. 2، 1986.
46. نصر عارف، محمد، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
47. سبيلا، محمد، الايدولوجيا نحو نظرة تكاملية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992.
48. السويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
49. سعد الدين، إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.
50. سعد الدين، إبراهيم، وسلامة، غسان، والهرماسي، عبد الباقي، والنقيب، خلدون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1996.
51. عبد الفتاح، مصطفى لطفى، وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
52. عبد الغفار، محمد أحمد، العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا تحديات وآفاق، تر. سعد الطويل وآخرون، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، ومركز المحروسة، 2003.
53. عوض، السيد حنفي، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985.
54. عمارة، محمد، الإسلام وضرورة التغيير، الكويت: مجلة العربي، 1997.
55. عصام الدين علي، هلال، وفايق، طلعت عبد الحميد، قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2002.
56. العروي، عبد الله، مفهوم الأيديولوجيا، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983.
57. فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
58. روبرت، جيوفر، واليستي، ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجبلي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

59. رزيق المخادمي، عبد القادر، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
60. رشاد القصبي، عبد الغفار، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.
61. رشاد القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع**، الكتاب 2، مصر: مكتبة الآداب بجامعة القاهرة، ط.2، 2006.
62. الشهرستاني، أبو الفتح، **الملل والنحل**، تحقيق، عبد العزيز الوكيل، بيروت: دار الفكر، دون تاريخ.
63. شوفالييه، جون جاك، **المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيل إلى أيامنا**، ترجمة، إلياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة، 1980.
64. شحاذة، عبد الفتاح، **الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986.
65. الشطي، إسماعيل وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.
66. شيا، محمد، اليازجي، وخواجة، أحمد حليم، **الحركات الجماهيرية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الإنماء العربي، 1991.
67. الشكري، على يوسف، **النظم السياسية المقارنة**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003.
68. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: دار هومه، 2002.
69. شقير، محمد، **الديمقراطية الحزبية في المغرب**، المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003.
70. شريط، الأمين، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
71. توشار، جان، **تاريخ الفكر السياسي**، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 1980.
72. ثوربورن، جوران، **أيديولوجية السلطة وسلطة الايديولوجيا**، ترجمة، إلياس مرقص، لبنان: دار الوحدة، 1982.
73. الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
74. خطاب، سمير، **التنشئة السياسية والقيم**، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.
75. غزالي حرب، أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987.
76. الخالدي، محمود، **البيعة في الفكر السياسي**، طبعة خاصة، الجزائر: دار الشهاب، 1989.
77. الخطيب، نعمان، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983.
78. الخطيب، نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
79. خسيم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.

- 
80. AKE, Claude, **Democracy and development in Africa**, Washington: the brooking institute, 1996.
81. AKE, Claude, **Feasibility of Democracy in Africa**, Dakar: council for the development of social science research in Africa, 2000.
82. ALMOND, Gabriel & POWELL, G. Bingham Jr., **Comparative Politics: A Developmental Approach**, First edition, Boston: Little, Brown and Company, 1966.
83. ALMOND, Gabriel and VERBA, Sidney, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, Princeton: Princeton University Press, 1963.
84. ANTOINE, Agnès, **l'impense de la démocratie, Tocqueville la citoyenneté et la religion**, France : Fayard, 2003.
85. APTER, David, **The politics of Modernization**, Chicago: University of Chicago press, 1965.
86. ARMSTRONG, David & BELLO, Valeria & GILSON, Julie & SPINI, Debora, eds, **Civil Society and international Governance, The role of non-state actors in global and regional regulatory frameworks**, NewYork: Routledge, 2011.
87. BADIE, Bertrand , **Les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam**, France: Fayard, 1996.
88. BAECHLER, Jean, **Démocraties**, France: Calmann – Lévy, 1985.
89. BAH, Alhaji M. S., **Toward a regional approach to human security in southern Africa**, Canada: center for international relations, Queens University, 2004.
90. Banque Mondiale, **L'Afrique Sub-saharienne: de la crise à une croissance durable**. Washington, D.C.: Bank Mondiale, 1989.
91. BARKER, Rodney, **Legitimacy Identities: The self- presentations of rules and subjects**, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

- 
92. BARONGO, Yolamur, ed., **Political Science in Africa: a critical review**. London: Zed press, 1983.
  93. BEINER, Ronald, **What's the Matter with Liberalism?**, Berkeley: University of California Press, 1992.
  94. BENOIT, J. L., **Alexis de Tocqueville Textes essentiels, Anthologie critique**, France: ed. Pocket, 2000.
  95. BENTHAM, Jeremy, **An introduction to the principles of morals and legislation**, Canada: Batoche Books, 2000.
  96. BOSL, Anton & Diescho, Joseph, eds., **Human rights in Africa**, Namibia: Windhoek Macmillan education, 2009.
  97. BOUKRAMI, S. **les mécanismes monétaires et financiers internationaux**, Alger : E.N.A.P., 1986.
  98. BOULAD-AYOUB, Josiane & BONNEVILLE, Luc, eds., **Souverainetés en Crise**. Paris: L'Harmattan, 2003.
  99. BOURMAUD, Daniel, **la politique en Afrique**. Paris: Editions Montchrestian E.J.A, 1997
  100. BRAUD, Philippe, **Sociologie Politique**, Alger: Casbah éditions, 2004.
  101. BRYSK, Alison, **Globalization and Human rights**, Berkeley: university of California press, 2002.
  102. BURNS, Gene, **The Frontiers of Catholicism: The Politics of Ideology in a Liberal World**, Berkeley: University of California Press, 1993.
  103. BUUR, Lars & JENSEN, Steffen & STEPPUTAT Finn, eds, **The Security development nexus Expressions of sovereignty and securitization in southern Africa**, Cape Town: Nordiska Afrika Institutet, UPPSALA, HSRC Press, 2007.
  104. CHAGNOLLAND, Jean Paul, **Relations internationales contemporaines**, Paris: l'harmattan, 2<sup>e</sup> éditions, 1999.

- 
105. CHATAIGNER, Jean Marc, **L'ONU dans la crise en Sierra Leone : les meandres d'une négociation**, France : Karthala editions, 2005.
106. COCKCROFT, James & GUNDER FRANK, Andre & JOHNSON, Dale, eds., **Dependence and underdevelopment**, New York, Garden City: Anchor Books, 1972.
107. COLOMER, Josep. ed., **Handbook of Electoral System Design**, London: Palgrave, 2004.
108. COPANS, Jean, **La long Marche de la modernité Africaine: savoirs intellectuels & démocratie**, 2 ed., Paris: Karthala, 1998.
109. COT, Jean Pierre & MOUNIER, Jean Pierre, **Pour une sociologie politique**, Paris: ed. de seuil, 1974.
110. COUSSY, Jean & VALLIN, Jacques, dirs., **Crises et Populations en Afrique: crise économique, politique d'ajustement et dynamiques démographiques**, 2 éd. Paris: C.E.P.E.D., 1996.
111. DAHL Robert, **l'avenir de l'opposition dans les démocraties**, tra. Luciani Maurice, Paris: S.E.D.E.I.S., 1994.
112. DAHL Robert, **Polyarchy: Participation and Opposition**, New Haven and London: Yale University Press, 1971.
113. DE LA MAISONNEUVE, Eric, **La violence qui vient, (essai sur la guerre moderne**, Paris: Alea, 1997
114. DIAMOND, Larry, **Developing Democracy : Toward Consolidation**, U.S.A.: The Johns Hopkins University press, 1999.
115. DIAMOND, Larry, **Prospects for democratic development in Africa: Essays in public policy**, Hoover Institution: Stanford University, 1997.
116. DIOP, Jean Meissa, **La Liberté D'expression un défi pour la Démocratie Sénégalaise**, London: Article 19, 2007.



- 
117. DIOP, Momar-Coumba & DIOUF, Mamadou, eds, **Les Figures du Politiques en Afrique : des Pouvoirs Hérités aux Pouvoirs élus**, Dakar: Editions Karthala et CODESRIA, 1999.
118. DIOP, Momar-Coumba & DIOUF, Mamadou, eds, **Les Successions légales: Les mécanismes de transfert du pouvoir en Afrique**, Dakar: CODESRIA, 1990.
119. DUVERGER, Maurice, **Les partis politiques**, Paris: Armand colin, 1981.
120. ELLIS, Stephen, ed, **L'Afrique Maintenant**. Paris: Editions Karthala, 1995.
121. EMRICH, Edward John Dalberg-Acton-, **Lectures on French revolution**, edited by, John Neville Figgis, Reginald Vere Laurence, Canada: Batoche Books, 1999, First British edition 1910.
122. EPSTEIN, Barbara, **Political Protest and Cultural Revolution: Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s**, Berkeley: University of California Press, 1991.
123. FALKOWSKI, Lawrence, ed., **Psychological Models in International Politics**, Boulder, CO: West view Press, 1979.
124. FALL, Ismaïla Madior & HOUNKPE, Mathias & JINADU, Adele & KAMBALE, Pascal, eds., **Organes de gestion des élections en Afrique de l'ouest, Une étude comparative de la contribution des commissions électorales au renforcement de la démocratie**, Afrique du Sud: Open Society Initiative for West Africa, 2011.
125. FALL, Ismaïla Madior, **Évolution constitutionnelle du Sénégal, de la veille de l'indépendance aux élections de 2007**, Dakar: Éditions CREDILA - CREPOS, UCAD, 2007.
126. FREDRICKSON, George, **The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements**, *Berkeley*: University of California Press, 1997.

- 
127. GAUCHET, Marcel, **La religion dans la démocratie, parcours de la laïcité**, France: Gallimard, 1998.
128. GEDDES, Barbara, **Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America**, Berkeley: University of California Press, 1994.
129. GIOVANNI, Carbone, **No-Party Democracy? Ugandan Politics in Comparative Perspective**, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2008.
130. GUEST, Robert, **The Shackled continent: Africa's past, present and the future**, London: Macmillan, 2004.
131. GUICHARD, Jean, **Le Marxisme théorie et pratique de la révolution**, 2 ed., Lyon : Chronique Social de France, 1970.
132. HABERMAS, Jürgen, **between facts and norms: A contribution to the discourse theory of law and democracy**, translated by, William Reng, Cambridge, Massachusetts: Mit press, 1996.
133. HABERMAS, Jürgen, **L'intégration républicaine, essais de théorie politique**, traduit de l'Allmand par Rainer Rochlitz, Paris: Fayard, 1998, First original edition, 1996.
134. HASNER, Pierre, **la violence et la paix**, 2<sup>e</sup> édition, Paris: Seuil, 2000.
135. HEGEL, G. W. F., **Philosophy of right**, Translated by, S.W. Dyde, Canada: Batoche Books, 2001, First German edition 1821.
136. HENRY, Michel, **Marx une philosophe de la réalité**, France: ed.Gallimard, 1976.
137. HERMANN, Margaret, ed., **Advances in Political Psychology**, Amsterdam: Elsevier, Vol. 1, 2004.
138. HIRSCH, Jone, **Sierra Leone, Diamond and the Struggle for Democracy**, Colorado: Lynne Rienner Inc, Boulder, 2001.
139. HOFMEISTER, Wilhelm & GRABOW, Karsten, **Political Parties Functions and Organisation in Democratic Societies**, Singapore: Konrad Adenauer Stiftung, 2011.

- 
140. ILLICH, Ivan, **Deschooling Society**, Mexico: CIDOC Cuernavaca, 1970.
141. JOHNSON, Charmers, **revolutionary change**, London: Longman, 1983.
142. JOHNSTON, Michael, **political parties and democracy in theorecal and pratical perspectives political finance policy parties and democratic development**, Washington: National democratic institute for international affairs, 2005.
143. KALATHIL, Shanthi & BOAS, Taylor, **Open networks, closed regimes, the impact of the internet on authoritarian rule**, Washington: Carnegie endowment, 2003.
144. KAMRAVA, Mehran, **politics and society in the third world**, 2° ed, New York: Routledge, 1995.
145. KANKWENDA Mbaya, **Marabouts où Marchands du Développement en Afrique?**, Paris: L'Harmattan, 2000.
146. KAPLAN, Temma, **Taking Back the Streets: Women, Youth, and Direct Democracy**, Berkeley: University of California Press, 2004.
147. KLANDERMANS, Bert & SAGGENBORG, Susanne, eds., **Methods of Social Movement Research**, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2002.
148. LACOSTE, Yves, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris: Flammarion, 1995.
149. LAREMONT, Ricardo Rene, ed., **The causes of war and the consequences of peacekeeping in Africa**, Portsmouth: Heinemann, 2002.
150. LARGE, Judith & SISK, Timothy D., **Democracy conflict and human security, Pursuing Peace in the 21st Century**, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2006.
151. LAWSEN, Kay, **political party and linkage: a comparative perspective**, New Haven: Yale University press, 1980.
152. LECA, Jean & GRAWITZ, Madeleine, eds., **Traite de science politique**, Vol.3, Paris : P.U.F, 1985.

- 
153. LEROUSE, Alain, **Retour à l'idiologie pour un humanisme de la personne**, France: Presses universitaire de France, 1995.
154. LINZ, Juan J. & STEPAN, Alfred, **Problems of democratic transition and consolidation, Southern Europe, South America, and post- communist Europe**, U.S.A: The Johns Hopkins press, 1996.
155. LIPSET, Seymour Martin, **L'homme et la politique**, traduit par : Guy Gérard Durand, Paris: Editions du Seuil, 1960.
156. M'BENGUE, Mamadou Seyni, **Politiques culturelles au Sénégal : études et documents**, Paris: Unesco, 1973.
157. MANDEL, Ernest, **Power and Money: A Marxist Theory of Bureaucracy**, London: Verso, 1992.
158. MAZRUI, Ali, ed, **Islam, Democracy and the secularist state in the post-modern era**, Washington: Centre for the study of Islam and democracy, Second annual conference, 2001.
159. McCANDLESS, Erin & KARBO, Tony, eds., **Peace, conflict, and development in Africa a reader**, Switzerland: University of peace, 2011.
160. MENSA, Jean, **An Evening Encounter With NANA AKUFO ADDO**, Ghana: The Institute of Economic Affairs, 2010.
161. MICHEL, Patrik , **Religion et démocratie nouveaux enjeux, nouvelles approches**, Paris: Albin Michel, 1997.
162. MICHELS, Robert, **Political parties, a sociological study of Oligarchical tendencies of modern democracy**, translated by, Eden and Cedar Paul, Canada: Batoche Books, 2001, originally published in German in 1911.
163. NDLOVU, Sabelo, **Do Zimbabweans' Exist? Trajectoires of Nationalism, national Identity Formation and crisis in a postcolonial state**, Germany: Peter Lang AG International Academic Publishers, 2009.

- 
164. NORRIS, Pippa & LOVENDUSKI, Joni, **political recruitment Gender, Race and Class in the British Parliament**, United Kingdom: Cambridge University Press, 1994.
165. NORTON, David L., **Democracy and Moral development: A politics of virtue**, Berkeley: University of California Press, 1991.
166. OAKESHOTT, Michal, **On human conduct**, London: Oxford university press, 1975.
167. OSTWALD, Martin, **From popular sovereignty to the sovereignty of law: law, society, and politics in fifth-century Athens**, Berkeley: University of California Press, 1986.
168. PEVEHOUSE Jon C., **Democracy from Above Regional organizations and democratization**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2005.
169. POKU, Nana, ed., **Security and development in southern Africa**, Oxford: Praeger, 2001.
170. PRELOT, Marcel & LESCUYER, George, **Histoire des idées politique**, Paris: ed. Dalloz, 1975.
171. PRIZEL, Ilya, **national identity and foreign policy nationalism and leadership in Poland, Russia and Ukraine**, New York: Cambridge university press, 1998.
172. PYE, Lucien, & VERBA, Sidney, **Political Culture and Political Development**, Princeton: Princeton University Press, 1965.
173. RAO, C. P., **Globalization Privatization and free market economy**, Westport, Conn: Quorum Books, 1998.
174. REYNOLDS, Andrew, ed., **The architecture of democracy constitutional design, conflict management, and democracy**, Oxford: Oxford university press, 2002.
175. ROBERTSON, David, **A Dictionary of modern politics**, 2<sup>o</sup>ed., London: Europa Publication Limited, 1993.

176. ROSE, Richard, ed., **Electoral participation: comparative analysis, sage studies in contemporary political sociology**, USA: sage publications, 1980.
177. SALAMON, Lester & Associates, eds., **Global Civil Society, Demensions of the Nonprofit Sector**, U.S.A.: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies Baltimore, 1999,
178. SCHMITT, Carl, **Parlementarisme et démocratie**, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel, France: ed. de Seuil, 1988.
179. SHARAMO, Roba & AYANGAFAC, Chrysantus, eds., **The state in human security in Africa, an assessment of institutional preparedness**, Addis Ababa: the Institute for security studies ISS, 2011.
180. SINDJOUN, Luc, **Science Politiques Réflexiones & Savoirs sur les Pratiques politiques en Afrique Noir**, Dakar: CODESRIA, 1999.
181. SOULIER, Gérard, **Nos droit face a l'état**, France: édition du Seuil, 1981.
182. WALKER, Stephan, **Role theory and foreign policy analysis**, U.S.A.: Duke University, Duke press policy studies, 1987.
183. WALLERSTEIN, Emmanuel, **Africa: the Politics of independence**, New York: Random House, Vintage Books, 1961.

ثانيا: الدوريات:

1- باللغة العربية:

184. أحمد، أمل، "الانتخابات الرئاسية في السنغال، النجاح في الاختبار الصعب"، **آفاق أفريقية**، المجلد 10، العدد 36، 2012، ص ص. 73-92.
185. بطرس، غالي، "العلاقة بين مفاهيم الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان متكاملة"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر، العدد 8، جانفي 2009، ص. 14.
186. بسيوني، عمر، "الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، **السياسة الدولية**، يناير 1998، العدد 127، ص. 117.
187. بشير المغربي، محمد زاهي، "جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا"، **دراسات**، السنة 4، ع. 15، شتاء 1371، 2003، ص. 34.
188. جوبتا، سانجيف، ويانج، يونجنج، "تفكيك الكتل التجارية"، **التمويل والتنمية**، ع. 4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص ص. 22-25.

189. جيان بي وانج، وعبدولاي بيو تشاني، "ازدهار روابط إفريقيا مع الصين"، التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 45، مارس 2008، ص ص. 44-47.
190. جفال، عمار، "التحول الديمقراطي على المستوى العالمي وحالة الاستثناء العربي"، المغرب الموحد، ع. 01، جانفي 2011، ص. 29.
191. درامي، بكاري، "آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع. 153، جويلية 2003، م. 38، ص. 55.
192. حجاج، أحمد، "الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع. 153، جويلية 2003، ص ص. 38-45.
193. طه، حيدر، "الأداء السياسي للمعارضة السودانية"، السياسة الدولية، العدد، 128، أبريل 1997، ص ص. 66-69.
194. كودي، ديفيد، وفرانسيس، مورا، وبوينغ، شانغ، "زيادة الكفاءة ضرورة ملحة"، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، ديسمبر 2014، ص ص. 30-32.
195. كريستنس، جاكوب، وأن- ماري جولي، وكاترين باتيللو، "أصول قابلة للتعامل المصرفي"، التمويل والتنمية، ع. 4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص ص. 18-21.
196. مولينجي، مونا، وتيدي، جوين ليز، "الاستعمار والفساد في أفريقيا جنوب الصحراء"، تر. مصطفى مجدي الحمال، مجلة أفريقيا، مركز البحوث العربية والإفريقية، ع. 2، ص ص. 71-72.
197. المسلماني، بسام، "مسلمو ساحل العاج.. الأزمة وسيناريوهات المستقبل"، قراءات إفريقية، ع. 8، إبريل/ جوان 2011، ص ص. 10-22.
198. المستيري، محمد، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة"، رؤى، العدد، 10، جانفي 2001، ص ص. 17-19.
199. المستيري، محمد، "في جدل الديني والسياسي"، رؤى، العدد، 4/3، سبتمبر 1999، ص ص. 8-10.
200. سانجيف غوبتا، وأليكس سيغورا، وأوبييرغو، وإنريكي فلوريس، "تقاسم الثروة"، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، ديسمبر 2014، ص ص. 52-55.
201. سوندربرج، مارك، وآلان، جلب، "حتى تكون المعونة مجدية"، التمويل والتنمية، ع. 4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص ص. 14-17.
202. سليمان العبيدي، أمال، "الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية"، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001، ص ص. 141-154.
203. عبد الرحمن، حمدي، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، السياسة الدولية، ع. 144، جانفي 2001، ص ص. 192-194.
204. عبدلاوي بيو، تشاني، واتيين ب. بيهو، "المقومات التي تفتقر إليها إفريقيا"، التمويل والتنمية، ع. 4، المجلد 44، ديسمبر 2007، ص ص. 44-48.
205. عبدلاوي بيو، تشاني، وبندكت فيب، كريستنسن، "الوقت المناسب لأفريقيا، على أفريقيا أن تبني أخيرا ما حققت من نجاحات للحاق بالركب"، التمويل والتنمية، ع. 4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص ص. 8-13.
206. عبد الحي، وليد، "مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية"، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص ص. 16-17.

207. AKOKPARI, Jhon, « The debt crisis, the global economy and the challenges of development: Sub-Saharan Africa at the crossroads,» **Journal of Social Development in Africa**, Vol.16, N°02, 2001, pp.147-169.
208. ALEXANDER, Jefferey, «Max Weber : la théorie de la rationalisation et le marxisme, » **Sociologie et Société**, vol.xiv, N°2, pp.33-44.
209. ALEXANDER, Jocelyn & BLESSING-MILES, Tendi, « La violence et les urnes :le Zimbabwe en 2008, » **Politique Africaine**, N.° 111, octobre 2008, pp.111-129.
210. ANCKAR, Dag & ANCKAR, Carsten,"Democracies without parties," **Comparative Political Studies**, Vol.33, №2 ,March 2000, pp.225.247
211. ARTHUR, Peter, « Democratic consolidation in Ghana: the role and contribution of the media, civil society and state institutions,» **Commonwealth & Comparative Politics**, Vol.48, Issue 2, 2010, pp.203-226.
212. BAER, Anne, «Pas assez d'eau pour tous, » **Revue internationale des sciences sociales**, N°148, juin 96, pp317-333.
213. BAMICOLE, Lawrence, « Nkrumah and the Triple Heritage Thesis, and Development in Africana Societies,» **International Journal of Business, Humanities and Technology**, Vol. 2, N°. 2, March 2012, pp.68-76.
214. BARROS, Hélio G., « Typologies and Aproaches to the study of latin American political parties,» **Revue international des sciences sociaux**, Vol. 04, N°.01, pp.151-169.
215. BAYART, Jean-François & GESCHIERE, Peter & NYAMNJOH, Francis, «Autochtonie, Démocratie et citoyenneté en Afrique, » **Critique internationale**, N°.10 - janvier 2001, pp.177-194.
216. BEAUDET, Pierre & HEIN, Marais, « L’Afrique du sud au bord de la “balkanisation”,» **Le Monde Diplomatique**, Janvier 1993, p.23.



217. BIAGOTTI, Isabelle, « Discourt Allemands et conditionnalités démocratiques, » **Politique Africaine**, N°.60, Déc 1995, pp.19-26.
218. BIDDLE, Bruce, "Recent Developments in Role Theory," *Annual Review of Sociology*, N°12, 1986, pp. 67–92.
219. BOONE, Catherine, “Decentralization as political strategy in west Africa,” **Comparative Political Studies**, Vol.36, N°.04, May 2003, pp.355-380.
220. BOUCEK, Françoise, « Rethinking Factionalism Typologies, Intra-Party Dynamics and Three Faces of Factionalism,” **Party Politics**, VOL. 15, No.4,2009, pp. 455–485
221. BRATTON, Michael & MASUNUNGURE, Eldred, “Zimbabwe's Long Agony,” **Journal of Democracy**, Vol. 19, N°.4, October 2008, pp.41.55.
222. BRITTAIN, Victoria, « Pilier de la stratégie américaine dans la région : le Kenya, dans toute sa fragilité, » **le monde diplomatique**, Août 1987, p.25.
223. BROWN, Stephen, « Theorising Kenya’s protracted transition to democracy, » **Journal Of Contemporary African Studies**, N.°22, September 2004, pp.325-342.
224. BROWN, Stephen, «Authoritarian leaders and multiparty elections in Africa: How donors help to keep “Daniel Arap Moi” in power», **Third World Quarterly**, Vol.22, N°.5, 2001, pp.725-739.
225. BRUCH, Michael, "Toward a theory of modern domination from the capital relation to the organization relation," **Journal of political economy**, Vol.29, №.3, February1999, pp.33-52.
226. BURNELL, Peter, “The Party System and Party Politics in Zambia: Continuities Past, Present and Future,” **African Affairs**, Vol. 100, N°. 399, April 2001, pp. 239-264.
227. CAHN, Naomi, « Poor Children: Child “Witches” and Child Soldiers in Sub-Saharan Africa,» **Ohio State Journal of Criminal Law** , Vol. 3, 2006, pp.413-456.

228. CAMPBELL, Bonnie, « Réinvention du politique en Côte d'Ivoire, » **Politique Africaine**, N° 78, juin 2000, pp.142-156.
229. CESSOU, Sabine, « L'Afrique du sud veut s'intégrer à l'économie mondiale,» **Problèmes Economiques**, N.°2672, Juil. 2000, pp.27-31.
230. CLAPHAM, Christopher, « Terrorism in Africa, Problems of definition, history and development,» **South African Journal of international Affairs**, Vol. 10, N°.02, 2003, pp.13-28.
231. COLLIER, Paul & HOEFFLER, Anke, «On the Incidence of Civil War in Africa,» **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 46, N°. 1, February 2002, pp. 13-28.
232. COLOMBO, Silvia & CARIDI, Paola & KINNINMONT, Jane, eds., “New Socio-Political Actors in North Africa: A Transatlantic Perspective,» **Mediterranean Paper Series**, February 2012, 32 p.
233. COQUERY - VIDROVITCH, Catherine, « A propos des racines historiques du pouvoir Chefferie et Tribalisme,» **Pouvoirs**, N°.25, 1983, pp.51.62.
234. CRAFT, Cassady & SMALDONE, Joseph, « The arms trade and the incidence of political violence in sub-saharan Africa 1967-1997,» **Journal of peace research**, Vol. 39, N°06, 2002, pp.693-710.
235. DAALDER, Hans, « Government and opposition in the new states, » **Government & opposition**, Vol.01, N°.2, p.205.
236. DAVENPORT, Christian, « Human Rights and the democratic proposition,» **Journal of Conflict Resolution**, Vol.43, N°.01, 1999, pp.92-116.
237. DIOP, Momar-Coumba & DIOUF, Mamadou & DIAW, Aminata, « Le baobab a été déraciné. L'alternance au Sénégal, » **Politique africaine**, N° 78, juin 2000, pp.157-179.
238. DOZON, Jean Pierre, « La Côte d'Ivoire au péril de l'« ivoirité ». Genèse d'un coup d'État. », **Afrique Contemporaine**, N° 193. 2000, pp.13-23.

239. DUMONT, Gérard-François & KANTE, Seydou, « Le Sénégal: une géopolitique exceptionnelle en Afrique, » **Géostratégiques**, N.° 25, 10/2009.
240. “Electoral Systems and Processes, Practice Note,” **United Nations Development Programme**, UNDP, January 2004, p.12.
241. ELISCHER, Sebastian, «Measuring and Comparing Party Ideology in Non industrialized Societies: Taking Party Manifesto Research to Africa,” **GIGA Working Papers**, N°. 139, June 2010.
242. ERDMANN, Gero & BASEDAU, Matthias, «Problems of Categorizing and Explaining Party Systems in Africa,” **German Institute of Global and Area Studies GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems**, N° 40, January 2007.
243. FATTON, Robert, « The political ideology of Julius Nyerere: the structural limitations of African socialism,” **Studies in Comparative International Development**, Vol.20, Issue 02, Summer 1985, pp.03-24.
244. FRERE, Marie-Soleil, « Pluralisme médiatique au Bénin : l'heure des désillusions ?, » **Politique Africaine**, N°. 57, Mars 1995, pp. 142-148.
245. FREYMOND, Nicolas, « La question des institutions dans la science politique contemporaine, l'exemple du néo- institutionnalisme, » **Travaux de science politique**, Nouvelle Serie, N.°15, Université de Lausanne, Département de science politique , Lausanne, 2003, pp.11.12.
246. FUKUYAMA, Francis, “Building Democracy after conflict, stateness first,” **journal of democracy**, Vol.16, N°1, January 2005, p.84.
247. GESCHIERE, Peter, "le politique en Afrique: le Haut, le bas et le vertige," **Politique Africaine**, N.°39, Octobre 1990, P 156
248. GIBSON, Nigel, « Africa and globalization: marginalization and resistance,” **Journal of Asian and African Studies**, Vol.39, N°.1-2, 2004, pp.1-28.

249. GOLDSTEIN, Joshua & ROTICH, Juliana, "Digitally Networked Technology in Kenya's 2007–2008 Post-Election Crisis," **Internet & Democracy Case Study Series**, Berkman Center Research Publication, N°. 09, 2008, pp.1-10.
250. GREENE, Kenneth, "Opposition party strategy and spatial competition in dominant party regimes," **Comparative political studies**, Vol.35, №.7, September 2002, pp.755.783.
251. GUNTHER, Richard & DIAMOND, Larry, "Species of Political Parties a new typology," **Party Politics**, Vol 9. No.2, 2003, pp. 167–199.
252. HARVEY, David, "The geography of class power," **Social Register 1998**, №35, pp.47.55.
253. HAWTHORNE, Amy, « Middle eastern democracy, is civil society the answer ?," **Carnegie papers**, № 44, March2004, pp.3-28.
254. HELMS, Ludger, "Five Ways of Institutionalizing Political Opposition: Lessons from the Advanced Democracies," **Institutionalizing Political Opposition**, LTD 2004, pp.23-25.
255. HENRI, Joël & FOMBENO, Tagum, « Réflexions sur la question des réfugiés en Afrique, » **Revue trimestrielle des droits de l'homme**, N°.57, 2004, pp.245-274.
256. HIBOU, Béatrice, «Economie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique sub-saharienne: Du catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire,» **Les Etudes du Centre d'études et de Recherches Internationales**, N°39, Mars 1998, pp.22-25.
257. JEZEQUEL, Jean Hervé, « les enfants soldats d'Afrique, un phénomène singulier, » **Vingtième Siècle Revue d'histoire**, N.° 89, Janvier- Mars 2006, pp.99-108.

258. KANU IKECHUKWU, Anthony, “Kenneth Kaunda and the Quest for an African Humanist Philosophy,” **International journal of Scientific Research**, Vol.3, Issue 08, Aug 2014, pp.375-377.
259. KUZIO, Taras, « Nationalising states or nation-building? A critical review of the theoretical literature and empirical evidence, » **Nations and Nationalism**, N°.7, 2/2001, p.136.
260. LAGRANGE, Marc-André & VIRCOULON, Thierry, « Zimbabwe: réflexions sur la dictature durable, » **Politique étrangère**, N°. 3, Automne 2008, pp.653-666.
261. LAWAL, Gbenga, “Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change,” **Humanity & Social Sciences Journal**, Vol. 2, N°. 1, 2007, pp.01-07.
262. LAWSON, Kay, « Partis politiques et groupes d’intérêt, » **Pouvoir**, №.79, Novembre 1996, pp.35.50.
263. LEWIS, David, « Civil society in African contexts, reflections on the usefulness of a concept, » **Development and change**, Vol.33, N°. 04, 2002, pp.569-586.
264. LIFSCHULTZ, Lawrence, « Washington renforce son dispositif militaire dans le Golf et l’océan Indien, » **Le Monde Diplomatique**, Février 1987, p.25.
265. LIGGIO, Leonard & PALMER, Tom, “Freedom and the law,” **Harvard Journal of Law & Public Policy**, Vol. 11, № 3, Summer 1988, pp.713-745.
266. MAGNARELLA, Paul, « Achieving Human Rights in Africa: The Challenge for the New millennium, » **African Studies Quarterly**, Vol. 4, Issue 2, Summer 2000, pp.17-27.
267. MALOKA, Eddy, “Africa and the war on terror,” **New England Journal of public Policy**, Vol.19, N°.02, 2005, pp.365-373.

268. MARAVCSIK, Andrew, “ Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics,” **International Organization**, №.51, April 1997, pp.513-553..
269. MARTIN, Daniel-Constant, « Le multipartisme, pour quoi faire?: Les limites du débat politique: Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe», **Politique Africaine**, N°43, Octobre 1991, pp. 21-25.
270. MASSAMBA, Guy & KARIUKI, Samuel & STEPHEN, Ndegwa, “Globalization and Africa’s Regional and Local Responses,” **Journal of Asian and African Studies**, Vol.39, N°.1/2, 2004, pp.29-45.
271. MASTERS, William, « L’Europe, l’Afrique du sud et l’Afrique Australe: intégration régionale dans un contexte mondial, » **Revue d’Economie du Développement**, N°3, Septembre 2000, pp.113-134.
272. MATLOSA, Khabele, “Political culture and democratic governance in southern Africa,” **African Association of Political Science**, Vol.08, N°. 01, 2003, pp.85-112.
273. MATUNHU, Jephias, “A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment,” **African Journal of History and Culture**, Vol.03, N°.05, June 2011, pp.65-72.
274. MAUPEU, Hervé, "Kenya," **L’État du monde 1993**. Paris : La Découverte, 1993, p.278.
275. MAUPEU, Hervé, « Les élections de la transition », **Politique Africaine**, N.°89, Mars 2003, pp.149-166.
276. MAYER, Zald & McCARTHY, John, «Resource Mobilization and social movement: A partical theory, » **American Journal of Sociology**, №.82, 1977, pp.59.61.
277. McGOWAN, Patrick, « Coups and Conflict in west Africa 1955-2004,» **Armed Forces and Society**, Vol. 32, N°.01, October 2005, pp.5-23.

278. MEDARD, Jean François, “La crise de l’état néo patrimonial et l’évolution de la corruption en Afrique sub- saharienne, » **Monde en Développement**, Bruxelles, Tom 26, N°112, 1998, pp.56.58.
279. MEDARD, Jean François, « L’état patrimonialisé,» **Politique Africaine**, N°.39, Octobre 1990, p.26.
280. MEDARD, Jean François, « La spécificité des pouvoirs Africains, » **Pouvoirs**, N°.25, 1983, pp.05-22.
281. MEDARD, Jean François, « Les Sociétés Africaines face à l’état, » **Pouvoirs**, N°.25, 1983, pp.23-39.
282. MILIBAND, Ralph, “Marx and the state,” **Social Register 1965**, №2, pp.278-296.
283. MILLER, W. L. & MACKIE, M., « The electoral cycle and the asymmetry of government and opposition popularity: an alternative model of the relationship between economic conditions and political popularity,» **Political Studies**, Vol.21, N°.03, September 1973, pp.263-265.
284. MKANDAWIRE, Thandika, « Thinkink about developmental states in Africa,» **Journal of Economics**, Vol.25, N°03, 2001, pp.289-313.
285. MNGUNI, Lindelani, « The Curriculum ideology of the South African secondary school Biology,» **South African Journal of Education**, Vol. 33, N°.2, 2013, pp.1-11.
286. MOFFA, Claudio, « L’Ethnicité en Afrique: l’implosion de la "question nationale" après la décolonisation », **Politique Africaine**, N.°66, Juin 1996, pp. 101-108.
287. MOZAFFAR, Shaheen & SCARRIT, James, «The puzzle of African party systems, » **Party Politics**, Vol.11, N°.4, 2005, pp.401.403.
288. MOZAFFAR, Shaheen & SCHEDLER, Andreas, “the comparative Study of Electoral governance- Introduction-,” **International Political Science Review**, Vol. 23, N°.1, 2002, pp.5-27.

289. MOZAFFAR, Shaheen, « Patterns of electoral governance in Africa's emerging democracies,» **International Political Science Review**, Vol.23, N°.01, 2002, pp.85-101.
290. MUKHERJEE, Bumba, "political parties and the size of government in multiparty legislatures, examining cross-country and panel data evidence," **Comparative political studies**, Vol.36, №.6, August2003, pp.699.728.
291. NGUIN, Mathias, « Les Rapports Etat-Société Civile Dans le Processus Politique,» **African Journal of Political Science**, Vol.04, N°.02, pp.143-180.
292. NIANDOU SOULEY, Abdoulaye, « L'armée et le pouvoir, » **Politique Africaine**, N°.38, Juin 1990, p.41.
293. NOORDERHAVEN, Niels & TIDJANI, Bassirou, "Culture, Governance, and Economic Performance: An Explorative Study with a Special Focus on Africa," **International Journal of Cross Cultural Management**, Vol. 1, N°. 1, 2001, pp. 31–52.
294. NYERERE, Julius, "Ujamma-The Basis of African Socialism," **The Journal of Pan African Studies**, Vol.1, N°.1, 1987, pp.4.11.
295. PETERSEN, Grethe, **The Tanner Lectures on Human Values**, Vol. 25, USA: University of Utah Press, 2006.
296. PHERSON, G.B.Mac, « Tendances mondiales de la recherche en science politique, » **Revue Française de science politique**, 1954 , Vol.4, N.3, pp.523.524.
297. PIOMBO, Jessica, "Political Parties, Social Demographics and the Decline of ethnic mobilization in South Africa, 1994–99," **Party Politics**, Vol.11. N°.4, 2005, pp. 447–470.
298. POLLARD, Matt & ODO, Godwin, « Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa,» **Essex Human Rights Review**, Vol.01, N°. 01, 2004, pp.87-92.



299. PYE, Lucian & VERBA, Sidney & EULAU, Heinz, "Gabriel A. Almond 1911-2002," **Biographical Memoirs**, Vol. 87, Washington: The National Academies Press, 2005.
300. RABAULT, Hugues, « le paradigme de la machine, politique et cybernétique sociale, » **Droit et société**, N°.50, 2002, pp.209-232.
301. RABAULT, Hugues, « Hommage a Niklas Luhmann, » **Droit et société**, N°.42-43, 1999, pp.459-460.
302. RABAULT, Hugues, « l'état, globalisation et théorie de la communication, la fonction de la procédure, » **Droit et société**, N°.51-52, 2002, pp.513-539.
303. RACE, Richard, « Max Weber and the complicity of parliamentary democracy, » **Historical Social Research**, Vol.28, №. 3, 2003, p.224.
304. RESNICK, Danielle & CASALE, Daniela, "The political participation of Africa's youth: turnout, partisanship and protest," **Afrobarometer, Working Paper**, No. 136, November 2011.
305. ROSSI, Rosa & PANEBIANCO, Stefania, "EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries," **Jean Monnet Working Papers (JMWP) №.54**, October 2004, pp.2-25.
306. ROTHMAN, Stanley, « Functionalism and its critics, an analysis of writings of Gabriel Almond, » **The political Science Reviewer**, Vol. 01, N°. 01, 1971, pp.236-276.
307. SALL, Babaly, «La gouvernance politique au Senegal, » **Afrobarometer Briefing Paper**, No. 94, October 2010, pp.4-6.
308. SCHEDLER, Andreas, «Comment observer la consolidation démocratique?» **Revue international de politique comparée**, 2001, Vol.8, pp. 230-235.
309. SCHEDLER, Andreas, «The Menu of Manipulation, » **Journal of Democracy**, Vol. 13, N°.2, April 2002, pp. 36-50.

310. SCHEDLER, Andreas, « What is democratic consolidation ?, » **Journal of democracy**, Vol.09, N°.02, April 1998, pp.91.107.
311. SCMITTER, Philippe & GUILHOT, Nicolas, « de la transition à la consolidation, une lecture rétrospectives des démocratisation studies, » **Revue Française de science politique**, Vol.50, N°4-5, Aout, Octobre 2000, pp. 615-631
312. SCHMITTER, Philippe & SANTISO, Javier, “Three temporal demention to the consolidation of democracy,” **International political science review**, Vol. 19, N°.1, January 1998, pp.69-92.
313. SEIDMAN, Gay W., «Gendred Citizenship South Africa’s Democratic Transition and the Construction of a Gendered State,” **Gender & Society**, Vol. 13 No. 3, June 1999, pp. 287-307.
314. SEKHAR, C.S.C., "Economic growth, Social development and Interest groups," **Economic and Political Weekly**, 10 December 2005, pp.5338.5346.
315. SEURIN, Jean-Louis, «Les régimes militaires, » **Pouvoirs**, N°. 25, 1983, p.89-105.
316. SKINNER, Elliott, “African Political Cultures and the Problems of Government,” **African Studies Quarterly**, Vol. 2, Issue 3, 1998, pp.17-25.
317. SMITH, Daniel, «Ghana’s 2000 elections: consolidating multi-party democracy,” **Electoral Studies**, N°. 21, 2002, pp. 473-533.
318. SREERAM, Sundar *Chaulia*, “The Politics of Refugee Hosting in Tanzania: From Open Door to Unsustainability, Insecurity and Receding Receptivity,” **Journal of Refugee Studies**, Vol. 16, 2003, pp. 147-166.
319. TAMBA, Moustapha, « Approche sociologique d’une pratique dans la démocratie sénégalaise : la transhumance politique, » **Annales de la Faculté des Lettes et Sciences humaines**, N°38/B, ETHOS, Dakar, pp 46-61

- 
320. TARROW, Sidney, "Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest," **Occasional Paper** (Cornell University, Western Societies Program) №.15, 1983, pp. 85.89.
321. TESHOME, Wondwosen, "Opposition Parties and the Politics of Opposition in Africa: A Critical Analysis," **International Journal of Human and Social Sciences** , Vol.4, N°5, 2009, pp.287-292
322. TESSLER, Mark & INGLEHART, Ronald, & MOADDEL, Mansoor, « What do Iraqis want?, » **Journal of Democracy**, Vol. 17, N° .1, January 2006, pp.38-50.
323. THOM, William, "Africa's Security issues through 2010", **Military Review**, July/August 2000. p.9.
324. UDOGU, Ike, «The issue of ethnicity and democratization in Africa, Toward the Millennium,» **Journal of Black Studies**, Vol.29, N° .6, July 1999, pp.790-808.
325. UKA UCHE, Luke, « Some reflections on the dependency theory,» **Africa Media Review**, Vol.08, N°. 02, 1994, pp.39-55.
326. UKA UCHE, Luke, «Ideology, Theory and Professionalism in the African Mass Media,» **Africa Media Review**, Vol. 5, N°. 1, 1991, pp.1-16.
327. VAN DE WALLE, Nicolas, « Presidentialism and clientelism in Africa's emerging party systems,» **Journal of Modern African Studies**, Vol.41, N°.02, 2003, pp.297-332.
328. VAN ZYL SLABBERT, Frederik, « Attention ! Afrique du sud en construction au bout du tunnel », **Politique Africaine**, N°. 43, Octobre 1991, pp.87.88.
329. VELASCO, Andres, "Dependency theory a generation later,» **Foreign policy**, N°133, November/ December 2002, pp.07-45.

330. WAKHUNGU, Judi Wangalwa, « Science Technology and public policy in Africa: a new framework for Action,» **Bulletin of Science Technology and Society**, Vol.21, N°. 04, August 2001, pp.246-252.
331. WANTCHEKON, Leonard, « Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin,» **World Politics**, Vol.55, N°.03, 2003, pp.399-422.
332. WELZEL, Christian & INGLEHART, Ronald & DIETER, Hans Klingemann, « Human Development as a general theory of social change: A multi- level and cross cultural perspective, » **Discussion paper** FS 3, 01-201 Berlin, 2001.p.4.
333. WESSELLS, Mike, “Child Soldiers Street Children – Community Children: Africa,» Chicago: Pangaea, **Bulletin of the Atomic Scientists**, Nov-Dec.1997. pp.152.153.
334. WHITFIELD, Lindsay, “Change for a Better Ghana: Party Competition, Institutionalization and Alternation in Ghana’s 2008 Elections,» **African Affairs**, Vol.108, Issue 433, August 2009, pp.621-641.
335. WILLIAM, Thompson, «Regimes vulnerability and military coup, » **Comparative politics**, Vol.7, №.4, July1975, pp. 460.465.
- 336.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة:

أ- باللغة العربية:

337. بن بختي، عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة،" مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران، 2009.
338. علي أيوب، حسن صالح، "آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني،" أطروحة مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2006.
339. فوز نايف، عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006،" مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007.

340. قدوسي، محمد، "النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية استمرارية، تطور أم تقطعات"، مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق بجامعة وهران، 1995.

341. لبوخ، محمد، "عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان. 2013.

ب- باللغات الأجنبية:

342. CHOUALA, Yves Alexandre, « Désordre et ordre dans l'Afrique Centrale actuelle. démocratisation, conflictualisations et transitions géopolitiques régionales, » **Thèse de Doctorat de 3è cycle en Relations Internationales**, UY II, IRIC, 1999.

343. CISSE, Losseni, "La problematique de l'Etat de droit en Afrique de l'ouest : analyse comparee de la situation de la Cote d'Ivoire, de la Mauritanie, du Liberia et de la Sierra Leone. " **Thèse de Doctorat en Droit**, Université Paris-Est, 2009.

344. DIKA ELOKAN, Pierre-Paul, « La politique étrangère de la nouvelle Afrique du Sud . les défis de la conciliation entre intérêt national, intérêt continental et mondialisation, » **Thèse de Doctorat en Droit public**, Université de Reims Champagne-Ardenne, 2007.

345. ADOUKI , Rubain, « Les politiques de réforme administrative dans le cadre de l'ajustement structurel en Afrique, le cas du Congo (1986-1998), » **Thèse de Doctorat en Droit public** : Paris 1 : 1998

346. AUBRY-MEMOLI, Crescence, « Les relations monétaires entre la France et ses territoires d'Afrique Centrale (1929-1960) : enjeux et intérêts des acteurs publics et prives, » **Thèse de Doctorat en Science politique**, de l'Université Paris I, UFR d'Histoire, Université de Paris I Sorbonne - Pantéon, 2004.

347. MBANDZA, Joseph, « Pauvreté et modèles de croissance en Afrique subsaharienne : le cas du Congo, » **Thèse de Doctorat en Science politique**, Université Pierre Mendés France - Grenoble II, 2004.

348. SATHOUD, Innocente Félicité, « La France face à l'ouverture démocratique en Afrique noire, » **Thèse de Doctorat en Science politique**, Université de Paris VIII, 2001.
349. SIAPA IVOULOUNGOU, Jean Claude, « Le contrôle de la légalité administrative dans cinq Etats francophones d'Afrique noire (Cameroun, Congo, Côte d'Ivoire, Gabon, Sénégal), » **Thèse de Doctorat en droit**, Université de Lille, 1991.
350. TATY NDOUMOU, Gabriel, « Endettement extérieur, crise et faisabilité des politiques des programmes d'ajustement structurel : le cas du Congo-Brazzaville (des années 1970 au milieu des années 1990), » **Thèse de Doctorat en Sciences Economiques**, Nice: Centre d'Etudes en Macroéconomie et Finance Internationale, Faculté de Droit, des Sciences Politiques, Economiques et de Gestion. 1998.

رابعاً: الملتقيات والمحاضرات والتقارير:

أ- باللغة العربية:

351. عطا الله الجمل، شوقي، "الصراعات والحروب الأهلية في سيراليون"، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعه القاهرة 29-23 مايو 1999.

352. محمد على بدر، عزيزة، "التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا"، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعه القاهرة 29-23 مايو 1999.

ب- باللغات الأجنبية:

353. Actions pour la Protection des Droits de l'Homme, Ligue Ivoirienne des Droits de l'Homme, Mouvement Ivoirien des droits Humains, «**Observatoire de la Justice transitionnelle de cote d'ivoire**, France : NED National Endowment for democracy, 2013.
354. AFRICAN UNION, Election Observation Manual, Johannesburg: Corpnet Design, 2013.

355. AKENTEN, Charles Wiafe, “Ghana- Country Report based on Research and Dialogue with Political Parties,” **IDEA, International Institute for Democracy and Electoral Assistance**, Sweden, 2006.
356. AKINDÈS, Francis, Les transitions démocratiques à l’épreuve des faits, **Rapport introductif n° 3**, Symposium international de Bamako, Novembre 2000.
357. BRINKERHOFF, Derick and GOLDSMITH, Arthur, “Clientelism, patrimonialism and democratic governance: An Overview and framework for assessment and programming,” **Paper prepared for U.S.Aid Abt Associates**: Bethesda, 2002.
358. BRUCKNER, Julian, “Civilian Supremacy and the Consolidation of Democracy: Linking Democratic Transition and Consolidation in Latin America, **Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint Conference** “Whatever Happened to North-South?” February 16-19, 2011 in São Paulo
359. **Child Soldiers Global Report 2004**, United Kingdom: Coalition To Stop The Use Of Child Soldiers, 2004.
360. Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR), **Les réfugiés dans le monde** (cinquante ans d’action humanitaire) Paris: Edition Autrement, 2000.
361. JOCKERS, Heinz, & KONNERT, Dirk, & NUGENT, Paul, « The Successful Ghana Election of 2008 – a Convenient Myth? Ethnicity in Ghana’s Elections Revisited,» **GIGA Research Programme**, N° 109, September 2009.
362. Kenya in Crisis, **Crisis Group Africa Report**, N°137, 21 February 2008.
363. LUNTUMBUE, Michel, «L’implication de la communauté internationale dans les processus électoraux en Côte d’Ivoire et RDC :Une analyse comparée, » **GROUPE DE RECHERCHE ET D’INFORMATION SUR LA PAIX ET LA SÉCURITÉ**, 3 août 2012.
364. Mission d’Observation électorale de l’Union européenne au Sénégal, **Rapport Final Élection présidentielle Sénégal 2012**. Bruxelles : Union européenne, 2012, pp.11-12.
365. Observation Mission to Ghana’s 2008 Presidential and Parliamentary Elections, **Final Report**, The Carter Center, December 2008- January 2009.
366. PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain**91, Paris: Economica, 1991, p91.

367. Rapport "République centrafricaine : Les urgences de la transition", International Crisis Group, 11 juin 2013.
368. SHEPLER, Susan, "The Social and Cultural Context of Child Soldering in Sierra Leone," **Paper for the PRIO sponsored workshop on Techniques of Violence in Civil War**, The International Peace Research Institute. August 20-21 2004.
369. The president's report on progress toward ending Apartheid in South Africa and the question of future sanctions. U.S.government printing office, 1988
370. United Nations, "The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa", **Report of the Secretary-General**, 1997

خامساً: الوثائق الالكترونية:

أ- باللغة العربية:

371. نظم الحكم في أفريقيا " www.alsyasi.com متحصل عليه بتاريخ 2013-10-15.
372. عبد الله تركماني، جدل التنمية و الديمقراطية في العالم العربي و إفريقيا. متحصل عليه بتاريخ 2013-10-15 من الموقع:

[Http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top](http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top)

<http://fr.wikipédia.org/wiki/Somalie->

[http://fr.wikipédia.org/wiki/Histoire\\_de\\_la\\_Somali](http://fr.wikipédia.org/wiki/Histoire_de_la_Somali)

[http://fr.wikipédia.org/wiki/Histoire\\_du\\_Tchad](http://fr.wikipédia.org/wiki/Histoire_du_Tchad)

ب- باللغات الاجنبية:

373. BARONGO, Yolamu (Ed), political science in Africa: a critical review. London: zed press, 1983, PP 178-188:Republished by Pandemonium electronic publications, Mérida, Venezuela, 2000. Available at: [www.Franz-Lee.org/files/barongo.html](http://www.Franz-Lee.org/files/barongo.html).
374. CRISP, J., "Africa's Refugees : Patterns, Problems, and Policy Challenges," Genève, HCR, New Issues in Refugee Research, **Working Paper N° 28**, 2000, 22 p. available online at: <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/research/opendoc.pdf?tbl=RESEARCH&id=3ae6a0c78>, accessed 23 October 2012.
375. CRISP, J., "No Solution in Sight : The Problem of Protracted Refugee Situations in Africa," Genève, HCR, New Issues in Refugee Research,



- Working Paper** N.° 75, 2003, 36 p. Cette référence est disponible sur le site Internet du HCR, available online at <http://www.unhcr.org/cgi-bin/tehis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=RESEARCH&id=3e2d66c34&page=research>, accessed 23 october 2012.
- 376.** GOURDIN, Patrice, « République Centrafricaine: géopolitique d'un pays oublié, » accessed 10-02-2014. Available at: [www.diploweb.com/Republique-centrafricaine.html](http://www.diploweb.com/Republique-centrafricaine.html).
- 377.** **Groupe Banque mondiale 2014**, «La Côte d'Ivoire: présentation, » accessed 15-11-2014. Available at: <http://www.banquemondiale.org/fr/country/cotedivoire/overview>
- 378.** International Crisis Group République Centrafricaine: anatomie d'un Etat fantôme. **Rapport Afrique N°136**. accessed 07-02-2014. Available at: [www.crisisgroup.org/fr/regions/afrique/afrique-centrale/republique-centrafricaine/136central-african-republic-anatomy-of-a-phantom-state.aspx](http://www.crisisgroup.org/fr/regions/afrique/afrique-centrale/republique-centrafricaine/136central-african-republic-anatomy-of-a-phantom-state.aspx)
- 379.** RUSSELL, Hardy, « Africa Contingency operations training assistance: developing training partnerships for the future of Africa,» Air and space power Journal, Fall 2003, available online at: <http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/apj03/fal03/handy.html>.
- 380.** Showers, V. How the drug trade undermines the developmental objectives of African nations and leads to an increase in violent crime and organised criminal crimes. Paper presented at the Drug Threat in Africa conference of the African Programme on the Threat and Implication of Drugs, 28 May 2009. Available at: <http://foreign.senate.gov/imo/media/doc/FarahTestimony090623a1.pdf> accessed 19 August 2012.
- 381.** UNICEF, “Adult Wars, Child Soldiers,” Bangkok: UNICEF, 2002. Available at: <http://www.unicef.org/emerg/AdultWarsChildSoldiers.pdf>. accessed 17 mai 2014.
- 382.** VON SOEST, Christian, « How does neopatrimonialism affect the African state? The case of tax collection in Zambia,» **GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems**, N°.32, November 2006. available online at:

<http://www.giga-hamburg.de/en/publication/how-does-neopatrimonialism-affect-the-african-state-the-case-of-tax-collection-in-zambia>, accessed 23 october 2012.

# فهرس الجداول الأشكال والخرائط

## فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
59	الفرق بين التحول والترسيخ الديمقراطيين	01
75	العلاقات السببية لمتغيرات الترسيخ الديمقراطي	02
133	الكميات المحجوزة من المخدرات في مطارات نيجيريا في الفترة جانفي - ماي 2009	03
136	عدد الأسلحة والدخيرة المصادرة في عملية "رشال" في مناطق النزاع بأفريقيا	04
174	إنتخاب قادة الانقلابات العسكرية في إفريقيا	05
215	تغيير النظم الانتخابية في إفريقيا	06
224	أثر الحروب الأهلية على السلامة الشخصية في عينة من نظم إفريقيا	07
232	نسبة الأمية في عشر دول إفريقية تتجاوز 50 في المئة	08
243	تطور نسبة الأصوات المحصل عليها للمعارضة في السنغال من رئاسيات 1983 إلى 2000	09
262	تداول السلطة في غانا بين السلطة والمعارضة	10
287	أبرز الأحزاب السياسية في ساحل العاج	11
287	أبرز جماعات الضغط في ساحل العاج	12

## فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع	الرقم
41	مخطط تصوري للسلوك السياسي للمعارضة الشعبية	01
74	المسار المؤسس للترسيخ الديمقراطي عند شدلر	02
104	العلاقة بين الشرعية والفاعلية	03
139	صورتان تبرزان التصحر الذي أصاب في عام منطقة بين تنزانيا وكينيا	04
143	رسم بياني يبين نسب توزيع الصادرات الإفريقية	05
147	النسبة المئوية للنمو السنوي في إجمالي صادرات إفريقيا	06
173	التحول من الحكومات العسكرية إلى الحكومات المدنية في إفريقيا	07
210	نسب عدد ضحايا الحروب في إفريقيا منذ 1960	08
225	السلطة التنفيذية في النظم السياسية الإفريقية	09
226	مراقبة الفساد في إفريقيا مقارنة بدول العالم 2006	10
226	الرشوة في مؤسسة الشرطة والمؤسسة القضائية حسب المناطق في العالم	11
257	نسبة ثقة المواطنين الإفواريين في نتائج المصالحة الوطنية	12
260	الحرية السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء	13
268	الإنتماءات السياسية لضحايا أعمال العنف في زمبابوي 2008	14

## فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
129	خارطة تبين بؤر التوتّر في إفريقيا	01
130	خارطة تبين مبادرة عموم الساحل	02
131	الهجرة في إفريقيا بسبب الحروب والنزاعات	03
134	خارطة تبين تجارة المخدرات في إفريقيا	04
135	الألغام البشرية في إفريقيا	05
179	مناطق التدخّل العسكري الفرنسي في إفريقيا 2013-1960	06
195	أقاليم تحرك اللاجئين في غرب ووسط إفريقيا	07
227	درجات السلامة وسيادة القانون في إفريقيا	08
228	منتظمات التصديق والتتصل من أربع معاهدات قارية	09
229	درجات ومؤشرات المشاركة وحقوق الإنسان في إفريقيا	10
230	درجات الفرص الاقتصادية في إفريقيا	11
232	درجات التنمية البشرية في إفريقيا	12
233	خارطة شدة الديمقراطية في إفريقيا	13
283	الخارطة السياسية لأفريقيا الوسطى	14
286	الموقع الجغرافي لكوت ديفوار	15

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

الاهداء

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

مقدمة

الصفحة

	الفصل الأول: الإطار النظري لمفهومي المعارضة والترسيخ الديمقراطي
21	المبحث الأول: المعارضة السياسية.....
21	المطلب الأول: ماهية المعارضة السياسية.....
21	المعنى اللغوي.....
22	المعنى الاصطلاحي.....
23	المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي.....
29	المعارضة في الفكر السياسي الليبرالي.....
33	المعارضة في الفكر السياسي الماركسي.....
37	المطلب الثاني: أنواع المعارضة السياسية.....
37	المعارضة الشعبية.....
42	المعارضة الحزبية.....
46	- النظام الحزبي والمعارضة السياسية.....
48	- النظام الانتخابي والمعارضة السياسية.....
49	المعارضة الايديولوجية.....
52	معارضة الاقليات الاثنية.....
56	المبحث الثاني: ماهية الترسيخ الديمقراطي.....
56	المطلب الأول: في مفهوم الترسيخ الديمقراطي.....
60	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الترسيخ الديمقراطي.....
61	المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة الترسيخ الديمقراطي
62	1- اقتراب الاستقرار والاستدامة.....
63	2- مقارنة الثقافة السياسية- رسوخ القيم الديمقراطية.....
64	3- مقارنة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية.....
66	4- مقارنة الرسو في الترسيخ الديمقراطي.....
69	5- المقاربة السلوكية (مقاربة الاعراض).....



71	6- المقاربة المعيارية
72	7- المقاربة المعرفية
72	8- المقاربة البنائية
74	9-مقاربة المسار المؤسس للترسيخ
76	المبحث الثالث: علاقة المعارضة بالترسيخ الديمقراطي
76	المطلب الأول: علاقة نوع المعارضة بمسار الترسوخ الديمقراطي
85	- نظرية الانقسام
85	- النظرية الاجماعية
86	المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضة والترسيخ الديمقراطي
88	المطلب الثالث: نظرية الدور
92	الخلاصة والاستنتاجات
93	<b>الفصل الثاني: بناء الدولة في إفريقيا.</b>
95	المبحث الأول: جينولوجيا الدولة في إفريقيا
95	المطلب الأول: الازمة البنائية للدولة القطرية في إفريقيا
101	المطلب الثاني: مصادر الشرعية في إفريقيا
101	- المصادر الكلاسيكية والحداثية
103	- مصادر الشرعية ما بعد الحداثية
106	- الشرعية السياسية في النيجر
108	المطلب الثالث: نشوء النخب والطبقات في إفريقيا
113	المبحث الثاني: الاطر النظرية لبحث طبيعة الدولة في إفريقيا
113	المطلب الأول: المدرسة السلوكية والمنظور التنموي
118	المطلب الثاني: مدرسة التبعية ونظرية التخلف
122	المطلب الثالث: مقارنة الدولة النيوباتريمونيلية
126	المبحث الثالث: الأمن والتنمية في إفريقيا
126	المطلب الأول: مصادر التهديد الأمني في إفريقيا
126	1- الصراعات والحروب الأهلية

129	2- شبكات الجريمة المنظمة.....
129	- الإرهاب.....
131	- الهجرة غير الشرعية.....
132	- تجارة المخدرات.....
134	- التجارة غير الشرعية للسلاح.....
136	3- ضعف الأداء التنموي بأبعاده الشاملة.....
138	4- الأخطار البيئية.....
139	المطلب الثاني: واقع التنمية في إفريقيا.....
144	المطلب الثالث: أثر المتغيرات الدولية والتحويلات العالمية على الأمن والتنمية.
152	الخلاصة والإستنتاجات.....
154	<b>الفصل الثالث: الديمقراطية والمعارضة السياسية في</b>
156	المبحث الأول: توصيف بيئة التحول السياسي في إفريقيا.....
156	المطلب الأول: عوامل التحول السياسي في إفريقيا.....
158	1- عوامل داخلية.....
158	أ- أسباب سياسية.....
160	ب- أسباب سوسيواقتصادية.....
160	2- عوامل خارجية.....
162	المطلب الثاني: أنماط وخصائص النظم الحزبية في إفريقيا....
163	- أنماط النظم الحزبية.....
167	- خصائص النظم الحزبية في إفريقيا.....
169	المطلب الثالث: مكانة المؤسسة العسكرية في العملية السياسية
175	المبحث الثاني: أصول الحركات السياسية وواقع المعارضة في إفريقيا
175	المطلب الأول: جينولوجيا الحركات السياسية إفريقيا.....
177	- الجماعات السياسية في إفريقيا الغربية البريطانية.....

178	- الجماعات السياسية في إفريقيا الفرنسية.....
179	- الجماعات السياسية في وسط وشرق إفريقيا.....
180	المطلب الثاني: عسكرة المعارضة السياسية في إفريقيا.....
182	المطلب الثالث: أثر الثقافة السياسية على نشاط المعارضة....
187	المبحث الثالث: خلفيات الحراك السياسي والإجتماعي في إفريقيا..
187	المطلب الأول: أثر التجزئة الإثنية والعرقية على مسارات التحول الديمقراطي.
189	- خصائص التعددية الإثنية والعرقية في إفريقيا.....
192	- تداعيات الحروب الأهلية في إفريقيا.....
196	المطلب الثاني: مكانة الإيديولوجيا في عملية التحول السياسي.
198	- التوجهات الإيديولوجية الكبرى في إفريقيا.....
199	- أثر الإيديولوجيا على التوجهات السياسية في إفريقيا..
200	المطلب الثالث: العامل الخارجي في العملية السياسية في أفريقيا
204	الخلاصة والاستنتاجات.....
<b>الفصل الرابع: وزن المعارضة كمؤشر لقياس الترسخ الديمقراطي في إفريقيا</b>	
206	المبحث الأول: المعارضة في تجارب الإصلاح والتكيف الهيكلي...
208	المطلب الأول: دور المعارضة في بناء المؤسسات السياسية في النظم الإفريقية..
208	- مكانة المعارضة في هندسة المؤسسات السياسية الديمقراطية.....
211	- دور المعارضة في بناء المؤسسات السياسية في كينيا.....
214	المطلب الثاني: دور المعارضة في هندسة النظم الانتخابية.....
215	- مقاصد إصلاح النظم الانتخابية.....
217	- الهندسة الانتخابية في جنوب إفريقيا.....
221	المطلب الثالث: الديمقراطية والحكم الرشيد.....
234	المبحث الثاني: دور المعارضة في تحقيق الاندماج الوطني في إفريقيا.

234	المطلب الأول: التنشئة والتجنيد السياسي.....
234	- دور المعارضة في التنشئة السياسية .....
241	- دور المعارضة في التجنيد السياسي.....
241	- المعارضة والتجنيد السياسي في السنغال والمغرب دراسة مقارنة.
250	المطلب الثاني: المواطنة وحقوق الإنسان.....
250	- دور المعارضة في تعزيز روح المواطنة في إفريقيا...
253	- دور المعارضة في حماية حقوق الإنسان.....
258	المطلب الثالث: المعارضة في معادلة التعددية السياسية والتداول على السلطة..
260	- جدلية الديمقراطية غير التعددية والتعددية الحزبية في إفريقيا..
262	- المعارضة والتداول على السلطة في غانا.....
266	- المعارضة والتعددية السياسية في زيمبابوي.....
270	المبحث الثالث: دور المعارضة في ديمقراطية الحراك السياسي في إفريقيا.....
270	المطلب الأول: الآليات الجديدة لحراك المعارضة في ظل منطق الدولة الأمنية...
271	- توصيف هامش الحراك السياسي في النظم السياسية الإفريقية..
274	- الحراك السياسي في إفريقيا الوسطى والاطاحة بنظام الرئيس "بوزيزيه"
279	المطلب الثاني: المعارضة والعنف السياسي.....
286	المطلب الثالث: الحراك السياسي للمعارضة ودوره في تعزيز المسار الديمقراطي في كوت ديفوار.....
293	الخلاصة والاستنتاجات.....
295	الخاتمة.....
304	الملاحق.....
310	قائمة المراجع.....
345	فهرس الجداول.....

346	..... فهرس الاشكال
347	..... فهرس الخرائط
348	..... فهرس المواضيع

## Résumé

*En dépit du caractère central de l'opposition en démocratie, peu de recherches théoriques ont été menées sur cette question depuis les années 1970, alors même que le contexte dans lequel l'opposition a été conceptualisée à l'époque a changé de manière fondamentale. Pour cette raison, cette thèse vise à offrir une nouvelle perspective de l'opposition politique dans les états africains contemporains. Après une revue critique de la littérature classique et contemporaine sur le sujet, la thèse propose une définition renouvelée de l'opposition qui permettrait de mieux saisir la complexité des dimensions de l'opposition politique. la thèse propose également un nouvel agenda de recherche potentiel pour de futures recherches.*

*La processus de construction étatique est un effort déployé pour remédier aux déséquilibres qui caractérisent les états fragiles. Cette fragilité a pour cause le manquant de la volonté politique et l'incapacité d'assurer les fonctions de base nécessaires a la réduction de la pauvreté, au développement et au maintien de la sécurité et les droits de l'homme pour tous ses individus. Dans ce contexte, les pays Africaine sont l'exemple le plus parfait, ils nous démontrent les aléas et les dysfonctionnements ayant pour cause la fragilité de l'Etat.*

*De ces recherches doctorales on retient qu'au décembre 2014 l'Afrique compte en tout plus d'un 35 guerres civil et plus d'un 9 millions morts, et depuis 1990 Les guerres en Afrique ont coûté 200 milliards d'euros, Les livraisons d'armes aux pays africains ont atteint 28 milliards de dollars en 2011, soit 60% des ventes d'armes dans le monde, et avec une instabilité gouvernementale persistante. Son évaluation est faite d'élections non concurrentielles, et d'élections prétendument démocratique mais systématiquement contestées. Ce mode constitutionnel de dévolution du pouvoir est concurrencé par une pratique récurrente d'auto-proclamation présidentielles, effectivement, on dénombre plus de 80 coup d'état réussis, environ 108 coup d'état manqués, plusieurs rébellions et mutineries à vrai dire orientées vers la prise du pouvoir, sans oublier les nombreuses rumeurs de coup d'Etat. En outre, La plupart des partis politiques sont de véritables coquilles vides, et ne remplissent pas leurs fonctions sociales et démocratiques. A la manière des*

*caméléons, beaucoup de groupes armés tels que la Séléka et les Antibalaka se muent même en partis politiques. Les partis sont souvent concurrencés par l'armée et la société civile dans la conquête et l'exercice du pouvoir. Ce mélange des genres permanent est nocif sur le plan institutionnel. Enfin, on observe une forte tentation et une tentative récurrente de présidence à vie, une ethnicisation et une personnalisation du pouvoir et des partis politiques.*

*En dépit des transformations politiques et économiques constatées par les pays africains depuis la fin du dernier siècle, qui a été décrite dans les cercles occidentaux qu'elle se déroule conformément aux normes du concept de la libéralisation politique et économique de l'ouest toutefois, ces transformations ont conduit à un modèle nouvelle règle africaine est « New Afrocraacy », un nouveau style de gouvernance préservé le patrimoine de l'autocratie totalitaire.*

*Dans ce contexte il est impératif de conjuguer les efforts locaux et internationaux pour coordonner fixe, et se focaliser sur le renforcement de la relation entre l'Etat et l'opposition. D'une part, il faut insister sur le principe de la légitimité pour consolider la démocratie et la bonne gouvernance, de l'autre, il est recommandable de renforcer la capacité de l'Etat pour lui permette d'assumer ses fonctions de base.*

*Cette thèse se veut une modeste contribution à une ingénierie constitutionnelle et institutionnelle adéquate. Sous ce rapport, il est clair que c'est l'opposition politique qui devra être non seulement la fonction et le pilier principal du nouvel Etat, mais aussi la sève irriguant et nourrissant les futures institutions.*

***La problématique de la thèse:*** *Quel est le rôle de l'opposition politique dans la transition et la consolidation démocratique en Afrique ? et Comment le gouvernement post transition en Afrique est parvenu, ou pas, à associer un certain nombre d'acteurs qui s'étaient imposés dans la gestion politique de la transition ?*

## *Abstract*

*Despite the centrality of political opposition in democracy, few theoretical research has been led on this issue since the 1970s. However, the context in which the opposition had been conceptualized at the time has changed in some dramatic ways. Therefore, this doctoral research aims to offer a new perspective on political opposition in contemporary African states. After a critical review of the classic and contemporary literature on the subject, it proposes a renewed definition of opposition that better grasps the complexity of political opposition. Moreover, it offers a possible new agenda for future research on the subject.*

*The democracy consolidation process is an effort intended to correct the imbalances plaguing the fragile states, and reflected the fragility of the state when the structures lack of political will and the ability to provide the basic functions needed for poverty reduction, development and maintenance of security and human rights for all its individuals. And the countries of Africa are one of the world's most affected by fragility.*

*This doctoral research shows that until December 2014, Africa counts 35 civil war, and more than 9 millions deaths, and since 1990 the conflicts and wars have cost Africa more than 200 milliards Euros, while a persistent governmental instability was taking place. Non-democratic elections are part of the evolution of the country and consequently those elections were systematically disputed. This model of devolution of powers is challenged by a frequent practice of auto-proclamation of its presidents. Indeed, the continent counts 80 succeeded "coups d'Etat", around 108 others failed, and several rebellions and mutinies oriented towards a takeover of the power. There were many rumours in that sense too. Moreover, Most of political parties are void of effectiveness, and so they do not play the democratic and social roles they should. As chameleons, many military groups in Africa, as Seleka and Antibalaka, transform themselves as political parties. The real political parties are often challenged by military groups and independent candidates in their*



*conquest towards the exercise of the power. This mixture of genres is problematic for the political institutions in Africa.*

*In spite of the political and economic transformation witnessed by the countries of Africa since late last century, which has been described in western circles that it is going according to standards of political and economic liberalization concept western however, these transformations have led to a pattern African new rule is “New Afrocracy” a new style of governance preserves the heritage of the totalitarian autocracy.*

*Which necessitated the local and international parties commitment to proceed coordinated and fixed and focused on building the relationship between the state and the opposition through participation in two key areas. Firstly support the legitimacy and accountability of states by addressing issues of democratic governance, human rights and the involvement of opposition in peace-building. And the second is to states to fulfill its basic functions.*

*This thesis that aims to be modest is a contribution to a constitutional and institutional engineering that is appropriate and necessary for Africa, Under this report, it is clear that this is the political opposition that shall be not only the foundation and the cornerstone of the New State, but also the sap irrigating and feeding the future institutions in Africa.*

***The Problematique:*** *What is the role of the opposition parties and civil society organizations during the transition and consolidation democracy process in Africa? and, How the post-transition government in Africa has reached or not , to link a number of actors who were imposed in the political management of the transition ?*

## الملخص:

إن عملية الترسخ الديمقراطي جهد يهدف إلى تصحيح الاختلالات التي تعاني منها الدول الهشة، وتتجسد هشاشة الدول عندما تفتقر هيكلها للإرادة السياسية والقدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر، والتنمية وصون الأمن وحقوق الإنسان لكل أفرادها، ونظم أفريقيا أكثر نظم العالم التي تعاني الهشاشة، مما حتم على الأطراف المحلية والدولية الالتزام بالمشاركة المنسقة والثابتة التي تركز على بناء العلاقة بين الدول والمجتمع من خلال المشاركة في مجالين رئيسيين، يتجسد المجال الأول في دعم الشرعية ومساءلة الدول من خلال معالجة قضايا الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان وإشراك المعارضة في بناء السلم، والثاني تعزيز قدرة الدول على الوفاء بوظائفها الأساسية

**الكلمات المفتاحية: الترسخ الديمقراطي، المعارضة، إفريقيا.**

## Résumé

Le processus de la consolidation démocratique est un effort déployé pour remédier aux déséquilibres qui caractérisent les états fragiles. Cette fragilité a pour cause le manque de la volonté politique et l'incapacité d'assurer les fonctions de base nécessaires à la réduction de la pauvreté, au développement et au maintien de la sécurité et des droits de l'homme pour tous ses individus. Dans ce contexte, les pays africains sont l'exemple le plus parfait, ils nous démontrent les aléas et les dysfonctionnements ayant pour cause la fragilité de l'Etat. Il est impératif de conjuguer les efforts locaux et internationaux pour coordonner fixe, et se focaliser sur le renforcement de la relation entre l'Etat et l'opposition. D'une part, il faut insister sur le principe de la légitimité pour consolider la démocratie et la bonne gouvernance, de l'autre, il est recommandable de renforcer la capacité de l'Etat pour lui permettre d'assumer ses fonctions de base

**Mots clés : La consolidation démocratique, L'opposition, L'Afrique.**

## Abstract :

The democracy consolidation process is an effort intended to correct the imbalances plaguing the fragile states, and reflected the fragility of the state when the structures lack of political will and the ability to provide the basic functions needed for poverty reduction, development and maintenance of security and human rights for all its individuals. And the countries of Africa are one of the world's most affected by fragility. Which necessitated the local and international parties commitment to proceed coordinated and fixed and focused on building the relationship between the state and the society through participation in two key areas. Firstly support the legitimacy and accountability of states by addressing issues of democratic governance, human rights and the involvement of opposition in peace-building. And the second is to states to fulfill its basic functions

**Key words: Democracy consolidation, Opposition, Africa.**